المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 – 9834

تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة دولية غير حكومية مقرها لبنان

(مرسوم رقم 4174 عام 2000)

شروط النشر

يمكن المساهمة في مجلة **المستقبل العربي** من خلال عدة أبواب وفق شروط النشر التالية:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس، والدقة في ذكر الهوامش والمراجع، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. على أن تكون الدراسة في حدود 5000 – 7000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعًا خلافيًا، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفًا ساخنًا، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحًا مستقبليًا لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربيًا؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على أن تكون المقالة في حدود 3000 – 4000 كلمة.

3 – **مراجعات كتب**: تتضمن المراجعة عرضًا لمضمون كتاب صادر حديثًا، باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يعتمدها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على أن تكون المراجعة في حدود 1500 – 2500 كلمة.

4 ـ أبواب غير ثابتة مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها واستخلاص الدروس منها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته أو آرائه الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقديًا وقائع مؤتمر أو ندوة علمية، على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2000 ـ 3000 كلمة.

5 ـ تخضع النصوص للتحكيم المعمي من جانب لجنة من الباحثين والأكاديميين المتخصصين.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار المنظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والأربعون | الثاني والعشرون والخمسمئة | آب/أغسطس 2022

المحتويات

■ دراسات

□ **الإرهاب والحرب بالوكالة في الشرق الأوسط** ..... أحمد أهل السعيد 7

مثّل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الحرب المباشرة الأخيرة التي تخوضها الولايات المتحدة في العالم منذ ذلك الحين؛ فقد فتحت نتائج تلك الحرب وتداعياتها وتكاليفها، حتى على الولايات المتحدة نفسها، الباب أمام عصر جديد من الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة بالوكالة بواسطة دول أو قوى وفصائل أخرى توفر عليها الخسائر البشرية وتستطيع تنفيذ مهمات قذرة تقي صورة الولايات من التلوث ولو إلى حين. تبحث هذه الدراسة في دور الولايات المتحدة في الحروب بالوكالة والأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، بعد غزو العراق عام 2003، منها الحرب في سورية وإنشاء ظاهرة داعش التي وظّفتها الولايات المتحدة لضرب خصومها ولإحداث تغييرات تخدم مشاريعها ومصالحها في المنطقة.

□ **الوجود الصيني في الشرق الأوسط: الآليات والحدود** .....ريهام أحمد خفاجي 22

برز دور الصين في الشرق الأوسط في العقدين الأخيرين وتزايد تأثيرها إقليميًا لتمتعها بقدرات اقتصادية هائلة، وبلورتها أجندة سياسية مستقلة عن نظيرتها الأمريكية. واقترن ذلك بانفتاح ثقافي صيني قوبل باستحسان دول المنطقة لتنويع الروافد الثقافية لديها. لذلك، تنامى الوجود الاقتصادي والسياسي والثقافي الصيني في المنطقة في إطار رؤية شاملة للعلاقات الصينية ـ الشرق الأوسطية. تحاول هذه الدراسة تقصّي آليات الوجود الصيني في منطقة الشرق الأوسط وبحث العلاقات الصينية بدول المنطقة على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والثقافية؛ كما تهدف إلى بيان حدود الدور الصيني في المنطقة، سواء بفعل المحددات الذاتية للسياسات الصينية أو نتيجة هيمنة الدور الأمريكي.

□ **التهديدات الراهنة للأمن الإنساني في أفريقيا** ..... زهير لعميم 38

يُظهر الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في القارة الأفريقية أن هذه المنطقة تمر بتحولات أفرزت مجموعة من التهديدات الوطنية والإقليمية. تسعى الورقة إلى الكشف عن تهديدات الأمن الإنساني في أفريقيا وما تحمله من مخاطر وتداعيات على السلم والأمن الإقليميين والدوليين ككل، وهو ما يفرض التفكير الجماعي والتنسيق المشترك من أجل حل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الأفريقية بهدف تحقيق الأمن الإنساني وانطلاق التنمية التي تصون كرامة الإنسان وتحقق العدالة الاجتماعية وحكم القانون. فإلى أي حد توفِّر مقاربة الأمن الإنساني منظورًا كفيلًا بمواجهة التهديدات الراهنة للأمن الإنساني في أفريقيا، وما هي الآليات الفعّالة لتحقيق ذلك؟

□ **فلسطين ضدّ الولايات المتّحدة: نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس أمام محكمة العدل الدوليّة** ..... جوني عاصي ومرسي عبد الرازق 56

بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2018، تقدّمت دولة فلسطين، بشكوى أمام محكمة العدل الدوليّة ضدّ الولايات المتّحدة بعد قرار إدارة الرئيس دونالد ترامب، أواخر عام 2017، نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس. وفي ظل أحاديث عن تعليق الشكوى الفلسطينية ضدّ الولايات المتّحدة أمام المحكمة بسبب ضغوط أمريكيّة، تتناول هذه الدراسة الجانب القانوني للشكوى واحتمال قبولها من جانب المحكمة. وفي هذا السياق تناقش الدراسة الجدل السائد حول «الدولة» الفلسطينيّة في ضوء انضمام فلسطين إلى المؤسسات الدوليّة مثل اليونسكو والاتفاقيّات الدولية. وترى الدراسة أن التحدي الذي يواجه الشكوى الفلسطينية هو في الجانب الإجرائي (أو مقبوليّة القضيّة) أكثر منه في الجانب الجوهري.

□ **دور المرأة في تشكيل العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب وتونس** ..... سانيا سوزانا شيبوش 69

أدى حصول المغرب وتونس على الاستقلال عن السلطة الاستعمارية الفرنسية عام 1956 إلى زيادة قدرة منظمات حقوق المرأة وأنشطتها فيهما على التأثير، وهو أمر عزز بدوره خطاب تمكين المرأة في كلا البلدين. وكان لتحول النظام الدولي منذ ثمانينيات القرن الماضي أثر كبير في تجذير الحركات الشعبية. ونتيجة لهذه العملية، أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين أحد أهداف التنمية المستدامة؛ فاتخذت كل من المغرب وتونس إجراءات جدية لتحسين وضع المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي، رغم أن التجربة التونسية تعَدّ رائدة في مجال حقوق المرأة. تركز هذه الدراسة على تحليل التفاعل بين الحكومات والجهات الفاعلة النسوية دون الوطنية في المغرب وتونس.

■ **المضائق والممار البحرية ومشاريع السيطرة في العالم (ملف ـ 3)**

مع تعزيز قوىً صاعدةٍ عالمية وإقليمية مكانتَها الجيوستراتيجية إقليميًا وعالميًا، مقابل سياسة الهيمنة الأمريكية على البحار، تعود إلى الواجهة مسألة الصراع على المضائق والممار البحرية في العالم، أو التنافس على التحكّم فيها والتأثير في مسارات انتقال السلع والموارد الاستراتيجية عبر هذه المضائق والممار، التقليدية منها والبديلة، على النحو الذي يخدم المصالح الاستراتيجية لهذه القوى. ونظرًا إلى وقوع معظم المضائق والممار البحرية الرئيسية في المنطقة العربية ومحيطها الحيوي، تتسابق القوى العالمية والإقليمية على تعزيز حضورها العسكري في مناطق هذه المضائق وفي تأجيج الصراعات وشن الحروب بهدف السيطرة عليها. تنشر مجلة **المستقبل العربي** في هذا العدد الحلقة الثالثة من ملف المضائق والممار البحرية ومشاريع السيطرة في العالم، وبخاصة المشاريع الأمريكية – الإسرائيلية للسيطرة على المنطقة العربية، ومدى مساهمة مشاريع التطبيع العربي مع إسرائيل في تعزيز المصالح الجيوستراتيجية لإسرائيل، وبالتالي في تصاعد حدة التنافس العالمي والإقليمي على المضائق والممار البحرية فيها في ظل صعود قوى دولية وإقليمية جديدة في المنطقة.

□ **تداعيات إنشاء قناة إسطنبول على الصراع الروسي ـ الأوكراني في البحر الأسود**.....لمى مضر الإمارة 88

تشهد منطقة البحر الأسود تطورات خطيرة لا يمكن التكهُّن بمآلاتها بعد؛ فقد أظهرت الحرب في أوكرانيا أنها ليست مجرد مواجهة روسية ـ أوكرانية بقدر ما هي مواجهة روسية أطلسية تحمل أبعادًا استراتيجية لن تتوقف نتائجها على منطقة البحر الأسود وحدها. تأتي هذه المواجهة في ظل تصاعد المسعى التركي للتحكم في المضائق التي تربط البحر الأسود بالمياه الدافئة، وبخاصة مضيقا البوسفور والدردنيل المحكومان باتفاقية مونترو التي تحد من قدرة تركيا على التحكّم المطلق في حركة عبور السفن التجارية والعسكرية منهما. لذا تسعى تركيا للالتفاف على هذا الوضع من خلال مشرع شق قناة جديدة (قناة إسطنبول) تربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط.

□ **المقاربات الجيوستراتيجية للتعاون والهيمنة في مضيق جبل طارق** ..... الحسين شكراني ومحمد بن شقرون 100

منذُ سنوات طويلة خلت، أصبحت مسألة الصراع الدولي على المضائق البحرية العالمية، والعربية منها على وجه التخصيص، موضوعاً مُثيراً للجدل والصراع المتواصل. وقد ساهم تزايد التبادل التجاري الدولي ودخول النفط كسلعة استراتيجية دولية، في إعاده توجيه الأنظار للتركيز على هذا الموضوع. وعلى الرغم مما حدث من تسويات واتفاقيات عرفهما القرنان التاسع عشر والعشرون، فقد ظلت الصراعات حول دور المضائق العربية مُستمرة، وبخاصة عقب حروب القرن العشرين. تسلط هذه الدراسة المركّزة الضوء على موضوع الصراع الدولي على المضائق البحرية العربية، وتطرح جانباً من التحديات نحو إعادة الاهتمام من جانب صانعي القرار وتقدير ما يتصل بالمستقبل العربي.

□ **ترسيم الحدود البحرية في القانون الدولي وإشكالية تنازع الدول الساحلية المتقابلة: المغرب وإسبانيا أنموذجًا** ..... بوحفيظ عبد الكبير 116

تمثل البحار جوهر الحركة الاقتصادية للمجتمع الدولي، وهذا ما يجعلها محط نزاع بين كثير من دول العالم، ولا سيّما الدول الساحلية المتقابلة أو المضائقية كإسبانيا والمغرب، حيث اتسمت العلاقة بينهما بالصراع والتجاذب، في محاولة من إسبانيا لفرض واقع القوة أمام منطق القانون، المتمثل بأهم مرتكزات القانون الدولي للبحار، والقرارات القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات الدولية البحرية، فهل يُعدُّ الصراع المغربي ـ الإسباني حول ترسيم الحدود البحرية عاملًا أساسيًا في إعادة توازن القوى، أم أنه سيمثل تهديدًا للاستقرار في منطقة مضيق جبل طارق؟ وما السبل الكفيلة لمعالجة هذا التجاذب الذي طبع علاقة إسبانيا بالمغرب على مر السنين؟

■ مقالات وآراء

□ **دفاعًا عن السردية الإصلاحية ـ ما بعد النيوليبرالية من أجل منظومة دعم عادلة ومنصفة** ..... عصام الدين الراجحي 135

■ أعلام

□ **محمد أركون في وجهه الأنثروبولوجي** ..... المهدي مستقيم 144

■ كتب وقراءات

□ **فلسفة المعرفة عند كانط: نظرية المكان والزمان ـ دراسة** (عبد اللطيف فتح الدين) ..... سفيان البرّاق 155

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 162

الكتب العربية: كتاب عشتار في اللباس والجسد؛ أزمة التوزيع وأداء النظام السياسي العراقي بعد العام 2003؛ في الشعر العربي: سحر النصوص: المقاربات والمسرات والمضاعفات؛ السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية: رؤية مستقبلية.

الكتب الأجنبية: Popular Politics and the Path to Durable Democracy; Nationalisms in International Politics; The Great Experiment: Why Diverse Democracies Fall Apart and How They Can Endure; The Four Ages of American Foreign Policy: Weak Power, Great Power, Superpower, Hyperpower

التقارير البحثية: «NATO Countries Signal Resolve at Summit: What Does It Mean for Russia?»; The «Spin» Doesn't Tell the Full Story of Biden's Middle East Trip.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف:
مشهد لطلوع البدر من خلف جبل حرمون ـ جنوب لبنان
2022/7/12

الإرهاب والحرب بالوكالة في الشرق الأوسط

أحمد أهل السعيد(*)

طالب باحث بسلك الدكتوراه في العلاقات الدولية،

جامعة محمد الخامس ـ المغرب.

مقدمة

خلّف إسقاط النظام العراقي حلّ مؤسساته، وبخاصة الجيش والأمن والاستخبارات. ترتيبًا على ذلك تم اعتقال معظم قيادات هذه المؤسسات ورميها في السجون الأمريكية وسط العراق. أصبحت هذه السجون فضاءَ تجمّعِ الكثير من قيادات حزب البعث مع تنظيم القاعدة. يتزعم هذا الأخير البغدادي الذي اعتقلته الولايات المتحدة ووضعته في سجن بوكا سنة 2005، خرج منه سنة 2009 وبوادر التخطيط لتأسيس الدولة الإسلامية قائمة؛ فبخروجه كان التنظيم قد استوى عوده، وتهيأت له أسباب البزوغ: أفكار وموارد بشرية، ولا ينقصه إلا التنفيذ.

في خِضَمّ هذه الأحداث، تجرأ أبو مصعب الزرقاوي وانتهك حرمة الأماكن الدينية الشيعية المقدسة؛ فنقم عليه أسامة بن لادن صنيعه هذا؛ الأمر الذي لم يرضَه الزرقاوي؛ فاعتزل تنظيم القاعدة، وآوى إلى مجلس شورى المجاهدين فتزعمه. إلا أن اغتياله حال دون لزومه السيادة. فَخَلَفَهُ أبو عمر البغدادي. أعقب هذه الخلافة إعلانه قيام الدولة الإسلامية بالعراق وترأسها سنة 2006، إلا أن مقتله أبدله على رئاسة التنظيم أبا بكر البغدادي سنة 2010.

لما انسحبت الولايات المتحدة من العراق سنة 2011، فتحت السجون الأمريكية على مصراعيها؛ فخرج الإرهابيون الذين يتوافرون على شبكة علاقات مع العشائر والسياسيين والجيش واستخبارات النظام السابق. أصبح هذا التنظيم يحتاج إلى دعم مالي وعسكري، ولم يكن له بديل من مساعدة الدول الإقليمية وإمداده. كان له ما أراد، فدخلت هذه الدول على الخط لدعم داعش تحديدًا. ودعمًا له؛ بعث سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، رسالة إلى رئيس مجلس الوزراء السعودي تقول: «أتشرف أن أبلغ سيادتكم أن الأمير تركي الفيصل قد تلقى رسالة من محمد النجيفي، شقيق أسامة النجيفي، يشير فيها إلى تطور الأوضاع الخطيرة في العراق، في ظل سعي إيران للسيطرة

(*) البريد الإلكتروني: ahmedahlessaid@gmail.com

على العراق من خلال موقع رئاسة الحكومة المتمثل في نوري المالكي. أقترح مشروعًا للتصدي للهيمنة الإيرانية التي تهدد السعودية والدول العربية».

لقد غدا الربيع العربي في العراق سبيلًا لنشاط الجماعات الإرهابية المناهضة للحكومة العراقية، حليفة الدولة الإيرانية، وأصبح فرصة لإسقاط أغلب المدن العراقية بواسطة الجماعات الإرهابية، وذلك بتواطؤ القوى الدولية والإقليمية. دخلت إيران الصراع في العراق، من بابه الواسع، بكل إمكانياتها: المادية، والبشرية، والدينية والعسكرية؛ لمساندة الحكومة العراقية ضد الجماعات الإرهابية، فأنشأتِ الكثير من الفصائل العسكرية التابعة لها، وتحوّلت الحرب بين إيران من جهة، والسعودية وحلفائها من جهة أخرى، إلى حرب طائفية بالوكالة.

أدى تعارض المصالح بين القوى الدولية والإقليمية إلى الكثير من الصراعات في الشرق الأوسط، ورغم هذا التعارض، فقد أجمعت هذه القوى أمرها على توظيف الجماعات الإرهابية لتحقيق مصالحها. وعليه، فقد بات الشرق الأوسط فضاء حرب بالوكالة بين هذه القوى. وسعيًا لدراسة مدى تأثير الصراعات الدولية والإقليمية بالوكالة في تشكيل الشرق الأوسط، ارتأينا الانطلاق من السؤال المحوري التالي: كيف تساهم الصراعات الدولية والإقليمية بالوكالة في تشكيل الشرق الأوسط؟ للإجابة عن هذا السؤال سنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين: الأول حول تطور الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط؛ والثاني حول الإرهاب والحرب بالوكالة لبناء الشرق الأوسط الجديد.

أولًا: تطور الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط

شكلت الثورات العربية بيئة مناسبة لنشأة وتطور الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى إدارة هذه الجماعات الإرهابية لتحقيق مشروعها في المنطقة.

1 ـ ظروف نشأة الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط

أدى تحول الخطاب في شأن العراق، إلى تغيير في طموحات داعش الإقليمية؛ فانصبّ تركيز التنظيم على بلاد الشام: سورية أساسًا. يتجلى هذا التحول في إشارة المتحدث السابق باسم داعش، أبو محمد العدناني، إلى حديث ذكر فيه أن «الرسول قد اختار بلاد الشام لنا». تمشّيًا مع هذا الخطاب واستغلالًا للفوضى التي أحدثها الربيع العربي، دخلت الدولة الإسلامية سورية عام 2011[1]. ولّد هذا الدخول قيام جبهة النصرة بسورية يوم 23 كانون الثاني/ يناير2012 ، فأضحت الجبهة فرعًا من تنظيم القاعدة وتابعًا له. في 8 نيسان/أبريل 2013 أعلن البغدادي عن دمج جبهة النصرة وداعش في تنظيم واحد تحت قيادته يدعى «الدولة الإسلامية في العراق والشام» . قُوبلَ هذا الإعلان بالرفض من طرف الجولاني، وعدّ جمع جبهة النصرة وداعش تحت مسمى واحد أمرًا مردودًا.

(1) Pasar Sherko, «How Islamic State Ideology Contributes to Its Resilience,» Washington Institute, 1 July 2021, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/how-islamic-state-ideology-contributes-its-resilience>.

سنة 2014 انفصلت داعش عن القاعدة وأصبحت تنظيمًا قائمًا بذاته: «الدولة الإسلامية في العراق والشام». وعليه؛ أعلن أبو بكر البغدادي الخلافة يوم 29 حزيران/يونيو 2014.

في ظل هذا التقلبات، لم يُرَ أثر لموقف القوى الدولية والإقليمية تجاه هذه السيطرة على المدن العراقية، بل كان موقفهم غامضًا؛ لأنهم لم يدعموا الحكومة العراقية. قال جون كيري: «أرسلنا رسالة للمالكي مفادها أنه من غير المرجح أن يأتي الدعم المستمر الذي يحتاجون إليه في ظل تولي المالكي زمام الأمور»[2]. وقال رئيس الوزراء العراقي على قناة آفاق العراقية: «إن سقوط الموصل مؤامرة اشترك فيها أكثر من طرف محلي وإقليمي ودولي». وقد فصّل جون كيري في مذكراته هذه الأطراف الإقليمية قائلًا: «هناك الآن ما لا يقل عن حربين يتم خوضهما بالقدر نفسه من الوحشية: الحرب الأهلية السورية بين الأسد والمعارضة، إلى جانب القتال بالوكالة بين رعاة الأسد في طهران وموسكو والدول السنية، وتوغل الإرهابيين الأجانب المتزايد في سورية والعراق. أصبح قتال الأسد في سورية سببًا مثيرًا للجهاديين الطموحين من المنطقة ومن أوروبا؛ بتحريض من بعض أصدقائنا السنّة، الذين كانوا سعداء برؤية الشباب الغاضب يقاتلون النظام الشيعي المرتد»[3].

وبحسب تقرير للجنة تقصي الحقائق العراقية: حول سقوط الموصل، أشارت اللجنة إلى تقرير للاستخبارات العراقية يقول: «في 29 كانون الثاني/يناير 2019 تم اجتماع في مدينة نينوى، لأعضاء حزب البعث السابق، في دار الشيخ غازي الحميش، أمير قبيلة طيف، وقد حضر الاجتماع: شيخ سهيب واو- طاء، عضو فرقة حزب البعث، وهو المنسق بين تنظيم داعش وحزب البعث، دار الاجتماع حول المواضيع التالية:

إن سقوط الموصل كان بتواطؤ بين محافظ الموصل وداعش وحزب البعث السابق وشيوخ من العشائر، وهذا التكالب أدى إلى سقوط الموصل بيد داعش من دون أي قتال في 12 حزيران/ يونيو 2014؛ وهذا الذي يفسر استقبال الناس لداعش بالتصفيق والهتافات.

- تشكيل المجلس العسكري للعشائر أسوة بالمجلس العسكري في الأنبار.
- البحث عن إمكان التنسيق بين حزب البعث والدولة الإسلامية لتوحيد الصفوف، وزيادة القوة المؤثرة.
- إمكان خروج المجاميع المسلحة، المنطوية تحت اسم: المجلس العسكري لثوار العشائر، إلى الشارع لضرب الجيش والشرطة.
- في حالة نزول المجاميع إلى الشارع، لن يكون هناك تدخل من أعضاء مجلس محافظة نينوى.
- لن يكون للشرطة أي دور في صد هجوم من قبل المجاميع المسلحة.

(2) John Kerry, *Every Day is Extra* (New York: Simon Schuster, 2018), p. 595.

(3) Ibid., p. 594.

ـ يجب أن يكون هناك اتفاق مع إقليم كردستان بعدم استهداف قوات «البشمركة»؛ لاجتناب إثارتهم.

ـ ضرب قوات الشرطة والجيش المتواجدة في الموصل لا غير.

يبيّن هذا التقرير أن سقوط الموصل كان بتواطؤ بين محافظ الموصل وداعش وحزب البعث السابق وشيوخ من العشائر، وهذا التكالب أدى إلى سقوط الموصل بيد داعش من دون أي قتال في 12 حزيران/ يونيو 2014؛ وهذا الذي يفسر استقبال الناس لداعش بالتصفيق والهتافات، وكل ذلك بدعم من القوى الإقليمية. يتعارض هذا الدعم مع القانون الدولي، فقد نصت المادة 2 من قرار الجمعية العامة الرقم 2131 الصادر بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1965 على: «امتناع كل الدول عن القيام بتنظيم أو مساعدة أو تمويل أو تشجيع الأنشطة التخريبية المسلحة أو الإرهابية والموجهة لتغيير نظام دولة بعنف، وكذا التدخل في النزاعات الداخلية لدولة أخرى». إضافة إلى قرار الجمعية العامة الرقم 2625 الصادر بتاريخ 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1970، الذي أكد أن الحرب العدوانية تعَدّ جريمة ضد السلام وسببًا لقيام المسؤولية الدولية طبقًا للقانون الدولي، أوجب على الدول الامتناع عن القيام بدعم تنظيم أو تشجيع القوات غير النظامية أو العصابات المسلحة والمرتزقة، للهجوم على أراضي دولة أخرى؛ وتنظيم وتشجيع الحرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية داخل أراضي دولة أخرى أو المساعدة أو المشاركة أو التسامح مع أنشطة كهذه عندما تنطوي هذه الأخيرة على استعمال القوة أو التهديد بها.

قامت داعش بعد سيطرتها على تكريت، بارتكاب إبادة جماعية في حادثة «سبايكر» راح ضحيتها 17000 شخص في 12 حزيران/ يونيو 2014، وذلك أمام مرأى العالم ومسمعه. أحدثت حادثة سبايكر رد فعل داخلي في العراق أدى إلى إصدار فتوى «السيستاني» بالجهاد لمحاربة داعش. بموجب هذه الفتوى تم إنشاء الحشد الشعبي. ولما قتلت داعش 1000 من الأقلية اليزيدية، إضافة إلى تهجير 10 آلاف منهم، تدخلت الولايات المتحدة وأعلنت عن تشكيل التحالف الدولي ضد داعش يتكون من 83 دولة في 7 آب/أغسطس 2014.

قامت الجماعات الإرهابية، خلال هذه الحقبة، بالاستيلاء على آبار النفط والمصانع وسرقة الآثار وبيعها للخارج وتصدير النفط إلى تركيا بـ 8 إلى 10 دولارات؛ فداعش سيطرت على 20 من حقول النفط في سورية والعراق، وقد استولت على حقل نفط في سورية ينتج 7500 برميل يوميًا. كذلك استولت على حقل نفط في بيجي في العراق. وكانت الجباية تمثل 70 إلى 80 بالمئة من إيرادات داعش، واكتسب التنظيم عام 2016 نحو 260 مليون دولار من مبيعات النفط غير المشروعة التي تتم أساسًا من حقول النفط في محافظة دير الزور السورية مقابل 500 مليون دولار اكتسبها في عام 2015[4].

وتقدر إيرادات داعش من النفط عام 2015 بين 400 مليون و500 مليون دولار. وقد جنى داعش أموالًا نقدية من المصارف العراقية (90 فرعًا) التي استولى عليها، وتقدر هذه الأموال بمليار

(4) مجلس الأمن، التقرير الثاني للأمين العام، الرقم 154، الصادر بتاريخ 12 آذار/مارس 2012، ص 15.

دولار (675 مليون دولار من الموصل فقط). إلى جانب هذا، فإن الضريبة التي تقدر بـ 2.5 بالمئة من الأموال المكتسبة من جراء الأعمال التجارية والسلع والزراعة، قد مثلت دخلًا ماليًا للتنظيم. زيادة على ذلك، فإن الضريبة على الشاحنات، التي تقدر بـ900 مليون دولار للسنة، قد شكلت بدورها موردًا مهمًا. وتبعًا لذلك، فإن المواقع الأثرية في سورية، أيضًا، قد طالها النهب والسلب؛ فوفقًا لمنظمة اليونيسكو، فإن نحو 25 بالمئة من هذه المواقع قد شملها الاختلاس.

أحيط التنظيم بعدة قرارات من مجلس الأمن، تحث على ضرورة وقف المعاملات المالية والاقتصادية معه؛ ورغم ما قيل، فإن داعش ظل يبيع النفط السوري والعراقي لتركيا، فيحصل، مقابل ذلك، على كل ما يحتاج إليه من الأخيرة.

2 ـ دور الولايات المتحدة في دعم الجماعات الإرهابية

إن الصراع بين محور «الاعتدال» الذي تدعمه الولايات المتحدة ومحور المقاومة قد استُدرج إلى حرب بالوكالة ذات نزعة طائفية متعاظمة، تدور رحاها في حلبة إقليمية واسعة. وتنظر الرياض وطهران إلى الصراعات الدائرة في العراق وسورية بوصفها صراعات إقليمية بينهما، حتى وإن كانت تلك الروابط، في أحسن حالاتها، غير واضحة المعالم. وقد أضاف التوتر بين الدولتين بعدًا جيوسياسيًا إلى صراعات كانت محلية أول الأمر، وهو ما فاقم تعقيد الجهود المبذولة للتخفيف منها أو حلها[5].

صورت قنوات الإعلام العالمية والإقليمية، خلال بداية الحرب بالوكالة، المنظمات الإرهابية المقاتلة في سورية على أنهم ثوار، يطالبون بالديمقراطية، وذلك بسبب ارتباط هذه الدول بهذه المنظمات الإرهابية.

صورت قنوات الإعلام العالمية والإقليمية، خلال بداية الحرب بالوكالة، المنظمات الإرهابية المقاتلة في سورية على أنهم ثوار، يطالبون بالديمقراطية، وذلك بسبب ارتباط هذه الدول بهذه المنظمات الإرهابية. وهذا طرح أكده شارلز شوبريدج ضابط سابق في الاستخبارات البريطانية قائلًا: أكدت تقارير الاستخبارات البريطانية والأمريكية تورط البعض في تدفق الجهاديين والأسلحة من ليبيا إلى سورية؛ فتكون بذلك الاستخبارات البريطانية مساهمة في تأجيج وإشعال شرارة الثورة في سورية، كما تكون مرتبطة بتنظيم داعش وجبهة النصرة في كل من سورية والعراق، حيث يقدر مجاهدو بريطانيا بـ 2000، يحاربون إلى جانب النصرة أو داعش، وخلال السنوات الثلاث الماضية، كان الجهاديون يتنقلون بحرّية إلى سورية؛ الاستخبارات البريطانية والأمريكية والممولون العرب مسؤولون عن ظهور داعش، والأمر ربما لا يكون له علاقة بسورية بصورة مباشرة، بل بالشرق الأوسط ككل وبالصراع بين السنّة والشيعة، الذي تم استغلاله من جانب الغرب

(5) بيري كاماك [وآخرون]، «انكسارات عربية: مواطنون، دول، وعقود اجتماعية،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، <https://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-67650>.

إضافة إلى السعودية التي أدّت دورًا كبيرًا في تمويل ودعم داعش؛ فبريطانيا والولايات المتحدة أدّتا دورًا مهمًا في دعم تلك المجموعات بشكل غير مباشر، وتجلى ذلك بالتسامح في دعمهم. وأما هذه الجماعات فقد كانت تستخدم للضغط على دول صديقة: كالأردن. إضافة، فهم يمثلون تهديدًا لحلفاء إيران وبالأخص سورية. إن ظهور داعش وأهدافها متوافقة والسياسة البريطانية والأمريكية والسعودية في الشرق الأوسط[6].

إن القضاء على داعش في سورية والعراق لا يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، لأنه يقوي النظامين السوري والعراقي، وهذا ما لا تريده إسرائيل وأمريكا. لذلك هما يريدان استمرار قتال داعش وباقي المنظمات الإرهابية الأخرى مع الحكومة السورية والعراقية، لاستنزافهما وتدميرهما تدريجًا.

في الوقت الذي أُعْلِنَ التحالف لمحاربة داعش أسقطت الطائرات الأمريكية شحنات من الأسلحة في محافظة صلاح الدين، وادعت الولايات المتحدة من خلالها أنها وقعت منها بالخطأ!. كما أسقطت القوات العراقية طائرة أمريكية وبريطانية تحمل الأسلحة إلى داعش. كان القصف الجوي للتحالف يقف فقط عند المناطق الكردية ولا يتجاوزه، وذلك حماية لداعش، أما في المناطق السورية والعراقية فقد كانت لداعش حرية الحركة؛ لأنه لم يكن هناك قصف مشدد. إن القضاء على داعش في سورية والعراق لا يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، لأنه يقوي النظامين السوري والعراقي، وهذا ما لا تريده إسرائيل وأمريكا. لذلك هما يريدان استمرار قتال داعش وباقي المنظمات الإرهابية الأخرى مع الحكومة السورية والعراقية، لاستنزافهما وتدميرهما تدريجًا، لإبقائهما ضعفاء، لكي لا يشكلا أي خطر على إسرائيل والولايات المتحدة.

وما يؤكد تواطؤ الولايات المتحدة مع داعش هي تصريحات الإدارة الأمريكية؛ فقد قال ترامب في مهرجان خطابي انتخابي: «أوباما هو مؤسس تنظيم داعش، وشريكه في تأسيس هذا التنظيم هيلاري كلينتون». أما جون بولتن فقد قال: «بدأت في عهد أوباما، الذي ساهمت سياساته المضللة في العراق بشكل كبير في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية وخلافته في البداية، وكان الهجوم على وشك النجاح في نهاية المطاف»[7].

يعَدّ السياسي الأمريكي ماكين مخرج مسرحية دعم الثورة السورية، حيث ذهب سرًا إلى سورية وأجرى فيها لقاءات مع أبي بكر البغدادي وأبي محمد الجولاني.

ما دامت المنظمات الإرهابية تقوم بنشر الإرهاب في العراق وسورية وتخريبهما وتدميرهما، فهذه هي الأهداف نفسها التي تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحقيقها. لذلك ليس غريبًا أن تدعما المنظمات الإرهابية لتحقق أهدافهما بالوكالة عنهما.

---

(6) تصريحات صحافية لضابط الاستخبارات البريطانية شارلز شوبريدج، منها: «ضابط في الاستخبارات البريطانية يكشف المستور عن دوافع غزو العراق ومرض بلير،» مقابلة مع برنامج «إسأل أكثر»، موقع فضائية «روسيا اليوم»، 6/7/2016.

(7) John Bolton, *The Room Where It Happened* (New York: Simon Schuster, 2020), p. 176.

لذلك ليس من مصالح الدول الغربية القضاء على الجماعات الإرهابية، ما دامت هذه الأخيرة تحقق الأهداف التي عجزت عنها هذه الدول، مثل تدمير آثار العراق وسورية، وتحويلهما إلى رقعة للصراعات الإثنية والدينية، تمهيدًا لتقسيمهما إلى عدة طوائف. قال قائد الجيش الحر السابق محمد خير صالح الحربات إن «الاستخبارات الأمريكية وغيرها جاءوا بأبي محمد الجولاني رئيس جبهة النصرة من الشمال إلى الجنوب ودخل إلى الأردن ثم نقلوه من الحدود في سيارة مصفحة إلى أحد الفنادق، وكان المكان خاليًا من الجميع، إلا فريق الاستخبارات الأمريكية فقط. العالم كله يعرف أننا مستعدون أن نحط أيدينا بيد الشيطان للقضاء على النظام، نحن ليس عملنا إسرائيل بل سورية، نحن بعيدون كل البعد عن إسرائيل»[8].

صور الإعلام الأمريكي سورية كأنها مستنقع من الفرق الدينية المتحاربة في ما بينها منذ قرون متعددة، لكن الواقع مختلف عن ذلك تمامًا، فقد عاش السوريون معًا بسلام لسنين طويلة تحت حكم علماني، ولكن الناس عمومًا لم يكونوا مكترثين للاختلافات الدينية[9].

حاولت الإدارة الأمريكية الاستفادة من الصراع بين القوى الإقليمية الصاعدة، بوضع استراتيجية لتقسيم المنطقة على أساس طائفي، بين كيانات متناحرة، يستنزف بعضها بعضًا، حتى تتمكن داعش من تكريس وجودها الإقليمي عبر كل أراضي كل من العراق وسورية، لتؤلف منطقة عازلة أمام النفوذ الإيراني، لتنتقل الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الصراع إلى حالة تأسيس نظام أمني دوره تأمين التقسيم[10].

ثانيًا: الإرهاب والحرب بالوكالة لبناء الشرق الأوسط الجديد

أصبحت الجماعات الإرهابية، في العصر الحالي، أفضل وسيلة لدى إسرائيل ودول إقليمية أخرى لخوض حروب بالوكالة لبناء الشرق الأوسط الجديد.

1 ـ دور إسرائيل في إدارة الجماعات الإرهابية في الحرب بالوكالة

إن ظاهرة الحروب بالوكالة المتنامية لا يقتصر استخدامها اليوم على الدول الكبرى، وإنما يأخذ هذا الاستخدام حجومًا أكبر عند الدول الإقليمية التي تطمح إلى الحلول محلها، واحتلال مواقع نفوذها السابقة، فلا تقلل هذه الحروب من التكاليف المادية والبشرية للقوى الدولية والإقليمية المتنازعة فحسب، ولكنها تخفف عنها المسؤولية في الجرائم المرتكبة، كما تساهم في توسيع دائرة انتشارها من دون رادع. والأهم أنها تجعل أغلبها حروبًا بلا نهاية، أي حروبًا مستحيلة وصفرية،

(8) وثائقي لقناة الميادين حول موضوع «الجنوب السوري.. لهيب الإقليم،» 15 تشرين الأول/أكتوبر 2016، <https://www.youtube.com/watch?v=e5eNYGE1pTM>.

(9) ريز إرليخ، **داخل سوريا: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع**، تقديم نعوم تشومسكي (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، 2015)، ص 13.

(10) علي موسى الددا، «إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد 477 (تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، ص 129.

حصيلتها الوحيدة الموت والخسارة المتبادلة، ولا يحسمها، في أفضل الحالات، إلا الإنهاك والخراب المتبادل ومنطق الحد من الخسائر وتوفير التضحيات الإضافية المجانية[11].

هدف إسرائيل هو إبقاء الوضع في سورية والعراق على ما هو عليه من تخبُّط وتخلُّف. وهذا الوضع يحقق مآربَ إسرائيل في سورية، وقد أكد وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون سنة 2013 ذلك، فقد صرّح في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى في واشنطن أن «أسوأ وضع قد يصيب سورية هو الفوضى، لكن يمكننا إدارته، الفوضى تشكل أرضية، حيث تأتي عناصر القاعدة وجماعات إرهابية لتتحدانا، وتتحدى استقرار المنطقة، أعتقد أنه يمكننا إدارتها، وأنا أؤمن أكثر بإدارة الأزمة في حال لم نتمكن من حلها». هو يقصد بإدارة الفوضى هي دعم الجماعات المسلحة لإسقاط النظام السوري.

لقد كشفت قناة الكنيست في التلفزيون الإسرائيلي عن لقاء سري تم بين النائب من حزب شاس المتديِّن يعقوب ماركي ومندي صفدي المسؤول عن التنسيق بين إسرائيل والأطياف المعارضة الليبرالية ومسؤول عن المقاتلين السوريين يدعى أبا عدنان في تركيا بتنسيق مع الاستخبارات الإسرائيلية. قال المعارض السوري كمال اللبواني في الكنيست الإسرائيلي: «هناك شعب سوري معتدل قادر على أن يكون شريكًا في هذا التحالف وهو الخيار الحقيقي».

أكد رولان ديما (Roland Dumas) وزير خارجية فرنسا السابق (1984ـ 1986) الدور الأوروبي في إشعال الحرب في سورية لمصلحة إسرائيل قائلًا قبل عامين من اندلاع العنف فيها: «التقيت سنة 2014 باثنين من كبار المسؤولين البريطانيين الذين اعترفوا لي أنهم كانوا يعدون شيئًا حول سورية، كانت بريطانيا تحضر متمردين لاجتياح سورية من أجل الإطاحة بالحكومة السورية. إن هذا النظام لديه موقف معادٍ لإسرائيل. وكل شيء في تلك المنطقة يدور حول إسرائيل، وأنا أثق في ما قاله لي رئيس وزراء إسرائيل: سنحاول أن نقف مع الدول المجاورة لنا، وسنسقط من لن يقبل الاتفاق معنا»[12].

ذكرت صحيفة **غلف ديلي نيوز** أن إدوارد سنودن كشف أن الاستخبارات البريطانية والأمريكية والموساد عملوا معًا لإنشاء داعش. وفق هذه الخطة فإن تنظيم داعش ليس إلا نتاج خطة أمريكية وإسرائيلية وبريطانية، منتهجةً استراتيجية تدعى عش الدبابير، التي تهدف إلى جمع أغلبية مجاهدي العالم المتطرفين في مكان واحد، واستخدامهم في مهمات أمنية؛ لنشر الفوضى في الشرق الأوسط[13].

الحملة الإعلامية التي شنتها المنابر الدولية والإقليمية ساهمت في استقطاب الإرهابيين من جميع دول العالم، ليس لتحرير القدس، وإنما من أجل إسقاط النظام السوري. لكن الإرهابيين لم

---

(11) برهان غليون، «القضية السورية في مواجهة الرهانات الدولية،» **العربي الجديد**، 2021/10/22، <https://bit.ly/3R5bt03>.

(12) مقابلة تلفزيونية، برنامج الضيف للصحافي باتريك سيمونين، قناة فرنسية، على الرابط التالي <https://www.youtube.com/watch?v=GjjoaKujetc>.

(13) Jacob Siegel, «Who Thinks ISIS Is a Zionist Plot?,» Daily Beast, 20 March 2015, <https://www.thedailybeast.com/who-thinks-isis-is-a-zionist-plot>.

يطلقوا رصاصة واحدة تجاه إسرائيل. بل على العكس من ذلك، قدمت إسرائيل المساعدات الطبية والعسكرية واللوجستية إلى الجماعات الإرهابية وعلى رأسها جبهة النصرة في القنيطرة. كما قامت إسرائيل ببناء مستشفيات لاستقبال المصابين من الجماعات المسلحة، المصنفة على أنها إرهابية بموجب قرارات مجلس الأمن. قام رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو وأعضاء حكومته بزيارة رسمية وعلنية لمستشفى إسرائيلي مخصص لمقاتلي الجماعات الإرهابية، كما أسست إسرائيل إدارة تدعى حسن الجوار، دورها تقديم كل ما تحتاج الجماعات الإرهابية إليه.

تطرح علاقة المنظمات الإرهابية بإسرائيل الكثير من التساؤلات حول حقيقة هذه الجماعات الإرهابية التي جاءت من جميع بلدان العالم، وعبرت كل الحدود الدولية والإقليمية من دون أي مراقبة وتحت أنظار الاستخبارات الإقليمية والدولية. سبق للحكومة السورية أن عثرت على أسلحة وأدوية إسرائيلية عند إرهابيي داعش. يقول إيال زيسير[14]: «أقامت إسرائيل علاقات مع عدد من المجموعات المسلحة التي كانت تعمل عند المعبر السوري للحدود قرب الجولان، وقدمت المساعدات اللوجستية والمالية بل وزودتها بالأسلحة، استغلت إسرائيل الوضع الضعيف لبشار، وبدأت بالعمل على الأراضي السورية من أجل إحباط عمليات نقل الأسلحة المتطورة من إيران لأيدي حزب الله، بل وإحباط محاولة إيران القيام بتطوير عملية إنتاج سلاح صاروخي دقيق الإصابة في الأراضي السورية واللبنانية»[15].

كان محور المقاومة يعي جيدًا المؤامرة التي تحاك ضد سورية. لذلك تدخل حزب الله في الصراع السوري سنة 2013، وقُدِّر عدد مقاتلي حزب الله المشاركين في سورية بنحو 3000 إلى 4000 مقاتل، وما بين 15000 و20000 مقاتل احتياطي[16]. وقد شكل تدخل حزب الله في سورية ذريعة لإسرائيل، لشن هجمات عدوانية متكررة على سورية منذ كانون الثاني/يناير2013. ومن أهداف العدوان الإسرائيلي على سورية:

- ـ توفير غطاء جوي للإرهابيين.
- ـ رفع معنويات الإرهابيين.
- ـ إشغال سورية عن الإرهابيين.
- ـ إضعاف الجيش السوري.
- ـ مواجهة نشاط حزب الله العسكري والتسليحي.

أول عمل قامت به الجماعات الإرهابية تدمير بطاريات الصواريخ المضادة للطيران التي تستخدم فقط لصد عدوان خارجي، وكان الإرهابيون غير معنيين بها، لكن دمروها. وكانت إسرائيل هي المستفيد الأول من ذلك.

---

(14) أستاذ في جامعة تل أبيب، وفي مركز ديان للدراسات الاستراتيجية، وفي معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي.

(15) إيال زيسير، «بشار الأسد وإسرائيل والعودة إلى الماضي،» معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2018، <https://www.inss.org.il/he/publication/bashar-al-assad-and-israel-back-to-the-past>.

(16) Benedetta Berti and Yoram Schweitzer, «Hizbollah and the Next War with Israel: Experience from Syria and Gaza,» *Strategic Assessment* (Institute for National Security Studies), vol. 17, no. 3 (October 2014), <https://www.inss.org.il/publication/hizbollah-and-the-next-war-with-israel-experience-from-syria-and-gaza/>.

جميع تقارير مراكز الدراسات الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية التي تقدم استشاراتها إلى الحكومة الإسرائيلية، تؤكد أن إسقاط الرئيس بشار الأسد فيه مصلحة استراتيجية لإسرائيل. وهو ما أكدته وثيقة «استراحة نظيفة: استراتيجية جديدة لتأمين العالم»[17]، نذكر أهم ما جاء فيها:

ـ ضرب أهداف عسكرية سورية في لبنان، وإذا ثبت أن ذلك غير كافٍ، فإنه يجب ضرب أهداف محددة في سورية.

ـ يمكن إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة لتذكير العالم بطبيعة النظام السوري.

ـ يمكن إسرائيل أن تشكل بيئتها الاستراتيجية، بالتعاون مع تركيا والأردن، من طريق إضعاف سورية واحتوائها.

وهو ما أكده أيضًا عامي أيالون رئيس الموساد السابق[18] قائلًا: إن ما يجب أن يكون عليه واقع الشرق الأوسط بعد عشر سنوات من الآن، هو أن مفاهيم الأمن والاستقرار يجب أن تعتمد على عدة عوامل:

ـ علينا قبول خلق تحالف سني بقيادة تركيا.

ـ قبول إسرائيل لاعبًا شرعيًا يعتمد على فكرة انتصار القرار العربي، هذا يعني أنه علينا قبول إسرائيل ضمن حدود 1967، وتبديل المناطق. وأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليس الصراع الرئيس، وأن الصراع الرئيس في المنطقة هو الصراع السني ـ الشيعي.

ـ إيران تمثل لنا تهديدًا كبيرًا، لا يمكننا أن نتعايش معها، وهي تملك قوة عسكرية نووية، وليس علينا القبول بالفكرة، بالنسبة إليّ أعتقد أن عنصر الوقت مرتبط بالذي علينا فعله، لأنه إذا تصرفنا لوحدنا من دون أي دعم أمريكي أو دولي، ومن دون تكوين المناخ المناسب في الشرق الأوسط ذلك لا يعني مواجهة رد فعل، ربما يكون الوقت متأخرًا كل ما في إمكاننا تحقيقه بقواتنا العسكرية هو تأخير البرنامج النووي الإيراني.

ـ إننا جزء من تحالف يعتمد على نوع من التحالفات السنية، أقصد بالتحالف السني: تركيا، مصر، الأردن، السعودية، إن الصراع الرئيس هو مع شيعة إيران، فهم سيشكلون هذا التحالف، كما ذكرت سابقًا لمواجهة إيران.

2 ـ دور القوى الإقليمية في إدارة الجماعات الإرهابية في الحرب بالوكالة

فتحت القنوات الإقليمية منابرها الإعلامية لشيوخ الدين الذين دعوا إلى الجهاد في سورية من أجل إسقاط النظام السوري. نظم في القاهرة مؤتمر الأمة المصرية لدعم الثورة المصرية في 15

(17) هذه وثيقة رسمية قدّمها معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة التابع لمعهد الدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية سنة 1996، بناء على طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كخطة استراتيجية ستعمل إسرائيل على تنفيذها حتى سنة 2000.

(18) مقابلة تلفزيونية للصحافي تشارلي روز مع عامي أيالون، قناة أمريكية، 2012، على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=PxlN5NKv8so>.

حزيران/يونيو 2013 حضره 500 عالم ينتمون إلى 70 منظمة، أفتى هؤلاء العلماء أن الجهاد في سورية واجب بالنفس والمال والسلاح. أما شيوخ الفتنة الذين أفتوا بالجهاد في سورية، فلم يذهبوا إليها، لأن الفتوى بالنسبة إليهم تنطبق فقط على شباب الأمة وليس عليهم. أما ثورة البحرين فقد كانت مستثناة من الفتوى، لأن البحرين دولة حليفة للسعودية والإمارات، لذلك أرسلت هاتان الدولتان قواتهما لإجهاض الثورة في البحرين.

شن الإعلام الدولي والإقليمي، حربًا دعائية تُصور الرئيس الأسد على أنه دكتاتور يقتل شعبه. كما خرج الكثير من المسؤولين العرب والغربيين يطالبون برحيل الأسد، كيف يعقل لدولة أجنبية أن تقرر مصير دولة أخرى! إن الشعب وحده من يملك هذا الحق وليس الدول الأجنبية. بل إن السعودية طالبت سورية بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان! فهل السعودية أصبحت نموذجًا لدولة ديمقراطية ولاحترام حقوق الإنسان؟

عندما يصل الإرهابيون إلى داعش يخضعون لدروس دينية تدعو إلى قتال الحكومتين السورية والعراقية الكافرتين من أجل التقرب إلى الله والدخول إلى الجنة، ومن يبايع داعش يعَدّ مسلمًا، أما من يقف مع الحكومة السورية والعراقية فيعَدّ كافرًا، لذلك يجب قتله. كان هذا هو الفكر التكفيري الذي تدرسه داعش لما يسمى أشبال الخلافة، الذين كانت تستقطبهم بالمال والزواج، واستطاعت داعش بفضل الدعاية غسيل دماغ الشباب، وزرع أفكارها التكفيرية فيهم ثم تحويلهم إلى قنابل موقوتة.

اعترف وزير خارجية قطر السابق حمد بن جاسم بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017 على قناة قطر[19]، قائلًا «... أول ما بدأ موضوع سورية توجهت للسعودية وقابلت الملك عبد الله بناء على تعليمات من أمير قطر، قال لي نحن معكم، أنتم امشوا في هذا الموضوع ونحن ننسق معكم، كان أي شيء يذهب إلى سورية يتم عبر تركيا بتنسيق مع القوات الأمريكية، وكان توزيع أي شيء يتم عن طريق القوات الأمريكية والأتراك ونحن والسعوديين، يمكن قد حصل خطأ في تدعيم فصيل معين في فترة معينة، يمكن أن تكون لنا علاقة بالنصرة، لكن عندما تبين أن تصرفات النصرة غير مقبولة توقف الدعم الذي كنا نقدمه لها...». وقال أيضًا في مقابلة أخرى مع الصحافي الأمريكي تشارلي روز[20] «... عندما بدأت الحرب في سورية، كلنا عملنا من خلال غرفتين للعمليات واحدة في الأردن والثانية في تركيا...». هو يقصد غرفة العمليات المشتركة في الأردن وتركيا، التي تقوم بقيادة العمليات العسكرية في سورية والعراق. فقد كان هناك توزيع للأدوار: بالنسبة إلى الأردن وتركيا كان دورهما هو تدريب الجماعات المسلحة واستقبالها وتوفير المعابر الآمنة لها للدخول إلى سورية والعراق، وبالنسبة إلى قطر والسعودية والإمارات دورهم توفير الدعم المالي والبشري والإعلامي. أما الولايات المتحدة فدورها قيادة غرفة العمليات المشتركة، من خلال توفير الغطاء

(19) مقابلة تلفزيونية لحمد بن جاسم، قناة قطر، 2017، على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=bBZph3LVs5g>.

(20) مقابلة تلفزيونية لحمد بن جاسم، مع الصحافي تشارلي روز، قناة أمريكية، 2017، على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=MogZprmokb8>.

الجوي للإرهابيين ضد الجيش السوري والعراقي باسم التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وتنسيق العمليات لكي لا تخرج عن الأهداف المحددة لها. وهو ما أكدته هيلاري كلينتون قائلة: «التقيت الأمير سعود، وتطرقنا إلى الحاجة إلى القيام بالمزيد لدعم الثوار في سورية. توجهت في نفس الوقت إلى إسطنبول حيث التقيت ممثلين عن تركيا والسعودية والإمارات وقطر وسمعت الرسائل نفسها، عن ضرورة تسليح الثوار. قلت لهم ثمة دول ستكثف جهدها لتمرير الأسلحة، بينما تلجأ دول أخرى إلى تلبية الحاجات الإنسانية»[21].

كما سبق لنائب الرئيس الأمريكي بايدن أن قال بصريح العبارة: «إن حلفاءنا هم المشكلة الكبيرة في سورية: الأتراك والسعوديين والقطريين... إلخ، الذين كانوا مصممين على الإطاحة بالأسد وتدريجيًا على إثارة حرب سنية ـ شيعية بالوكالة، قاموا بتسخير مئات الملايين من الدولارات وعشرات الآلاف من أطنان الأسلحة في خدمة أي شخص يرغب في قتال الأسد، غير أن الأشخاص الذين تم تجهيزهم هم النصرة والقاعدة والعناصر الجهادية المتطرفة القادمة من جميع أنحاء العالم»[22].

قال جوليان أسانج في مقابلة تلفزيونية مع قناة روسيا اليوم بالإنكليزية: «إن هيلاري كلينتون اعترفت في رسائلها أن كلًا من قطر والسعودية دعمت لوجستيًا وماليًا سرًا تنظيم داعش وتنظيمات أخرى متطرفة في المنطقة»[23].

اختلاف التوجهات الأيديولوجية والسياسية بين الدول المتحالفة في سورية أثر في العمليات العسكرية هناك، إذ كانت كل جماعة مسلحة تابعة لدولة معينة. وتعدد المتدخلين عوضًا من أن يكون مصدر قوتهم، كان مصدر فشلهم، وبخاصة بين قطر والسعودية، الأولى تريد الجماعات الإخوانية هي التي تسيطر، بينما الثانية تريد الجماعات السلفية هي التي تسيطر. هذا الصراع كان في مصلحة الحكومة السورية. وهو ما أكده تصريح المعارض السوري ميشيل كيلو لقناة الحدث قائلًا «إن الأزمة الحقيقية موجودة في الائتلاف ببنيته وتركيبته وعلاقات قواه بعضها ببعض وبعقلية الذين يديرونه، وبالسياسات المرسومة له، هنا توجد الأزمة الحقيقية وليس في أمور أخرى، جاء السفراء يترجونني من أجل أن أدخل الائتلاف، لكن عملوا صفقة معي، تتمثل في أن أوافق على الشخصيات التي يختارها السفراء، وإذا لم أوافق لن أدخل الائتلاف»[24].

عندما أراد العراق شراء الأسلحة من الولايات المتحدة لمحاربة داعش رفضت هذه الأخيرة، لذلك لجأ العراق إلى روسيا وإيران اللتين وافقتا على طلبه. أما إيران فذهبت أبعد من ذلك، حيث قدمت الدعم المالي والبشري والعسكري إلى الحشد الشعبي. كما دخلت روسيا وإيران وحزب الله في

(21) هيلاري كلينتون، **خيارات صعبة (مذكرات)** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص 439.

(22) تصريح باين، 2015، <https://www.youtube.com/watch?v=78AiavW6Xd4>.

(23) مقابلة جوليان أسانج، مع الصحافي جون بيلجر، قناة روسيا اليوم بالإنكليزية، 2016، على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=_sbT3_9dJY4>.

(24) تصريح ميشيل كيلو، 2015، على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=tv3O2uwHTBg>.

الصراع السوري، وأسسوا عددًا من الفصائل العسكرية لتحرير سورية من الإرهاب. يتشابك دور روسيا الآخذ في الاتساع في الشرق الأوسط مع علاقتها بمحور المقاومة، الذي تقوده إيران والذي يمتد الآن من لبنان إلى إيران. يربط هذا المحور حزب الله وسورية، وكذلك قوات الفصائل المسلحة العراقية. صيغت شراكة روسيا مع هذه الجهات الفاعلة في الصراع السوري، حيث وحدوا قواهم وراء الهدف الناجح المتمثل بضمان بقاء نظام الأسد[25].

تركزت مناطق سيطرة داعش في سورية بمناطق الرقة ودير الزور وحمص وحماة والحسكة. أما مناطق سيطرة النصرة فقد انحصرت في منطقتي إدلب والقنيطرة. في حين تركزت مناطق سيطرة الأكراد مع القوات الأمريكية في الشمال الشرقي الغني بالنفط. في مقابل سيطرة تركيا على الجزء الشمالي، يحتل الأمريكيون منطقة التنف الحدودية بين العراق وسورية، لمنع أي تنسيق بين الجيشين السوري والعراقي. الأهمية الاستراتيجية للتنف أشار إليها جون بولتن قائلًا: «أدت السيطرة على التنف إلى تحييد نقطة عبور حدودية رئيسة على الطريق بين بغداد ودمشق، مما أجبر إيران وآخرين على العبور من العراق إلى سورية عند معبر حدودي أبعد إلى الشمال»[26].

استعاد الجيش السوري أغلب المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، في المقابل لم يبق تحت سيطرة الجماعات المسلحة إلا منطقة إدلب الحدودية مع تركيا. كلما اقتربت الحكومة السورية من حسم المعركة عسكريًا، كلما تمت عرقلة هذه الجهود، من خلال فبركة مسرحية الكيميائي أو من خلال توفير غطاء للمسلحين من طريق التحالف الدولي.

لو لم يتدخل حزب الله في سورية ويكسب معركة القلمون والتلال، التي أمنت الحدود السورية اللبنانية سنة 2013، معركة جرود عرسال ـ القلمون عام 2017 لسيطرت داعش على لبنان، وأصبح هذا الأخير الإمارة الثالثة لداعش. كما أن دعم إيران للحشد الشعبي ساهم في تحرير المدن العراقية من داعش سنة 2017.

إن إطالة الصراع في سورية، وبعد تجريدها من السلاح الكيميائي، غيرت الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء سورية، ولم تعد هذه الأخيرة تمثل تهديدًا لإسرائيل بعدما أصبح جيشها منهكًا ومنشغلًا بالصراع الداخلي. وأصبح العدو الجديد لإسرائيل هو إيران وحزب الله، خوفًا من أن يقيما أي وجود عسكري لهما قرب الحدود السورية ـ الإسرائيلية.

بعد فشل الحرب بالوكالة في سورية، أعلنت الولايات المتحدة وحلفاؤها عن اتخاذ إجراءات قسرية أحادية الجانب خارج مجلس الأمن، هدفها شن حرب اقتصادية ضد سورية، رغم مخالفة ذلك للقانون الدولي، إذ وفق المادة الثانية من قرار الجمعية العامة الرقم 2131 الصادر بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1965: «لا يمكن لأي دولة أن تطبق أو تشجع استعمال التدابير الاقتصادية أو السياسية، أو كيفما كان شكلها لإجبار دولة أخرى ودفعها إلى التنازل عن ممارسة حقها من الحقوق السيادية أو الحصول منها على مزايا من أي نوع كانت. إضافة إلى

(25) Julien Barnes Dacey, «Russia and the Resistance Axis,» in: *Russia's Return to the Middle East : Building Sandcastles?*, Chaillot Papers; no. 146 (Luxembourg: Institute for Security Studies, 2018), p. 1.

(26) Bolton, *The Room Where It Happened*, p. 179.

قرار الجمعية العامة الرقم 3201 الصادر بتاريخ 1 أيار/ مايو 1974، الذي نص على أنه «لا يمكن إخضاع أي دولة لإكراه اقتصادي أو سياسي أو أي كان، بهدف منعها من الممارسة الحرة والكاملة لهذا الحق غير القابل للتصرف».

شملت الحرب الاقتصادية الغربية ضد سورية قطاع الطاقة، لكي لا تصبح سورية مركزًا للطاقة بحكم موقعها الجيوسياسي. وهذا من الأسباب التي تفسر الحرب الكونية على سورية. يرجع ذلك إلى سنة 2008 عندما توجّه الرئيس الأسد إلى فرنسا للقاء الرئيس ساركوزي وعرض هذا الأخير على الرئيس الأسد أن يمر من سورية الغاز القطري عبر تركيا إلى أوروبا في مقابل حصوله على 30 بالمئة من الأرباح، لكن الأسد رفض العرض. هنا هدد ساركوزي الأسد بتحويل بلاده إلى دمار. كما عرضت قطر سنة 2009 على سورية مرور غازها منها لكي يصل إلى أوروبا من طريق تركيا، لكن سورية رفضت العرض، لأن ذلك سيلحق ضررًا بروسيا، لأن الطاقة الروسية تمثل مصدرًا مهمًا لدول الاتحاد الأوروبي، لهذه الاعتبارات رفضت سورية مشروع قطر، حماية لمصالح حليفتها روسيا. في المقابل وقعت سورية اتفاقية مع إيران، ليمر غاز هذه الأخيرة من سورية مرورًا بتركيا إلى أوروبا، لكن هذا المشروع لم ير النور بسبب الحرب في سورية.

هدف الغرب من الحرب الاقتصادية على سورية هو تدمير اقتصادها وعملتها، لكي يعيش الشعب في الفقر والمجاعة، وهذه الحرب الاقتصادية تشن من جانب من يدَّعون أنهم جاءوا لمساعدة الشعب السوري، والذين يطلقون على أنفسهم لقب أصدقاء سورية.

هدف الغرب من الحرب الاقتصادية على سورية هو تدمير اقتصادها وعملتها، لكي يعيش الشعب في الفقر والمجاعة، وهذه الحرب الاقتصادية تشن من جانب من يدعون أنهم جاءوا لمساعدة الشعب السوري، والذين يطلقون على أنفسهم لقب أصدقاء سورية. إذا كانت الإدارة الأمريكية تدعي أنها تدخلت في سورية من أجل مساعدة الشعب السوري، فلماذا قامت بهذا الإرهاب الاقتصادي ضد سورية، ألن يتضرر منه الشعب السوري الذي تدعي الولايات المتحدة مساعدته؟

بسبب الصراع في سورية شرد ما يقارب 100 ألف شخص، وقتل 191 ألف شخص، بينهم 20 ألف طفل، و31.1 مليون شخص في سورية في حاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة، ومن بينهم 6.1 ملايين من النازحين داخليًا، و2.9 ملايين من الأشخاص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. و5.4 مليون نازح فروا من سورية، منهم أكثر من 3.9 مليون امرأة وطفل[27]. تفيد منظمة الصحة العالمية أن 20 بالمئة من المستشفيات العامة قد دمرت وأن 36 بالمئة منها خارج الخدمة. وانخفض الإنتاج المحلي من الأدوية بنسبة 90 بالمئة. وتعرضت خمس مدارس البلاد التي يصل عددها إلى 22 ألف للدمار أو الخسائر. وتوقف الكثير من المعلمين عن الذهاب إلى العمل. وفي

(27) مجلس الأمن، تقرير الأمين العام، رقم 339، الصادر بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2017، ص 2.

إدلب يذهب 55 بالمئة فقط من المعلمين إلى العمل. أفادت اليونيسيف أن معدل ذهاب الأطفال إلى المدارس في حلب قد انخفض إلى 6 بالمئة[28]. وفي العراق بسبب الصراع العسكري بين الحكومة العراقية وداعش أبلغت الأمم المتحدة سنة 2014 عن مقتل 14947 مدنيًا وجرح 29189 فردًا[29]. نزح 2.9 مليون شخص من أصل 6 ملايين شخص عراقي منذ ظهور داعش خارج ديارهم.

خاتمة

إن ما يسمى الثورة السورية قد أعادت سورية إلى وضع أسوأ من الوضع الذي كانت المعارضة السورية تنتقده وترفضه. أما الآن فأبسط مقومات الحياة لا توجد في سورية، هذه هي الديمقراطية التي حققتها الثورة السورية بدعم من القوى الدولية والإقليمية. اعترف زعيم المعارضة السوري برهان غليون بفشل الثورة السورية قائلًا: «طعنت الثورة السورية في ظهرها من القوى السياسية السورية التي تعلقت بأوهام وأحلام كاذبة، وانتهجت سياسات لاوطنية، بعضها طائفية ورجعية، كالتعويل على الخارج، وحسبان المجموعات الجهادية والأصولية مكونًا رئيسًا من مكونات الثورة السورية، هذه السياسات التي تتناقض مع منطلقات الثورة السورية ذاتها، والتي بنيت على أوهام ومصالح فئوية ضيقة، ومصالح الداعمين الإقليميين والدوليين»[30] □

(28) **تقرير الأونشا**، العدد 21، الصادر بتاريخ 18 آذار/مارس 2013، ص 2.

(29) مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق، رقم 852، الصادر بتاريخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ص 8.

(30) حيان جابر، «أخطاء من الثورة السورية.. نقاش مع برهان غليون،» **العربي الجديد**، 2017/8/4، <https://bit.ly/3bK6Bx6>.

الوجود الصيني في الشرق الأوسط: الآليات والحدود

ريهام أحمد خفاجي(*)

أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة زايد – الإمارات.

مقدمة

برز دور الصين في الشرق الأوسط في العقدين الأخيرين وتزايد تأثيرها إقليميًا لتمتعها بقدرات اقتصادية هائلة، وبلورتها أجندة سياسية مستقلة عن نظيرتها الأمريكية، وإن سعى الطرفان لتجنب الصدام بينهما. واقترن ذلك بانفتاح ثقافي صيني قوبل باستحسان دول المنطقة لتنويع الروافد الثقافية لها. لذلك، تنامى الوجود الاقتصادي والسياسي والثقافي الصيني في المنطقة في إطار رؤية شاملة للعلاقات الصينية – «الشرق الأوسطية»، وموقعها من الطموح الصيني العالمي. ولم يسلم الوجود الصيني من تحديات الدور الأمريكي الجوهري في المنطقة، كما تعارض أحيانًا مع توقعات دولها في عدد من القضايا الاقتصادية والسياسية، ناهيك بالضوابط الذاتية للسياسات الصينية كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

تحاول هذه الدراسة تقصّي آليات الوجود الصيني في منطقة الشرق الأوسط وبحث العلاقات الصينية مع دول المنطقة على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والثقافية؛ وتركز على الصيغ المتنوعة التي تطورت خلال العقدين الأخيرين، من دون التطرق إلى الخلفيات التاريخية في ما يسبق ذلك. ولا تتعامل مع التفاعلات الصينية مع المنظمات الإقليمية، إلا بقدر محدود في ما يتصل بالاتفاقيات المشتركة مع دول المنطقة. وتهدف الدراسة في شقها الثاني إلى بيان حدود الدور الصيني في المنطقة، سواء بفعل المحددات الذاتية للسياسات الصينية أو نتيجة لهيمنة الدور الأمريكي تاريخيًا على المنطقة. وتستشرف الخاتمة آفاق الوجود الصيني في المنطقة وملامح تأثيره في السنوات المقبلة.

بدايةً، توظف الدراسة المنهج الوصفي لرصد آليات الوجود الصيني في المنطقة، ثم يلحقه المنهج التفكيكي لتحليل نتائج هذا الوجود وتحدياته، مع ربطه بخصائص «الدول الصاعدة»

(*) البريد الإلكتروني: rihamamahrous@hotmail.com

وسمات مجموعات دول «الشرق الأوسط» كما تفصل في الإطار النظري للدراسة. وتفترض الدراسة أن الوجود الصيني في المنطقة يتسق مع سلوكها «كدولة صاعدة» راغبة في توسيع مساحات نفوذها العالمي، ويفرض تباين المصالح الصينية مع دول «الشرق الأوسط» تنوعًا في آليات الوجود في المنطقة، ومستويات الاهتمام بدولها. وتخطو الصين في مساعيها وفق خطة استراتيجية حذرة وتحجم عن تحدي النفوذ الأمريكي في المنطقة بصورة مباشرة.

أولًا: الصين الصاعدة والشرق الأوسط: ماهية الفاعلين وخصائص الفعل

أشار مصطلح القوى الصاعدة في تقرير مؤسسة «غولدمان ساكس» الصادر عام 2008 إلى عدد من الدول ذات الأسواق الاقتصادية الصاعدة، وتنبأ باحتلالها مكانة عالمية بارزة في السنوات اللاحقة وقدرتها على تفادي تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتطلعت هذه الدول إلى الاضطلاع بدور فاعل في صنع السياسات الدولية. وحدد التقرير القوى الصاعدة: روسيا والصين والبرازيل والهند، التي سرعان ما التأم شملها، مع جنوب أفريقيا، في عام 2010 في منظمة «البريكس» (BRICS). ورشح التقرير انضمام عدد من الدول الأخرى إلى هذه القوى لاحقًا، كان أبرزها: المكسيك وتركيا وكوريا الجنوبية والسعودية والأرجنتين. وحاليًا، تضم عضوية منظمة G20 الدول السبع الكبرى اقتصاديًا والقوى الصاعدة والقوى المرشحة للصعود، فضلًا عن الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من التباين الاقتصادي والسياسي بين الدول الأربع المصنَّفة كقوى صاعدة، فهي تتلاقى في عدة سمات؛ فقد اكتسبت صفة الصعود من إنجازاتها الاقتصادية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي في أواخر القرن المنصرم، ودفعتها ثقتها المتنامية في صناعاتها المحلية وقدراتها المالية إلى الانفتاح المتزايد على الاقتصاد العالمي.

وبالرغم من التباين الاقتصادي والسياسي بين الدول الأربع المصنَّفة كقوى صاعدة، فهي تتلاقى في عدة سمات؛ فقد اكتسبت صفة الصعود من إنجازاتها الاقتصادية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي في أواخر القرن المنصرم، ودفعتها ثقتها المتنامية في صناعاتها المحلية وقدراتها المالية إلى الانفتاح المتزايد على الاقتصاد العالمي الذي طالما انعزلت عنه بسبب توجهات أيديولوجية معادية للرأسمالية الغربية. انطلقت القوى الصاعدة للتأثير العالمي عقب ممارسة أدوار إقليمية محورية في مناطقها. وباستثناء البرازيل، فالدول الأخرى هي قوى نووية. وتمثل هذه الدول ثقافات غير غربية، على تباينها وتنوع مشتركاتها واختلافاتها مع الثقافة الغربية. وهو الأمر الذي جعلها محل قبول من الدول ذات الثقافات الأقل تمثيلًا في سياق العولمة المعاصرة. وتمنح الدول الصاعدة بحضورها الثقافي المتزايد زخمًا للتوجه الراغب في تنويع روافد الثقافة العالمية. وتضيف هذه الدول

بتنوع نظمها السياسية، وقبولها غير المشروط بعضها لبعض ولنظم الدول الأخرى، الديمقراطية والاستبدادية على حدٍ سواء، عنصرًا إضافيًا جاذبًا لها. وذلك في مقابل الضغوط الغربية المتنامية نحو تنميط الثقافة العالمية والنظم السياسية محل القبول[1].

بناءً على هذه السمات، تعبّر القوى الصاعدة عن تململ، بدرجات متفاوتة، من بنية النظام العالمي وآلياتها الراهنة، وتبدي رغبتها بصورة متواترة في إصلاح هذا النظام، وإن لم تتفق بعضها مع بعض على وسائل التغيير وشدته وسيناريوهاته البديلة. ويميز هذا التوجه بين القوى الصاعدة ونظيراتها من القوى التقليدية المتوسطة، كالسويد والنرويج وكندا وسويسرا، التي تقر قواعد النظام العالمي الحالي وقيمه ومؤسساته، ولا تبحث عن تعديلات بقدر ما تسعى لسد ثغره[2]. وانعكس تململ القوى الصاعدة على رغبتها في تأسيس منظمات وكيانات إقليمية أو دولية معبرة عن مصالحها وناظمة لتحالفاتها الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية. لذلك، تأسست منظمة شانغهاي للتعاون في عام 2001، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في عام 2015، والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور) في أمريكا الجنوبية في عام 1991 كمبادرات في هذا الاتجاه. وتوجت الصين هذه الجهود بتدشين مبادرتها «الحزام والطريق» منذ عام 2013 لتكون الأكبر والأشمل عالميًا منذ مشروع مارشال الذي قادته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية لدعم اقتصاد دول أوروبا الغربية في مواجهة المد الشيوعي.

إن السياسة الخارجية الهندية التي تدور بصورة ملحوظة في فلك الولايات المتحدة لا تبدو راغبة، ولا حتى قادرة، في التأثير بنيويًا في إعادة تشكيل رؤية جديدة لإقليم الشرق الأوسط بعيدة من الوضع الحالي.

وبالتزامن مع ذلك، تعرضت الدول العربية لهزات سياسية واقتصادية واجتماعية عقب ثورات الربيع العربي وردود أفعال النظم الحاكمة على المطالب الشعبية التي أدت إلى استنزاف بشري ومالي لدول المنطقة، حكومات وشعوبًا. وفي المقابل، ترددت الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الدولية الأكثر نفوذًا في المنطقة، في تقديم دعم جاد لجهود الإصلاح السياسي بها، فضلًا عن إحجامها عن توفير الدعم الاقتصادي للدول المتضررة.

(1) لمزيد من التفاصيل حول سمات «القوى الصاعدة»، انظر: Kwang Ho Chun, The BRICs Superpower Challenge Foreign and Security Policy Analysis (London: Routledge. 2013); Eduard Jordaan, «The Concept of a Middle Power in International Relations: Distinguishing between Emerging and Traditional Middle Powers,» Politikon, vol. 30, no. 1 (2003), pp.165-181; Pinar Tank, «The Concept of Rising Powers,» Norwegian Peacebuilding Resource Center, 2012, pp.1-3; Lucas de Oliveira Paes, André Moreira Cunha, and Pedro Cezar Dutra Fonsaeca, «The Formation of the Concept of Emerging Power in International Relations,» paper presented in: The VIII Latin-American Congress of Political Science, held by Latin-American Association of Political Science, Ponficia Universidad Católica de Peru, Lima, 22-24 July 2015.

(2) Jordaan, Ibid., pp. 165-181.

وتلاقت في هذا السياق تطلعات القوى الدولية الصاعدة الطامحة إلى التأثير الدولي مع تململ الدول العربية من السياسات الأمريكية. وبرزت على الأخص أدوار روسيا والصين والهند، حيث يمثل الشرق الأوسط الامتداد الجغرافي الأهم لهذه الدول خارج مناطق نفوذها الإقليمي التقليدي. وحققت روسيا اختراقًا مهمًا بدخولها إلى المنطقة عبر بوابة مساندة النظام السوري في قمعه لقوى المعارضة المسلحة، وتقوية تحالفاتها الاستراتيجية مع إيران، وزيادة التنسيق السياسي والعسكري مع تركيا. إلا أنها لا تزال عاجزة عن تقديم دعم اقتصادي ملموس، وتتطلع إلى خلق سوق لبيع منظوماتها التسليحية في المنطقة. ومن ناحيتها، تحتفظ الهند بعلاقات سياسية وثقافية تاريخية وطيدة مع الدول العربية، وعلى الأخص دول الخليج، يدعمها وجود جالية هندية تمثل جل الوافدين لهذه الدول. إلا أن السياسة الخارجية الهندية التي تدور بصورة ملحوظة في فلك الولايات المتحدة لا تبدو راغبة، ولا حتى قادرة، في التأثير بنيويًا في إعادة تشكيل رؤية جديدة لإقليم الشرق الأوسط بعيدة من الوضع الحالي. وباتت الصين المرشح الأفضل لممارسة دور مؤثر في المنطقة لجمعها بين الإمكانات المالية التي تصبو إليها دول المنطقة، وبين الأجندة السياسية والاقتصادية المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

نشأ مفهوم «الشرق الأوسط» ملتبسًا عقب اتفاقية أوسلو عام 1993 ليدمج بمبادرة أمريكية الدول العربية مع إسرائيل في بوتقة التعاون الاقتصادي بدعوى تخطي الخلافات السياسية[3]. ولم تنجح مبادرات تفعيل الشراكات الاقتصادية الضامة لهذه الأطراف، ناهيك بإمكان تجاوز الخلافات السياسية، بقدر ما انتشر المفهوم شاملًا تركيا وإيران كقوى إقليمية فاعلة. وتوظف هذه الدراسة مفهوم «الشرق الأوسط» في إطار كتل إقليمية ليست بالضرورة متشابهة الأنظمة السياسية أو متجاورة جغرافيًا، وإنما بفعل أنماط تفاعلاتها ومصالحها مع القوى الصاعدة، وتحديدًا الصين بوصفها حالة الدراسة. ومن ثم، تقسم دول المنطقة إلى عدة مجموعات؛ تضم الأولى إيران وتركيا كقوتين إقليميتين فاعلتين مع درجة ملحوظة من الاستقلالية عن النفوذ الأمريكي، وهما الأكثر تشابكًا في المصالح مع الصين. وتشمل المجموعة الثانية دول الخليج ذات القوة الاقتصادية والثروة النفطية الحيوية للمصالح الصينية بالتزامن مع درجة عالية من تشابك المصالح مع الولايات المتحدة. وتجمع الفئة الثالثة العراق والأردن ومصر ولبنان وسورية والسلطة الفلسطينية، وهي الدول الأكثر تطلعًا إلى العلاقات الاقتصادية مع الصين، والأقل شغفًا بالدور السياسي أو العسكري للأخيرة في المنطقة. وأخيرًا، تبدي الصين اهتمامًا خاصًا بالسودان والجزائر لاضطلاع شركاتها بالتنقيب عن البترول في الدولتين، وكذلك إزاء منطقة القرن الأفريقي، جيبوتي والصومال، لضمان حرية الملاحة الدولية وردع القرصنة. وتخطو العلاقات الصينية – الإسرائيلية خطوات حذرة في ضوء المحاذير الأمنية والسياسية الأمريكية عليها، وبالنظر إلى المنافسة الصينية – الأمريكية العالمية.

---

(3) Helena Lindholm Schulz and Michael Schulz Farrell, «The Middle East: Regional Instability and Fragmentation,» in: Björn Hettne, Luk van Langenhove and Mary Farrell, *Global Politics of Regionalism: Theory and Practice* (London: Pluto Press, 2005), pp. 194-196.

وترصد هذه الدراسة آليات الوجود الصيني في «الشرق الأوسط» من خلال صيغ التفاعل الصيني مع مجموعات الدول المتنوعة في الإقليم على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية المتنوعة، وتحلل حدود تفعيل هذه الآليات في ضوء محددات السياسة الخارجية الصينية، بما يشمل تجنب الصدام مع الدور الأمريكي في المنطقة.

ثانيًا: آليات الوجود الصيني في الشرق الأوسط

1 ـ الوجود الاقتصادي

راكمت الصين في الشرق الأوسط حضورًا اقتصاديًا مكثفًا في العقد الأخير. ونشأ هذا الوجود في بدايته بفعل التبادل التجاري مع دول المنطقة وبخاصة التبادل النفطي مقابل السلع الصينية المتنوعة. كما تزايدت الجالية الصينية العاملة في مختلف الوظائف والمهن التجارية. ويقدر الوجود الصيني في دبي العاصمة التجارية الإماراتية بثلاثمئة ألف فرد وثلاثة آلاف شركة. واستحوذت شركات البناء الصينية على عدد من العقود في دول الخليج والعراق وإيران.

أضافت مبادرة «الحزام والطريق» التي دشنتها الصين في عام 2013 الكثير من الاستثمارات الصينية في المنطقة، إلا أن الأبرز هو نظم هذه الاستثمارات في إطار خطة واضحة المعالم متصلة بالمبادرة التي تؤسس لشبكة عالمية من الممار التجارية البرية والبحرية تصل الصين بآسيا وأوروبا وأفريقيا.

وأضافت مبادرة «الحزام والطريق» التي دشنتها الصين في عام 2013 الكثير من الاستثمارات الصينية في المنطقة، إلا أن الأبرز هو نظم هذه الاستثمارات في إطار خطة واضحة المعالم متصلة بالمبادرة التي تؤسس لشبكة عالمية من الممار التجارية البرية والبحرية تصل الصين بآسيا وأوروبا وأفريقيا. وتخطط المبادرة للمرور، بصورة مباشرة أو بتحالفات اقتصادية، عبر أراضي عدد من دول الشرق الأوسط، كدول الخليج ومصر وتركيا وإيران. وتهدف الصين في مبادرتها لاستثمار قرابة 6 تريليونات دولار لتترجم مقدرة اقتصادية هائلة في سياق اقتصادي عالمي متداعٍ. وفي مؤتمر المبادرة في نيسان/أبريل 2019، عقدت الصين اتفاقيات اقتصادية بقرابة 65 مليار دولار مع دول الحزام والطريق. وانخرطت فيها لأول مرة دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر التي تمثل مجالًا حيويًا للنفوذ الأمريكي في المنطقة[4].

(4) تنطوي المبادرة الصينية من جانب آخر على بعض التحديات الاقتصادية لدول المنطقة؛ فميناء جوادر في الممر الصيني ـ الباكستاني في المبادرة يضعف دور ميناء دبي الإماراتي كممر لتصدير المنتجات الصينية في اتجاه أفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك اجتذبت المنطقة الحرة بالميناء الباكستاني الاستثمارات الخارجية الخليجية، وبخاصة من قطر =

وعقب إعلان المبادرة، رفعت الصين مستوى شراكاتها مع الجزائر ومصر وإيران والسعودية والإمـارات إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تتضمن السعي الكامل للتعاون في مجالات الشؤون الإقليمية والدولية. كما أُعلن عن تنشيط منتدى التعاون الصيني – العربي وتأسيس الحوار الاستراتيجي الصين – دول مجلس التعاون الخليجي. والتزمت الصين في إطار المنتدى عام 2018 بالعمل على تحقيق استقرار الشرق الأوسط، وتعهدت بتقديم نحو 23 مليار دولار في صورة قروض ومساعدات واستثمارات؛ جلها لمصلحة الدول التي تحتاج إلى إعادة إعمار والبقية قروض يحظى القطاع المالي في الإقليم بأولوية تلقيها. وأدمجت الكثير من موانئ المنطقة والمناطق التجارية الحرة بها في إطار المبادرة الصينية، مثل ميناء خليفة الإماراتي والدقم العماني وجازان السعودي وبورسعيد المصري والمناطق الصناعية في هذه المدن[5].

2 ـ الوجود العسكري

وصف الرئيس الأمريكي باراك أوباما الصين بأنها «الراكب المجاني» لاعتمادها على الخدمات العامة التي تقدمها الولايات المتحدة عالميًا، بينما لا تمارس، باستثناء داخل محيطها الإقليمي، أدوارًا عسكرية مستقلة، وتكتفي بمساندة الجهود الدولية لقوات الأمم المتحدة.

تنتشر الصين في الشرق الأوسط عسكريًا بصورة رخوة ولا تتمتع بالبنية التحتية من القواعد العسكرية وخطوط الإمداد التي تمكنها من منافسة الدور الأمريكي. ويتوزع الوجود العسكري الصيني في المنطقة على صيغتين؛ **أولاهما** الوجود طويل المدى، و**ثانيتهما** الانتشار العسكري المؤقت. وتعمل آليات الوجود طويل المدى على بلوغ أهداف ثابتة كمكافحة القرصنة بإرسال السفن الصينية لخليج عدن، واستخدم ذلك كمبرر لتأسيس القاعدة البحرية العسكرية الصينية في جيبوتي في عام 2017، وتعَدّ الأولى خارج حدودها. كما تشارك الصين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتعد من أكبر داعميها، ويتوزع المشاركون الصينيون على لبنان والقدس وجنوب السودان ودارفور. وشرعت الصين منذ عام 2014 في إرسال قطع بحرية للاستفادة من قواعدها اللوجستية في المنطقة التي تضم مراكز شحن الوقود في جيبوتي وعدن ومومباسا وصلالة، وسفن التزود بالوقود ونقاط الإقلاع الجوي الثابتة المستندة إلى اتفاقيات قصيرة المدى كما في سيشل، أو مراكز إصلاح السفن بموجب اتفاقيات طويلة المدى كميناء جوادر الباكستاني. ويغطي الوجود العسكري الناعم المؤقت عددًا من الأنشطة قصيرة المدى كبيع الأسلحة، وبرامج التدريب العسكري، وترتيبات المتعاقدين الأمنيين، وإجراء المناورات العسكرية المشتركة مع تركيا وإيران، والمشاركة في مهمات مجلس الأمن المؤقتة كالتخلص من الأسلحة الكيميائية السورية في عام 2014، وإجلاء الرعايا

= خلال زمن الخلاف الخليجي – القطري، وحتى من الإمارات. ويمثل إمكان وصل ميناء جوادر بميناء تشابهار الإيراني فرصة لتصدير الغاز الإيراني للصين وباكستان من طريق خط أنابيب سبق مده ولم يكتمل الجزء الباكستاني فيه بسبب الضغوط السعودية والأمريكية. انظر: Nader Habibi and Hans Yue Zhu, «What CPEC Means for China's Middle East Relations,» The Diplomat (22 January 2020), <https://thediplomat.com/2020/01/what-cpec-means-for-chinas-middle-east-relations/> (accessed on 29 November 2020).

(5) Jonathan Fulton, *China's Changing Role in the Middle East* (Washington, DC: Atlantic Council Rafik Hariri Center for the Middle East, 2019), pp. 7-8.

الصينيين من المنطقة الذين قُدر عددهم فيما بين عامي 2009 و2015 بنحو الخمسين ألفًا في مصر وليبيا واليمن والسودان والعراق[6].

وتحظى جهود بيع الأسلحة الصينية في المنطقة بمكانة خاصة لجوهرية الدور الأمريكي في تسليح دولها على تنوع كتلها وتباين مصالحها. وفي هذا السياق، يمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث فئات. تمثل الفئة **الأولى** إيران التي باتت منذ بداية الألفية من أكبر مستوردي السلاح الصيني، وساعدها هذا التعاون على تطوير الصواريخ المضادة للسفن والصواريخ قصيرة وطويلة المدى والبنية التحتية والتقنيات اللازمة لبناء صواريخ إيرانية محلية الصنع[7]. والفئة **الثانية** تشير إلى دول الخليج ومصر وتركيا التي تشتري السلاح من الصين والولايات المتحدة على حد سواء. وتصنف إسرائيل ضمن الفئة **الثالثة** التي بالرغم من هواجسها حول تكدس السلاح في الدول العربية وإمكان انتقال تكنولوجيا سلاح متطورة إليهم، إلا أنها غير قادرة على ممارسة دور فعّال للضغط على الصين وتقليل مبيعاتها من السلاح للدول العربية وإيران وتركيا.

3 ـ الوجود السياسي والدبلوماسي

طورت الصين علاقات سياسية ودبلوماسية قوية مع معظم دول الشرق الأوسط. ويصف ديجانغ صن ويحيى زبير الاستراتيجية الصينية بأنها «دبلوماسية شبه الوساطة» (Quasi-mediation)، حيث تسعى لخدمة مصالحها الاقتصادية السياسية والاقتصادية والدبلوماسية من دون التركيز على المصالح الاستراتيجية والأمنية. ومن ثم، تشارك الصين في جهود الوساطة ولا تقودها، ولا تسعى للهيمنة على الحلول المقترحة وفرضها، بل مجرد التعديل لمواءمة مصالحها. وتبتعد الصين من أداء دور محوري في حل النزاعات التي لا تخدم مصالحها، بينما تتقدم للحل عند ارتباط ذلك بمصالحها ولو ارتفعت تكلفة التدخل أو أحجمت عنه قوى دولية أخرى كالدور الصيني في دارفور وجنوب السودان. وسعت الصين لتقديم نفسها كوسيط في صراعات الشرق الأوسط بالأساس خلال حقب الخلاف بين الغرب ودول المنطقة، وعلى الأخص عقب سقوط الاتحاد السوفياتي وفيما تلا هجمات الحادي عشر من سبتمبر وعقب الربيع العربي[8].

---

(6) Degang Sun, «China's Soft Military Presence in the Middle East,» Dirasat (King Faisal Center for Research and Islamic Studies, no. 30 (January 2018), pp. 11-20, < https://bit.ly/3NEJQIb>, and James Chen, «The Emergence of China in the Middle East,» Strategic Forum, no. 270 (December 2011), pp. 3-4, <https://inss.ndu.edu/Portals/68/Documents/stratforum/SF-271> (accessed on 27 November 2020).

(7) شرعت الصين في تأسيس وحدات للتعاقد الأمني لحماية مواطنيها والبنية التحتية لاستثماراتها في مناطق النزاع؛ وأبرزها شركة «فهد الثلوج» وهي وحدة كوماندوز تابعة للجيش الصيني وغيرها. انظر أيضًا: Camille Lons [et al.], «China's Great Game in the Middle East,» Policy Brief (European Council on Foreign Relations) (October 2019), p. 22.

(7) Martina Ponížilová, «Foreign Policy Activities of China in the Middle East: Establishing Energy Security or Being a Responsible Emerging Power?,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 21, no. 6 (2019), p. 647.

(8) Degang Sun and Yahia Zoubir, «China's Participation in Conflict Resolution in the Middle East and North Africa: A Case of Quasi-Mediation Diplomacy?,» *Journal of Contemporary China*, vol. 27, no. 110 (2018). pp. 227-230.

ووفقًا لصن وزبير، تكمن أبرز عوامل تحفيز الصين للمشاركة في الوساطة في: علاقة الصراع مع مصالحها الاقتصادية والتجارية الحيوية وأهمها أمن الطاقة وحرية الملاحة؛ ومدى نفوذ الصين وامتلاكها الموارد الكافية للضغط على أطراف الصراع؛ ودرجة توافق القوى الكبرى على حلول للصراع؛ ومدى صعوبة تسوية الصراع. وتحدد هذه العوامل مستوى دبلوماسية شبه الوساطة التي تطبقها الصين؛ فالصراعات الأهم تستلزم تدخل متعدد الأوجه كموقفها في السودان وجنوب السودان؛ والأهمية المتوسطة نفسها يحدث فيها تدخل من دون إلقاء الثقل لتسوية النزاع كالقضية الفلسطينية والبرنامج النووي الإيراني، وهناك الوساطة المحدودة كالأزمة الخليجية وسورية وليبيا واليمن، وأخيرًا المشاركة غير المباشرة تحت مظلة المنظمات الدولية مثل القرصنة في الصومال أو الصحراء الغربية. ويغلب على الصين في مرحلة إدارة النزاع عدم الفعالية بالنظر إلى مخاطر المشاركة في تسوية الصراعات وأعبائها، بينما تبدي الاهتمام في مرحلة إعادة الإعمار مع تزايد فرص الاستثمار وانخفاض المخاطر. ونتيجة هذه السياسات البراغماتية، يرى صن وزبير أن الصين تفتقر في الإقليم إلى حلفاء يعتمد عليهم، كما أنها نادرًا ما تشرع في بلورة إجراءات للمساهمة في تسوية نزاعات الإقليم[9].

بالتزامن مع تطور العلاقات التجارية الصينية – الإسرائيلية وانضمام الأخيرة إلى البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية متجاهلة الانتقادات الأمريكية له، طرحت الصين تصورها القائم على حل الدولتين للقضية الفلسطينية مع التشديد على أمن إسرائيل والاعتراف المتبادل.

وفي محاولة لممارسة دور إقليمي بغطاء دولي، تواترت تصريحات المسؤولين الصينيين عن توسع منظمة شانغهاي للتعاون لتضم بعض دول الشرق الأوسط كأعضاء دائمين، وعلى الأخص إيران التي تشغل موقع المراقب منذ عام 2005،

(9) Ibid., pp. 231-242.

يميز آخرون بين تسوية المنازعات بحل عدم التطابق بين السلوكيات المعنية التي تقود إلى الخلاف من خلال طرح القضية محل النزاع، وبين إدارة المنازعات التي ترتبط بجهود منع المزيد من التصعيد في الخلاف والسيطرة على شدته بالتفاوض والتدخل عبر آليات متنوعة. ويعتبرون أن الصين لديها حالياً رغبة شديدة في إدارة النزاعات في الشرق الأوسط، وتتصور دورها في تقديم الموارد اللازمة لذلك في إطار مسؤولياتها كقوة دولية. انظر أيضًا: Poornima Balasubramanian, «China's Approach to Mediating Middle Eastern Conflicts,» The Diplomat (16 October 2020), <https://thediplomat.com/2020/10/chinas-approach-to-mediating-middle-eastern-conflicts/>. (Accessed 29 November 2020).

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الشركات الصينية استفادت بصورة هائلة من عقود إعادة الإعمار في العراق، بينما دفعت الولايات المتحدة تكلفة الحرب. انظر: Guy Burton, «China and the Middle East: Friends in Need and Deed?,» Commentary (5 August 2020), <https://rusi.org/commentary/china-and-middle-east-friends-need-and-deed> (accessed on 29 November 2020).

وتركيا التي تتمتع بموقع شريك في الحوار[10]. ولا تقدم هذه التصريحات تطمينات إلى دول الخليج وإسرائيل التي تتوجس من النفوذ الإقليمي الإيراني والتركي، وهو ما يعيد الكرّة إلى الملعب الأمريكي مجددًا.

وبالتزامن مع تطور العلاقات التجارية الصينية – الإسرائيلية وانضمام الأخيرة إلى البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية متجاهلة الانتقادات الأمريكية له، طرحت الصين تصورها القائم على حل الدولتين للقضية الفلسطينية مع التشديد على أمن إسرائيل والاعتراف المتبادل وأولوية المفاوضات ورفع الحصار عن غزة وتفعيل مبدأ الأرض مقابل السلام في إطار ضمانات يقدمها المجتمع الدولي للطرفين. وبالرغم من ذلك، استمرت الصين في انتقادها للعنف الإسرائيلي غير المبرر ضد الفلسطينيين. وتعاملت وفق ترتيبات محددة مع حركة حماس منذ اعتلائها السلطة في غزة عام 2006[11]. ومنذ عام 2017، اهتمت الصين بتضمين رؤيتها حول تشجيع التنمية، وبخاصة في إطار مبادرة الحزام والطريق، كآلية لتسوية القضية الفلسطينية[12].

4 ـ الوجود الثقافي

تاريخيًا، سجلت الصين حضورًا ثقافيًا محدودًا في المنطقة في مقابل هيمنة الثقافة الغربية على مجتمعاتها بدرجات متفاوتة. وحرصت الصين مؤخرًا على النفاذ الثقافي إلى هذه المجتمعات، فمثلت نقلة نوعية في التعريف بها على المستوى الشعبي وتعميق التفاعل معها. فالصين التي تفتقر إلى آليات الدبلوماسية الشعبية لغياب مؤسسات المجتمع المدني تطلعت لتفعيل مختلف المؤسسات الثقافية والأكاديمية التابعة للدولة للتعريف بالثقافة المحلية. فبدأ التلفزيون الصيني في بث قناة باللغة العربية منذ عام 2009، وصدرت جريدة **الصين اليوم** للوصول إلى القارئ العربي[13]. وتنامى التعاون الأكاديمي الصيني مع عدة جامعات من المنطقة، وتأسست الكثير من مراكز كونفوشيوس الذراع الثقافي لوزارة التعليم الصينية[14]. وتوفر الصين سنويًا الآلاف من المنح لطلاب المنطقة لدراسة اللغة والدراسات العليا في جامعاتها.

---

(10) Ponížilová, «Foreign Policy Activities of China in the Middle East: Establishing Energy Security or Being a Responsible Emerging Power?,» p. 657.

(11) Elena Aoun and Thierry Kellner, «The Crisis in the Middle East: A Window of Opportunity for Rising China,» *European Journal of East Asian Studies*, no. 14 (2015), pp. 214-215.

(12) Shengxiang Liu and Hui He, «China's Solutions to Security Governance in the Middle East: An Assessment,» *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, vol. 11, no. 4 (2017), pp. 35-36.

(13) Jon B. Alterman, «China's Soft Power in the Middle East,» in: Carole McGiffert, *Chinese Soft Power and Its Implications for the United States*: *A Report of the Center for Strategic and International Studies Smart Power Initiative* (March 2009), pp. 73-74, <https://bit.ly/3IfocJi> (accessed on 29 November 2020).

(14) للمفارقة، يرصد جيمس دورسي أهمية الوجود الأمريكي في الخليج للصين حتى من خلال المؤسسات التعليمية التي تعقد عددًا من التفاهمات الثقافية مع المؤسسات الصينية وتسهل الوجود الناعم لها. انظر: James M. Dorsey, «China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom,» Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, vol. 11, no. 1 (2017), p. 5.

ثالثًا: حدود الوجود الصيني في الشرق الأوسط

1 ـ حدود الوجود الاقتصادي

بالرغم من هواجس بعض دول المنطقة من الوقوع في «فخ القروض» الصينية على غرار ما تعرضت له سريلانكا[15]، إلا أن الجميع يتطلع إلى الانخراط في شراكات تجارية مكثفة في إطار مبادرة «الحزام والطريق». فالصين بلورتها لتكون الخطوة الأبرز على طريق زيادة نفوذها العالمي، وبخاصة بما تمثله من بعد جيو- اقتصادي لا ينازع صراحةً النفوذ العسكري الأمريكي. وتحتاج تركيا، مستقر الممر الصيني الواصل نحو أوروبا، إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية بعد تدهور علاقاتها الأوروبية، وبدأ في كانون الأول/ديسمبر 2020 تسيير خط السكك الحديد الواصل بين الصين وتركيا. وتشاطرها العراق ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية الاهتمام بزيادة الاستثمارات المصحوبة بالتزام الصين بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول بالتزامن مع تلقيهم انتقادات سياسية وعزوف اقتصادي أمريكي. ويشير جوناثان فلتون إلى أنه في مقابل الصورة السلبية «للشرق الأوسط» في المحافل الغربية تبشر المبادرة الصينية الجميع بمستقبل إيجابي، وتربط شعوب المنطقة ودولها مع أقرب امتداداتها الجغرافية بالمنطقة الأوروبية ـ الآسيوية[16].

مبادرة «الحزام والطريق» هي بمنزلة إعادة تفعيل لآليات تكوين «الشرق الأوسط» الذي اقترن بمركزية التعاون الاقتصادي الإقليمي. وبينما أخفقت الولايات المتحدة في صهر المكونات الإقليمية المتنافرة في مشروعها، تبدو الصين أكثر قدرة على التشبيك بينهم اقتصادياً.

وللمفارقة فإن مبادرة «الحزام والطريق» هي بمنزلة إعادة تفعيل لآليات تكوين «الشرق الأوسط» الذي اقترن بمركزية التعاون الاقتصادي الإقليمي. وبينما أخفقت الولايات المتحدة في صهر المكونات الإقليمية المتنافرة في مشروعها، تبدو الصين أكثر قدرة على التشبيك بينهم اقتصاديًا. ومن جانبها، تتطلع دول الشرق الأوسط بلا استثناء إلى المبادرة كبوتقة صهر توهمهم بتجاوز صراعاتهم السياسية لمصلحة التعاون والتنسيق الاقتصادي. وتمثل المبادرة الآلية التي توظفها الأطراف

(15) سجل تقرير وزارة الدفاع الأمريكية قرابة 17 حالة تخطت فيها الاستثمارات الصينية آليات السوق المعتادة، وأدت إلى نتائج اقتصادية سلبية على الدول المستضيفة سواء بالانتقاص من سيادتها أو توجيه قراراتها لمصلحة مشروعات سياسية صينية.

The U.S. Department of Defense, «Assessment on U.S. Defense Implications of China's Expanding Global Access,» (Washington DC: The U.S. Department of Defense, December 2018), pp. 21-23.

(16) Fulton, *China's Changing Role in the Middle East*, p. 16.

الإقليمية لدمج الدولة الصاعدة في النظامين الإقليمي والدولي، وجاءت في هذه الحالة بمبادرة الدولة الصاعدة ذاتها في إطار خطتها الطويلة المدى للصعود عالميًا. وتتجنب الصين ودول الشرق الأوسط على حدٍ سواء التعدي الصريح على النفوذ الأمريكي بالمنطقة لضمان استمرار الخدمات الأمنية الأمريكية المجانية بالإقليم التي تُعد ضرورة لتفعيل المبادرة الصينية. ويرصد فلتون رغبة قادة الخليج في السنوات الأخيرة في عقد شراكات أمنية مع الصين، وشراء السلاح منها، وتبادل التدريب المشترك واللقاءات العالية المستوى بين قادة الجيوش في استسباق لاحتمال ترجمة تنامي المصالح الاقتصادية الإقليمية إلى زيادة في الدور الأمني الصيني بالمنطقة[17].

إلا أن أكثر ما يقلق الولايات المتحدة حاليًا هو التعاون الصيني – «الشرق الأوسطي» في مجال تكنولوجيا الاتصالات بالمنطقة التي تتواصل بدورها بكثافة مع نظم التسلح الأمريكية. فالقمر الصناعي الصيني «بيدو» يوفر خدمات الملاحة والبحث في مجالات تخدم التطبيقات العسكرية والنقل والزراعة كجزء من خدمات «طريق الحرير الرقمي». وفي هذا السياق، وقَّع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في أيار/مايو 2019 إضافة شركة هواوي الصينية إلى قائمة الشركات التي يجمد نقل التقنية إليها لما قد تحويه من مخاطر غير متوقعة على الأمن القومي الأمريكي. لذلك، أعرب عدد من بلدان المنطقة، كالسعودية والإمارات والكويت والبحرين ومصر، عن قلقهم من القرار الأمريكي بسبب تعاون شركات الاتصالات المحلية لديها مع هواوي[18].

وفي هذا السياق، خلص تقرير أعدته وزارة الدفاع الأمريكية لتقييم تأثير التوسع الصيني العالمي على المصالح الأمنية الأمريكية إلى أن هدف مبادرة «الحزام والطريق» يتخطى تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول المشاركة إلى ردع أي انتقادات أو صدامات مع توجهات الصين أو تجاه قضاياها الحساسة. ورأى أن المعلومات التي سيتم جمعها بصورة قانونية في مشروعاتها التقنية ستساهم في تقدمها في مجال الذكاء الاصطناعي وريادتها له، بما يوفر لها حيازة تقنيات مهمة لطالما ضمنت الميزة العسكرية الأمريكية[19]. ولا يحمل البعد الأول أية مخاوف لدى دول «الشرق الأوسط»، بل تراه في إطار مقايضة مقبولة، بينما ينثر الثاني بذورًا لصدام صيني – أمريكي في المنطقة يسعى الجميع لتجنبه على المدى القصير.

2 ـ حدود الوجود العسكري

بالرغم من الاستجابة الصينية العلنية للعقوبات الدولية على إيران، فإن الصين راكمت تدريجًا أرصدة سياسية مهمة في علاقتها العسكرية مع طهران التي تعد قوة إقليمية بارزة. وظهرت عدم قدرة الولايات المتحدة على فك هذا الارتباط، وهذا ما أحبط فعليًا العقوبات الأمريكية الحالية على إيران إلى درجة ملموسة. وتزايد التنسيق الإيراني – الصيني مع انخراط الشركات الصينية في إعادة إعمار العراق وحاجتها إلى الحماية الأمنية هناك، وكذلك توغل الطرفين، بدرجات متفاوتة،

(17) Ibid., p. 13.

(18) Ibid., pp. 16-17.

(19) The U.S. Department of Defense, Ibid., pp. 1-3.

في الشأن السوري منذ عام 2012. ولا تخفي دول الخليج تحفظاتها عن هذا التعاون العسكري في ظل الصراع السعودي – الإيراني. ويصطف الخليج مع الولايات المتحدة في هذا الشأن على حساب الصين في محاولة لترجيح كفة الأولى.

وفي ما يتعلق بدول الخليج وتركيا ومصر، لطالما التزمت الصين بالضوابط المفروضة على نقل تكنولوجيا السلاح إلى هذه الدول، في حين تكتفي الولايات المتحدة بانتقاد الفرص الضائعة على شركات السلاح الأمريكية من دون اتخاذ إجراءات رادعة للحد من التسلح من الصين. يرجع ذلك إلى ارتباط منظومات التسلح في هذه الدول بصورة حاسمة بالسلاح الأمريكي، ولا يضيرها إضافات تسليحية صينية لا تعَدّ بنيوية في المجمل حتى الآن. ويفسر ذلك في المقابل الضغوط الأمريكية على تركيا لمنع شراء منظومات تسلُّح روسية كبديل متكامل عن نظيرتها الأمريكية. ويشير ناصر التميمي إلى أن ردود الفعل الأمريكية على الهجمات الإيرانية في الخليج وعدم رغبة الأولى في الرد بالقوة قلل من ثقة الملكيات العربية في الضمانات الأمنية الأمريكية، ودفع الدول العربية إلى البحث عن بديل في الصين كأحد أشكال التحوط الاستراتيجي[20].

وتحرِم الرقابة الأمريكية على الدور الصيني في إسرائيل، سواء على مستوى التعاون العسكري أو الاقتصادي، إسرائيلَ من أية أوراق ضغط على الصين لاتخاذ أي إجراءات سياسية أو عسكرية تجاه العرب وإيران وتركيا في مجال نقل تكنولوجيا السلاح.

تتجنب الصين باستراتيجيتها العسكرية أي صدام محتمل مع الهيمنة الأمريكية. وبخلاف التنوع في المجالات بين صيغتي الوجود العسكري الصيني، فهما يشتركان في أولوية حماية المصالح التجارية أكثر من السعي وراء المصالح السياسية أو الأمنية في المنطقة. ويربط ديجانغ سون الوجود الصيني الناعم بالتزام الصين السياسي بعدم التدخل أو التعدي على سيادة الدول الأخرى أو مناطق نفوذها، وعدم سعيها المعلن لممارسة الهيمنة. إلا أنها تحرص على حماية مصالحها الاقتصادية، لذلك هي تنجز مهماتها المؤقتة بالقرب من مناطق استثماراتها، وتبقي على خياراتها اللوجستية مفتوحة للتحكم في آليات تدخلها العسكري وأهدافه[21].

وواقعيًا، وبخلاف إيران، غير القادرة على التسلح أمريكيًا، تسعى بقية دول المنطقة لتحقيق توازن عسكري معقد بين الصين والولايات المتحدة، بحيث تحتفظ المنطقة بالمظلة الأمنية الأمريكية بالتزامن مع اجتذاب الوجود الصيني بحذر واختبار نياته وقدراته كبديل محتمل من الولايات المتحدة.

---

(20) Lons [et al.], «China's Great Game in the Middle East,» p. 6.

(21) Sun, «China's Soft Military Presence in the Middle East,» pp. 21-23

3 ـ حدود الوجود السياسي والدبلوماسي

لا تبدو الصين متململة من نتائج نهجها السياسي والدبلوماسي البراغماتي، حيث أكد الرئيس الصيني في زيارته الإقليم في عام 2016 عدم رغبة بلاده في البحث عن حلفاء وإنما شركاء[22]. ويرصد جاي برتون قدرة الصين حتى الآن على الموازنة في علاقاتها بين أطراف الصراعات المختلفة، وصنف هذه الاستراتيجية بوصفها مجرد «مقلصة» «للصراعات، ولا ترقى إلى مرتبة الدعم الكامل[23].

على سبيل المثال، بالرغم من اشتعال الأزمة الخليجية في عام 2017 بين دول مهمة للمصالح الحيوية الصينية، فقد تبنّت الأخيرة تبنت موقفًا حياديًا لكونها شريكًا تجاريًا رئيسيًا مع كل أطراف الأزمة. وعرضت الصين وساطة محدودة لتصور صناع القرار بها محدودية قدرتهم على التأثير في أطراف الأزمة، مفضلين انتظار الحل الأمريكي. وقد ركزت السياسة الصينية على تقليل الخسائر الاقتصادية بحثّ أطراف الأزمة على تجاوزها، وتشجيعهم على مواصلة التعاون معها في إطار مبادرة «الحزام والطريق». واكتفت الصين بالاستفادة بشراء قطر أنظمة تسلح صينية في عام 2017، واستمرار الأخيرة كمصدِّر الغاز الأهم للصين[24].

وتبدو الدبلوماسية الصينية أكثر حسمًا في معارضة التدخل العسكري تحت أي مسمَّيات في سورية، وصوتت ضده في مجلس الأمن عدة مرات، وتحث على تدشين العملية السياسية ووقف إطلاق النار ومساندة الدور الإغاثي للأمم المتحدة. ومنذ عام 2015، أضافت الصين الحديث عن جهود مكافحة الإرهاب في ضوء انضمام بعض مسلمي الإيغور للتنظيمات المسلحة الناشطة في سورية، كما شرعت في مناقشة عمليات إعادة الإعمار بالنظر إلى تزايد عدد القوى المتنفذة في الداخل السوري التي باتت مرشحة لتقاسم هذه العمليات[25].

وفي ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، توافق الصين على حق إيران في امتلاك برنامج نووي لأغراض سلمية من دون حيازة السلاح النووي، إلا أنها تعارض العقوبات الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران[26]. وحاولت الصين تقديم عدة مقترحات ليعاد تصميم المفاعل النووي الإيراني ليصل بطاقته إلى الحدود الآمنة.

---

(22) Jin Liangxiang, «China's Role in the Middle East: Current Debates and Future Trends,» *China Quarterly of International Strategic Studies*, vol. 3, no. 1 (2017), p. 54.

انظر أيضًا: «الشرق الأوسط... عن ماذا يبحث التنين؟،» ترجمة سارة المصري، الجزيرة.نت، 1 كانون الثاني/يناير 2019، <https://bit.ly/3R4OYZ4>. (شوهد في 14 كانون الثاني/يناير 2019).

(23) Burton, «China and the Middle East: Friends in Need and Deed?".

(24) Muhammed Turki Al-Sudairi, «Why Beijing is Lying Low in the GCC Crisis,» *Middle East Perspectives Series,* no. 11 (27 November 2018), pp. 2-7.

(25) بخلاف مسلكها الدبلوماسي التقليدي، دعت الصين إلى استخدام القوة تحت مظلة الأمم المتحدة عند الحاجة إليها في إطار محاربة الإرهاب والدعوة لتنسيق الجهود الدولية في إيجاد الحلول وجمع المعلومات ومواجهة دعاوى الإرهاب على مواقع التواصل الاجتماعي. انظر: Shengxiang Liu and Hui He, «China's Solutions to Security Governance in the Middle East: An Assessment,» p. 39.

(26) Ibid., p. 38.

إجمالًا، يرى جيمس دورسي أن «ورقة السياسة العربية» الأولى التي نشرتها الصين لترسم ملامح سياستها في المنطقة ضمت عموميات حول أولوياتها في مجال الاقتصاد والطاقة ومحاربة الإرهاب والأمن والتعاون التقني ومبادرة الحزام والطريق[27]. ويلفت السديري الانتباه إلى توجه لدى بعض الباحثين الصينيين يقللون فيه من مركزية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية بالنظر إلى محدودية مشاركته في الناتج العالمي بقرابة 6.7 بالمئة فقط، فضلًا عن هشاشة الإقليم بسبب الأزمات السياسية وضعف التماسك الاجتماعي وأولوية الهويات الدينية والعرقية التي قد تعرّض الأعمال التجارية للمخاطر على المدى الطويل[28]. إلا أن ما لا يسع الباحثون تجاهله هو تزايد أعداد المواطنين الصينين في الشرق الأوسط التي باتت حمايتهم إحدى أولويات الاستراتيجية الصينية الموكلة للجيش الصيني بعد عام 2013 بسبب تحديات إجلائهم من سورية وليبيا في عام 2011 ومن العراق عقب الحملة الدولية على تنظيم الدولة عام 2014 ومن اليمن عام 2015. ومن ثم، ينصح الخبراء الصينيون بصوغ استراتيجية دبلوماسية صينية جديدة تجاه الشرق الأوسط، بحيث يكون أهم عناصرها تطوير آليات مبتكرة لتطبيق مبدأ عدم التدخل مع دعم الدور السياسي الصيني في المنطقة[29].

يجتذب النموذج الصيني معظم نظم المنطقة، حيث تعد الصين شريكًا تجاريًا ناجحًا مع كونها مراقبًا محايدًا للشؤون الدولية، بينما تغيب بصورة ملحوظة عن الشؤون الداخلية لهذه الدول. ولم تبلور الصين أية أطروحات حول تعاملها مع المعارضة الداخلية فيها أو حقوق الإنسان ولا تبدي رغبة في ذلك.

4 ـ حدود الوجود الثقافي

يجتذب النموذج الصيني معظم نظم المنطقة، حيث تعد الصين شريكًا تجاريًا ناجحًا مع كونها مراقبًا محايدًا للشؤون الدولية، بينما تغيب بصورة ملحوظة عن الشؤون الداخلية لهذه الدول. ولم تبلور الصين أية أطروحات حول تعاملها مع المعارضة الداخلية فيها أو حقوق الإنسان ولا تبدي رغبة في ذلك[30]. وبادلت معظم البلدان العربية الصين الاهتمام الثقافي بتخصيص برامج لتعلم اللغة الصينية، كان أبرزها قرار ولي العهد السعودي بإلزام تدريس اللغة الصينية في مراحل التعليم المختلفة بالمملكة عقب زيارته الصين في شباط/فبراير 2019. وتمارس الجالية الصينية المنتشرة

(27) Dorsey, «China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom,» pp. 1-5.

(28) Al-Sudairi, «Why Beijing is Lying Low in the GCC Crisis,» p. 10.

(29) Dorsey, Ibid., pp. 11-13.

(30) Alterman, «China's Soft Power in the Middle East,» p. 70.

في الكثير من دول المنطقة دورًا غير مباشر في التعريف بالثقافة الصينية من خلال الاحتكاك مع قاطني هذه الدول.

ويلفت السديري الانتباه إلى التزايد الضخم في التعاون الأكاديمي الصيني مع الجامعات الإسرائيلية الباحثة عن فرصة لتعويض تدني المنح الغربية، وبلورة سرديات جديدة لتأسيس إسرائيل اختراقًا لمجتمع شرقي اعتاد الانحياز للسرديات العربية. ووفقًا للسديري، ترعى الجهات الرسمية الإسرائيلية منذ عام 2006 بعض أشكال التبادل الثقافي لإعادة تقديم نموذجها بصورة إيجابية للرأي العام والأكاديميا الصينية، بالمشاركة في أكسبو شانغهاي والتبادل بين الجامعات وإنتاج الوثائقيات عن «إسرائيل». وتأسست شبكة من المنظمات الصينية غير الرسمية المساندة للكيان الصهيوني كمراكز التفكير وجماعات الضغط وكبار المانحين للتأثير في الخطاب الأكاديمي عن إسرائيل والشرق الأوسط الذي تقدر هذه الجهات دوره البارز في تقديم استشارات إلى الساسة الصينيين[31]. وينتقد السديري غياب سردية مضادة من الوطن العربي وإيران وبقية العالم الإسلامي لشرح الإقليم والترويج لرؤيته الثقافية والسياسية لدى الأكاديميا الصينية. وهو يرى أن الجهود الحالية غير كافية وتميل إلى التركيز فقط على دراسة الإسلام واللغة العربية، وأبرزها كرسي الملك قابوس في قسم اللغة العربية في جامعة بكين، ومركز الشيخ زايد في جامعة بكين للغات الأجنبية، وبرامج التبادل السعودية المتزايدة والكتب والترجمات[32].

ومن ثم، يغلب على التفاعل الثقافي الصيني مع دول المنطقة طابع الاستكشاف المتبادل والسعي لإزالة الحواجز اللغوية. وبالرغم من ضيق مساحة البعد السياسي لهذه التفاعل، إلا أنه فعليًا تتنازعه سرديات تاريخية متصلة بقضايا المنطقة ونزاعاتها.

خاتمة

لا يبدو الشرق الأوسط بمعزل عن إعادة ترتيب النظام العالمي في ظل تراجع الدور الأمريكي وتنامي نفوذ القوى الصاعدة. فالانسحاب الأمريكي النسبي من المنطقة ترك فراغات استراتيجية تسارع القوى الصاعدة من جانبها لملئها بصيغ متنوعة. واستثمرت الصين هذه اللحظة التاريخية للانفتاح على دول المنطقة وتحفيزها على المشاركة في مبادرة «الحزام والطريق» الأبرز عالميًا في العقد الأخير، كما انخرطت بحذر في القضايا الأمنية والسياسية بالمنطقة.

رصدت هذه الدراسة آليات الوجود الصيني في المنطقة على الصعد الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والثقافية، وتنامي أهميتها وتأثيرها في المنطقة. وأثبت تحليل هذه الآليات فرضية الدراسة من حيث تناغم الآليات الصينية مع سلوك «الدول الصاعدة» التي تركز على أولوية العلاقات الاقتصادية في تفاعلاتها مع الدول الأخرى، بوصفها موطن قوتها والأقرب إلى تحقيق مكاسب

(31) Mohammed Turki Al-Sudairi, «Israeli-Sino Relations through the Prism of Advocacy Group,» HH Sheikh Nasser al-Mohammad Al-Sabah Publication Series (Durham University), no. 8 (November 2013), pp. 3-5.

(32) Ibid., p. 33.

مشتركة لكل أطرافها. وفي المقابل، تتأنى الصين في سعيها لتوسيع نفوذها السياسي والأمني في المنطقة، خشية الصدام مع الدور الأمريكي الأكثر تأثيرًا في هذا الصدد. وفي ما يعد نقطة إيجابية لدى دول المنطقة، يبشر النموذج الصيني بالتنمية الاقتصادية في مقابل تجاهل الإصلاح السياسي، الذي تغلفه الصين برفضها التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتبدي الصين، كغيرها من الدول الصاعدة، قبولًا للتنوع الثقافي العالمي، وتعبّر عن تقدير، يندر محاكاته من جانب الدول الغربية، لثقافات دول المنطقة وتقاليدها. وترحب هذه الدول بدورها بالانفتاح الصيني، وتبادله اهتمامًا. إلا أن التعقيدات السياسية في المنطقة تلقي بظلالها على سرديات تعريف الذات والآخر في هذا التفاعل المتشابك الأطراف.

وإجمالًا، فإن حالة السيولة التي يشهدها النظام العالمي في الوقت الراهن قد تؤمن فرصًا لمزيد من التمدد الصيني في الشرق الأوسط، أو تولد عراقيل أمام تمدده. إلا أنه من المؤكد أن الوجود الصيني في المنطقة بات واقعًا يصعب تجاهله □

التهديدات الراهنة للأمن الإنساني في أفريقيا

زهير لعميم(*)

باحث في القانون العام والعلوم السياسية،
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش – المغرب.

مقدمة

مثلت نهاية الحرب الباردة لحظة تحوُّل في بنية الساحة الدولية، مع بروز تهديدات جديدة قادرة بفعل العولمة على تجاوز الدول وحدودها والانفلات من مراقبتها نظرًا إلى تعقدها وتشابكها المركب، كالإرهاب والجريمة المنظمة والتلوث والمخدرات وغيرها من المخاطر الكلاسيكية والجديدة التي تمثل تهديدات عابرة للحدود، وأصبحت قضايا دولية تستدعي تضافر الجهود من طريق التنسيق والتفاعل الإقليمي والدولي، وخصوصًا في القارة الأفريقية التي تمثل فيها الأزمات معطىً بنيويًا، وسم تاريخها في الماضي وما تزال ارتداداته في الراهن، رغم كل التحولات والتطورات التي شهدتها القارة، سواء في منحاها الإيجابي أو السلبي.

إن الأحداث الجوهرية والتحولات الرئيسية التي شهدتها الساحة الدولية، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، كانت لها انعكاسات على ما يجري في مختلف مناطق العالم، من تطورات وصراعات، بما في ذلك المنطقة الأفريقية، التي تزخر بمواقع الاضطرابات والمشكلات المعقدة والنزاعات العرقية والحروب الأهلية، الأمر الذي جعل مشكلة الأمن الإنساني تطفو بصورة واضحة، لما تطرحه من مشكلات أمنية ذات تأثير كبير على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يفرض على القوى الأفريقية كونها المؤهلة أكثر من غيرها على إدراك أزماتها، والانخراط في تدبير عدد منها، من أجل احتواء الصراعات والعمل على منع تفاقمها، وتشجيع الدول على تسوية أزماتها بالسبل السلمية، وكذا للحد من تدخل القوى الكبرى في الشؤون الداخلية والإقليمية التي تبحث فيها عن مصالحها في إطار الفوضى الخلاقة التي تستثمرها لمصلحتها.

هذا الفضاء الأفريقي الذي كان وما زال منطقة استراتيجية وحيوية في العلاقات الدولية، بسبب موقع أفريقيا الجغرافي وإرثها التاريخي والحضاري، وإمكانياتها الكبيرة، من خلال وفرة خيراتها وثرواتها الطبيعية والبيئية والبشرية، مثل هدفًا لكل مظاهر الاستغلال والسيطرة والتدخلات

(*) البريد الإلكتروني: zouhairlaamim0@gmail.com

الخارجية التي تبحث في عمقها الاستراتيجي، عن حماية المصالح الخاصة على حساب حقوق الشعوب والدول الأفريقية ومصالها، مستفيدة من المناخ السياسي والأمني في المنطقة، حيث انسداد الأفق السياسي وغياب التقاليد الديمقراطية، فضلًا عن الواقع الاقتصادي المتردي والمطبوع ببنية اجتماعية موسومة بالهشاشة والتخلف وإشاعة الأمية والتطرف، وهو ما وفر الظروف المناسبة والحاضنة المثلى لتمثل تهديدات للأمن المحلي والإقليمي والإنساني بالدائرة الأفريقية.

استدعت طبيعة النظام الدولي الجديد الذي نشأ مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الثنائية القطبية، تغيراً في المفاهيم الكلاسيكية كالدولة والسيادة والأمن، فمثلت العولمة إحدى سماتها حيث تطورت وتوسعت منظورات الباحثين والسياسيين وصنّاع القرار إلى الحدود والمصالح القومية والسلطان الداخلي على الدولة.

من هذا المنطلق، تسعى الورقة إلى الكشف عن تهديدات الأمن الإنساني بأفريقيا وما تحمله معها من مخاطر وتداعيات على السلم والأمن الإقليميين والدوليين ككل، وهو ما يفرض التفكير الجماعي والتنسيق المشترك من أجل حل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الأفريقية، بهدف تحقيق الأمن الإنساني وتوفير المناخ الملائم لانطلاق التنمية المنشودة التي تصون كرامة الإنسان الأفريقي وحقوقه في المواطنة، وتضمن العدالة الاجتماعية وحكم القانون.

فإلى أي حد تمثل مقاربة الأمن الإنساني منظورًا كفيلًا بمواجهة التهديدات الراهنة للأمن الإنساني بأفريقيا؟ وما الآليات الفعّالة لتحقيق أهداف وفلسفة الأمن الإنساني في أفريقيا؟

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، ننطلق من استحضار مختلف التهديدات الداخلية والمخاطر البنيوية الراهنة للأمن الإنساني في أفريقيا (أولًا)، قبل التطرق إلى تجليات التهديدات الخارجية للأمن الإنساني الأفريقي وسبل المواجهة (ثانيًا).

أولًا: التهديدات الداخلية الراهنة للأمن الإنساني في أفريقيا

استدعت طبيعة النظام الدولي الجديد الذي نشأ مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الثنائية القطبية، تغيرًا في المفاهيم الكلاسيكية كالدولة والسيادة والأمن، فمثلت العولمة إحدى سماتها حيث تطورت وتوسعت منظورات الباحثين والسياسيين وصنّاع القرار إلى الحدود والمصالح القومية والسلطان الداخلي على الدولة، فأصبح الكثيرون ينظرون إلى أن حقوق الإنسان ومحاربة الجوع والفقر والصراع الثقافي والاجتماعي ومواجهة المخاطر البيئية، قضايا تتجاوز حدود الدولة وتوسع مفهوم السيادة بمعناها الكلاسيكي، وتفرض منظورًا جديدًا ومتطورًا للأمن، من البعد الضيق إلى الأمن الإنساني.

هذا التغير في مفهوم الأمن، دفع الباحثين والدارسين إلى تمحيصه وتوسيع محدداته، إذ لم يعد كافيًا التعامل مع القضايا الأمنية والسياسية وكل مصادر التهديدات، بالاستناد فقط إلى البعد العسكري، وهو ما استدعى توسيع منظور الأمن إلى الأمن الإنساني والكشف عن كل التهديدات التي تحول دون تحقيقه، لذلك نجد من الأهمية ونحن نقارب قضايا الأمن الإنساني في أفريقيا، تبيان التهديدات الداخلية للأمن الإنساني في أفريقيا وعرض أهم التهديدات التي تواجهها، والتي تتمثل بالتهديدات الأمنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والثقافية.

1 ـ التهديدات الأمنية والسياسية

مثلت أفريقيا على مر عقود من الزمن، منطقة جاذبة لاستقطاب دولي كبير، نظرًا إلى ما تختزنه من مصدر للثروات البشرية (حقب الاسترقاق) ومنبعًا للموارد المعدنية والنفطية والمنجمية التي تزخر بها القارة الأفريقية، كما تعرف اهتمامًا دوليًا بحكم ما باتت تعرفه هذه المنطقة من تحديات وتهديدات إنسانية وأمنية، تهدد السلم والأمن الدوليين، نتيجة الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تتجاوز في تأثيرها وأثرها المجال الضيق، إلى المجال الأوسع، وخصوصًا في ظل تنامي أزمات لاتماثلية[1]، جاءت نتيجة طبيعة الدولة الحديثة في أفريقيا وما ارتبط بأزمة التنمية داخلها، ونتيجة الفراغ الأمني المهول في بعض المجالات الأفريقية، لغياب التنسيق الإقليمي بين الدول، الذي تمخض عن توالي الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وضعف الحكم الرشيد، الذي كانت له نتائج وخيمة على الأوضاع السياسية والإنسانية في المنطقة.

تعكس أزمة الدولة الوطنية إحدى المعضلات الكبيرة للمشكلة السياسية والأمنية، التي تعانيها دول القارة الأفريقية، وذلك في شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، والتي لم يراعَ فيها التنوع الإثني والقبلي، وخصوصيات المجتمعات الأفريقية، إضافة إلى التبعية التي ما تزال تربط النظم السياسية الأفريقية بسياسات الدول الاستعمارية[2].

عملت الدول الأفريقية بعد استقلالها على فرض هيمنتها وأيديولوجيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل بناء الدولة الحديثة، غير أنها حافظت على ملامح الحقبة الاستعمارية بحضور أساليب القمع والجبر والإكراه، وخصوصًا أن النخب التي تركها المستعمر مثلت في جوانب منها أدوات لاستمرار النسق نفسه وخدمة الأجندة الاستعمارية التي تفاوضت مع الحركات التحررية، التي تطالب بالاستقلال، من أجل المحافظة على المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة المستعمِرة، وهو ما خلق تبعية وانقسامًا للدول الأفريقية بين نماذج وأيديولوجيات مختلفة، ولَّد صراعات وتهديدات

(1) الحرب اللاتماثلية أو اللاتناظرية أو الحرب غير المتوازية أو حروب الجيل الرابع، كلها مسميات ذات معنى واحد، تشير إلى الحروب الجديدة التي تتميز بعدم مركزيتها ولم تعد مؤطرة بالمفاهيم التقليدية، وتعد الحرب اللاتماثلية من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بتقييم الخبراء الأمريكيين للتهديدات التي تواجهها واشنطن بعد نهاية الحرب الباردة، حيث خلصوا إلى أن زوال الاتحاد السوفياتي أفرز تهديدات أمنية جديدة بين جيوش نظامية ومجموعات غير رسمية لا ترتبط بمجال أو سيادة (الجماعات الإرهابية، جماعات التهريب، العصابات الإجرامية ...).

(2) عربي بومدين، «أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء،» **قراءات أفريقية** (11 كانون الثاني/يناير 2018)، <https://bit.ly/38yg7gx>.

متبادلة، مثلت في مجملها «حروبًا بالوكالة»، عن القوى العظمى، التي كانت تتنافس على الهيمنة على أفريقيا وخصوصًا في مرحلة الحرب الباردة.

وهذا ما أنتج فشلًا للحكومات التي تولت قيادة الدول الحديثة النشأة بعد التقسيم الاستعماري لأفريقيا، في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة اجتماعية، مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفير ضمانات العدالة للجميع، وتوفير الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية. هذا الفشل كان نتيجة لتراكم أزمة الدولة بأفريقيا، التي غلب عليها الطابع القبلي والعشائري، الذي هيمن على السياسات المحلية، حيث لا وجود لانتماء وطني، فالانتماء والولاء للقبيلة والعرق والإثنية، وهو ما كرّسه السياسيون بمحاباة إثنياتهم وقبائلهم[3].

جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الوحيدة جماعات لم يسبق لها العيش معًا، ولم يسبق لها التفاعل بعضها مع بعض في إطار واحد [...]، ومن ناحية أخرى فصلت الحدود السياسية، التي أنتجها الاستعمار، روابط التواصل بين جماعات عرقية متجانسة ثقافيًا وتابعة لكيانات سياسية مختلفة.

أضف إلى ذلك ما خلفه التقسيم الاستعماري للحدود التي لم تراع الاندماج الاجتماعي والتاريخي للمجتمعات المحلية، الأمر الذي فكك بنية المجتمعات الأفريقية، وخلق مجموعات منفصلة ومفككة، وهو ما أدى إلى توتر دائم في أفريقيا وأضعف سيادة الدول، كما أدى غياب فلسفة المواطنة في هذه الدول، إلى انتشار الفساد السياسي والمحاباة السياسية بمنطق القبيلة، وضعف الأداء المؤسسي، لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية[4].

بناء على ما يواجهه الإقليم من أوضاع مزرية، فإن إحدى المشكلات الأمنية والمهددة للتنمية في أفريقيا، يرجع إلى الاحتمال المتزايد للصراعات الإثنية والعرقية، وإشكالية التكامل الوطني داخل دول القارة الأفريقية جمعاء، سواء في منطقة الساحل والصحراء، أو على مستوى دول القرن الأفريقي ومنطقة الحزام السوداني[5].

لقد نتج من ضعف التجانس الاجتماعي والقبلي للدول الأفريقية، أزمات سياسية وأمنية كبيرة، نتيجة المخططات الاستعمارية التي قسمت البنى الأفريقية المحلية، مثل أزمة دارفور في السودان

---

(3) عبد العالي الحور، «التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي،» **رهانات**، العدد 38 (2016)، ص 12.

(4) Gérard-François Dumont, «La Géopolitique des populations du Sahel,» *La Revue géopolitique* (7 avril 2010), <https://bit.ly/38nQDSS>.

(5) حسن الحاج علي أحمد، «الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد 160 (نيسان/أبريل 2005)، ص 17.

حيث تمَ تقسيم هذا الأخير إلى دولتين، دولة السودان تحت قيادة عمر البشير ودولة جنوب السودان، بزعامة سال فكير، وكذلك مشاكل الطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والاصطدامات الإثنية في تشاد، والحرب الأهلية بين التوتسي والهوتو في رواندا، يضاف إليها عدد من التنظيمات الجهادية التي تستغل هذه الظروف لتمرير استراتيجياتها الإرهابية.

من ناحية، جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الوحيدة جماعات لم يسبق لها العيش معًا، ولم يسبق لها التفاعل بعضها مع بعض في إطار واحد، كما هو المثال في دولة أنغولا؛ ومن ناحية أخرى فصلت الحدود السياسية، التي أنتجها الاستعمار، روابط التواصل بين جماعات عرقية متجانسة ثقافيًا وتابعة لكيانات سياسية مختلفة[6].

إن ضعف الدولة في أفريقيا، ساعد على ظهور فاعلين من غير الدول، استغلوا الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي، الذي تركته الدول الضعيفة، خصوصًا في منطقة الساحل والصحراء، التي تمّ اختراقها أكثر فأكثر من جانب الجماعات الإرهابية[7]، مثل «جماعة بوكو حرام»، التي انطلقت من نيجيريا واستطاعت أن تخترق الدول المجاورة لها، كالكاميرون وتشاد، إضافة إلى التهديدات النابعة من تداعيات الهجرة غير الشرعية، والتهريب العابر للحدود بمختلف أشكاله، وبالتالي تداخلت هذه التهديدات مع ضعف الدولة المركزية إلى نشوء مناطق أزمات أمنية تهدد الاستقرار بالمجال الأفريقي برمّته.

من الموضوعية القول إن الدولة في أفريقيا لا تتأطر في نموذج واحد، بل في أشكال مختلفة ومتباينة القوة والعجز والقدرة على الاستمرارية، ودرجة الاستجابة لطموحات شعوبها. ونميز هنا في هذا الإطار بين:

ـ **الدول القومية والمستقرة نسبيًا**: هي الدول التي تتميز بنوع من الاستقرار، وتمتلك نظامًا للحكم على درجة عالية من القدرة على فرض النظام والأمن، على الرغم من وجود مخاطر داخلية وتوترات أمنية، كما تتوافر على مؤسسات سياسية وأمنية تمكنها من حفظ نظامها وتحقيق تواصل مع العالم الخارجي، وتحظى بتقدير المنتظم الدولي والمؤسسات المانحة، التي تتعامل معها بثقة وبصدقية. ومن بين هذه الدول نجد بعض بلدان شمال أفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس) ومصر، المكونة للخط الساحلي الصحراوي، إضافة إلى جنوب أفريقيا وغانا وبوتسوانا...، وتعَدّ هذه الدول عصيّة على الاختراق من طرف الجماعات والميليشيات الإرهابية، نظرًا إلى القوة والكفاءة النسبيتين اللتين تتوفران لأجهزتها الأمنية والعسكرية والاستخباراتية.

ـ **الدول الضعيفة**: إن شكل هذه الدول يعاني ضعفًا هيكليًا ومؤسسيًا، يحدّ من قدرة الدولة على ممارسة اختصاصاتها وسيادتها على مجالها البري والبحري والجوي، ومع أن هذا النوع لا يعاني حروبًا أهلية أو صراعات داخلية عنيفة، إلا أنها تعاني اضطرابات وتوترات اجتماعية وأمنية داخلية، تحول دون ممارسة سلطة ورقابة على المجال الترابي، كما هو الشأن بالنسبة إلى دول

(6) الحافظ النويني، «أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 422 (نيسان/أبريل 2014)، ص 60.

(7) المصدر نفسه، ص 63.

منطقة الساحل والصحراء، التي تتميز بغلبة الطابع الصحراوي وقلة الكثافة السكانية، الأمر الذي يمثل أرضًا خصبة لمختلف الجماعات الإجرامية، نظرًا إلى طبيعة خصائص المناخ الأمني الضعيف بها، وإلى استشراء الرشوة والفساد داخلها، وسيطرة ضعيفة على الحدود السياسية، بما يسهل حركة الجماعات الإجرامية وتوغلها في الصحراء الأفريقية الممتدة على نحو كبير.

ـ **الدول الفاشلة**: هي الدول التي تعاني صراعات عميقة وخطيرة بين أطراف متحاربة، تهدد استقرار الدولة بصورة خطيرة، وتكون بين حكومات تفتقد الشرعية أو المشروعية مع حركات للتمرد، ويدور هذا الصراع على السلطة والانفصال المبني على الإثنية والدين واللغة في المجتمع، وسقوط البلد في تصاعد وتيرة الصراعات والانقسامات العرقية حتى تنهار الدولة، أو تفجّر الانقسامات نظام الدولة القائم، ويصبح فشل الدولة مكملًا للأزمات والمشاكل التي قد تصير عاملًا أساسيًا لتكريس الوضع الأمني الهش، وتنامي التهديدات الأمنية بالدولة أو الإقليم، كما يحدث مع النموذج الليبي (دعوى الفدرالية في الشرق، ومطالبة قبائل التبو بدولة مستقلة في جنوب ليبيا على غرار جنوب السودان)[8]، أو النموذج المالي بخاصة بعد الانقلاب العسكري في 12 آذار/مارس 2013[9].

إن الأنماط السابقة الذكر التي تمثل طبيعة الدولة في أفريقيا، تتداخل وتتأرجح بينها الدول والوحدات السياسية حيث تنتقل من صنف إلى آخر بطريقة تنازلية أو تصاعدية، فبين الاستقرار والفشل، هناك بنى أمنية وسياسية واجتماعية قابلة للتبدل والتغير، بحسب درجة الانسجام الداخلي وحضور التوافقات المجتمعية، في إطار دولة المواطنة التي لم تترسخ بعد في البنيان الثقافي والفكري للأنظمة الأفريقية، وهو ما يفتح الأفق أمام سيناريوهات متعددة بين متفائل بإمكان تحقيق دولة المواطَنة والحق والقانون بأفريقيا، وبين متشائم يعتقد باستمرار الأزمات الأفريقية، تحت إكراه الضغوط الداخلية أو بتدبير خارجي في إطار الفوضى الخلّاقة.

فحين يتم تحليل طبيعة الأزمات في أفريقيا، فإننا نخلص إلى ارتباطها بأربعة عوامل، تتمحور حول الخلاف حول السلطة؛ الصراع من أجل القوة؛ فقدان الثقة في القيادة السياسية ثم غياب عملية التنشئة السياسية[10]، وهو ما نتج من ذلك غياب أو ضعف فلسفة المواطنة والدولة الوطنية، بما ساهم في تلاشي الأداء المؤسسي، وعدم القدرة على بناء آليات الوقاية والوساطة ذات الفعالية والصدقية.

كما تتميز الحياة السياسية بانتشار واضح لمظاهر الحياة القبلية، التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الوطن، وخصوصًا أن بعض القبائل تعرف امتدادات مجالية عابرة لأوطان متعددة، كأقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول (مالي، والنيجر، وليبيا، والجزائر، وبوركينافاسو)، وهذا ما

(8) هشام عبد الحميد الشلوي، «ليبيا من الدولة الرخوة إلى الدولة الفاشلة،» **المنار الجديد** (القاهرة)، العدد 58 (ربيع 2012)، ص 132.

(9) النويني، المصدر نفسه، ص 66.

(10) عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ج 2، ص 63.

خلق تأثيرًا سلبيًا في تماسك الدولة الوطنية. وعليه، فإن أزمة الهوية والاندماج تطرح نفسها بقوة في استحضار الأزمة في أفريقيا، التي تتجسد في غياب وحدة العناصر المادية والنفسية المتكاملة، والتمايز، والديمومة، والجهد المركزي[11].

يعَدّ الأمن الإنساني الهدف الأسمى الذي تسعى إليه كل المقاربات السياسية والاقتصادية والتصورات التي تهتم بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، من أجل تمتيعهم بحد أدنى من الأمن الشامل، الذي يسعى إلى حماية أرواحهم وتحسين سبل عيشهم وضمان استقرارهم النفسي والمادي والجسدي.

تتميز العملية السياسية باختلالات هيكلية عميقة، ترتبط بطبيعة النظم السياسية المنغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، فضلًا عن تأثير المؤسسة العسكرية في إدارة عملية الانتقال (ليبيا، والجزائر، والسودان...)، على الرغم من رغبة هذه الدول في الديمقراطية[12]، وهذا ما يفرض على الدول بناء مناخ جديد يحس فيه المواطنون بالأمن والحماية، في إطار تدبير يتميز بالشفافية والوضوح، وحكم القانون، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والعدالة الاجتماعية، التي تلامس كل المناطق والمجالات، وهي كلها مبادئ أساسية للحكامة الجيدة، التي يفترض اتباعها من طرف الدول الأفريقية حتى تخرج من أزماتها البنيوية[13]، التي جعلت البنك الدولي يصف الأزمة في أفريقيا بأزمة حكم رشيد من جانب سلطة محتكرة، غير شرعية ولا تخضع للمساءلة[14].

2 ـ التهديدات الاقتصادية والثقافية

يعَدّ الأمن الإنساني الهدف الأسمى الذي تسعى إليه كل المقاربات السياسية والاقتصادية والتصورات التي تهتم بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، من أجل تمتيعهم بحد أدنى من الأمن الشامل، الذي يسعى إلى حماية أرواحهم وتحسين سبل عيشهم وضمان استقرارهم النفسي والمادي والجسدي، وهذا ما يجسد تلازمية العلاقة بين الأمن والتنمية، فالارتقاء بحياة الناس

(11) أبو بكر الدسوقي، «الطائفية تهدد المستقبل العربي،» **السياسة الدولية**، العدد 201 (تموز/يوليو 2015)، ص 80.

(12) علي أبو فرحة، «مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية،» **قراءات أفريقية**، العدد 13 (تموز/يوليو-أيلول/سبتمبر 2012)، ص 51.

(13) Omotayo Olaniyan, "La Gouvernance en Afrique: Défis et perspectives,» (Actes du colloque organisé par l'institut de recherche sur la gouvernance, 2009, <https://bit.ly/2uwWV3Z>.

(14) Afegbua Salami Issa, «The Challenges of Leadership and Gouvernance in Africa,» *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, vol. 2, no. 9 (September 2012), <https://bit.ly/2SHiEOu>.

وتمكينهم من سبل العيش الكريم، يمثل دعامة أساسية للشعور بالأمن المستدام، كما أن البعد الأمني آلية أساسية للعمل على تحقيق الرفاه والحياة الكريمة في مجتمع متعايش ومتفاعل.

ولتحقيق التنمية المستدامة، أكدت مجموعة من التقارير والدراسات الدولية[15]، أن ذلك يستوجب تحقيق الأمن الإنساني عبر العمل على خلق الانسجام بين الإنسان والبيئة السليمة من خلال الالتزام بما يلي:

ـ نظام سياسي يكفل ضرورة المشاركة الفعّالة للمواطنين في عملية صنع القرار.

ـ إيجاد نظام اقتصادي يوفر المعرفة التقنية على أساس الاعتماد الذاتي والحكامة.

ـ العمل على إيجاد نظام اقتصادي عالمي يوازن بين الحفاظ على البيئة والتنمية.

ـ إيجاد نظام اجتماعي يوفر حلولًا للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة.

ـ نظام تكنولوجي يبحث عن حلول جديدة.

ـ نظام دولي يراعي الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل.

ـ نظام إداري مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.

فما هو وضع الأمن الاقتصادي والثقافي في أفريقيا؟ وإلى أي حد تستجيب الأنظمة السياسية لطموحات شعوبها في تحقيق التنمية المنشودة؟

تعاني القارة الأفريقية في مجموعها ضعفًا اقتصاديًا، يؤثر في استقرار الدول والمؤسسات، فالاستقرار يتطلب تحسين مستوى العيش، وتقليل نسب البطالة، رغم أن هناك من يرفض ربط الاقتصاد بالأمن، من خلال التركيز على نماذج تشهد إمكانات اقتصادية، لكنها تتموضع ضمن الدول الضعيفة أو الفاشلة، ويطرحون إشكالية التوزيع كتجسيد لفشل المقاربات التنموية في أفريقيا.

وتُبرز إشكالية أزمة التوزيع، والتفاوتاتِ الطبقية الحادة التي تعكس صراعًا طبقيًا حادًا، يفرز انفراد قلة أوليغارشية بكل الموارد المتاحة، بينما يقع عبء الحرمان على الأكثرية الغالبة، وهذا ما يظهر جليًا في كل من مالي والنيجر من خلال العصيان المدني والتمرد المستمر للطوارق ومختلف الأقليات الأخرى، في ما يعرف بـ«قوس الأزمات» الذي يتسم بالانقسامات الداخلية الناتجة من سوء توزيع الثروات واستفادة الجميع من خيرات البلد، حيث تعَدّ منطقة الساحل الأفريقي على الخصوص، من أفقر مناطق العالم، فهي تعاني عدة اختلالات اقتصادية، وفسادًا سياسيًا وأزمة مقاربات تنموية، هذا إضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تثقل كاهل دول المنطقة، والتي تزيد وضع سكان المنطقة هشاشة[16].

---

(15) **مستقبلنا المشترك**، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية؛ ترجمة محمد كامل عارف؛ مراجعة علي حسين حجاج، عالم المعرفة؛ 142 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص 92ـ93.

(16) «Le Sahel central: Au cœur de la tempête,» Afrique de crises group, no. 227 (25 juin 2015), p.3, <https://www.crisisgroup.org/fr/africa/west-africa/central-sahel-perfect-sandstorm>.

كما تعاني القارة الفقر، إلى درجة أصبح سمة يتصف بها أغلب سكانها، رغم تمتعها بالثروات الطبيعية وثروة فلاحية تجعل منها المنطقة الأكبر على مستوى قارات العالم، حيث تتوافر أفريقيا على كميات كبيرة من المعادن، كالذهب الموجود في جنوب أفريقيا وزيمبابوي وشرق السودان، والنحاس الموجود في زامبيا والسودان والكونغو، والبترول في ليبيا والجزائر ومصر والسودان ونيجيريا وغينيا الاستوائية، وتمتلك أفريقيا لوحدها ما يناهز 124 مليار برميل من احتياطي النفط أي نسبته 12 بالمئة من الاحتياطي العالمي، كما تتوافر أيضًا على مخزون مهم من اليورانيوم الموجّه للصناعة النووية بجنوب أفريقيا والنيجر وناميبيا. وتملك أفريقيا وحدها نسبة 18 بالمئة من إجمالي إنتاج العالم لهذه المادة وخزانًا احتياطيًا إجماليًا يبلغ ثلث إجمالي احتياطي العالم، كما أن أفريقيا تعَدّ من أكبر المنتجين للألماس العالمي بما يناهز 40 بالمئة من إجمالي ألماس العالم، ويتركز في أنغولا وبتسوانا والكونغو الديمقراطية وفي جنوب أفريقيا وناميبيا. والغريب في الأمر أن بعض الحروب الأهلية بالقارة تشعلها هذه المادة، إلى درجة أصبح يطلق على الألماس القادم من تلك المناطق بـ «ألماس الدم»[17].

إن مسؤولية الدول والحكومات الأفريقية عن الوصول إلى هذا المستوى من التخلف، ثابتة وتعكس الواقع الأفريقي، رغم أن ذلك لا يعني إنكار مسؤولية الاستعمار بوجهيه التقليدي والحديث، الذي يسعى جاهدًا إلى إعاقة تطوير القارة الأفريقية.

إلا أنه بالرغم من هذه الإمكانات الهائلة، تظل أفريقيا متخلفة اقتصاديًا، بسبب عدم الاستقرار السياسي، والانقلابات العسكرية المتوالية، وعدم وجود خطط اقتصادية لاستغلال تلك الثروات، بما يعود على الدول بالتنمية، وكذلك نقص الخبرة، وندرة الكفاءات الفنية وضعف وسائل النقل والمواصلات وهشاشة البنى التحتية، كل ذلك أنتج تهديدًا جديدًا للأمن العالمي، مصدره ضعف الدول الأفريقية، التي تعاني أزمات على مختلف الصعد، ويتعلق الأمر بإشكاليات الهجرة، والأمراض المستعصية، والجرائم المنظمة، والحروب الانفصالية، وفصائل التمرّد[18].

أما اجتماعيًا فعلى صعيد التعليم تتميز أفريقيا بانخفاض تمدرس شعوبها، حيث ما زالت جل شعوب أفريقيا تعاني الأمية بنسب مرتفعة تصل إلى 50 بالمئة في الكثير من الدول، الأمر الذي يهدد سلامة دول القارة في بنيانها الاجتماعي. كما تصنف في مستويات متدنية على المستوى الصحي، وتتفشى فيها أمراض فتاكة، أدت إلى حدوث وفيات بأعداد هائلة كالملاريا والكوليرا والسيدا، إضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة

(17) نور الدين الداودي، «أفريقيا بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة،» **قراءات أفريقية** (11 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، <https://bit.ly/3bywWJV>.

(18) شهرزاد أدمام، «الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة،» **مجلة الندوة للدراسات القانونية** (الجزائر)، العدد 1 (2013)، ص 46.

وسوء التغذية والجهل بوسائل الوقاية والمبادئ الصحية العامة، ونقص الأطر الصحية التي غالبًا ما تهاجر إلى أوروبا للبحث عن أفق أفضل.

إن مسؤولية الدول والحكومات الأفريقية عن الوصول إلى هذا المستوى من التخلف، ثابتة وتعكس الواقع الأفريقي، رغم أن ذلك لا يعني إنكار مسؤولية الاستعمار بوجهيه التقليدي والحديث، الذي يسعى جاهدًا إلى إعاقة تطوير القارة الأفريقية، وهذا ما يحيل على استحضار أزمة الحكم الرشيد وغياب إرادة سياسية حقيقية لتجاوز الوضع القاتم.

وهذا ما يظهر أساسًا من خلال اعتماد معظم الدول الأفريقية على نظام الحزب الواحد، استكمالًا لمسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على مسؤوليته تحرير البلاد سياسيًا واقتصاديًا، لكن لم تنجح في تحقيق التنمية، ولا ضمان الاستقلالية، وإنما استمرت على نهج المستعمر والحفاظ على مصالحه.

وتتجه جميع الدراسات السياسية التي تختص بالقارة الأفريقية، إلى أن أهم الإشكاليات الأمنية الجديدة التي طفت على سطح الساحة الإقليمية، أفرزتها البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنطقة، ولعل من أبرز تجلياتها الصراعات الناتجة من مشكلة عدم اكتمال بناء الدولة، وعدم تحقيق الاندماج بين أبناء الدولة الواحدة، إضافة إلى ضعف مؤشرات التنمية الاقتصادية، وسيطرة بعض الفئات على النشاط الاقتصادي. كما يمكن الإشارة إلى مصدر آخر يرتبط بالفساد السياسي والإداري، وضعف المؤسسات السياسية على احتواء الخلافات، وتدبيرها بطرائق ديمقراطية تلتمس العدالة المجالية فيها، وذلك ما أدّى إلى نشوب أزمات تتجاوز الدولة، وتمتد تأثيراتها إلى المنطقة الإقليمية، كما تقوض كل المجهودات التنموية.

تشير مختلف الدراسات والأبحاث إلى الدور الذي يؤديه الأمن الإنساني في تأمين وحماية الأمن الوطني من كل التهديدات السياسية والاجتماعية ويقوي البنيان الداخلي، إذ لم تعد المقاربات الأمنية التقليدية لوحدها، قادرة على مواجهة مصادر تهديد أمن الدولة.

لقد أدرك الأفارقة أن تحقيق الأمن الإنساني والتنمية، يتطلب نهج أسلوب الديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان، وهو ما تم التعبير عنه في مبادرة النيباد «NEPAD»، التي تعهد فيها الأفارقة احترام المعايير الدولية للديمقراطية، عبر إقرار تعددية حزبية، وإشاعة ثقافة الاختلاف، وتنظيم انتخابات عادلة وشرعية، وتحويل السكان إلى مواطنين كاملي الحق في المواطنة[19].

(19) Roland Adjovi, "UNION africaine et démocratie, aspects constitutionnels internes et internationaux,» dans: Dominique Bangoura, dir., *L'Union africaine face aux enjeux de paix de sécurité et de la défense* (Paris: L'Harmatan, 2003), p. 69.

فعلى الرغم من وجود تحديات كبيرة تعيق تحقيق أمن إنساني شامل، إلّا أنّ ذلك لا ينفي وجود فرص كبيرة لإحراز تقدم، سواء للدول الأفريقية، أو للدول الراغبة في الاستثمار، ليس فقط لوجود ثروات هائلة، لكن أيضًا لوجود قوة بشرية غير مشغّلة، في ظل تضاعف الأفارقة إلى ما يزيد على مليار نسمة حاليًا، ومن المتوقع أن يتضاعف العدد إلى مليارين ونصف مليار نسمة بحلول عام 2050، بنسبة شباب كبيرة ستكون أبرز محركات الاستهلاك العالمي[20].

ثانيًا: التهديدات الخارجية للأمن الإنساني في أفريقيا وآليات المواجهة

تشير مختلف الدراسات والأبحاث إلى الدور الذي يؤديه الأمن الإنساني في تأمين وحماية الأمن الوطني من كل التهديدات السياسية والاجتماعية ويقوي البنيان الداخلي، إذ لم تعد المقاربات الأمنية التقليدية لوحدها، قادرة على مواجهة مصادر تهديد أمن الدولة، بل إن التحولات والتغيرات التي تشهدها الدول الأفريقية، تكشف لنا بروز الكثير من التحديات الخطيرة سواء ذات المصدر الداخلي أو المصدر الخارجي، في ظل انتشار التهديدات اللاتماثلية من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة وعصابات الاتجار بالبشر وغيرها، إضافة إلى التدخلات الخارجية في سياسات الدول الأفريقية والتدخل المباشر في أزماتها، ليس من أجل حلحلتها ولكن بهدف حماية مصالح استراتيجية معينة، وهو ما يطيل أمدها لغياب التوافقات الخارجية، الأمر الذي يفرض التفكير في سبل المواجهة والبحث عن الحلول الملائمة للسياق القاري والاستفادة من كل روافد الإنتلجنسيا الأفريقية.

1 ـ التدخلات الخارجية في القضايا الأفريقية

تعددت الاستراتيجيات والتحركات الدولية لمواجهة تهديدات الأمن الإنساني وتداعيات الأزمات الإقليمية في القارة الأفريقية، فالدول الأوروبية عملت على تعزيز الشراكات في دول جنوب المتوسط، وأطلقت برنامج «ميدا» الذي يركز على دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز العمليات الإقليمية وتأمين الحدود، والتنسيق وتبادل المعلومات على المستوى الإقليمي، كما أطلقت فرنسا مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2008، بوصفه محور التنسيق الأورو ـ أفريقي[21].

ورغم أن المنطق الأمني والحرب العالمية على الإرهاب، تشكل أساس اهتمام القوى الكبرى بالمنطقة، بسبب الضعف والهشاشة الأمنية، والفشل في تأمين الحدود، بما يهدد الأمن الإقليمي والدولي، فإن الرهانات السياسية والمصالح الحيوية، وبخاصة في الغرب الأفريقي حيث الثروات النفطية، أحدثت تغيرات في القيمة الاستراتيجية للمنطقة، وأصبحت منطقة جذب للتنافس الدولي،

---

(20) Giovanni Carbone, «A Vision of Africa's Future: «Mapping Change, Transformations and trajectories towards 2030,» Institute for International Policy Studies, Milan - Italy, October 2018, p. 16.

(21) عصام عبد الشافي، «معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء،» السياسة الدولية (القاهرة) العدد 195 (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 150.

وخصوصًا فرنسا التي تمثل القوة الفاعلة التاريخية في أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الهيمنة العالمية وقائدة المعركة العالمية على الإرهاب، إضافة إلى وجود قوى ناشئة تبحث لها عن موطئ قدم في المسرح الدولي كتركيا والصين والهند.

تعَدّ فرنسا أبرز الدول وأكثرها تحركًا في أفريقيا، بحكم العلاقات التاريخية والإرث الاستعماري الذي يربطها بالقارة عمومًا، وبمنطقة غرب أفريقيا ودول المغرب العربي على وجه الخصوص، وبحكم التقاطعات الاقتصادية والمصالح الاستراتيجية التي جعلت منها شريكًا بارزًا يحظى بالأولوية في العلاقات البينية مع أفريقيا، لذلك تسعى جاهدة للحفاظ على مصالحها، ومواجهة الظواهر الإرهابية والمهددة لاستقرار مناطق نفوذها، وإدراكًا منها بحيوية المنافسة الدولية وقوتها حول المنطقة.

لقد عملت السياسة الفرنسية في أفريقيا منذ استقلال الدول عنها، على توطيد علاقاتها والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة، والاعتماد المتبادل، من خلال تقديم الدعم السياسي والأمني لبلدان غرب أفريقيا على الخصوص، وترسيخ العلاقات الاقتصادية والتجارية وتأمين المواد الأولية، مقابل التعاون التقني والعسكري للمساهمة في استقرار الدول وأمنها، وهذا ما جعلها تنخرط في تدبير مختلف الأزمات في أفريقيا، وتأمين مصالحها من ذلك، في ظل التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، التي أفرزت أحادية قطبية وهيمنة أمريكية، وما تبعها من رؤية لتمديد النفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية، وانعكاساته على مكانة فرنسا التاريخية، وهو ما جعل هذه الأخيرة تعيد النظر في سياستها الأفريقية، وتعتمد مقاربة جديدة متعددة الأبعاد والرهانات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

إن القارئ للسياسة الفرنسية الأفريقية، خلال العقدين الأخيرين، يلمس نوعًا من التحول في التوجهات والمحددات، وتضارب التوجُّه بين التراجع والانكفاء، وبين الحضور الاستراتيجي والعودة إلى التدخل في شؤون القارة الأفريقية. فخلال تسعينيات القرن الماضي تبنَّت السياسة الفرنسية خطابًا يدعو إلى ضرورة إحداث تغييرات في الأنظمة السياسية في أفريقيا، وتبني الخيار الديمقراطي كشرط أساسي للتعاون وتبادل الخبرات وتقديم الدعم والمساعدة، وهذا ما وسم السياسة الخارجية الفرنسية في قرارات كثيرة، التي تتأرجح بين اللامبالاة في بعض القضايا (رواندا 1994)[22]، وبين الانسحاب التدريجي من الاهتمام بالقارة، وهو مَا جعلها تفقد تدريجًا خلفيتها الاستراتيجية لمصلحة قوى ناشئة وجديدة، وجدت في الأرض الأفريقية مجالًا خصبًا للوجود الدولي (إسرائيل، والصين، والبرازيل، وتركيا...)، لتتحول المقاربة الفرنسية بالعودة مجددًا إلى الاهتمام بالواجهة الأفريقية ابتداءً من عام 2002، وخصوصًا مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، الذي حسَن وضع فرنسا الدولي، وعمل على تعزيز الحضور الفرنسي في أزمات أفريقيا، كالتدخل في تشاد والكوت ديفوار.

(22) عادل مساوي، «المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي،» ورقة قدمت إلى: ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 17ـ18 شباط/ فبراير 2013.

كما شهدت السياسة الفرنسية الأفريقية، تحولًا من التدبير الأحادي، إلى مقاربة متعددة، من خلال إقناع المنظمات الدولية، والمؤسسات القارية، بالانخراط في مساعي السلم التي تؤسس التوجُّه الفرنسي في تدبير الأزمات، واعتماد الشراكة والآليات السلمية في الحلول السياسية، والدعم العسكري في مواجهة الظواهر المهددة للمصالح الاقتصادية ومناطق النفوذ التقليدية، وهذا ما ينطبق على التدخل الفرنسي في مالي، حيث تحركت الدبلوماسية بفاعلية على صعيد الأمم المتحدة، لإقناع مجلس الأمن الدولي بضرورة السماح بالتدخل العسكري في الشمال المالي، لحماية الوحدة السياسية المالية، وعملت على حشد التأييد الأوروبي، لخطورة العنف واحتمالات تمدده إلى دول الجوار، وانعكاساته على الأمن الأوروبي من خلال تداعيات الهجرة السرية والجريمة والتهريب.

ويلاحظ أن الحضور الفرنسي أصبح أكثر تركيزًا في الدائرة الأفريقية الصحراوية، التي تمتد في شبه دائرة من إثيوبيا شرقًا وليبيا والجزائر شمالًا، وخليج غينيا غربًا ونيجيريا والكاميرون وأفريقيا الوسطى جنوبًا، والمتحكم في هذا المجال يتحكم في قلب الثروة الأفريقية. وتحاول فرنسا استثمار العلاقة المتوترة بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية، للسيطرة على المنطقة وتوجيهها لمصالحها، وهذا ما برز من خلال حماستها في المشاركة وتحمّل المسؤولية في العمليات ضد النظام السابق في ليبيا، لما يفترض أن يوفره لها ذلك من فرص تمتين الحضور، وتوثيق ربط شمال أفريقيا بالساحل والصحراء، والحد من الآثار الناتجة من محاولات الجزائر الحد من التدخل الفرنسي في المجالات الأمنية والاستراتيجية القريبة منها، باعتمادها ـ أي الجزائر ـ خيارات المحاور مع قوى أخرى منافسة للوجود الفرنسي[23]، وخصوصًا مع تطور الحضور الأمريكي في منطقة الساحل الأفريقي وشمال أفريقيا، وتوظيف سياسة المحاور المتعدد الأبعاد.

لقد مثلت القارة الأفريقية حضورًا قويًا في السياسة الخارجية الأمريكية، منذ بداية الحرب العالمية على الإرهاب، عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، حيث رأت الإدارة الأمريكية أن أفريقيا والساحل الأفريقي وما يرتبط بواقعهما من هشاشة أمنية، وعدم استقرار وحروب وصراعات سياسية، تغذي التنظيمات الإرهابية، وتشكل حواضن آمنة لتوغل كل المظاهر اللاتماثلية الخطيرة على أمن الدول ووحدتها وعلى التنمية الإقليمية والقارية. ولم ينس الأمريكيون ما تعرضت له السفارتان الأمريكيتان في نيروبي ودار السلام (كينيا وتنزانيا)، التي مثلت بداية العمليات التي شنها تنظيم القاعدة عام 1996، إضافة إلى التنافس الدولي حول أفريقيا، بفعل التمدد الصيني والروسي في المنطقة. كل هذه العوامل الظاهرة، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز نفوذها في أفريقيا، وتسطير برامج أمنية وترتيبات لمكافحة الإرهاب، وانتشار المخدرات والجريمة المنظمة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، أمام العداء الكبير للجماعات المتطرفة والمتشددة في أفريقيا للولايات المتحدة الأمريكية، يرتبط بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة: هل يؤدي هذا الوجود بالفعل إلى مكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار والتنمية، أم أنه سيتحول إلى نقطة جذب للإرهاب والتطرف؟

---

(23) كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 189.

إنَّ مجموعة من التحليلات ترى أن الدعم العسكري، ومواجهة الإرهاب العالمي لحماية الأمن القومي الأمريكي، ليست سوى مبررات لإقناع الداخل الأمريكي، تخفي المصالح المتبادلة بين الأنظمة السياسية الأفريقية والقيادة الأمريكية.

فرغم الوعي الأمريكي بالمخاطر المتصورة في القارة وتنامي وجود «الدول الفاشلة» أو «المناطق الرمادية»، التي تجسّد ضعف الدول وعدم قدرتها على مواجهة الجماعات الإرهابية، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الذي يمثل أكبر تهديد للمنطقة الأفريقية، وإبعاد فكرة وجود أطماع من وراء الوجود العسكري الأمريكي أو بناء قواعد عسكرية في أفريقيا، فإن ذلك لا يمكن أن يحجب المصالح الاقتصادية التي تروم تحقيقها. فالولايات المتحدة الأمريكية تعَدّ المستهلك النفطي الأول في العالم، وتبحث عن تأمين حاجاتها، وإيجاد بدائل في حالة الصدمات النفطية في الشرق الأوسط، وهذا ما جعل الرئيس المدير العام «Gene Van Dyke» للشركة الأمريكية للنفط «Energy» يؤكد سنة 2000 أنه: «في المستقبل القريب سيصبح الإنتاج اليومي من النفط في الخليج الغيني أكثر من الإنتاج النفطي اليومي في السعودية»[24]، وخصوصًا في ظل الأوضاع السياسية والأمنية للخليج العربي وتنامي بؤر التوتر والأزمات، وانطلاقًا من أهمية النفط في معادلة الأمن القومي الأمريكي.

إن الوجود الأمريكي [في أفريقيا] يندرج ضمن منطق الرهانات التنافسية على مناطق النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي، إذ لا يمكن فهم هيمنة القوى الكبرى على القرار في تدبير الأزمات الأفريقية، إلّا ضمن شبكة العلاقات الدولية المركبة القائمة والمستقبلية.

ولتأمين مصادر الطاقة الأفريقية، تتحرك السياسة الأمريكية وفق ثلاثة محاور أساسية:

1 ـ المحور التجاري، وذلك من خلال دعم التبادلات التجارية التي تخدم مصالحها بحكم عدم التوازن بين اقتصادها واقتصادات الدول الأفريقية.

2 ـ المحور السياسي، من خلال رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي في سياستها تجاه أفريقيا.

3 ـ المحور العسكري، من طريق تعزيز الوجود الأمريكي من خلال التكوين والتدريب والدعم الاستخباراتي إما في علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وإنشاء القواعد العسكرية[25].

من كل ما سبق، يمكن التأكيد أن الوجود الأمريكي، يندرج ضمن منطق الرهانات التنافسية على مناطق النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي، إذ لا يمكن فهم هيمنة القوى الكبرى على القرار

(24) محمد عثمان «خليج غينيا... الخليج العربي الجديد في السياسة الأمريكية،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 4 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/39BLsPh>.

(25) عربي بومدين، «الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية،» **قراءات أفريقية** (11 نيسان/أبريل 2016)، <https://bit.ly/2SqYqXf>.

في تدبير الأزمات الأفريقية، إلّا ضمن شبكة العلاقات الدولية المركبة القائمة والمستقبلية، التي لا تحصر اهتمامها بمناطق الصراع الأفريقي بفعل الدواعي الأمنية فحسب، بل يتعدى الأمر ذلك إلى دواعٍ جيو-سياسية وجيو-اقتصادية، لها صلة مباشرة بالتنافس مع القوى الكبرى، وخصوصًا الصين وروسيا، من أجل التموقع من جديد وكسب معركة الصراع حول الخيرات البترولية والغازية والمعدنية التي تتوافر في أفريقيا.

2 ـ آليات مواجهة التهديدات الراهنة للأمن الإنساني في أفريقيا

على الرغم من انتشار مفهوم الأمن الإنساني على الصعيدين العالمي والمحلي، فإن هناك القليل من الدراسات التحليلية للسياقات والتوجهات التي تتجاوز التوجُّه الوقائي والقضايا السياسية والأمنية، في غياب أدوات القياس المرتبطة بالأمن الإنساني، كما أن أيًا منها ليس له سياق وخصوصية أفريقية، وبالتالي فإن مؤشر الأمن الإنساني الأفريقي، يمثل محاولة توفير كلي وشمولي لأبعاد الأمن الإنساني السبعة (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن البيئي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، أمن المجتمع والأمن السياسي).

وفي هذا الإطار، أكد نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي استعداد المؤسسة القارية، تطوير مؤشرات أفريقية للأمن الإنساني خاص بسياق البلدان الأفريقية وخصوصيتها الثقافية والاجتماعية، يراعي التحديات التي تواجهها في الظروف الحالية الدولية والإقليمية، وهو ما يعزز السلام ويدفع نحو التقدم لتنفيذ أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة 2030، مع دعم الجهود لإسكات البنادق في القارة بفاعلية، تضمن الرخاء للشعوب الأفريقية[26].

يقتضي الأمر إنجاح الشراكة والتعاون على المستويين الإقليمي والقاري في مجال الأمن الإنساني، ويتطلب ذلك فهم واكتساب مفهوم الحكامة الذي يعتمد على الشفافية والمساواة والعدالة والإنصاف، وأن تصير هناك مأسسة للتعاون الإقليمي الذي أصبح ضرورة ملحة، رغم أن البعد الإقليمي والاعتماد المتبادل في مجال تحقيق الأمن الإنساني يظل حلمًا، لكن توفير شروط مؤهلة له وتحديد أشكال من التعاون البيني الأفريقي، على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي والبيئي، من شأنه ترسيخ ثقافة أمنية إنسانية مشتركة، تساعد على توحيد الرؤى ومناهج التفكير والعمل؛ فالتهديدات والمصالح مشتركة، تفرض أولوية التعاون الإقليمي. وتتطلب الشروط الضرورية لإقامة تعاون على المستوى الإقليمي، وضع ترسانة قانونية ومؤسساتية واضحة، والاتفاق على إطار موحد، ووضع سياسات مشتركة بعد تحديد التهديدات والمصالح والفرص المتاحة لمواجهتها، وكذا تحديد ميكانيزمات تراعي بعض المبادئ، وبخاصة منها الواحد ضد الكل،

(26) من البيان الصحفي الرقم 2020/14 الصادر عن إدارة الإعلام والاتصال، مفوضية الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا، بتاريخ 5 آذار/مارس2020، <http://www.au.africa>.

الكل ضد الواحد، والواحد من أجل الكل، والكل من أجل الواحد، والدفاع الجماعي، والملاءمة بين النصوص القانونية وطرائق العمل وتبادل المعلومات، وضمان أسس الأمن الإنساني[27].

في هذا الصدد، وتحقيقًا للأمن الإنساني كغاية وللحكامة كآلية، وجب على أفريقيا اتخاذ تدابير دائمة وفعّالة لمرافقة مختلف الفاعلين المؤسسين، من أجل تدبير المخاطر المحدقة بالقارة، في ظل سياقات العولمة التي صاحبتها مجموعة من التحديات، تقتضي التفكير بعمق في إيجاد الاستراتيجيات الناجعة لتدبير الأزمات والمخاطر، من أجل توجيه مختلف الفاعلين (الدولة، السلطات المحلية، المجتمع المدني، المقاولة...)، مع التطورات الدولية في أفق التكامل الإقليمي والقاري، على أساس الجودة والإنجاز والأداء وتبادل الخبرات من التجارب الناجحة التي عرفتها بعض الدول[28].

كما أن الانعكاسات الإيجابية للتنمية الداخلية والاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحرر الفرد من الخوف، يصل مداها إلى المستوى الإقليمي والدولي، لأن فشل البلدان في تحقيق أمنها الداخلي، الفردي والجماعي، يصبح مصدر الكثير من المشكلات العالمية والإقليمية، من الفقر إلى الجريمة إلى الإرهاب والهجرة غير الشرعية، أو ما يطلق عليه اليوم بالأخطار الجديدة، التي لم تعد محدودة في مجال ضيق، بل ممتدة في المجال، وهو ما يؤدي إلى تراكم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية، ويمثل ضغوطًا على النظام الإقليمي الأفريقي كما في الكثير من الحالات الراهنة (ليبيا، مالي، السودان، مشكل التيغراي في إثيوبيا...)، التي تمثل أعقد الأزمات الأفريقية الراهنة.

في هذا السياق، يعرّف **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعَدّ أول من نظَّر لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة، وفي صلب الاهتمامات الدولية وعمَّم استخدامه، يعرفه بأنه «تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيًا والواسعة النطاق التي تتعرض لها حمايته وحريته»، وقد حدد التقرير المذكور أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني:

- الأمن الإنساني شامل وكوني، فهو حق الإنسان في كل مكان.
- مكونات الأمن الإنساني متكاملة، يتوقف كل منها على الآخر.
- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة.
- الأمن الإنساني محوره الإنسان، ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

كما يحدد التقرير خمسة مبادئ/أسس للأمن الإنساني، تقابلها خمس مقاربات، إذ من وجهة نظر عملية، يهدف هذا الأخير إلى معالجة الحالات المعقدة لانعدام الأمن، باتخاذ التدابير المشتركة،

---

(27) من التقرير التركيبي، الصادر عن مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، تحت عنوان: إدماج الأمن الإنساني ضمن السياسات الوطنية في مجال الأمن بمنطقة شمال غرب أفريقيا، سلسلة تقارير (الرباط: مطبعة البيضاوي، 2014)، ص 32.

(28) محمد حركات، «الجيوسياسية المغربية الجديدة في أفريقيا،» **المجلة المغربية للتدقيق والتنمية** (الرباط)، العدد 46 (2018)، ص 10.

ذات الحساسية العالية والمستدامة، والمتمركزة حول الفرد في قطاعات متعددة وشاملة، ضمن سياقات محددة، وموجَّهة نحو الوقاية المبكرة، ويحتل كل مبدأ أولوية قصوى من منظور الأمن الإنساني في سبيل تصميم أجندة متكاملة للأمن الإنساني[29]، كما هو مبيَّن في الجدول التالي:

أسس/مبادئ الأمن الإنساني	مقاربة الأمن الإنساني
التمركز حول الفرد	شمولية وتشاركية تعريف الفرد والجماعات انطلاقًا من تحديد حاجاتهم ومهددات أمنهم، وعَدَّ الفرد عنصرًا فاعلًا في التغيير. تحديد ـ بشكل مشترك ـ مظاهر اللاأمن بهدف تعبئة الموارد المتاحة، بما في ذلك تلك المحلية التي تدخل ضمن استراتيجيات التكفل بانشغالات السكان الأصليين.
تعددية القطاعات	الأخذ في الحسبان تعددية قطاعات اللاأمن، من خلال تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مختلف القطاعات والمجالات. المساعدة على ضمان التجانس والتنسيق بين القطاعات أو المجالات المتمايزة «تقليديًا». تقييم أثر المتغيرات/المؤثرات الداخلية والخارجية في الأوضاع العامة للأمن الإنساني بالنسبة إلى المجتمعات المتضررة.
الشمولية	تحليل شامل للقطاعات الأمنية السبعة من منظور الأمن الإنساني: الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، الاجتماعي والسياسي. معالجة مجموعة واسعة من التهديدات، الانكشافات والقدرات. تحليل الفاعلين والقطاعات التي لم تكن ـ سابقا ـ على صلة بنجاح السياسات، البرامج والمشاريع الموجهة لاحتواء تهديدات الأمن الإنساني. تطوير الاستراتيجيات متعددة المجالات وتعددية الفاعلين.
خصوصية السياق	الحاجة إلى تحليل دقيق للحالة المستهدفة. التركيز على مجموعة شاملة من الحريات والحقوق المهددة بالنسبة إلى الحالة المدروسة. تحديد الحاجات الفعلية/ الملموسة بالنسبة إلى الجماعات المتضررة وتسهيل عملية تطوير الحلول الأكثر ملاءمة لمشاكل الواقع، وكذا قدرات ومهارات التكفل بها محليًا. الأخذ في الحسبان الأبعاد المحلية، الوطنية، الإقليمية والدولية وتأثيراتها في الحالة المستهدفة.
استهداف الوقاية المبكرة	تحديد المخاطر والتهديدات بهدف معالجتها من جذورها. التركيز على الحلول الوقائية من طريق الحماية والتمكين.

المصدر: La Sécurité Humaine en Théorie et en Pratique, Fonds des Nations Unis pour la Sécurité Humaine, Bureau de la Coordination des Affaires Humanitaires, p. 13, <https://bit.ly/3nkQCJb>.

(29) *La Sécurité Humaine en Théorie et en Pratique*, Fonds des Nations Unis pour la Sécurité Humaine, Bureau de la Coordination des Affaires Humanitaires, p. 9, <https://bit.ly/3nkQCJb>.

ومنه، تمثل مقاربة الأمن الإنساني استراتيجية جديدة من أجل تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في أفريقيا، لتجاوز محدودية المقاربات الجماعية للفاعلين التي تتأطر ضمن المحدودية الفردية، حيث تمكن هذه المقاربة من التصدي لمختلف التهديدات والمخاطر، عبر الانفتاح على توسيع مفهوم الأمن وإدماج البعد الإنساني ضمن الدراسات الأمنية، بالتركيز على أمن الأفراد بالتوازي مع تحريرهم من العوز والخوف، وهذا يظهر العلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية، فيرتهن تعزيز أحدهما بتعزيز الآخر.

يستدعي تحقيق الأمن الإنساني في المنطقة الأفريقية مزاوجة الحل الأمني بالحل الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي... فالمقاربة التقليدية للأمن لا تلغي لوحدها المخاطر والتحديات، ولن تكون ناجعة إذا لم تصاحبها حلول وخيارات أخرى، كتعزيز مؤشرات الحرية ودعم مشاريع التنمية.

وفي السياق نفسه، وللانفتاح على استراتيجيات جديدة، يمكن أن تكون مقاربة نهج الأمن المستدام إطارًا مكملًا ومؤسسًا لإنجاح استراتيجية الأمن الإنساني، عبر حلول تعاونية للأسباب الجذرية للتهديدات والصراعات باستخدام وسائل فعالة، كما أنه نهج يرتكز على الوقائية؛ لأنه يعالج أسباب التهديدات قبل أن يبلور حلولًا لها، ويركز الأمن المستدام على تحديد الدوافع الكامنة وراء النزاعات وعدم الاستقرار، عبر معالجة أسبابها الجذرية[30].

خاتمة

يتميز واقع الأمن الإنساني في أفريقيا بتعدد وتنوع التهديدات الداخلية والخارجية؛ ترتبط بطبيعة الدولة الأفريقية التي ما تزال تعاني إرث المرحلة الاستعمارية، وفشل النخب في بناء دولة المواطنة والعدالة والإنصاف، ساهمت في إشاعة وضع غير مستقر، تنامى مع ظهور أزمات راهنة، نتاج للتحولات الدولية، ساهمت في إضعاف الدول وتكريس حالة اللاأمن التي يعيشها الإنسان الأفريقي في شتى المجالات.

ويستدعي تحقيق الأمن الإنساني في المنطقة الأفريقية مزاوجة الحل الأمني بالحل الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي... فالمقاربة التقليدية للأمن لا تلغي لوحدها المخاطر والتحديات، ولن تكون ناجعة إذا لم تصاحبها حلول وخيارات أخرى، كتعزيز مؤشرات الحرية ودعم مشاريع التنمية، وتحسين ظروف العيش الكريم، وتمكين المواطن الأفريقي من توسيع خياراته وفرصه.

كل هذا يفرض الحاجة إلى وضع طرائق عملية وتفاعلية، تجمع بين الوقاية والاستباقية والحل، وتوسيع مجال التعامل مع مصادر التهديدات والصراعات، وذلك بجعل مكافحة المخاطر الراهنة جزءًا من مقاربة شاملة ومتكاملة ومتضامنة في إطار استراتيجية الأمن المستدام، كفيلة بتحقيق الأمن الإنساني في أفريقيا □

(30) أحمد صلحي، «التهديدات الأمنية في منطقة غرب أفريقيا،» (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2016ـ2017)، ص 225.

فلسطين ضدّ الولايات المتّحدة: نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس أمام محكمة العدل الدوليّة

جوني عاصي(*)

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية، جامعة النجاح، نابلس ـ فلسطين.

مرسي عبد الرازق(**)

باحث في القانون العام والعلوم السياسية، نابلس ـ فلسطين.

بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2018، تقدّمت دولة فلسطين، استنادًا إلى المادة 1 من البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقيّة العلاقات الدبلوماسيّة (1961)، بشكوى أمام محكمة العدل الدوليّة ضدّ الولايات المتّحدة بعد قرار إدارة الرئيس رونالد ترامب، في كانون الأول/ديسمبر 2017، بنقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس. أقدمت فلسطين على ذلك بعد انضمامها إلى اتفاقية العلاقات الدبلوماسيّة عام 2014 وإلى البروتوكول الاختياري عام 2018. أرسلت الولايات المتّحدة، ومن خلال المستشار القانوني لوزارة الخارجية، تصريح إلى الأمين العام للأمم المتّحدة ترى فيه انّها غير ملزمة بتنفيذ اتفاقيّة العلاقات الدبلوماسيّة 1961 والبروتوكول الاختياري الذي يُلزم بحل الخلافات الدبلوماسيّة مع فلسطين أمام محكمة العدل الدوليّة[1].

إنّ اعتراض الولايات المتّحدة على تدخّل المحكمة، إذ طالبتها بعدم قبول الشكوى الفلسطينيّة، دفع بالمحكمة إلى مطالبة الأطراف بتقديم توضيح لموقفهم، في ما يخص مقبوليّة القضيّة على يد المحكمة. في رأيي، التحدي الذي يواجه الشكوى الفلسطينية هو في الجانب الإجرائي (أو مقبوليّة القضيّة) أكثر منه في الجانب الجوهري.

(*) البريد الإلكتروني: john_aasi@yahoo.com

(**) البريد الإلكتروني: mursisaleh9@gmail.com

(1) Relocation of the United States Embassy to Jerusalem (Palestine v. United States of America), Order of 15 November 2018, I.C.J. Reports 2018, p. 708.

لذا، تهدف هذه الورقة إلى مناقشة هذا الجانب الإجرائي ومن خلال الأمور التالية: هل تلبي فلسطين شروط الدولة وفق المادة 34 الفقرة 1 من نظام المحكمة؟ هل هناك مصالح جوهريّة لدولة ثالثة (إسرائيل)، لا تسمح للمحكمة بمناقشة القضيّة دون مشاركتها؟ هل تملك فلسطين قدرة الوصول إلى المحكمة كدولة غير عضو في الأمم المتّحدة وفق المادة 35 الفقرة 2؟

أولًا: هل تلبي فلسطين شروط الدولة؟ أم أن السؤال هو حول إقليم الدولة الفلسطينيّة وأثر ذلك في مكانة القدس؟

تحكم محكمة العدل الدوليّة في «نزاعات بين الدول» كما تنص المادة 34 الفقرة 1 من نظام المحكمة. لهذا، لا بد من التوضيح إذا كانت فلسطين دولة وفق هذه المادة. أثار هذا الموضوع جدلًا كبيرًا عندما تقدمت السلطة الفلسطينية في عام 2009 بإعلان يخصّ قبولها للسلطة القانونيّة للمحكمة الجنائية الدولية[2] وفيما بعد في عام 2012 عندما اعترفت الجمعية العامة بدولة فلسطين كدولة مراقب وغير عضو بقرارها 67/19 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وتداعيات ذلك على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني[3].

الدولة الفلسطينيّة ليست دولة قابلة للحياة لأنها تمثل حالة فريدة، بمعنى أن الإقليم الذي تطالب بحجزه لممارسة الشعب الفلسطينيّ حقه في تقرير المصير هو إقليم غير واضح من ناحية السيادة، حيث يوجد تجاهه مطالب من قبل دول أخرى، وبالتحديد «إسرائيل».

للتعاطي مع شروط الدولة، هناك من ينطلق من شروط اتفاقيّة مونتفيديو 1933: الإقليم والسكان والحكومة الفعلية والقدرة على إقامة علاقات خارجية، وهناك من يخفّف من أهميّة هذه الاتفاقيّة ومن شروطها. في ما يخص فلسطين، تركز المجموعة الأولى على السلطة الفلسطينيّة من حيث إنّها لا تملك صلاحيات سياديّة حصريّة واستقلاليّة، وأنّها لا تنجح في اختبار مونتفيديو. هنا، الدولة الفلسطينيّة ليست دولة قابلة للحياة لأنها تمثل حالة فريدة، بمعنى أن الإقليم الذي تطالب بحجزه لممارسة الشعب الفلسطينيّ حقه في تقرير المصير هو إقليم غير واضح من ناحية السيادة، حيث يوجد تجاهه مطالب من قبل دول أخرى، وبالتحديد «إسرائيل». كذلك، وفي ظل الشرذمة (الصراع بين حماس وفتح) التي حصلت بعد

(2) Michael G. Kearney, «Palestine, and the International Criminal Court: Asking the Right Question,» UCLA Human Rights and International Criminal Law Online Forum, 1 July 2010, <https://ssrn.com/abstract=1633975>.

(3) Pnina Sharvit Baruch, «A Palestinian State: Legal Implications and Significance for Israel,» *Strategic Assessment*, vol. 15, no. 4 (January 2013), pp. 53-67.

2007، من الصعب تعريف السكان الذين سيخضعون للدولة الفلسطينيّة. ووفقًا لاتفاق أوسلو (2) 1995، فإن السلطة الفلسطينيّة لا تملك القدرة على إقامة علاقات خارجيّة (المادة 9 فقرة 5) ولا تملك سيادة على الفضاء الجوي للأراضي الفلسطينيّة (المادة 13 فقرة 4) أو على الحدود مع الدول المجاورة مثل الأردن ومصر (المادة 12).

بالنسبة إلى المجموعة الأخرى، عندما لا تكون هذه الشروط غير واضحة فإن الاعتراف وموقف المجتمع الدولي يصبحان في غاية الأهميّة للدولة الناشئة.

إن اتفاق أوسلو 1995 غيّر من الوضع القانوني لجزء من إقليم الأراضي الفلسطينية المحتلّة، حيث أصبح هذا الجزء كيانًا شبه سيادي يمارس سيطرة مستقلّة، وهذا الكيان شبه السيادي يرتقي إلى مستوى الدولة لأنّه يلبي عناصر الدولة من إقليم وسكان وحكومة.

«من الملاحظ أنّ المطلب بأنّ يتمتع كيان معيّن بحكومة فعليّة وباستقلاليّة من أجل التأهل للدولة يظهر مُهمشًا أكثر فأكثر في عملية الاعتراف، وبالتحديد عند بروز حقّ تقرير المصير. بالعودة إلى حقبة التحرر من الاستعمار فإن قدرة الدولة الجديدة على الاستمرار في الحياة كانت بعلامة سؤال، ولم تُطرح إلا أسئلة قليلة بخصوص قدرتها على تلبية معيار الدولة. تُظهر حالة كوسوفو [...] بشكل جيد أهميّة الاعتراف بالنسبة إلى قدرة كيان معيّن على العمل، وبفعالية، كدولة في الأسرة الدولية. [...] دون الاعتراف العلني أو الضمني من قبل الدول الأخرى ثبت أنّه من الصعب أن يعمل كيان معيّن كدولة في النظام الدولي سواء لبّى أو لم يلبِّ موضوعيًا معيار الدولة»[4].

من الصعب، في رأيي، دعم موضوعية معيار الدولة كما تطرحه اتفاقيّة مونتفيديو، كون الواقع يتم بناؤه، وهذا ما نراه حتى في قرارات المحاكم الإسرائيليّة نفسها، إذ نجد تأكيدًا أنّ الكيان الفلسطيني له طابع سيادي ويلبي عناصر الدولة من جانب المحكمة المركزيّة في القدس ومن ثمّ تحفظًا ورفضًا من جانب المحكمة العليا الإسرائيليّة لذلك. أشار قاضي المحكمة المركزية، بوعز أوكون، في قضيّة جمعيّة ألان موريه ضدّ دولة إسرائيل (06/1008) بتاريخ 2006/4/23: أن اتفاق أوسلو 1995 «غيّر من الوضع القانوني لجزء من إقليم الأراضي الفلسطينية المحتلّة، حيث أصبح هذا الجزء كيانًا شبه سيادي يمارس سيطرة مستقلّة، وهذا الكيان شبه السيادي يرتقي إلى مستوى الدولة لأنّه يلبي عناصر الدولة من إقليم وسكان وحكومة». هذا القرار وإن تحفظّت عنه المحكمة العليا الإسرائيلية في قرارها 06/5093، إلا أنه بغاية الأهميّة في نظري لأنه يقّر بكيان فلسطيني سيادي ويدعم تفسير معيّن لاتفاقيات أوسلو تمّ تبنّيه منذ البداية على يد فقهاء إسرائيليين مثل إيال بنفنتسي الذي رأى أن «الكيان الفلسطيني

(4) ورد في: Gary Wilson, «Self-determination, Recognition and the Problem of Kosovo,» Netherlands International Law Review, vol. 56, no. 3 (December 2009), pp. 455-481.

الذي أقيم في غزة وأريحا يملك حياة وديناميّة خاصة به». كما أن سلطته «لا يستمدها من السلطة العسكرية الإسرائيلية ولا حتى من إعلان المبادئ إنما من حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني».

في حقبة التحرّر من الاستعمار تمّ ربط الحقّ في الدولة بحقّ تقرير المصير، لأنّه وفق الممارسة الدوليّة تمّ تهميش شروط الدولة الفعليّة في حال وجود مجموعة تطالب بحقّ تقرير المصير. في قرار للجمعية العامة رقم 3061 من عام 1973، رحبّت الجمعية بولادة جمهورية غينيا بيساو على الرغم من استمراريّة الاحتلال البرتغالي لها. وحديثًا، طالبت كرواتيا بالاعتراف بها ولم تكن مستقلّة، وتمّ الاعتراف بالبوسنة من جانب الولايات المتّحدة والدول الأوروبيّة من دون أن تلبي شروط الاستقلاليّة.

في ما يتعلق بالعلاقة بين حقّ تقرير المصير واتفاقات أوسلو، فإن معظم متخصصي القانون الدولي رأوا أنّه من المهم تفسير أوسلو انطلاقًا من حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني. يعتقد أنطونيو كاسيزي أنّ اتفاق أوسلو وإنّ ركّز على حقّ تقرير مصير داخلي للفلسطينيين إلا أنّه ومنذ اللحظة الأولى تمّ التأكيد أنّ الهدف هو حقّ تقرير مصير خارجي وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة (الخطاب للرئيس عرفات)[5]. هذا أيضًا ما يؤكده إيال بنفتسي حين يزعم أنّ هذا الاتفاق وتبادل رسائل الاعتراف بين عرفات ورابين ولّدا وضعًا قانونيًا جديدًا بين أشخاص متساوين في القانون الدولي. كما أنّه شدد على تفسير الاتفاق انطلاقًا من حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني[6].

1 ـ ما هو إقليم دولة فلسطين؟

في قرار الجدار 2004 عَدّت محكمة العدل الدولية أنّ الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة تضمّ الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وأنّ هذه الأراضي محجوزة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني[7]. هذا ما جاء أيضًا في قرار المحكمة الجنائيّة الدوليّة، المحكمة التمهيديّة الأولى، بتاريخ 2021/2/5[8]. استندت هذه القرارات إلى تاريخ من القرارات الأمميّة التي تخصّ الأراضي الفلسطينيّة المحتلة. في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2010، صدر قرار عن الجمعية العامة

---

(5) Antonio Cassesse, «The Israeli-PLO Agreements and Self-determination,» *European Journal of International Law*, vol. 4, no. 4 (January 1993), pp. 564-571.

(6) Eyal Benvenisti, «The Declaration of Principles 1993,» *European Journal of International Law*, vol. 4, no. 1 (1993), pp. 542-554.

(7) Legal consequences of the construction of a wall in the Occupied Palestinian Territory, ICJ, Reports of Judgments, Advisory Opinions and Orders, Advisory Opinion of 9 July 2004.

(8) Situation in the State of Palestine, ICC, Pre-Trial Chamber I, No. ICC-01/18, Date: 5 February 2021. (…) «the Chamber notes that the Palestinian right to self determination within the Occupied Palestinian Territory has been explicitly recognized by different bodies. The International Court of Justice observed that the «legitimate rights» of the Palestinian people referred to in the Israeli-Palestinian Interim Agreement «*include the right to self-determination*, *as the General Assembly has moreover recognized on a number of occasions*» and that certain measures adopted by Israel in areas of the West Bank «severely [impede] the exercise by the Palestinian people of its right to self-determination»». (para. 121).

يحمل الرقم (65/179) الذي ينص على تأكيد الأمم المتّحدة أن ما تقوم به إسرائيل حاليًا من بناء للجدار والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يُمثّل انتهاكًا للقانون الدولي، ويحرم الشعب الفلسطيني حرمانًا خطيرًا موارده الطبيعيّة، وبالتالي تدعو إسرائيل إلى التقيّد التام بالالتزامات القانونيّة التي أكدتها الفتوى الصادرة في 9 تموز/يوليو 2004 عن محكمة العدل الدوليّة وقرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد. كذلك، أصدر مجلس الأمن بتاريخ 2016/12/23، قراره الرقم (2334)، الذي دعا إسرائيل إلى التخلي عن النشاط الاستيطاني غير القانوني مع التركيز على حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وميّز القرار بوضوح بين دولة إسرائيل والأراضي التي احتلتها عام 1967. والأهم من ذلك أنّه طلب من جميع الدول في العالم التمييز في معاملاتها بين دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. واعتمد مجلس الأمن الدولي القرار 2334 بتأييد أربعة عشر عضوًا، وامتناع الولايات المتّحدة عن التصويت. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ إسرائيل وافقت على التمييز بينها وبين الأراضي الفلسطينيّة المحتلة في الاتفاق الأخير بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل حول التبادل العلمي لتستفيد من برنامج هوريزون (Horizon) الأوروبي للبحث وللإبداع الذي تصل ميزانيته إلى 95.5 مليار يورو. يمنح الاتفاق الباحثين الإسرائيليين ذوي المعاملة التي تُمنح للباحثين الأوروبيين[9]. هذا يظهر أن الاتحاد الأوروبي يملك القدرة على تغيير موقف دولة الاحتلال إذا أراد، وهذا بحكم أهميته الاقتصادية لها.

هناك قرار آخر مهم ويرتبط بموضوعنا وهو قرار الجمعية العامة، الرقم A/ES-10/L.22، وبتاريخ 2017/12/17، الذي صدر عقب إعلان الرئيس ترامب بنقل سفارة بلاده إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. في هذا القرار، كرّرت الجمعيّة العامة تأكيد موقفها في شأن القدس، وطالبت الدول بعدم الاعتراف بأي من الإجراءات التي تتّخذها دولة الاحتلال لفرض قوانينها وسلطتها وإدارتها على مدينة القدس. فهذه الإجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية على الإطلاق، وتطلب من إسرائيل أن توقف فورًا جميع هذه التدابير غير القانونيّة المتّخذة بصفة أحادية الجانب.

عُدّت القدس جزءًا من الأراضي الفلسطينيّة المحتلة منذ عام 1967 على يد الولايات المتّحدة وفق تصريح لسفيرها جورج بوش في مجلس الأمن بتاريخ 1971/09/25، حيث كرّر الموقف الذي عبّر عنه وزير الخارجية، وليم روجرز، بأن الخطوات الأحادية الجانب من جانب دولة الاحتلال غير مقبولة وأن عليها الالتزام بما تمليه عليّها اتفاقيّة جنيف من الحفاظ على الوضع القائم الذي ساد ما قبل الاحتلال[10]. كذلك عبّر المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكيّة هربرت هانسل (Herbert J. Hansell)، في تقرير قدمه بناء على طلب وزير الخارجية في حينه، سايروس فانس، في موضوع المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بانّ هذه الأراضي هي أراضٍ

(9) <https://ec.europa.eu/info/news/israel-joins-horizon-europe-research-and-innovation-programme-2021-dec-06_en>.

(10) Francis A. Boyle, *Palestine, Palestinians and International Law* (Atlanta, GA: Clarity Press, 2003), pp. 71-72.

محتلة وأنّ إسرائيل تمارس «احتلالًا عسكريًا»[11]. لأسباب سياسية داخلية ترتبط بضغوط اللوبي اليهودي على الكونغرس والرئيس نرى انزلاقًا في السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه تحييد القانون الدولي في التعامل مع القدس ومع فلسطين.

2 ـ مكانة القدس؟

تبرز أهميّة القدس في المحاولات لمنحها مكانة خاصة، إذ تذكر مونيك شِيميلييه ـ جِيندرو (Monique Chemillier-Gendreau)، وهي خبيرة في القانون الدولي، أنّه منذ القرن التاسع عشر اهتمت الدول الأوروبيّة بمدينة القدس وبالوصول الحر إلى أماكن العبادة فيها. اقترحت بروسيا فكرة تدويلها، وتخيّل ميترنيخ (Metternich) مدينة مستقلة يُعيّن عليها حاكم خاص لضمان حرية العبادة[12]. كذلك، يشير الفقيه الفلسطيني هنري قطان، إلى أن القدس ومنطقتها مُنحت مكانة خاصة في الحقبة العثمانيّة، إذ عُدّت مستقلة، لكن بمعنى أن إدارتها لم تكن بيد حاكم إقليم فلسطين بل خضعت مباشرة لعاصمة الدولة العثمانيّة (1877ـ1888)، وفي حقبة الانتداب الإنكليزي 1922ـ1948 اعتبرت القدس عاصمة فلسطين[13]. وأخيرًا، رأى المفكر اليهودي يشاياهو ليبوفيتش (Yeshayahou Leibowitz) أن القدس تحتل في اليهودية، كتاريخ وتراث، مكانة أهم من كل «أرض إسرائيل» قاطبة[14].

إنّ إساءة استخدام حق الدفاع الذاتي على يد إسرائيل تعود إلى لحظة ولادتها. فإسرائيل لم تكن في حالة دفاع حتى في لحظة ولادتها، فهي لم تتطور إلى دولة قوية بل ولدت كذلك ولم تتردد العصابات اليهودية أيضًا بارتكاب جرائم بحقّ أفراد الشعب الفلسطيني العزل من أطفال ونساء وشيوخ.

(11) Letter of the State Department Legal Adviser, Mr. Herbert J. Hansell, concerning the legality of Israeli settlements in the Occupied Territories of 21 April 1978. For Mr. Hansell «Territory coming under the control of belligerent occupant does not thereby become its sovereign territory». «The governing rules are designed to permit the pursuit of its military needs by the occupying power, to protect the security of the occupying forces, to provide for orderly government, to protect the rights and interests of the inhabitants. and to reserve questions of territorial change and sovereignty to a later stage when the war is ended» p. 2.

(12) Monique Chemillier-Gendreau, «Jérusalem, le droit international comme source de solution,» *Confluences Méditerranée*, vol. 3, no. 86 (2013), p. 60.

(13) Henry Cattan, «The Status of Jerusalem under International Law and United Nations Resolutions,» *Journal of Palestinian Studies*, vol. 10, no. 3 (1981). p. 6.

قدّمت هذه الورقة إلى ندوة القدس التي عقدتها منظمة مؤتمر الدول الإسلامية في باريس في 1ـ2 كانون الأول/ ديسمبر 1980.

(14) Yeshayahou Leibowitz, «L'avenir de Jérusalem,» *Insistance*, vol. 1, no. 1 (2005), pp. 219-222.

ليس غريبًا إذن أن يُقترح تدويل القدس في قرار التقسيم 181 عام 1947 بناء على طابع المدينة التاريخي والروحي. اعترضت كل من الأردن وإسرائيل على التدويل، ولكن هذا ما قاد إلى إرجاع مناقشة وضع القدس أمام الجمعية العامة في عام 1950. لم يمنع احتلال القدس من تأكيد الجمعية العامة في قرارات لها (194 1948 وقرار 303 1949 وقرار 273 1949 الخاص بقبول إسرائيل كدولة عضو في الأمم المتحدة) ما جاء في قرار التقسيم. وكل هذه القرارات أكدت عرفيّة قرار التقسيم 181 1947. كذلك دعم مجلس الأمن هذه العرفية في قراراته، مثل قرار 252 1968 الذي وجد أن التدابير الإدارية التي تتخذها إسرائيل في القدس باطلة[15].

لا بدّ من التنويه إلى أن نظام تدويل القدس لم يقتصر فقط على المدينة القديمة التي خضعت للسيطرة الأردنية بل امتد إلى القدس الحديثة وعين كارم وبيت لحم التي خضعت للاحتلال الإسرائيلي بعد 1948. تبرّر أستاذة القانون الدولي الإسرائيلية روث لابيدوث(Ruth Lapidoth) ، السيادة الإسرائيليّة على القدس الغربية من خلال الاحتلال الفعلي لها[16]. لكن، الادعاء بأنّ انسحاب بريطانيا أدى إلى احتلال إسرائيلي لملء الفراغ في السيادة في مدينة القدس 1948 وأنّ هذا الاحتلال جاء نتيجة الدفاع الذاتي يُظهر عدم التجانس في الموقف الإسرائيلي كما يدعم جون كويغلي إذ يرى أنّ إسرائيل التي تُبرر قيام دولة إسرائيل من خلال قرار التقسيم لا تستطيع تهميش هذا القرار بالنسبة إلى القدس[17].

كما أن هذا الادعاء يُظهر أنّ إساءة استخدام حق الدفاع الذاتي على يد إسرائيل تعود إلى لحظة ولادتها. فإسرائيل لم تكن في حالة دفاع حتى في لحظة ولادتها، فهي لم تتطور إلى دولة قوية بل ولدت كذلك كما تشير دراسة ستيفن والت (Stephen M. Walt) وجون ميرشايمر (John J. Mearsheimer) حول اللوبي اليهودي والسياسة الخارجية الأمريكيّة[18]. ولم تتردد العصابات اليهودية أيضًا بارتكاب جرائم بحقّ أفراد الشعب الفلسطيني العزل من أطفال ونساء وشيوخ. كشفت جريدة **هآرتس** الإسرائيلية عن رفض لجنة من الوزراء جعل بعض التقارير الخاصة بجرائم ارتكبتها

---

(15) Riktin Noviani and Garry Gumelar Pratama, «Legitimization of Jerusalem Embassy Act According to International Law,» *Diponegoro Law Review*, vol. 6, no. 1 (April 2021), p. 115.

(16) Lapidoth Ruth, «Jerusalem - Past, Present and Future/Jérusalem - Réflexions d'ordre juridique sur son passé, son présent et son futur,» *Revue internationale de droit comparé*, vol. 48 no. 1 (janvier-mars 1996), pp. 9-33: «When the fighting ended, Jordanian forces were in control of the eastern parts of the city, whereas the western sector was under Israeli control. In November of 1948 a truce came into force throughout the city, and at the beginning of 1949 an armistice agreement was concluded. This agreement gave rise to various practical as well as legal questions. The application of Israeli law to the western sector of Jerusalem was ensured by proclamations made by the Minister of Defence in 1948, and by the Area of Jurisdiction and Powers Ordinance of 1948. That ordinance provided that the law in force in the State of Israel should also apply to any part of Palestine which the Minister of Defence would designate by Proclamation to be under occupation of the Israeli Defence Forces» (p. 13).

(17) John Quigley, Sovereignty in Jerusalem,» *The Catholic University of America*, vol. 45, no. 3 (1996), p. 765, <http://scholarship.law.edu/lawreview/vol45/iss3/10>.

(18) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, «The Israel Lobby and U.S Foreign Policy,» *Middle East Policy*, vol. 13, no. 3 (Fall 2006), p. 34.

العصابات اليهودية ضد الشعب الفلسطيني في حقبة النكبة لما قد تحمله من أثر في صورة دولة إسرائيل في الخارج[19]. تمّ استخدام الادعاء نفسه بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967 على يد إسرائيل؛ إنّ هناك «فراغًا سياديًا» وإنّ إسرائيل تملك أحقيّة السيادة أكثر من غيرها لأن حرب الأيام الستة كانت حرب دفاع ذاتي. وفق المؤرخ الإسرائيلي آدم راز، ما يُظهره الأرشيف التابع للجيش هو أنّ الاحتلال والتوسع الجديد لم يكن مفاجئًا وغير متوقع بل نتج من تخطيط سبق الحرب بأربع سنوات. في رأيه، لم يكن الاحتلال ناتجًا ثانويًا للحرب بل تعبيرًا عن رؤية استراتيجية وتحضير مسبق. وفي هذا التحضير تمّ الاستعانة بتجربة الحكم العسكري الذي مورس على فلسطيني الداخل 1948ـ1966 وبالطاقم الذي عمل في ذلك[20].

إنّ مسألة حدود الإقليم الفلسطيني وشرق القدس لا بدّ من أن تطرح إذا كانت مصالح دولة إسرائيل ستؤخذ في الحسبان كمصالح دولة ثالثة وفق مبدأ «الذهب النقدي» الذي شدد عليه قرار محكمة العدل الدولية «سحب الذهب النقدي من روما» (1943).

أ ـ مبدأ «الذهب النقدي»

يشير مبدأ «الذهب النقدي» إلى أن محكمة العدل الدولية قد ترفض بت نزاع قد يكون له أثر في مصالح طرف ثالث أو أن هذه المصالح من شأنها أن تُمثّل موضوع القرار نفسه. نجد من يقول إنّ هذا المبدأ سيملي على المحكمة أن ترفض قبول الشكوى الفلسطينيّة، وذلك لأن موضوع السيادة في القدس هو في صلب مصالح إسرائيل. بينما يرى آخرون أن هذا المبدأ يساهم بالتحديد في عدم وضوح مواد نظام المحكمة، لهذا يدعمون إلغاءه بدلًا من استمرارية الالتزام به[21]. بالنسبة إلى بيار أرجنت (Pierre d'Argent) وجب التمييز بين ما إذا كانت الشكوى تثير مصالح في صلب النزاع أو في صلب حقوق وواجبات طرف ثالث[22]. في رأيه، يرتبط هذا المبدأ بممارسة الاختصاص القانوني للمحكمة، وليس إذا كانت تملك الاختصاص. فالمحكمة قد تملك الاختصاص لكنها ترفض قبول الشكوى بزعم أن القضيّة تتعلق بحقوق وواجبات طرف ثالث. تُحدّد المحكمة الاختصاص من

---

(19) Ofer Aderet, «Silencing the Archive: A Ministerial Committee Censors Material on War Crimes in 48,» *Haaretz*, 8/10/2021 (in Hebrew).

(20) In Adam Raz, «Four Years before the Six Day War in the General Staff They Admitted: a Comfortable Political Situation We Can Hold on to the Occupied Territories,» *Haaretz*, 2/6/2021 (in Hebrew). «And to illustrate how direct the line was between the military administration that prevailed within Israel (until December 1966) and the one that existed in the territories, it is enough to look at the incarnation of its only official branches that operated the military administration in Israel from 1948 to 1966. In the months following the Six Day War, it became the «Department of Military Government and Spatial Security». Today it is known by another more catchy name» Coordinator of Government Operations in the Occupied Territories».

(21) Zachary Mollengarden and Noam Zamir, «The Monetary Gold Principle: Back to Basics,» *American Journal of International Law*, vol. 115, no. 1 (2021), pp. 41-77.

(22) Pierre d'Argent, Symposium on Zachary Mollengarden and Noam Zamir, «"The Monetary Gold Principle: Back to Basics»: The Monetary Gold Principles: A Matter of Submissions,» *American Journal of International Law*, vol. 115 (2021), p. 150.

منطلق صلاحية الصلاحية (la compétence de la compétence) ومن ثم تتحقّق إذا كان بإمكانها ممارسة الاختصاص في ضوء مصالح طرف ثالث. من الخطأ في رأيه أن يعني المبدأ تفضيل موافقة الطرف الثالث لكي تقبل المحكمة بالاختصاص، فالمحكمة تملك الاختصاص وترفض ممارسته بسبب موضوع النزاع عندما يتطلب تحديدًا مسبقًا لحقوق دولة ثالثة وواجباتها.

في قرار المحكمة التمهيدية بتاريخ 2021/02/05، أعلنت المحكمة الجنائيّة الدوليّة أنها تختلف عن محكمة العدل الدوليّة من ناحية أنّها تتعاطى مع أشخاص طبيعيّين لا مع دول، وأنّ قرارها لا يهدف إلى ترسيم حدود الإقليم أو الحدود بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة[23]. المهم هنا هو أن المحكمة الجنائية الدولية لم ترَ أن هذا المبدأ عائق أمام مقبولية الطلب الفلسطيني بمباشرة تحقيق بخصوص ارتكاب جرائم دولية في الإقليم الفلسطيني الذي يشمل القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

في كل الأحوال، هل تُمثّل المصالح الإسرائيليّة جوهر النزاع؟

إنّ تدويل مدينة القدس على يد الأمم المتّحدة لا يلغي بدوره السيادة الفلسطينيّة على المدينة تمامًا كما حصل في تدويل مدينة طنجة، إذ بقيت السيادة للمغرب عليها. يدعم هنري قطان السيادة الفلسطينيّة على القدس بالاستناد، **أولًا**، إلى اعتبار أنّه في الدولة العثمانيّة تمتّع الفلسطينيون بالحقوق نفسها مثل باقي العثمانيّين وتشاركوا معهم في السيادة على أقاليم الدولة العثمانيّة، و**ثانيًا**، إلى أنّه تحت الانتداب الإنكليزي عُدّت فلسطين «إقليم أ» وفق المادة 22 من نظام عصبة الأمم، أيّ أنّها ذات شخصية مختلفة عن دولة الانتداب وأنّها بمنزلة دولة تحت الحمايّة، لها حكومة منفصلة ولها علاقات خارجية من خلال دولة الانتداب[24]. بالنسبة إليه، ما تغيّر تحت الانتداب ارتبط بممارسة السيادة، وليس بالسيادة نفسها التي ملكها الشعب الفلسطيني أولًا كجزء من الدولة العثمانية وفيما بعد تحت نظام الانتداب. ما يناقشه هنري قطان يخصّ القدس بجزأيها الغربي والشرقي. وهذا مهم لفهم تطوّر الأمور القانونية لمدينة القدس حتى بعد احتلال جزئها الشرقي في عام 1967. في هذا الجزء الشرقي لا بدّ لنا من تناول المصالح أو الحقوق والواجبات لدولة الاحتلال من خلال ما نصّت عليه قرارات الأمم المتحدة.

منذ الاحتلال الإسرائيلي للقدس، وإن رفضت الولايات المتحدة رسميًا وعلنيًا الإجراءات الإسرائيليّة الهادفة إلى فرض الأمر الواقع في المدينة المقدسة، فإنها لم تتّخذ أيّ إجراءات لمنع إسرائيل من الاستمرار في ممارساتها، بل تعدّى الأمر ذلك إلى توفير الحماية الدبلوماسيّة لإسرائيل في المنظمات الدوليّة. امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرارين الرقمين 2253، و2254، الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الطارئة المنعقدة بتاريخ 1967/7/4، و1967/7/14، اللذيّن طالبا إسرائيل بوقف جميع إجراءاتها التي تهدف إلى تغيير وضع مدينة القدس. كما أنّها امتنعت عن التصويت على أول قرار لمجلس الأمن في موضوع

(23) Situation in the State of Palestine, ICC, Pre-Trial Chamber I, No. ICC-01/18, Date: 5 February 2021, parags. 59-60.

(24) Cattan, «The Status of Jerusalem under International Law and United Nations Resolutions».

القدس الرقم 252 بتاريخ 21 أيار/مايو 1968. وردًا على قرار الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 1980/7/30، الذي سُميّ القانون الأساسي لعام 1980، والذي تؤكد المادة الأولى منه أنّ القدس هي العاصمة الموحدة لإسرائيل، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 478 في 1980/8/20، الذي لم يعترف فيه بالقانون الأساسي لإسرائيل في شأن القدس وأدان أعمال إسرائيل التي تستهدف تغيير معالم القدس، ودعا الدول إلى عدم قبول القرار وسحب بعثاتها الدبلوماسيّة من القدس، وعُد القانون الأساسي الإسرائيلي خرقاً للقانون الدولي ومبادئه العامة. هذا القرار لم يستند إلى الفصل السابع من الميثاق. هنا أيضًا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت لمصلحة القرار. سبق هذا القرار قرار مهم آخر وهو القرار الرقم 476 في 1980/6/30 الذي يُعد من أهم القرارات التي أصدرها المجلس لأنه وصف «إسرائيل» بالدولة المحتلة، وأكد أنّ الأرض التي احتلتها بعد حرب 1967 هي أراض محتلة.

وفق القرارات الأمميّة فإن دولة الاحتلال مطالبة بإنهاء احتلالها كونه يُمثّل تهديدًا للسلم والأمن الدوليّين. بالطبع، الدولة الفلسطينيّة مطالبة بالتوّجه إلى محكمة العدل الدوليّة أيضًا لطلب موقفها في نتائج استمرارية الاحتلال على العلاقات الدوليّة الوديّة.

من قرارات الجمعية العامة، نجد قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة الرقم 2253 الذي صدر في 4 تموز/يوليو1967، عقب حرب حزيران/يونيو 1967، والذي يدين كل الإجراءات التي قامت بها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني في القدس، والعدول عن التدابير التي اتّخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس الشرقية وعدّها باطلة، ودعاها إلى إلغاء جميع الإجراءات التي اتّخذتها في المدينة.

وفق القرارات الأمميّة فإن دولة الاحتلال مطالبة بإنهاء احتلالها كونه يُمثّل تهديدًا للسلم والأمن الدوليّين. بالطبع، الدولة الفلسطينيّة مطالبة بالتوّجه إلى محكمة العدل الدوليّة أيضًا لطلب موقفها في نتائج استمرارية الاحتلال على العلاقات الدوليّة الوديّة، امتدادًا لقرار الجدار 2004 وعلى غرار قرارها الخاص بناميبيا 1971 [25].

ثانيًا: القدرة على الوصول إلى المحكمة (المادة 35 الفقرة 2 من نظام محكمة العدل الدولية)

وفق المادة 34 الفقرة الأولى، مُنحت «الدول» القدرة على الوصول إلى المحكمة، ووفق المادة 35، نجد تمييزًا بين هذه الدول؛ دول أعضاء في الأمم المتّحدة ودول غير أعضاء في الأمم المتّحدة.

(25) Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) notwithstanding Security Council Resolution 276 (1970). ICJ Advisory Opinion of 21 June 1971. Reports of Judgments, Advisory Opinions and Orders.

الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة هي أيضًا الدول الأعضاء في نظام المحكمة. بالنسبة إلى الدول غير الأعضاء تشير الفقرة الثانية إلى الآتي:

"The conditions under which the Court shall be open to other states shall, subject to the special provisions contained in treaties in force, be laid down by the Security Council, but in no case shall such conditions place the parties in a position of inequality before the Court».

وفق هذه المادة، المحكمة مفتوحة أمام الدول غير الأعضاء في الأمم المتّحدة سواء كانت مدعية أو مدّعى عليها. ويملك مجلس الأمن ـ بحسب مواد معينة في اتفاقيات سارية المفعول ـ صلاحية تحديد الشروط التي تُفرض على دولة غير عضو لاستخدامها المحكمة. في قراره الرقم (9) 1946 بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 1946، حدّد مجلس الأمن ثلاثة شروط في هذا الخصوص: أن تُعلن الدولة عن قبولها للسلطة القانونيّة للمحكمة، وأن تلتزم الدولة بتطبيق قرارات المحكمة بنية حسنة، وأن تقبل بالتزامات دولة عضو في الأمم المتحدة وفق المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة. لم تُناقش المادة 35 إلا نادرًا، وبسبب انضمام كل الدول تقريبًا إلى ميثاق الأمم المتّحدة وإلى نظام المحكمة.

على الرغم من ذلك، لا يوجد وضوح في موقف المحكمة تجاه «الاتفاقيّات السارية المفعول» إذا أخذنا في الحسبان الحالات النادرة التي تناولت فيها هذه المادة. إنّ المادة 35 هي استمرارية للمادة 32 من نظام المحكمة الدائمة للعدل الدولي التابعة لعصبة الأمم التي عُدّت استثناء تجاه دول غير أعضاء في عصبة الأمم، لكنها أعضاء في اتفاقيّات السلام الخاصة بالحرب العالميّة الأولى، مثل ألمانيا في قضية ويمبلدون (Wimbledon) 1923. في هذه القضيّة، تبّنت المحكمة الدائمة موقفًا يقول بأنّ هذه «الاتفاقيات سارية المفعول» وهي اتفاقيّات أصبحت كذلك قبل أن يُصبح نظام المحكمة الدائمة للعدل الدولي ساري المفعول. لكن في قضيّة أخرى تخصّ «مصالح ألمانيّة في إقليم سيلزيا العليا البولنديّة» 1925، رأت المحكمة أنّ ألمانيا غير ملزمة بتقديم إعلان بقبول شروط مجلس عصبة الأمم. حديثًا، أُثيرت هذه المادة في قرار للمحكمة 2004 الخاص بشكوى تقدمت بها صربيا والجبل الأسود ضدّ بلجيكا وتسع دول أخرى في الحلف الأطلسي، «قضية شرعيّة استخدام القوة» بتاريخ 29 نيسان/أبريل 1999. تُحدّد المادة 35 الاختصاص الشخصي، وفي حال عدم تلبية الدولة شروط المادة 35، فإن المحكمة لا تستطيع الانتقال إلى الجانب الجوهري للقضيّة. رأت المحكمة أنّه من واجبها بدايّة تحديد إذا كانت دولة ما تستطيع المشاركة في الإجراءات قبل بت صلب القضيّة. وقد أشارت المحكمة إلى أنها تملك صلاحية الصلاحية (La Competence de la competence) لتحديد ما إذا كانت الدولة تُلبي شروط المشاركة[26]. في قرارها 2004 حول «شرعية استخدام القوة»، فسّرت المحكمة «الاتفاقيّات السارية المفعول» بأنّها اتفاقيّات سارية المفعول في

(26) Shabatai Rosenne, «Capacity to litigate in the International Court of Justice: Reflections on Yugoslavia in the Court,» *The British Year Book of International Law*, vol. 80, no. 1 (2010), pp. 217-243.

حين دخول نظام محكمة العدل الدولية حيز النفاذ أيّ بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، وهذا بالطبع لا يشمل اتفاقيّة العلاقات الدبلوماسيّة 1961 التي تستند الشكوى الفلسطينيّة إليها.

كما ذُكر بحسب قرار مجلس الأمن الرقم (9) 1946، فعلى الدول غير الأعضاء أنّ تقدم تصريحًا إلى قلم المحكمة يخصّ قبولها سلطة المحكمة، وقبولها التزامات دولة عضو الأمم المتّحدة وفق المادة 94 من الميثاق، والتعهّد بالمساهمة في مصاريف محكمة العدل الدولية كما تراه الجمعية العامة مناسبًا. تستطيع فلسطين أن تكون طرفًا في نظام المحكمة وفق المادة 93 من الميثاق والمادة 35 الفقرة 1 من نظام المحكمة. لا تستطيع فلسطين تجاوز التحدي الذي تُمثّله «اتفاقيات سارية المفعول»، وقد تُطرح قدرة فلسطين بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن 1946 التوقف عن التزامات كتطبيق بنيّة حسنة لقرارات المحكمة والالتزامات المادية.

على الرغم من ذلك، يمكن إثارة نقطتين لمصلحة مقبوليّة الشكوى الفلسطينية؛ **أولًا**، أن المحكمة الدائمة للعدل الدولي اتّخذت موقفًا غير واضح تجاه معنى «الاتفاقيات السارية المفعول»، إذ رأت تارة أنّها اتفاقيّات سارية المفعول في حين دخول نظام المحكمة حيز النفاذ، وتارة تجاهلت ذلك. و**ثانيًا**، يجب التمييز بين تطبيق هذه المادة في نزاعات تتعلق بقواعد عادية وبين تطبيقها في نزاعات تتعلق بقواعد آمرة (jus cogens) كما يدعم سينهو يي (Seinho Yee). في تفسير المادة 35 الفقرة 2 لم يكتفِ سينهو يي بنص المادة بل تعمّق في الأعمال التحضيريّة للمادة 35 التي هي نسخة طبق الأصل للمادة 32، ووجد أنّ الاتفاقيّات السارية المفعول فُهمت أيضًا الاتفاقيات التي ارتبطت بالحرب العالمية الأولى والتي يمكن أن ترتبط بالنسبة إلى المادة 35 بالاتفاقيات الخاصة بالحرب العالميّة الثانية، كما أن المشاركين في صوغ المادة 32 رأوا أن الموضوع يخصّ بالأساس توزيع التكاليف في عصبة الأمم. في كل الأحوال، ما أراه مهمًا هو التمييز بين تطبيق في حالة قواعد عادية أو في حالة قواعد آمرة[27].

في الحالة الفلسطينيّة، وكما ذكر في قرار 2004 الخاص بالجدار وفي قرار المحكمة التمهيديّة 2021، يرتبط تطبيق المادة 35 الفقرة 2 بانتهاك حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقّ تقرير المصير هو قاعدة آمرة. ففي ميثاق الأمم المتحدة، يظهر مبدأ تقرير المصير في المادة 1 الفقرة 2 والمادة 55، حيث يوجد تحديد لأحد أهداف الأمم المتّحدة ألا وهو «تطوير علاقات وديّة بين الأمم على أساس احترام مبدأ الحقوق المتساويّة وحقّ تقرير المصير للشعوب». يُمثّل إعلان

(27) Sienho Yee, *Towards an International Law of Co-progressiveness* (Leiden; Boston, MA: Martinus Nijhoff Publishers, 2004), pp. 71-83. For the author, «the language in Article 35(2) granting control to the Security Council over the conditions under which a non-party to the Statute may become a party in a case before the ICJ needs to yield to the higher concern of resolving disputes involving *jus cogens* as soon as possible. As treaties may not override *jus cogens*, they should not hinder efforts to remedy violations of *jus cogens*. Accordingly, the phrase «treaties in force» should be given the broadest scope so as to facilitate any consenting sovereign State to utilise the ICJ to resolve any dispute involving *jus cogens*, without regard to whether or not the Security Council's control applies. The first interpretation, that is, «treaties in force» means «treaties in force as of the date when the case is initiated, including those entering in force subsequent to the adoption of the Statute», achieves this purpose, and should be treated as a special interpretation applicable only in cases involving *jus cogens*» (p. 83).

الجمعيّة العامة 1514 (XV) 1960 الذي سُميّ وثيقة التحرّر من الاستعمار استمراريّة لهذه المواد من الميثاق. تبع هذا الإعلان عدة قرارات أهمّها قرار 1541 (XV) 1960 وإعلان المبادئ الخاصة بالعلاقات الوديّة والتعاون بين الدول 2625 (XXV) 1970 وقرار خاص بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعيّة وهو بمنزلة حق تقرير مصير اقتصادي 1803 (XVII) 1962. تم تبّني هذه القرارات على يد أغلبيّة الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة، إضافة إلى أنّ محكمة العدل الدوليّة وفّرت ثبات الاعتقاد من خلال قرارات استشاريّة مثل قرار ناميبيا 1971. ظهر حقّ تقرير المصير في قائمة القواعد الآمرة التي قدمتها لجنة القانون الدولي في تقريرها حول قانون المعاهدات 1966، كما أن لجنة التحكيم للمؤتمر من أجل السلام في يوغسلافيا السابقة رأت أن حقوق الشعوب والأقليات هي من القواعد الآمرة (Opinion I 1991)، كذلك أكدت محكمة العدل الدولية في قرارها الخاص بتيمور الشرقية 1995 ان حقّ تقرير المصير هو أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي الحديث وأنه يّمثّل التزامًا (erga omnes) أيّ أنّه التزام تجاه المجتمع الدولي ككل، ويختلف عن الالتزامات الثنائية. بالاستناد إلى أهميّة الحقوق التي نعتبرها قواعد آمرة فإن كل الدول في نظر المحكمة لها مصلحة قانونيّة في حماية هذه الحقوق. بالإمكان الارتكاز أيضًا على رأي العديد من الفقهاء حول العرفيّة العاليّة لحق تقرير المصير كما نرى مع ألان بيلليه (Alain Pellet) وباتريك ديلليه (Patrick Daillier) [28] .

استنتاجات

في ظل أحاديث عن تعليق الشكوى الفلسطينية ضدّ الولايات المتّحدة أمام محكمة العدل الدوليّة تحت ضغوط أمريكيّة، ارتأينا أن نهتم بالجانب القانوني للشكوى وباحتمال قبولها من جانب المحكمة. في مناقشة الجانب القانوني تعرّضنا **أولًا** للجدل حول «الدولة» الفلسطينيّة، إذ نعتقد بأن هذا الجدل أصبح مبتذلًا في ضوء انضمام فلسطين إلى المؤسسات الدوليّة مثل اليونسكو والاتفاقيّات الدولية. **ثانيًا**، لم نرَ بمبدأ الذهب النقدي عائقًا أمام إجراءات المحكمة، وهو ما يدفع ببعض الفقهاء إلى المطالبة بإلغائه كما أنّ المحكمة الجنائيّة الدوليّة لم تأخذه في الحسبان. و**ثالثًا**، تناولنا تفسير المادة 35 الفقرة 2 التي، في اعتقادنا، تُمثّل التحدي الأهم لمقبولية الشكوى الفلسطينيّة، وبالتحديد تفسير «اتفاقيات سارية المفعول» بأنّها اتفاقيّات سارية المفعول في لحظة دخول نظام محكمة العدل الدولي حيز النفاذ في عام 1945. حاولنا مواجهة هذا التحدي من خلال استحضار تجربة المحكمة الدائمة للعدل الدولي التي لم تشر إلى اتجاه واضح في التفسير للاتفاقيّات السارية المفعول إضافة إلى التنويه إلى أهميّة التمييز بين نزاعات تتضمّن انتهاكات لقواعد عادية ونزاعات تتضمّن انتهاكات لقواعد آمرة. ومسألة القدس مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقاعدة آمرة هي حقّ تقرير المصير؛ إذ إنّ الإقليم المحتل منذ عام 1967 يعَدّ من وجهة نظر الأسرة الدوليّة إقليمًا محجوزًا للشعب الفلسطيني ولحقّه في تقرير مصيره □

(28) Patrick Daillier et Alain Pellet, *Droit international public*, 6ème ed. (Paris: Edition LGDJ, 1999), p. 515.

دور المرأة في تشكيل العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب وتونس

سانيا سوزانا شيبوش(*)

طالبة دكتوراه، جامعة كورفينوس، بودابست – المجر.

مقدمة

أدى حصول المغرب وتونس على الاستقلال عن السلطة الاستعمارية الفرنسية عام 1956 إلى زيادة قدرة منظمات حقوق المرأة والناشطات فأسفرت عن خطاب نشط حول تمكين المرأة. وكان لتحول النظام الدولي الذي بدأ منذ الثمانينيات أثر كبير في جذور الحركات الشعبية، وبالتالي ظهّر أيضًا الاتجاه السياسي لصانعي القرار. ونتيجة لهذه العملية، أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]، ولم تظهر تشكيلات عالمية فحسب، بل إقليمية أيضًا، انبثق منها «تجمع 95ـالمساوات المغاربية»، وهو أكبر شبكة للمنظمات غير الحكومية النسوية التي أنشئت في عام 1992[2]. ومن الأحداث المهمة المتعلقة بتمكين المرأة مؤتمر بكين الذي نُظم في عام 1995 وأسفر عن اعتماد منصة عمل بكين التي حددت اثني عشر مجالًا (بما في ذلك المساواة في الظروف في سوق الشغل، والتعليم، والحصول على الرعاية الصحية، وكذلك في صنع القرار)، حيث يجب اتخاذ خطوات جوهرية للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين[3] على الرغم من أن الوجود المتزايد للجهات الفاعلة غير

(*) البريد الإلكتروني: xeni-khali2008@live.fr

(1) الأمم المتحدة، «جدول أعمال التنمية المستدامة،» <https://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda/>. (اطلع عليه بتاريخ 21 شباط/فبراير 2021). (اطلع عليه بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2021).

(2) Dorra Mahfoudhi, «Le Collectif Maghreb-Égalité 95: Pour un mouvement féministe maghrébin,» *Nouvelles Questions Féministes*, vol. 33, no. 2 (2014), pp. 132-135, <https://bit.ly/3yls47a> (accessed on 28 September 2021).

(3) UN Women, «Summary Report: The Beijing Declaration and Platform for Action Turns 20,» (2015), <https://bit.ly/3uuwVBI>. (accessed on 15 September 2021).

الحكومية تحدى وجهة النظر التي تركز على الدولة، إلا أنه لا يمكن أحدًا أن يعترض على حقيقة أن الدول ستبقى أهم اللاعبين في الساحة السياسية الدولية.

في شمال أفريقيا، يجب إبراز الإجراءات الرائعة التي اتخذتها كل من المغرب وتونس لتحسين وضع المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي، ولكن من دون شك، فإن تونس هي التي تميزت في المنطقة وغالبًا ما تعَدّ رائدة في مجال حقوق المرأة.

نتيجة عدم وجود نهج رقابي من أعلى إلى أسفل يرتبط بالخصائص التاريخية والاجتماعية للمغرب، تطلب تحسين حقوق المرأة في البلد حضوراً وتدابير أكثر أهمية من جانب المنظمات غير الحكومية، التي وجدت نفسها في بيئة مواتية تمامًا بعد تولي الملك محمد السادس العرش في عام 1999.

تركز الدراسة على تحليل التفاعل بين الجهات الفاعلة دون الوطنية والحكومات في المغرب وتونس من خلال استحضار مفهوم كيوهان ونيي للنزعة عبر الوطنية ونتائج وتأثير تفاعلاتها[4] على الحكومات المعنية. وفي حين تمثل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة محور البحث، فهو يعتمد أيضًا على مدخل العلاقات الدولية النسوية ويثير تصورات «آن تيكنر» الجندرية. ويخلص البحث إلى أن مسألة حقوق المرأة تتطلب تحليلًا معقدًا تؤخذ في الحسبان فيه جميع الظروف والجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك صناع القرار والجهات الفاعلة دون الحكومية في الساحة السياسية. ولفهم بيئة المنظمات المعنية بحق المرأة في البلدان التي تم تحليلها، لا بد من تسليط الضوء على أن نشأتها يمكن إرجاعها إلى حقبة طويلة من قبل عمليات الثمانينيات، وهي مرتبط تمامًا بنضال البلدان المذكورة أعلاه من أجل الاستقلال فضلًا عن خصائصها السياسية والتاريخية والاجتماعية والثقافية. فمن ناحية، كانت المبادرات الدولية بمنزلة غوص من أجل أن تُخرج إلى حيز الوجود مفاهيم مثل التمييز القائم على أساس الجنس أو العنف ضد المرأة أو تعميم مراعاة المنظور الجندري. من ناحية أخرى، شكل النظام الأبوي وقوانين الأسرة التمييزية[5] عقبة خطيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وتحديدًا في المغرب.

في هذا الصدد، اتبعت تونس مسارًا فريدًا من حيث حقوق المرأة، كما ذكر من قبل، جعلها تتميز عن البلدان الأخرى في المنطقة. اعتمدت عملية تحديث المثال الغربي في تونس على نحو أساسي على تنويع اقتصادها وتعزيز رأس مالها البشري مع التركيز بوجه خاص على تمكين المرأة[6].

(4) Joseph S. Nye, Jr. and Robert O. Keohane, «Transnational Relations and World Politics: An Introduction,» *International Organization*, vol. 25, no. 3 (Summer 1971), pp. 329-349.

(5) Anna Barska, «The Evolution of the Emancipation Movement of Women in the Maghreb,» *Rocznik Orientalistyczny/Yearbook of Oriental Studies*, vol. 72, no. 1 (2019), p. 144 (accessed on 21 October 2021).

(6) United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER, «Tunisia's Development Experience: A Success Story?,» (2009), p. 1, <https://www.wider.unu.edu/publication/tunisias-development-experience>. (accessed on 23 October 2021).

وقبل أي شيء، في عام 1956 (قانون الأحوال الشخصية، الذي يشار إليه بالتالي باسم «سي إس بي») ألغى تعدد الزوجات، ووفر للمرأة الحق في الطلاق وفي حضانة الأطفال، وحدد الحد الأدنى لسن الزواج[7]. وفي عام 1958، أدخل بورقيبة التعليم الإلزامي للشابات والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية[8]. وعلى خلاف تونس، فإن هيمنة المعايير التقليدية في المغرب، المستمدة من مجتمع أبوي وتوطيد هذه المعايير في قانون الأسرة (المدونة) الذي اعتمد في عام 1957، حددت الوضع الأدنى للمرأة منذ بداية استقلال البلد الذي حدث في عام 1956. ونتيجة عدم وجود نهج رقابي من أعلى إلى أسفل يرتبط بالخصائص التاريخية والاجتماعية للمغرب، تطلب تحسين حقوق المرأة في البلد حضورًا وتدابير أكثر أهمية من جانب المنظمات غير الحكومية، التي وجدت نفسها في بيئة مواتية تمامًا بعد تولي الملك محمد السادس العرش في عام 1999[9].

نتيجة عدم وجود نهج رقابي من أعلى إلى أسفل يرتبط بالخصائص التاريخية والاجتماعية للمغرب، تطلب تحسين حقوق المرأة في البلد حضورًا وتدابير أكثر أهمية من جانب المنظمات غير الحكومية، التي وجدت نفسها في بيئة مواتية تمامًا بعد تولي الملك محمد السادس العرش في عام 1999.

بعد الجزء النظري والتوقعات الموجزة حول تطور حقوق المرأة في المغرب وتونس في الاختبار التجريبي، يتحقق المقال من أن مسألة المساواة بين الجنسين هي عملية معقدة في مجتمع علاقات جندرية، وأن الجهات الفاعلة الحكومية ودون الحكومية تساهم في بناء حقوق المرأة. وفي هذا الصدد، فإن تطور حقوق المرأة هو عملية بناء وإزالة بناء مستمرة. ومن أجل التمكن من اختبار البيان المذكور أعلاه، أجريت مقابلات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية المغربية والتونسية المعنية بحقوق المرأة، وسيتم تحليل نتائجها في الفصل الأخير.

أولًا: الجندرة من منظور العلاقات الدولية في عالم الاعتماد المترابط المعقد

عند تناول مسألة مشاركة المرأة في الميدان السياسي والاقتصادي وتحليل أسباب التفاوتات القائمة بين الرجل والمرأة عمومًا، بصرف النظر عن الحالة الوبائية الراهنة، تتناول الدراسة الحركة النسائية من منظور العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، يجب ذكر اسم آن تكنر التي ـ استنادًا إلى

(7) «Droit civil, droit commercial, droit de la famille,» (Loi no. 2010-39 du 26 juillet 2010 portant unification de l'âge de la majorité civile), <https://bit.ly/3yn9WKj> (accessed on 22 February 2020).

(8) أحمد شبشوب، **بورقيبة وأنا** (دبي: المنهل، 2014)، ص 128.

(9) Moha Ennaji, «Women and Gender Relations during the Pandemic in Morocco,» *Gender and Women's Studies*, vol. 4, no. 1 (2021), pp. 165-166.

تهميش المرأة في صنع السياسات ووجود مختلف القوالب النمطية ـ وصفت العلاقات الدولية بأنها ذات هيمنة ذكورية، تسمى بصورة أعمق العلاقات الدولية «المجندرة». ووفقًا لتكنر، فإن القضاء على التسلسل الهرمي للجنسين يتطلب مشاركة أكثر مساواة، 50 بالمئة من مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك صنع السياسات الخارجية والعسكرية[10]. وبما أن دور المرأة في المجتمع ينشأ من خلال معايير اجتماعية وثقافية مختلفة كثيرًا ما تكون على شاكلة قيود أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن أوجه عدم المساواة هذه تخترق الساحة السياسية الداخلية حيث تتخذ تدابير صناع القرار وفقًا لذلك. علاوة على ذلك، فإن هذه الأنماط التي تم إنشاؤها اجتماعيًا لها تأثير خطير في سلوك الدول على المستوى عبر الوطني أيضًا[11].

إن ظهور المشاكل العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين وحلها يتطلب نهجًا مختلفًا تمامًا عن الإدارة السابقة لهذه التحديات. هكذا ظهرت ظاهرة الاعتماد المترابط المعقد إلى الوجود نتيجة ظهور جهات سياسية فاعلة جديدة، كالجهات الفاعلة دون الحكومية التي لها تأثير كبير في صنّاع القرار.

إن الإشارة إلى مفهوم ر. و. كونيل للرجولة المهيمنة أمر لا غنى عنه لفهم أصول العلاقة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة فهمًا أفضل. في عمله **الجندر والسلطة** ذكر كونيل أن هيمنة الرجل على المرأة هو شكل مثالي ثقافي أنشأه المجتمع ويساعد على الحفاظ على النظام الاجتماعي الأبوي[12]. وعلى غرار كونيل، سلطت جوان سكوت الضوء أيضًا على حقيقة أن العلاقات بين الجنسين هي في الواقع علاقات قوة مستمدة من التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين (المجال الخاص مقابل المجال العام) وهو ما يعزز الوضع الأدنى للمرأة في الساحة السياسية[13]. وقد وضعت الراديكالية النسوية سينثيا إنلوي، نهجًا مختلفًا عند دراسة أوجه عدم المساواة القائمة بين الرجل والمرأة، وبدلًا من تحليل أسباب ضعف مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الرئيسية، حاولت أن تجد جوابًا عن غياب المرأة في مجالَي السياسة والأمن[14].

---

(10) *Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security* (New York: Columbia University Press, 1992), pp. 8-9 and 96.

(11) Robert O. Keohane, «Beyond Dichotomy: Conversations between International Relations and Feminist Theory,» *International Studies Quarterly*, vol. 42 (1998), pp. 193-194.

(12) Rachel Jewkes [et al.], «Hegemonic Masculinity: Combining Theory and Practice in Gender Interventions,» *Culture, Health and Sexuality*, vol. 17, no. 2 (2016), p. 113.

(13) Joan W. Scott, «Gender: A Useful Category of Historical Analysis,» *The American Historical Review*, vol. 91, no. 5 (December 1986), p. 1069.

(14) Tricia Ruiz, «Feminist Theory and International Relations: The Feminist Challenge to Realism and Liberalism,» *Soundings Journal* (2005), p. 5.

وعلى النقيض من النتائج السابقة، ذكرت إنلوي أن المرأة موجودة في الواقع على الساحة السياسية والعسكرية، ولكن العمليات المؤسسية عززت دائمًا هيمنة الرجل على المرأة. وكما سبق ذكره في المقدمة، فإن تطور حقوق المرأة عملية معقدة، تسهم الجهات الفاعلة الحكومية ودون الحكومية في تشكيلها. وبما أن السؤال الرئيسي في البحث هو «إلى أي مدى يمكن للجهات الفاعلة دون الحكومية أن تتعاون لتحسين وضع المرأة في المغرب وتونس، وما هو الأثر الذي يمكن أن يحدثه تعاونها في صنّاع القرار؟»، فإنه لا غنى عن التعامل مع التأثير المتزايد للجهات الفاعلة دون الحكومية في صنّاع القرار. إن ظهور المشاكل العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين وحلها يتطلب نهجًا مختلفًا تمامًا عن الإدارة السابقة لهذه التحديات. هكذا ظهرت ظاهرة الاعتماد المترابط المعقد إلى الوجود نتيجة لظهور جهات سياسية فاعلة جديدة، كالجهات الفاعلة دون الحكومية التي لها تأثير كبير في صنّاع القرار. وفي حين أنه لا يمكن لأحد أن ينكر من ناحية أن النظام السياسي التقليدي لا يزال يركز على الدولة، فإنه من ناحية أخرى لا يمكننا الاعتراض على حقيقة أن المنظمات المحلية والإقليمية تمارس أيضًا، من خلال حشدها ومراقبتها، تأثيرًا كبيرًا ليس في الرأي العام فقط، ولكن في تدابير الحكومات أيضًا. ووفقًا لجوزيف ناي وروبرت أو كيوهان، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية لها في بعض الحالات تأثير أكبر في العمليات الدولية من الدول نفسها، وخلافًا للأنشطة المشتركة بين الدول، فإن الخصائص الرئيسية للتفاعلات عبر الوطنية هي أنها تشمل أيضًا جهات فاعلة دون حكومية.

عند تناول مسألة حقوق المرأة في المغرب الكبير، لا بد من الإشارة إلى أن تطور حقوق المرأة لا يمكن فصله عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن بشكل رئيسي الخصائص السياسية والتاريخية لكل بلد تمت دراسته.

ذكر ناي وكيوهان أن للنزعة عبر الوطنية خمسة آثار في سلوك الدولة. وتشمل هذه الآثار ما يلي: التغيرات في المواقف، ظهور التعددية الدولية، القيود المفروضة على الدول للمناورة نتيجة تغيير النظام التقليدي الذي يركز على الدولة، زيادة القدرة على التأثير في الحكومات الأخرى، والدور الأكثر أهمية للجهات الفاعلة دون الحكومية التي تميل في بعض الحالات إلى استبدال أولويات الحكومات[15]. وبما أن الجهات الفاعلة دون الحكومية تمثل محور تركيز المقالة، وأن الإطار عبر الوطني لن يكون جزءًا من الدراسة الحالية، فإن المساحة المحدودة المتاحة للدول للمناورة والدور المتزايد للكيانات دون الحكومية ستكون مهمة لإجراء مزيد من التحليل مع التغييرات المذكورة أعلاه. في الجزء التالي، يهدف المقال إلى إظهار تطور حقوق المرأة في المغرب وتونس والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية.

(15) Nye, Jr. and. Keohane, «Transnational Relations and World Politics: An Introduction,» pp. 331-332 and 336-337.

ثانيًا: تطور حقوق المرأة في المغرب وتونس: تحديات وحلول

عند تناول مسألة حقوق المرأة في المغرب الكبير، لا بد من الإشارة إلى أن تطور حقوق المرأة لا يمكن فصله عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن بشكل رئيسي الخصائص السياسية والتاريخية لكل بلد تمت دراسته. بُنيت الحداثة المستمدة من تراث الماضي الاستعماري الفرنسي على مجتمع أبوي محافظ، وهو ما أدى إلى تعايش نموذجين متنافسين. وجود طريقة تفكير أكثر تحررًا تتجلى في إرادة إجراء الإصلاحات الضرورية التي تركز على تعديل المجموعة الأساسية من القوانين التي تنظم وضع المرأة في الحياة اليومية، كقانون الأسرة، حيث أسفرت الجهود المذكورة أعلاه عن توسيع نطاق حقوقهم وضمان زيادة فرص حصولهم على التعليم والتمثيل السياسي. وفي المقابل وجود بعض الممارسات الاجتماعية التقليدية، ولا سيما في المغرب، وهو يمثّل عبئًا جسيمًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين[16].

في حين لا يمكن أحدًا الاعتراض على النفوذ المتزايد لمنظمات حقوق المرأة منذ الستينيات والسبعينيات، فمن دون أدنى شك أن الأنشطة عبر الوطنية والخوف من ظهور الإسلام السياسي منذ ثمانينيات القرن العشرين مارسا أيضًا ضغوطًا على صنّاع القرار في المنطقة المغاربية.

وفقا لموغادام، فإن الإرث المؤسسي في الماضي ودور منظمات حقوق المرأة قبل وبعد الانتقال وإنشاء بلد ما سياسيًا له تأثير حاسم في مسألة حقوق المرأة[17]. في هذا الصدد، يمكن استحضار اسم سينثيا إنلوي، التي، كما ذكر سابقًا، تماثل بين توطيد بعض المعايير المؤسسية وغياب المرأة في صنع القرار. ومن الأهمية بمكان أيضًا تسليط الضوء على أن موغادام ذكر من ناحية أخرى أن الظهور المتزايد للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ التسعينيات دليل على وجود إرادة قوية لدى الشباب لإجراء تغييرات كبيرة من حيث حقوق المرأة أيضًا[18].

بعد استقلال المغرب في عام 1956، كانت المرأة المغربية في وضع أدنى بسبب وجود ممارسات اجتماعية تقليدية. وخلافًا لتونس، بُنيت المؤسسة السياسية المغربية على نظام قبلي

Mary Kimani, «Women in North Africa Secure More Rights,» *Africa Renewal* (July 2008),(16) <https://bit.ly/3InHaNX>.

Valentine M. Moghadam, «Modernising Women and Democratisation after the Arab Spring,»(17) *The Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 2 (2014), p. 139.

Ibid., p. 139. (18)

قوي، وهو ما جعل الإصلاحات غير قابلة للإنشاء[19]. إن اعتماد قانون الأسرة المحافظ (المدونة) هو مظهر واضح من مظاهر هذه القيود الاجتماعية المستمدة من المجتمع الأبوي. وكما سبق ذكره، فإن تطور حقوق المرأة في المغرب العربي كان دائمًا مرتبطًا بالحاجة إلى التنمية الاقتصادية ومؤسسات سياسية فعلية في بلدان المنطقة. لذلك، كان لكل من حالات الركود الاقتصادي، بما في ذلك جائحة كورونا الأخيرة، والتحولات السياسية، مثل أحداث عام 2011، تأثير خطير في مسألة المساواة بين الجنسين.

شهدت الستينيات تحسنًا عامًا في الأوضاع الصحية والاقتصادية للمرأة في المغرب العربي. علاوة على ذلك، زاد أيضًا عدد النساء الملتحقات بالتعليم والمشاركات في صنع القرار[20]. وفي حين لا يمكن أحدًا الاعتراض على النفوذ المتزايد لمنظمات حقوق المرأة منذ الستينيات والسبعينيات، فمن دون أدنى شك أن الأنشطة عبر الوطنية والخوف من ظهور الإسلام السياسي منذ ثمانينيات القرن العشرين مارسا أيضًا ضغوطًا على صنّاع القرار في المنطقة المغاربية للعمل لمصلحة تمكين المرأة. كما أن التعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة من بين الأهداف الاثني عشر لمنصة عمل بكين، التي اعتمدت في عام 1995 على هامش مؤتمر بكين المعني بحقوق المرأة[21].

وفي ما يتعلق بحصول المرأة على التعليم، لا بد من الإشارة إلى أنه خلافًا لتونس، لم يصبح التعليم إلزاميًا في المغرب إلا في عام 1963، أي بعد خمس سنوات من تونس. وعندما يتعلق الأمر بالأمية، فإن المؤشرات للأسف بعيدة من أن تكون واعدة، إذ إن المغرب لم يتخلص بعد من أعلى معدل للأمية في المغرب العربي[22] الذي يضرب النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية (60 بالمئة). ووفقًا لأحدث بيانات اليونسكو[23]، فإن معدل الأمية لعام 2018 يصل إلى 35.4 بالمئة بين النساء و16.7 بالمئة بين الرجال في الفئة العمرية 15 عامًا فما فوق. وفي ما يتعلق بحصة المرأة من القوى العاملة، وفقًا لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين في عام 2019، بلغت مشاركة الإناث في القوى العاملة 21.5 بالمئة مقارنة بنسبة 70.1 بالمئة في حالة الرجال[24]. وفي ما يتعلق بخبراء نظرية العلاقات الدولية النسوية الذين سلطوا الضوء على غياب المرأة في صنع القرار، لم تصل نسبة مقاعد النساء في البرلمان الوطني المغربي إلا إلى ما مجموعه 18.4 بالمئة في عام 2019 (20.5 بالمئة في مجلس الشيوخ و11.7 بالمئة في مجلس النواب) وفقًا لتصنيف الاتحاد

---

(19) Fatima Sadiqi, «Facing Challenges and Pioneering Feminist and Gender Studies: Women in Post-colonial and Today's Maghrib,» *African and Asian Studies*, vol. 7 (January 2008), pp. 470-470.

(20) Ibid., p. 451.

(21) UN Women, «Summary Report: The Beijing Declaration and Platform for Action Turns 20,» (2015), p. 5.

(22) Sadiqi, Ibid., p. 462.

(23) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، <http://uis.unesco.org/fr/home>.

(24) تم وضع مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس أوجه عدم المساواة في ثلاثة أبعاد رئيسية: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل مع مؤشرات مختلفة في كل بعد. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية، <http://hdr.undp.org/en/home> (accessed on 28 September 2021).

البرلماني الدولي[25]. استنادًا إلى هذه المؤشرات، فإن المغرب، إذا ما قورن بتونس، يظل البلد الذي يحظى بأضعف مشاركة للمرأة في البرلمان الوطني، ناهيك بنسبة الـ 30 بالمئة المطلوبة من التمثيل المحددة في اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة[26]، وتحقيق مثل هذا الهدف لا يزال يتطلب اتخاذ خطوات إضافية من الحكومة.

كما سبقت الإشارة في مقدمة المقال، سلك تطور حقوق المرأة في تونس مسارًا مختلفًا منذ استقلالها عام 1956. إن تهميش النظام القبلي والحجم الصغير نسبيًا لسكان البلاد جعلا تحقيق نهج من «أعلى إلى أسفل» بقيادة سلطة رئاسية قوية (الرئيس الحبيب بورقيبة) ممكنًا. وهكذا، مكنت الحركة النسائية في الدولة من إجراء إصلاحات كبيرة[27] مع ذلك، من ناحية أخرى، كانت هذه الإصلاحات نتيجة لعملية تحديث لنموذج غربي محدد بوضوح تطلبت قوة عاملة أكثر تعليمًا ومهارة. وفي هذا الصدد، تم إقرار التعليم الإلزامي للفتيات في عام 1958، ومنحت المرأة التونسية حق التصويت في عام 1959. وكنتيجة لتوسع الحقوق في مجال التعليم، أظهرت المؤشرات تحسنًا كبيرًا بالنسبة إلى المرأة، وهو ما يعني أن متوسط السنوات التي تقضيها في المدرسة ارتفع من 4.9 إلى 15.1 سنة بين عامي 1971 و2010[28] وفي حين أن قانون الأحوال الشخصية يكفل المساواة الرسمية (إلغاء تعدد الزوجات، وموافقة المرأة على الطلاق، وما إلى ذلك)، فإنه لا يقضي على أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة. أثبتت الحركة النسوية في الدولة أنها أداة سياسية في يد الحكومة للتخلص من الإسلاميين من خلال ممارسة السيطرة على المجال الديني، فضلًا عن التوافق مع الأهداف الدولية في إطار حقوق المرأة.

كان التصديق على القانون الدولي لحقوق المرأة، أو اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة في عام 1985 مع تحفظات، أو زيادة الحصة في المناصب الانتخابية إلى 20 بالمئة من جانب الرئيس الثاني زين العابدين بن علي في عام 2004 دليلًا واضحًا على النيات الحقيقية للحكومة في ما يتعلق بمسألة حقوق المرأة. بهذا المعنى، أدى اندلاع الربيع العربي في عام 2011 إلى فتح فصل جديد لمنظمات حقوق المرأة التي كانت مكبوتة في السابق، حيث أصبح من الممكن إجراء نقاش أكثر انفتاحًا حول دور المرأة (مثل صياغة الدستور الجديد في عام 2014، وقانون المساواة في الميراث)[29] في ما يتعلق بالمساواة في الوصول إلى مجال التعليم، أظهر صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي تطورًا متساويًا بين الجنسين حتى عام 2018 عندما كان وجود الأولاد أعلى بنسبة 1

---

(25) «Monthly Ranking of Women in National Parliaments»،
الاتحاد البرلماني الدولي، «البيانات العالمية عن البرلمانات الوطنية،» الترتيب الشهري للمرأة في البرلمانات الوطنية، <https://data.ipu.org/women_ranking?month=1&year=2021> (accessed on 30 September 2021).

(26) المصدر نفسه، ص 14

(27) Sadiqi, «Facing Challenges and Pioneering Feminist and Gender Studies: Women in Post-colonial and Today's Maghrib,» pp. 449-450.

(28) Erica Mail, «Women's Rights in Tunisia Before and After the 2011 Revolution: Progress When It Helps the People in Power,» University of Chicago Law School (2019), pp. 2-4.

(29) Ibid., pp. 2-9, 11, 13 and 17-18.

بالمئة من وجود البنات. ووفقًا للبيانات الإحصائية الرسمية لليونسكو[30]، فإن نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي بين عامي 2011 و2016 تجاوزت نسبة حضور الأولاد وتضاعفت تقريبًا بين الحقبة المذكورة أعلاه (انظر زيادة بنسبة 6.6 بالمئة في عام 2011 إلى 12.4 بالمئة في عام 2016). وبخصوص التحاق المرأة أكاديميًا، لا بد من تأكيد أن هيمنة مطلقة للمرأة تظهر في التعليم العالي بين عامي 2011 و2019. وفي ما يتعلق بمستوى التعليم، من المهم جدًا الإشارة إلى أنه خلافًا للمغرب، لم يكن معدل الأمية كبيرًا إلا في الفئة العمرية 65 سنة فما فوق حيث يوجد معدل أمية يبلغ 81 بالمئة مقابل 48.6 بالمئة في حالة الرجال وفقًا لأحدث البيانات الإحصائية لليونسكو المتاحة منذ عام 2014.

في ما يخص مشاركة المرأة في القوى العاملة، لا بد من الإشارة إلى أنه وفقًا للمكتب التونسي للإحصاء، يوجد 20 بالمئة فقط من النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية في عام 2014 يحصلن على عمل لائق، وفي بعض المناطق تجاوز معدل البطالة 40 بالمئة. وفي أكثر المناطق تهميشًا، تعمل 61 بالمئة من النساء في القطاع الزراعي الأكثر ضعفًا، ولا يحصل سوى 12 بالمئة منهن على الخدمات الطبية والاجتماعية[31]. تبين هذه النِّسب بوضوح أن انخفاض مشاركة المرأة في ميدان القوى العاملة وظروف المرأة الريفية كانت مثيرة للقلق حتى قبل اندلاع الجائحة، وازدادت تفاقمًا بسبب التوترات السياسية والاجتماعية المتزايدة منذ عام 2019. وفي ما يتعلق بأَبْعَادِ التمكين السياسي للمرأة التونسية، يجب الإشارة إلى أنه عقب أحداث عام 2011 عندما بلغت مشاركة المرأة في البرلمان 26.27 بالمئة فقط، تجاوزت تونس في عام 2014 شرط نسبة 30 بالمئة الذي حددته اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة. علاوة على ذلك، احتلت النساء 78 مقعدًا في عام 2019 من أصل 217 مقعدًا، وهو ما يعني نسبة تمثيل 35.9 بالمئة (المركز الحادي والثلاثين عالميًا والمركز الأول بين البلدان العربية). ومع ذلك، عقب الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، حدث تراجع، ووفقًا لأحدث بيانات الاتحاد البرلماني الدولي[32] في عام 2020، لم تشغل النساء سوى 54 مقعدًا من أصل 217 مقعدًا، وهو ما يعني نسبة تمثيل 24.9 بالمئة في صنع القرار. ومع ذلك، فإن

أظهر الربيع العربي بوضوح أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا إذا كانت تأخذ في الحسبان الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ضعفًا.

(30) انظر الموقع الرسمي لليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، <http://uis.unesco.org/fr/home> (accessed on 28 October 2021).

(31) وزارة المرأة والانجاب والطفولة، «الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات الريفيات، 2017ـ2020،» ص 2، <http://www.femmes.gov.tn/wpcontent/uploads/2017/07/Presentation_ Strategie_ FR_2017-2020.pdf> (accessed on 15 October 2021).

(32) انظر الموقع الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي، البيانات العالمية عن البرلمانات الوطنية، «الترتيب الشهري للمرأة في البرلمانات الوطنية، » <https://data.ipu.org/women-ranking?month=1&year=2021> (accessed on 28 October 2021).

تعيين نجلاء بودن في 30 أيلول/سبتمبر 2021 كأول امرأة رئيسة لمجلس الوزراء في تونس وفي الوطن العربي يعَد خطوة فريدة وواعدة من ناحية تمكين المرأة[33].

أثبتت النظرة الموجزة لتطور حقوق المرأة في المغرب وتونس أن العمليات الاجتماعية والسياسية والتاريخية والثقافية المختلفة ساهمت في بناء وإعادة بناء حقوق المرأة في كلا البلدين. ومع ذلك، أظهر الربيع العربي بوضوح أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا إذا كانت تأخذ في الحسبان الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ضعفًا[34]. لذلك، فإن تطور حقوق المرأة عملية ثنائية الاتجاه: يمكن الناشطة في مجال حقوق المرأة أن تدفع الدول نحو قبول إصلاحات معينة لمصلحة المرأة، ولا سيما في المراحل الهشة اجتماعيًا أو اقتصاديًا مثل الربيع العربي أو جائحة كورونا. حدث هذا في المغرب عندما تم إصلاح قانون الأسرة في عام 2004[35] أو في رفع بعض تحفظاته إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2011[36] بعد هذه النظرة العامة، سيحلل القسم التالي إلى أي مدى يمكن للجهات الفاعلة دون الحكومية أن تسهم في بناء حقوق المرأة، ولا سيما في ضوء الحالة الراهنة للوباء.

ثالثًا: مدخل سفلي-علوي إلى حقوق المرأة: دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل مسألة المساواة بين الجنسين

كما سبق أن تم تسليط الضوء في مقدمة البحث، تركز التحليل حول مسألة ما إذا كان تفشي الوباء يمكن أن يؤدي إلى تعاون أكثر كثافة بين الناشطين في مجال حقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية لدفع صناع القرار نحو إعادة النظر في مسألة المساواة بين الجنسين، وعلى وجه التحديد عدم المساواة. للإجابة عن السؤال البحثي، أجريت مقابلات مع ممثلي ثلاث منظمات مغربية وثلاث منظمات غير حكومية تونسية لحقوق المرأة. ونظرًا إلى القيود التي يفرضها الوباء والتوافر المحدود للمنظمات غير الحكومية في الوضع الراهن، أجريت المقابلات مع المنظمات غير الحكومية المغربية والتونسية عبر الإنترنت. تتم معالجة البيانات النوعية باستخدام طريقة تحليل النماذج. تحليل النموذج هو نهج استقصائي لمعالجة البيانات الأولية من خلال الترميز الذي يحصل قبل المقابلات. أثناء عملية الترميز، يقوم الباحث بتفصيل الموضوعات التي يمكن جمعها لاحقًا في

(33) La drôle de nomination de Najla Bouden à la tête du gouvernement tunisien,» France 24, 1 October 2021, <https://bit.ly/3AxVZfk> (accessed on 28 October 2021).

(34) Moghadam, «Modernising Women and Democratisation after the Arab Spring,» p. 141.

(35) Ibid., p. 140.

(36) Hanane Darhour and Drude Dahlerup, eds., *Double-Edged Politics on Women's Rights in the Mena Region (Gender and Politics)* (London: Palgrave Macmillan, 2020), p. 15.

نموذج، والتي تساعد على الإجابة عن السؤال البحثي[37]. تمكن هذه الطريقة المنهجية الباحث من التركيز على المفاهيم الرئيسية، مقارنة المقابلات واستخلاص النتائج على أساس الجوانب المحددة سابقًا. على الرغم من إجراء المقابلات شبه الهيكلية بسبب هذه الطريقة في معالجة البيانات، يمكن للباحث تحديد تلك الموضوعات التي سيتم بناء المقابلات عليها مسبقًا. فيما يتعلق بمسائل البحث وأهداف البحث، سينصب التركيز على العقبات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية الرئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، واتجاه موقف المساواة بين الجنسين، والتعاون الإقليمي أو عبر الوطني.

المنظمات غير الحكومية المغربية الثلاث المعنية بحقوق المرأة المشاركة في المقابلات هي مؤسسة الأطلس الكبير ومقرها مراكش[38] التي تأسست في عام 2000، وأصوات المرأة الأمازغية ومقرها الرباط[39] وبدون هي لن أكون أبدًا هو[40]. تبين المنظمات المشاركة في البحث التجريبي جيدًا ظروف المرأة الريفية والتنوع الثقافي والعرقي في المغرب.

في ما يتعلق بتونس، ممثل مكتب الاتحاد الوطني للمرأة التونسية[41] ومقره قليبية (مدينة في الجزء الشمالي الشرقي من تونس، تابعة لمحافظة نابل)، رئيس جمعية التراث للاقتصاد التضامني[42] ومقرها تونس، والأمين العام لجمعية النساء التونسيات لبحوث التنمية[43]، وكذلك عضو في الاتحاد العام التونسي للشغل[44]، النقابة الرئيسية للبلاد، تم استجوابهم. وأجريت المقابلات في البلدين اللذين تم تحليلهما بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2021. ومن أجل حماية الحقوق الشخصية، تفضل الدراسة عدم الكشف عن هوية شخصيات المقابلات.

كان الهدف الرئيسي للعمل الميداني من البحث هو إيجاد أجوبة لما إذا كانت الأزمات السياسية أو غيرها، بما في ذلك الحالة الوبائية الراهنة، يمكن أن تعَدّ حافزًا للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة لتسليط الضوء على أوجه عدم المساواة القائمة، وما إذا كانت هذه الجهود يمكن أن تدفع صانعي القرار إلى الارتقاء لمصلحة المرأة. وركز البحث أيضًا على أنشطة المنظمات غير

---

(37) يمكن العثور على النموذج وأسئلة البحث في الملحق. انظر أيضًا: Joanna Brooks and Nigel King, «Doing Template Analysis: Evaluating an End of Life Care Service,» (University of Huddersfield, 2014), p. 4

(38) يوجد المزيد من المعلومات على الموقع الرسمي لمؤسسة الأطلس الكبير، <https://highatlasfoundation.org/> (اطلع عليه بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

(39) يمكن الاطلاع على الوصف العام للمنظمة على الموقع الرسمي للمؤسسة الأوروبية المتوسطية للمرأة.

(40) ولم تكن المعلومات عن أنشطة المنظمة متاحة إلا على صفحتها الرسمية على فيسبوك.

(41) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنظمة على الموقع الرسمي للاتحاد الوطني للمرأة التونسية. <https://www.unft.org.tn/fr/page-daccueil> (accessed on 2 November 2021).

(42) توجد أنشطة المنظمة على الموقع الرسمي لجمعية التراث للاقتصاد التضامني، <<http://www.apes.tn/fr/>. (اطلع عليه بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

(43) المعلومات عن أنشطة جمعية النساء التونسيات لبحوث التنمية متاحة على الصفحة الرسمية للمنظمة على موقع فيسبوك.

(44) انظر الموقع الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل <<http://www.ugtt.org.tn/>. (اطلع عليه بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

الحكومية في ضوء وباء كورونا، والتعاون الإقليمي مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، والعلاقة بين الجهات الفاعلة دون الحكومية وصناع القرار، فضلًا عن العقبات الرئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين.

وضع الباحث ترميزًا أوليًا استنادًا إلى النتائج الرئيسية للأدبيات ، التي تم تلخيص نتائجها في الملحق. بعد تصنيف الموضوعات الرئيسية وإجراء المقابلات على أساس أسئلة شبه هيكلية[45]. سيتم تطبيق النموذج الأولي وتطويره لاستخلاص الاستنتاج النهائي للجزء التجريبي. وفي ما يلي ملخص لنتائج المقابلات والمقارنة بين مختلف المنظمات غير الحكومية. في ما يتعلق بأثر الوباء في حالة المرأة عمومًا وفي أنشطة المنظمة، ذكرت مؤسسة الأطلس الكبير أن وباء فيروس كورونا كان له أثر خطير في الحياة العامة، وأن الخطط والأهداف السابقة للمنظمة ترجع أساسًا إلى إلغاء الحلقات الدراسية وحلقات العمل. بيد أنه وفقًا لمؤسسة الأطلس الكبير، حث الوباء المنظمة أيضًا على التكيف مع الوضع المتغير من خلال وضع خطة عمل وتنظيم تدريبات حية أو مسجلة مسبقًا تتطلب تعاونًا أوثق مع المتطوعين الأمريكيين. كما عززت المنظمة المغربية غير الحكومية الثانية، صوت المرأة الأمازيغية، عواقب الوباء على المرأة. وقد تجلى الأثر السلبي للوباء في عمل المنظمة في إلغاء العمل الميداني، الذي يمثل الجزء الأكبر من نشاط المنظمة، وفي انخفاض تمويل المنظمة، وثالثًا، في إنهاء التعاون الإقليمي مع المنظمات غير الحكومية الأخرى. وعلى الرغم من الاعتراف بالعواقب السلبية لفيروس كورونا على ظروف المرأة، فإن المنظمة الثالثة لحقوق المرأة بوجه عام، «بدون هي لن أكون أبدًا هو»، أكدت النتيجة الإيجابية للوباء وذكرت أن المنظمة غير الحكومية يمكن أن تقدم دعمًا أكثر فعالية للمرأة. والهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة. وعلى غرار المغرب، عززت منظمات حقوق المرأة في تونس نفس الآثار المترتبة على وباء كورونا في أنشطتها. وسلطت جمعية التراث للاقتصاد التضامني الضوء على المشاكل المتعلقة بتمويل المنظمة وإلغاء التدريبات وغيرها من التظاهرات.

في ما يتعلق بالتعاون داخل الدول والتعاون الإقليمي بوصفه جانبًا ثانيًا من التحليل، واصلت المنظمات المعنية بوجه عام نوعًا من التعاون مع منظمات أخرى خارج بلدانها. وأكدت مؤسسة الأطلس الكبير أهمية هذا التعاون وذكرت تجاربها الإيجابية مع الولايات المتحدة. كما عززت العضوة المؤسسة المشاركة لمنظمة «بدون هي لن أكون أبدًا هو» استعدادها في هذا الشأن من خلال التشديد على جهود التنسيق الإقليمية للمنظمة غير الحكومية مع منظمات حقوق المرأة التونسية والموريتانية. ولم يذكر سوى رئيس منظمة «صوت المرأة الامازيغية» أنه بسبب الوضع الوبائي، لم تواصل المنظمة غير الحكومية أي تعاون مع الشركاء الإقليميين الآخرين، وأن هذا الحوار مع المنظمات غير الحكومية التونسية والليبية قد توقف.

في حالة تونس، كانت ردود المنظمات غير الحكومية مماثلة لردود المغرب، باستثناء جمعية التراث للاقتصاد التضامني، التي أكدت بوضوح أنه بسبب المشاكل المتعلقة بمسألة التمويل، فإنها لا تؤمن بالنتيجة الإيجابية للتعاون. عمومًا جميع المقابلات أثبتت أنه على الرغم من الجهود

(45) السؤال الذي طرحه ممثلو المنظمات غير الحكومية المغربية والتونسية المعنية بحقوق المرأة هو جزء من الملحق.

الإقليمية، فإن التعاون على الصعيد الوطني بين المنظمات غير الحكومية قوي جدًا، ووفقًا لمنظمات حقوق المرأة، يمكن هذه الجهود أن تولي اهتمام صناع القرار لمسألة عدم المساواة بين الجنسين.

من ناحية مسألة المساواة بين الجنسين، كان السؤال الأهم هو تحديد تلك المعايير الاجتماعية والثقافية التي تمثل قيودًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، كان هناك عمومًا توافق عام في الآراء في شأن الأعراف الاجتماعية والثقافية والتقليدية التي تمثل عقبات أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. أشارت كل من مؤسسة الأطلس الكبير وجمعية التراث للاقتصاد التضامني والاتحاد الوطني للمرأة التونسية إلى انعدام الحصول على التعليم وسوق العمل وصنع القرار. المشاركة الأكبر للمرأة في صنع القرار كانت مطلبًا كبيرًا للمنظمة غير الحكومية المغربية «بدون هي لن أكون أبدًا هو»، ولكن هذا المطلب ظهر أيضًا في حالة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية قليبية وجمعية التراث للاقتصاد التضامني، حتى تونس كانت أفضل كثيرًا من المغرب من حيث مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. إلى جانب المعايير التقليدية القائمة، من الأهمية بمكان أيضًا تسليط الضوء على المنظور التاريخي، ووجود معايير ذات طابع ذكوري، وهي نتيجة للتراث المجتمعي التقليدي والماضي الاستعماري الفرنسي. في ما يتعلق بالسؤال البحثي الرئيسي، أي ما إذا كانت منظمات حقوق المرأة في المغرب وتونس تؤمن بتطبيق منهج من أعلى إلى أسفل في ضوء «الربيع العربي» السياسي والأزمات الوبائية الحالية، كانت إجاباتها إيجابية بوجه عام. وتعتقد مؤسسة أطلس الكبير أنه من خلال إنشاء تعاونيات محلية وبرامج تدريب مكثفة يمكن للجهات الفاعلة دون الحكومية أن تدفع القيادة نحو تنفيذ ظروف أكثر ملاءمة للمرأة. كما أن حملات التوعية والإصلاحات لزيادة مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية تعَدّ من بين مهمات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة، أي في حالة صوت المرأة الأمازيغية، ومنظمة «بدون هي لن أكون أبدًا هو». وأكدت هذه الأخيرة مع منظمة التراث للاقتصاد التضامني إقامة الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال إطلاق دورات تدريبية مختلفة لها كخطوة رئيسية نحو طريق تحقيق المساواة بين الجنسين، مع تأكيد أن التعاون المحلي أمر لا بد منه لتحقيق منهج ناجح من القاعدة إلى القمة. على عكس هذا الجانب، تعتقد جمعية المرأة التونسية من أجل بحوث التنمية أن إنشاء إطار دولي لحقوق المرأة (منهج من أعلى إلى أسفل) يمكن أن يؤدي إلى التعاون على المستوى الحكومي ودون الحكومي.

مع ذلك، لا يمكن إغفال أن تعزيز المساواة بين الجنسين كثيرًا ما يستخدم كبطاقة لعب من جانب صنّاع القرار، ولا سيما في أوقات الأزمات. وكما ذكر من قبل، كانت هذه هي الحال في عهد الرئيس بورقيبة وبن علي. وقد عززت هذه الحقيقة أيضًا منظمة التراث للاقتصاد التضامني، التي رأت أن ترشيح المرأة للمناصب السياسية علامة تواصل أكثر منه نية حقيقية للتغيير. انقسمت آراء منظمات حقوق المرأة في المغرب وتونس بشأن عواقب الوباء. فمن ناحية، ادعت مؤسسة الأطلس الكبير في المغرب والاتحاد الوطني للمرأة التونسية ومقره قليبية أن الوباء جلب أدوات بديلة لتعزيز حقوق المرأة تجلت في حملات التوعية. من ناحية أخرى، ذكرت منظمة صوت المرأة الأمازيغية أنه إلى جانب خفض تمويل أنشطة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة، فإن الوباء يؤثر سلبًا في ظروف النساء العاملات في التعاونيات الصغيرة والقطاعات غير

الرسمية. وسلطت المنظمة الضوء أيضًا على إفقار المرأة، وهو رأي تشاطره فيه كذلك منظمة التراث للاقتصاد التضامني. بالإشارة إلى طريقة تحليل النموذج، تم توسيع الترميز الأولي مع عوامل مهمة أخرى بعد تطبيقه وتطويره في نموذج[46]. من أجل تصنيف أوضح للأسئلة والأجوبة المطروحة من المنظمات، قام الباحث بصياغة الجدول الموجز التالي:

جدول موجز مبني على المقابلات التي أجريت(47)
مع المنظمات غير الحكومية المغربية والتونسية

	المغرب			تونس		
الجوانب	**مؤسسة الأطلس الكبير**	**صوت المرأة الأمازيغية**	**بدون هي لن اكون أبدا هو**	**الاتحاد الوطني للمرأة التونسية قليبية**	**جمعية التراث للإقتصاد التضامني**	**جمعية المرأة التونسية للبحث والتنمية**
آثار فيروس كورونا في حقوق المرأة	خطيرة (التكيّف ممكن)	خطيرة (إفقار المرأة)	خطيرة (زيادة العنف المنزلي)	خطيرة	خطيرة (تعزيز التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة العنف المنزلي	خطيرة (تفقير المرأة)
التعاون داخل الدولة والتعاون الجهوي	إرادة التعاون (← رؤية شاملة) التعاون الدولي مع الولايات المتحدة ← تجارب إيجابية	إرادة التعاون، لكن تفشى الوباء (الإيمان بالتعاون المحلي مع الجمعيات والتعاونيات)	إرادة التعاون (مثل شراكة التونسيين والموريتانيين)	إرادة التعاون (← رؤية شاملة)، دعم إسباني ← تجارب إيجابية	تصور متشائم ← مشاكل تتعلق بمسألة التمويل، مزيد من الثقة في التعاون بين الشمال والجنوب	تعاون جهوي ودولي أوسع (منظمات غير حكومية فرنسية وإسبانية) تعاون قبل الربيع العربي، تعزيز التعاون داخل الدولة بعد عام 2011 (إنشاء منصة)

(46) نتيجة التحليل النهائي ملخصة أيضًا في الملحق.
(47) يمكن العثور على الأسئلة التي طرحت خلال المقابلات في الملحق.

نتائج الوباء	أثر إيجابي ← الحاجة إلى أنشطة تكميلية (ورش عمل) ← تمكين المرأة	أثر سلبي ← انقطاع الدعم المادي، وإنهاء العمل الميداني والدعم الإقليمي	أثر سلبي ← إمكان دعم الاستقلال الاقتصادي للمرأة كجانب رئيسي	أثر إيجابي ← حملة توعية مكثفة ← إمكانية تحسين أوضاع المرأة	أثر سلبي ← انهاء التدريبات، انقطاع في تمويل المنظمة	أثر سلبي، لكن أثار إيجابية في المرأة الريفية ← انخفاض أثر الوباء
القيود أمام المساواة بين الجنسين	معايير اجتماعية، ثقافية وتقليدية، وعدم الحصول على التعليم، وسوق الشغل، والخدمات الصحية، والافتقار إلى الوعي القانوني	وجود قوانين لمصلحة الرجال، عدم المساواة جهويًا وثقافيًا، مجتمع أبوي	ثقافيًا، سياسيًا، وتأثير السقف الزجاجي في سوق الشغل	انعدام فرص العمل، والوصول المحدود إلى صنع القرار (الحاجة إلى التنمية)، وانعدام الثقة بالنفس	اجتماعي، اقتصادي، قانوني، تربوي، سياسي	الحاجة إلى التغيير في العقلية ← الموروث التاريخي
مدخل من أسفل إلى أعلى	نعم، إنشاء التعاونيات المحلية، وبرامج التدريب المكثف ← دور الجهات الفاعلة دون الحكومية أمر بالغ الأهمية	نعم، المفتاح هو المشاركة السياسية للمرأة + التعاون المحلي، المشاريع المحلية	يعتمد على السياق السياسي الحالي ← ضرورة الاستقلال الاقتصادي + الإرادة السياسية	-	نظرة متشائمة إلى حد ما ← السياق السياسي ← ترقية المرأة في صنع القرار هي بالأحرى ورقة رابحة	جزئيًا + أهمية الإطار الدولي لحقوق المرأة (اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة)

خلاصة

حلل المقال مسألة المساواة بين الجنسين من منظور جديد شمل المدخل النسوي للعلاقات الدولية ووضع مسألة البحث في إطار الاعتماد المترابط المعقد الذي ظهر في نهاية السبعينيات وكان له تأثير كبير في صنّاع القرار. وعند ذكر حقيقة غياب المرأة في عمليات صنع القرار الرئيسية والعمليات الاقتصادية فذلك يدل بوضوح على أن العلاقات الدولية مجندرة بصفة كبيرة، فقد تناولت الدراسة مسألة إلى أي مدى يمكن الجهات الفاعلة دون الحكومية أن تؤثر في سلوك الحكومات.

للإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المقالة اختبارات تجريبية، تجلت في إجراء مقابلات مع منظمات غير حكومية محلية مغربية وتونسية لحقوق المرأة. وفي ما يتعلق بطريقة جمع البيانات، اسْتُخدِم الترميز الأولي، الذي نُقّح وأُكمل عقب المقابلات. وبعد تحليل العلاقة بين مختلف المنظمات غير الحكومية والحكومية، وجد البحث أن تطور حقوق المرأة يعتمد بقوة على الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل بلد تم تحليله. في المغرب، أدى عدم مركزية السلطة ووجود نظام قبلي إلى توطيد مجتمع أبوي تعزز أكثر بعد اعتماد قانون الأسرة المحافظ في عام 1957. وفي ما يتعلق بتأثير التسوية السياسية لدولة معينة، يجب إبراز أن دعم الدول للمساواة بين الجنسين يستخدم أيضًا كأداة للإظهار أمام المجتمع الدولي واستخدام حقوق المرأة كبطاقة رابحة ضد خصومها السياسيين. بينما حدث التمشي المذكور أعلاه في تونس بعد عام 1956 (نسوية الدولة)، وعلى نقيض المغرب، أدى هذا التطور إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية، وانخفاض مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، ومنظومة تعليمية ورعاية صحية أكثر تطورًا؛ وفي المغرب، كانت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة بحاجة إلى الكفاح من أجل تحقيق تطور كبير.

كان لتفشي الوباء بالفعل أثر خطير في التنمية الاقتصادية العالمية. ووفقًا للبيانات الإحصائية الرسمية، واجهت كل من المغرب وتونس أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة قبل فيروس كورونا وبعده مباشرة. وفي تونس، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.7 بالمئة، وبلغ معدل البطالة بين العاملات 16.7 بالمئة. في المغرب، فقد مليون شخص وظائفهم في الأشهر الأربعة الأولى عقب تفشي الوباء، وقد يصل معدل البطالة إلى 33.4 بالمئة بين الفئة العمرية 15 ـ 24 عامًا، و18.2 بالمئة بين الخريجين و15.6 بالمئة بين النساء. كانت نقطة البداية في المقال هي أن النهج النسوي يشير إلى الوضع الأدنى للمرأة في جميع مجالات المجتمع. بعد استخراج البيانات النوعية من المقابلات، وجدت الدراسة أنه على الرغم من الفوضى الموجودة على مستوى الجهات الفاعلة دون الحكومية والحكومات، يمكن تعديل هذه الفوضى من خلال تفاعل هذه الجهات مع الحكومات. وقد أظهر الربيع العربي في عام 2011 أن الأزمات تفتح الطريق أمام مختلف المنظمات غير الحكومية للتعبئة لمصلحة الفئات الضعيفة، التي يمكن أن تسهم في تحقيق تنمية كبيرة. غير أنه من ناحية أخرى، يجب التعامل مع هذه المقرّرَات بحيطة؛ لأن التغييرات في الإرادة على جميع مستويات التحليل والاستراتيجية الثابتة أمر لا بد منه. كما أن الوباء قد أدى إلى ظهور الصعوبات التي تواجهها المرأة، مثل تزايد العنف المرتكب ضدها، والتهميش للمرأة الريفية، وضعف سوق العمل. وفي هذا الصدد، يمكن فهم معالجة مسألة المساواة بين الجنسين في البلدان التي تم تحليلها على أنها عملية ثنائية الاتجاه، حيث يعني وجود بعض القواعد التقليدية الراسخة ثقافيًا عقبة أمام المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية المعنية بحقوق المرأة على حد سواء، حيث يمكن كلاً من الجهات الفاعلة دون الحكومية والمجتمع الدولي أن يمارسا ضغوطًا على الحكومات للتحرك.

الملحق الرقم (1)
تحليل المثال
(المثال الأوّلي والتفسير النهائي)

الملحق الرقم (2)
أسئلة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية المغربية والتونسية المعنية بحقوق المرأة

1 ـ إلى أي مدى أثر وضع الجائحة في الهدف/الأهداف الرئيسية لمؤسستكم؟ ما هي التحديات الرئيسية التي واجهتموها أو يجب مواجهتها في المستقبل؟

2 ـ إلى جانب الآثار السلبية للوباء في تمكين المرأة، بحسب رأيكم، كيف يمكن فترة ما بعد كورونا أن تؤدي إلى تحسين بعض ظروف الشابات والنساء عمومًا؟ وفي حال حدوث تصور سلبي، كيف يمكن الوباء أن يزيد من تعزيز عدم المساواة القائمة بالفعل؟

3 ـ كيف ترى التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في مجال التعليم؟ وفي هذا الصدد، كيف ترى آفاق التعاون بين الجمعيات الأخرى التي تمثل الأهداف نفسها؟ إلى أي مدى يمكن نوعًا معينًا من المنهج العلوي-السفلي أن يكون له تأثير كبير في صنّاع القرار؟

4 ـ كيف يمكن التعاون الإقليمي بين الجمعيات ذات الأهداف عينها أن يقدم زخمًا كبيرًا لتحقيق المساواة بين الجنسين؟

5 ـ كيف ترى عملية بناء وإعادة بناء هوية المرأة قبل أحداث عام 2011، وبعدها، وفي ضوء فيروس كورونا وبعد حقبة كورونا؟

6 ـ ما هو أكبر عبء أمام تحقيق المساواة بين الجنسين؟

7 ـ كيف تتعامل مع وجود الأعراف التقليدية عند العمل على تحقيق الأهداف الرئيسية لمنظمتك؟

8 ـ إلى أي مدى، وبأي طريقة يمكن منظمتكم أن تساهم في تحسين تمكين المرأة في بلدكم؟

9 ـ يرجى ذكر بعض قصص النجاح بين النساء اللواتي تدعمهن أو دعمتهن، واللواتي حققن مكانة عالية في المجال السياسي أو الاقتصادي (مثل روّاد الأعمال)

10 ـ إلى أي مدى نجحت المنظمة في القضاء على الأمية أثناء عملها؟

11 ـ كيف يمكن المدارس والأساتذة أن يوفروا تعليمًا مستمرًا أثناء حالة الوباء (مثل الوصول إلى الإنترنت، وما إلى ذلك)؟

12 ـ بتحقيق الأهداف الرئيسية، كيف يمكن منظمتكم أن تغيّر القواعد والممارسات التقليدية القائمة التي تمثّل عبئًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين؟

13 ـ إلى أي مدى يمكن منظمتك أن يكون لها تأثير، أو ما هو التأثير الذي يمكن أن يكون لمنظمتك على صناع القرار؟ كيف يمكن أن تؤثر في صناع القرار ومجال صنع السياسات في عالم يهيمن عليه الرجال تقليديًا؟

14 ـ كيف يمكن منظمتكم أن تنجح في إعادة كتابة الأعباء الاجتماعية والثقافية التي تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين؟

15 ـ كيف يمكن المرأة أن تسهم في عملية إرساء الديمقراطية؟

16 ـ ووفقًا لما ذكرته، كيف يمكن تقليص الفجوة بين الرجل والمرأة؟

17 ـ كيف يمكن المجتمع أن يكون له تأثير كبير في / ما هو نوع التأثير الذي يمكن أن يكون له في صناع القرار والمنظمات غير الحكومية؟ □

تداعيات إنشاء قناة إسطنبول على الصراع العسكري الروسي ـ الأوكراني في البحر الأسود

لمى مضر الإمارة(*)

باحثة في السياسات الدولية ـ العراق

مقدمة

الدافع الأساسي لكتابة هذه الورقة هو التطورات الخطيرة التي أحاقت بمنطقة البحر الأسود منذ الأحداث الأخيرة في المنطقة حيث تشرف كل من روسيا وأوكرانيا على شاطئه الشمالي[1]. يمثل البحر الأسود عصب الحياة الرئيسي لأهم صادرات البلدين وهو القمح ومواد أولية ومصنعة أخرى يقع زُبُنها في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، فضلًا عن أنه المنفذ الوحيد للبلدين تجاه المياه الدافئة التي تمثل حلم روسيا القديم المتجدد دائمًا. النفاذ إلى المياه الدافئة محكوم بالتجارة السلمية، والدخول عبر مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين تمتلكهما تركيا بالنسبة إلى السفن الحربية تنظمه اتفاقية مونترو التي أعادت المضيقين للسيادة التركية. بعد اندلاع الأعمال القتالية بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا التي شمل مجال عملها البحر الأسود وجواره البري في الدولتين، أصبحت الملاحة الروسية والأوكرانية عبر المضيقين تحكمها حالة الحرب المعلنة بين البلدين، الأمر الذي يعطي تركيا صاحبة السيادة على المضيقين حقوقًا تتيح لها منع الملاحة الحربية عبرهما.

يأخذنا هذا إلى ما سبق للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إعلانه في نيسان/أبريل 2011 عن عزم بلاده القيام بحفر قناة موازية لمضيق البوسفور يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط على نحو مشابه لما تم العمل به في قناتي السويس بهدف تجاوز المخاوف القانونية والبيئية. من الطبيعي أن يثير مثل هذا الإعلان حفيظة عدد من القوى الإقليمية والدولية، وتأتي في مقدمها روسيا الاتحادية التي ما فتئت تتخلص من عقدة الوصول إلى المياه الدافئة. هذا وقد عادت حدة المنقاشات والتحليلات والمخاوف إلى الواجهة من جديد مع الإعلان التركي الرسمي عن بدء حفر قناة إسطنبول

(*) البريد الإلكتروني: lumamudher@yahoo.com

(1) تتشاطأ على البحر الأسود عدة دول، ويعد هذا البحر وسيلة هذه الدول الوحيدة للاتصال بالمياه الدولية؛ وهذه الدول هي أوكرانيا، روسيا الاتحادية، جورجيا، تركيا، بلغاريا، رومانيا، مولدافيا. ويمثّل الدانوب رابطة وصل بين دول أوروبا الوسطى المطلة عليه والبحر الأسود كيوغسلافيا السابقة والدول المتفرعة منها بعد انهيارها، وهنغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا وغيرها.

نهاية شهر حزيران/يونيو 2021. من هنا تنطلق هذه الورقة البحثية لتركز على التداعيات المحتملة في الموقف الروسي من مسألة حفر قناة إسطنبول وأبعادها التأثيرية وانعكاسات فتح القناة على الأمن القومي الروسي، مع إشارتنا بشكل سريع إلى التأثيرات الجانبية لهذه القناة على بعض الدول ذات العلاقة.

إن فكرة بناء قناة إسطنبول لم تكن حديثة العهد، إذ تعود خطط بنائها إلى زمن السلاطين المؤسسين للدولة العثمانية أمثال السلطان سليمان القانوني ومن تلاه من السلاطين. وقد استمرت تركيا في التخطيط لفتح مثل هذه القناة حتى الأمس القريب.

أولًا: تفاصيل قناة إسطنبول

تشير المصادر إلى أن فكرة بناء قناة إسطنبول لم تكن حديثة العهد، إذ تعود خطط بنائها إلى زمن السلاطين المؤسسين للدولة العثمانية أمثال السلطان سليمان القانوني ومن تلاه من السلاطين. وقد استمرت تركيا في التخطيط لفتح مثل هذه القناة حتى الأمس القريب خلال تسعينيات القرن المنصرم وبدايات القرن الحالي[2]. ومع ذلك كان المشروع يتوقف في كل مرة لأسباب مختلفة، منها الاقتصادية ومنها الفنية أو حتى السياسية، وربما البيئية أيضًا. ولم يتوقف الجدل بين المؤيدين والمعارضين أبدًا، بل كان يخفت حينًا حينما تركن ملفاته على الرفوف، ويسخن أحيانًا أخرى حين تستل هذه الملفات من الرفوف وتعود إلى طاولة المناقشات مرة أخرى. ولكل طرف وجهة نظر يدعمها بعدد من الحقائق والتبريرات والتساؤلات التي لا تجد لها إجابة. فما تثيره قناة إسطنبول من أسئلة في ذهن الأطراف صاحبة المصالح، سواء منها الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، كثيرة. وهنا لا بد لنا من التفصيل في مفهوم قناة إسطنبول وتفريقها عن مضيق البوسفور الذي يربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويليه مضيق الدردنيل ومن ثمّ بحر إيجة الذي يُعَدّ جزءًا من البحر الأبيض المتوسط. أما قناة إسطنبول فهي مشروع لبناء ممر مائي اصطناعي بطول 45 كيلومترًا، يربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، بشكل موازٍ تقريبًا للممر المائي لمضيق البوسفور، لكن على بعد 30 كيلومترًا منه في اتجاه الغرب ومن دون المرور بالمضيق. حيث ستُقام القناة في الجزء الأوروبي من مدينة إسطنبول وستقسم هذا الجزء إلى قسمين فيصبح القسم الشرقي من الجزء الأوروبي من إسطنبول جزيرة بين القارتين آسيا وأوروبا[3].

---

(2) لمزيد من التفاصيل التاريخية، انظر: Istanbul Canal, Wikipedia, the free encyclopedia, <https://en.wikipedia.org/wiki/Istanbul_Canal>.

(3) «أردوغان يكشف تفاصيل حول «قناة إسطنبول» المائية،» وكالة ترك برس، 2021/4/7، <https://www.turkpress.co/node/80152>

ثانيًا: جذور المشكلة:
الصراع حول السيطرة على المياه

كان الصراع خلال القرن التاسع عشر يتمحور حول السيطرة على المضائق بين كل من روسيا والمملكة المتحدة. فقد كانت روسيا تعمل على أن تكون حرية الملاحة في المضائق مفتوحة بالمطلق من دون قيد أو شرط، بينما كانت المملكة المتحدة تريد فتحها أمام السفن المدنية والتجارية فقط وإغلاقها أمام جميع السفن الحربية. وفي حال السماح لفتحها أمام السفن الحربية الروسية فلا بد من السماح للسفن الحربية البريطانية من العبور أيضًا وأخذ مكان في البحر الأسود.

إن خشية كل من بريطانيا وفرنسا من تمكن الاتحاد السوفياتي من مد سطوة نفوذه لتصل إلى البحر الأبيض المتوسط على نحوٍ يمكّنه من تهديد ممار الشحن الحيوية إلى آسيا وأفريقيا كان وراء سعيهما الجاد لفرض نظام مقيد لحرية الحركة الملاحية.

تمكنت روسيا من الحصول على حق الوصول إلى المضائق بموجب معاهدات واتفاقيات عُقدت خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولكن بعد مدة وجيزة تم إغلاق هذه المضائق مرة أخرى أمام السفن الحربية غير التركية وظلت قاعدة الإغلاق هذه هي القانون حتى عام 1923[4].

استمرت الحال بين مد وجزر إلى أن تم اتفاق بين تركيا وكل من المملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي وبلغاريا وفرنسا واليونان واليابان ورومانيا ويوغسلافيا عند اجتماعهم في قصر مونترو في سويسرا في20 تموز/يوليو 1936 ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1936.

كان لكل من تركيا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي وجهات نظر تختلف بعضها عن بعض، تعكس أساسًا حماية مصالحهم الخاصة. ففضل البريطانيون استمرار تقييد حركة الملاحة، بينما سعى الأتراك إلى نظام يؤكد سيطرتهم على المضائق، في حين أن الحاجة السوفياتية الملحة للوصول إلى المياه الدافئة بأي شكل دفعتهم إلى اقتراح تبني نظام يضمن حرية المرور المطلقة.

إن خشية كل من بريطانيا وفرنسا من تمكن الاتحاد السوفياتي من مد سطوة نفوذه لتصل إلى البحر الأبيض المتوسط على نحوٍ يمكّنه من تهديد ممار الشحن الحيوية إلى آسيا وأفريقيا كان وراء سعيهما الجاد لفرض نظام مقيد لحرية الحركة الملاحية. في النهاية توصل المجتمعون إلى حل وسط يلبي بعضًا من طلبات المملكة المتحدة، ومع ذلك فقد تمكن الاتحاد السوفياتي هنا من الحصول على بعض الامتيازات الإضافية نظرًا إلى كونه دولة مشاطئة للبحر الأسود ويمتلك ساحله

(4) Harry N. Howard, «The Straits after the Montreux Conference,» (October 1936), <https:// www.foreignaffairs.com/articles/turkey/1936-10-01/straits-after-montreux-conference>.

الشمالي بالكامل. ومن هذه الامتيازات حصوله على ضمانات للإعفاء من بعض القيود العسكرية. وقد تم حسبان أن القواعد الأقل تقييدًا المطبقة على دول البحر الأسود هو امتياز فعلي للاتحاد السوفياتي، بحكم كونه من أبرز الدول المطلة على البحر الأسود إضافة إلى تركيا صاحبة الأرض والمياه التي لديها عدد كبير من السفن أو الغواصات.

لقد دفع الإعلان التركي، عن إنشاء قناة إسطنبول، إلى إثارة بعض المخاوف لدى روسيا الاتحادية، وذلك خشية عدم خضوع السفن التي ستمر بالقناة الجديدة لضوابط اتفاقية مونترو. وهو أمر تم التلميح إليه وطرحه بصورة مباشرة من جانب عدد من المسؤولين الأتراك، كان في مقدمتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يرى أن الفرصة متاحة لتعزيز دور تركيا الجيوسياسي لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، وما مشروع قناة إسطنبول إلا استمرار لهذه السياسة الهادفة إلى تعزيز نفوذ تركيا وتوسعها سياسيًا واقتصاديًا[5].

تخشى روسيا أن يشجع بناء قناة اسطنبول تركيا على التنصل من اتفاقية مونترو، التي مضى عليها أكثر من 80 عامًا، إلى حد قد يهدد الدعم الذي تقدمه روسيا إلى حلفائها وشركائها، ومن ذلك وجودها في شرق المتوسط كما هي الحال في ليبيا والجزائر مثلاً.

لقد أثار هذا الأمر الكثير من التساؤلات والتكهنات حول مدى خضوع السفن التي ستمر عبر القناة لشروط اتفاقية مونترو، بعد أن تم بموجبها إلغاء لجنة المضائق الدولية، وتفويض القوات التركية السيطرة الكاملة على مضيقَي البوسفور والدردنيل وإعادة تحصينهما وتقييد مرور السفن البحرية التي لا تنتمي إلى الدول المطلة على البحر الأسود وضمان حرية مرور السفن المدنية في وقت السلم، وتنظيم عبور السفن الحربية، والسماح لتركيا، بموجب الاتفاقية، إغلاق المضيق أمام جميع السفن الحربية الأجنبية في زمن الحرب أو عندما تكون مهددة بالعدوان. كما تم التصريح برفض عبور السفن التجارية التابعة للدول التي هي في حالة حرب مع تركيا. كما نصت الاتفاقية على محدودية حمولة ومدة وجود وتردد جميع القوات البحرية التي لا تطل على البحر الأسود مقابل عدم تقييد وصول السفن العسكرية للدول المشاطئة- روسيا، أوكرانيا، جورجيا، رومانيا، بلغاريا، وتركيا[6].

(5) «أردوغان: مشروع قناة إسطنبول لا علاقة له باتفاقية «مونترو»،» شبكة آر تي الإخبارية، 2021/4/14، <https://ar.rt.com/q6m6>

وفي الحقيقة ان استخلاص العوائد على المرور سيعود على تركيا بمزايا اقتصادية جمة فضلًا عن أن انشاء القناة سيؤمن نافذة تشغيلية لآلاف الأيدي العاملة.

(6) «Implementation of the Montreux Convention,» Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, <https://www.mfa.gov.tr/implementation-of-the-montreux-convention.en.mfa>.

في الواقع، تخشى روسيا أن يشجع بناء قناة اسطنبول تركيا على التنصل من اتفاقية مونترو، التي مضى عليها أكثر من 80 عامًا، إلى حد قد يهدد الدعم الذي تقدمه روسيا إلى حلفائها وشركائها، ومن ذلك وجودها في شرق المتوسط كما هي الحال في ليبيا والجزائر مثلًا، كما أن الأمر قد يؤثر بشكل أو بآخر في إمداد القوات الجوية والبرية الروسية العاملة في سورية. لهذه الأسباب ولأسباب أخرى، تتمسك روسيا الاتحادية باتفاقية مونترو 1936 سعيًا، كما ترى هي الضمان الأمن والاستقرار وسلامة النظام الإقليمي[7].

ثالثًا: تأثير بناء قناة إسطنبول على روسيا

يذهب عدد من المحللين الروس إلى تحديد أبعاد تأثير إنشاء قناة إسطنبول في روسيا في ثلاثة جوانب: سياسية وعسكرية واقتصادية. فمن الجانب السياسي ممكن أن تكون القناة الجديدة ورقة ضغط رابحة تستخدمها تركيا في مفاوضاتها مع روسيا التي سيكون تأثير هذه القناة فيها أكثر من أي دولة أخرى. الجانب العسكري يظهر في الاهتمام الذي يبديه حلف شمال الأطلسي، وفي مقدمته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لإيجاد طريق بديل لمرور السفن العسكرية في البحر الأسود على نحوٍ لا يخضع للقيود التنظيمية لاتفاقية مونترو، وهو ما تعده روسيا تهديدًا لأمنها القومي. أما اقتصاديًا، فإن روسيا هي إحدى الناقلات الرئيسية للبضائع عبر مضيق البوسفور، وهي غير مقيدة بالمرور المحدود للناقلات، فهي تتمتع بامتيازات خاصة كونها إحدى الدول المطلة على البحر الأسود وبالتالي فهي لا تحتاج إلى اللجوء إلى القناة الجديدة لنقل المزيد من السفن. بمعنى مبسط، في ظل الظروف العادية، لا توجد أسباب اقتصادية تدفع روسيا إلى استخدام قناة إسطنبول. لكن، يعتقد بعض المراقبين أن الوضع سيتغير بعد فتح القناة وأن تركيا لن تعجز عن إيجاد عذر لعرقلة أو تأخير مرور السفن الروسية من مضيق البوسفور وتحويل مسارات السفن إلى القناة الجديدة مستخدمة عذر التأثيرات البيئية أو أن ناقلات النفط والسفن الروسية الأخرى قد تهدد مدينة إسطنبول المكتظة بالسكان ويتم إعلان أنه يمثل تهديدًا

إن روسيا هي إحدى الناقلات الرئيسية للبضائع عبر مضيق البسفور، وهي غير مقيدة بالمرور المحدود للناقلات، فهي تتمتع بامتيازات خاصة كونها إحدى الدول المطلة على البحر الأسود وبالتالي فهي لا تحتاج إلى اللجوء إلى القناة الجديدة لنقل المزيد من السفن.

(7) «Turkey's Istanbul Canal Bid May Undermine Russia's Support of its regional allies - expert, Tass» Russian News Agency, 14/4/2021, <https://tass.com/politics/1277899>.

أمنيًا أو بيئيًا في المستقبل، وبالتالي قد يتم تقييد مرورها من المضيق. وبهذه الطريقة، ستضطر السفن الروسية إلى استخدام القناة الجديدة وهو ما يعني دفع رسوم عبور[8].

هنا لا بد من الإشارة إلى أن إنشاء هذه القناة واحتمال سعي تركيا لإيقاف الملاحة عبر البوسفور قد يدفع روسيا إلى التصعيد، سواء رفع الأمر إلى مجلس الأمن الدولي شاكية تعريض مصالحها وأمنها القومي للخطر، أو التقاضي أمام محكمة العدل الدولية لاستصدار قرار يلزم تركيا بضمان فتح المضيق أمام الملاحة الدولية والإقليمية، وقد تلجأ تركيا في المقابل إلى استصدار قرار دولي يدعم وجهة نظرها من خطورة الملاحة عبر البوسفور من الناحية البيئية، وهنا سينشأ توتر قد يتطور إلى نزاع بين روسيا الاتحادية وتركيا.

تريد موسكو أن يكون لها كلا الاتجاهين في اتفاقية مونترو، التي تحكم المرور البحري عبر المضائق التركية، إذ تصور نفسها على أنها داعم لهذه الاتفاقية عندما تعمل لمصلحتها ولكنها في الوقت نفسه تتجاهل وتعمل على تقويضها عندما لا يتم الاتفاق عليها.

لطالما كانت الحكومة الروسية منقسمة في شأن اتفاقية مونترو التي تحد من عدد السفن البحرية الأجنبية التي يمكنها دخول البحر الأسود عبر المضيق وتحديد المدة التي يمكن أن تظل فيها هذه السفن هناك، إذ عدّها البعض في موسكو مكونًا مهمًا للأمن القومي الروسي، بينما رأى آخرون أنها دعوة مفتوحة إلى التدخل الغربي في المياه القريبة من مناطق نفوذها الحيوية. علاوة على ذلك، يرى منتقدو اتفاقية مونترو أنها تحد من حرية روسيا في استخدام المضائق التركية لبسط قوتها في البحر الأبيض المتوسط. ونتيجة لذلك، حث البعض على أن تسعى روسيا إلى مراجعة الاتفاقية بينما حذر آخرون من أن موسكو ستخسر أكثر مما ستكسب بالنظر إلى رغبتها في تطوير علاقات أفضل مع تركيا[9].

تريد موسكو أن يكون لها كلا الاتجاهين في اتفاقية مونترو، التي تحكم المرور البحري عبر المضائق التركية، إذ تصور نفسها على أنها داعم لهذه الاتفاقية عندما تعمل لمصلحتها ولكنها في الوقت نفسه تتجاهل وتعمل على تقويضها عندما لا يتم الاتفاق عليها. يمثل هذا التذبذب المتعمد محاولة روسيا لإخراج القوات الغربية من البحر الأسود، وهي المنطقة التي تحسبها جزءًا مهمًا مما

(8) مقال لآمور جادجييف (الباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لمعهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية) بعنوان: «تركيا تبدأ في بناء قناة اسطنبول قريبًا،» **نيزافيسمايا غازيتا** وورد ملخصه في وكالة تاس الإخبارية، 31/أيار/مايو 2021: «Press Review: What Topped the Putin-Lukashenko Talks and Erdogan's Canal to Impact Russia,» Tass Russian News Agency, 31 May 2021, <https://tass.com/pressreview/129596>.

(9) Paul Goble, «Moscow Wants to Have It Both Ways on Montreux Convention,» Eurasia Daily Monitor, vol. 16, no. 57 (April 2019), <https://jamestown.org/program/moscow-wants-to-have-it-both-ways-on-montreux-convention/>.

يُعرف بـ«الخارج القريب»[10]. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية تحمل في طياتها إمكان إشعال صراع خطير هناك بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

في الحقيقة أن الموقف الروسي تجاه اتفاقية مونترو طالما كان معقدًا. لكن بوجه عام، تصر روسيا على وجوب الحفاظ عليها بسبب القيود التي تفرضها على السفن البحرية التي لا تنتمي إلى الدول المطلة على البحر الأسود، من حيث نوع وعدد وحجم السفن التي يمكنها العبور في أي وقت أو إجمالي حمولتها.

تتوجس روسيا من قيام تركيا بالتملص من بنود اتفاقية مونترو على نحو يسمح لمنظمة حلف شمال الأطلسي أو مجموعة أخرى من الدول المعادية لروسيا بإدخال أي عدد من السفن الحربية في أي وقت إلى البحر الأسود على النحو الذي يهدد الأمن القومي الروسي.

الآن ومع احتمال إنجاز بناء القناة، تتوجس روسيا من قيام تركيا بالتملص من بنود اتفاقية مونترو على نحو يسمح لمنظمة حلف شمال الأطلسي أو مجموعة أخرى من الدول المعادية لروسيا بإدخال أي عدد من السفن الحربية في أي وقت إلى البحر الأسود على النحو الذي يهدد الأمن القومي الروسي.

يأتي التوجس الروسي من منطلق أن عدم استقرار أسعار النفط العالمية والانحدار في التجارة الدولية يهددان قابلية هذا المشروع الضخم للاستمرار على المدى الطويل. وبالتالي، تشك روسيا في أن الطريقة الوحيدة للمضي قدمًا في المشروع هي إذا وفرت دول ذات مصلحة التمويل؛ والنتيجة ستكون حصول الدول المانحة على تسهيلات وامتيازات خاصة لعبور القناة. والتوجس الروسي هنا ينطلق من أن يكون المانح حلف شمال الأطلسي، وهو ما يعني على أرض الواقع أن قناة إسطنبول ستدور حول توسيع دور حلف شمال الأطلسي في البحر الأسود وليس الاقتصاد كما يؤكد الأتراك. وهو ما تنظر إليه روسيا على أنه خطر مدقع سيقع على حدودها الجنوبية لا محالة، الأمر الذي دعا المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، لإعلان موقف موسكو المتمثل بوجوب خضوع السفن التي تعبر القناة للضوابط نفسها المنصوص عليها في اتفاقية مونترو، بقولها «إن موسكو تتوقع من أنقرة أن تتخذ مقاربة مسؤولة تجاه احترام اتفاقية مونترو باعتبار لا بديل عنها»[11].

(10) لمزيد من التفاصيل حول مناطق «الخارج القريب». انظر: لمى مضر الإمارة، **السياسة الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 73 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

(11) «روسيا: نتوقع أن تتخذ تركيا مقاربة مسؤولة تجاه اتفاقية «مونترو»،» سبوتنك عربية، 9 نيسان/أبريل 2021، <https://sptnkne.ws/FTq5>.

رابعًا: التحرك الروسي تجاه قناة إسطنبول

تدرك روسيا أن لدى البعض في تركيا الرغبة في الخروج من قيود مونترو، التي يشعرون أنها فرضت فرضًا على بلدهم مقابل استعادة سيطرتها على مضائقها، وبالتالي يعتقد عدد من المحللين الروس أنه لا توجد فرصة للأتراك لإلغاء مونترو من دون القناة؛ وعلى هذا الأساس انقسمت المقترحات ما بين من يدفع موسكو أن تعمل إما على إبطاء بناء هذه القناة حتى تعترف أنقرة بأن الممر البحري سيبقى ضمن حدود مونترو. وكانت الخطوات المقترحة إما من طريق إثارة المعارضة لبناء القناة داخل تركيا لأسباب بيئية، وإما بسبب تكلفتها الهائلة، وإما من خلال السعي إلى منع التمويل الأجنبي للمشروع، حيث يعتقد المحللون أنها ممكن أن تصبح سببًا لتوترات جديدة بين موسكو وتركيا والشرق والغرب في المستقبل القريب[12].

أما التوجه الآخر فهو أن تصبح روسيا نفسها شريكًا كاملًا في تطوير قناة إسطنبول، على نحوٍ يمكنها من الحصول على نوع من النفوذ والتسهيلات الخاصة مثل الإشراف على أو الحد من سفن حلف شمال الأطلسي من الدخول والخروج بحرية من البحر الأسود [13] منطلقين من ضرورة أن تتبنى روسيا نهجًا براغماتيًا تجاه القناة على نحوٍ يخلق فرصًا اقتصادية جديدة ومختلفة للشركات الروسية، على اعتبار أن هناك فرصًا إضافية خاصة لميناء نوفوروسيسك (الروسي). فبوجود مثل هذه القناة، ستزيد فرص التجارة الخارجية لروسيا، بما في ذلك زيادة تجارة وتصدير الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى[14]، وهو أمر سيصب الغرب جل ثقله للحؤول دون حدوثه كما فعل في الماضي.

إن لروسيا مصالح حيوية وارتباطات تاريخية وأمنية في منطقة الشرق الأوسط دفعتها إلى التدخل على نحوٍ ملموس على أرض الواقع في الأحداث التي عصفت في المنطقة بصورة جلية من خلال الوجود الفعلي والمباشر لقواتها العسكرية على الأراضي السورية.

ولكن بدلًا من النزول إلى جانب أو آخر، يبدو الآن أن روسيا تحاول أن تكون في كلا الاتجاهين. من جانب تدافع عن ضرورة بقاء اتفاقية مونترو، ومن جانب ثاني العمل أما على الدخول شريك معتمد في بناء قناة إسطنبول أو العمل على عرقلة بنائها إذا ما كانت ستصب في مصلحة النفوذ الغربي في مناطق النفوذ الروسية. وهو ما أشار إليه صراحة نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو

(12) Paul Goble, «Moscow Worried about Ankara's Plans for Canal Bypassing Bosporus Strait,» *Eurasia Daily Monitor,* vol. 17, no. 42 (March 2020), <https://bit.ly/3uxRXj2>

(13) Paul Goble, «Moscow Wants to Have It Both Ways on Montreux Convention,» *Eurasia Daily Monitor*, vol. 16, no. 57 (April 2019), <https://bit.ly/3yQ6MA1>.

(14) «خبير روسي: لهذا يجب أن تتبنى روسيا نهجًا براغماتيًا تجاه قناة إسطنبول،» وكالة ترك برس الإخبارية، 14 نيسان/أبريل 2021، <https://www.turkpress.co/node/80384> .

حين عبّر عن أن المشكلة الأكثر خطورة من نظر الأمن القومي الروسي هي محاولات الدول غير الساحلية زيادة وجودها في البحر الأسود، واقتناع روسيا الراسخ بوجوب التقيد الصارم باتفاقية مونترو بوصفها ضمانة جدية للأمن، وإن روسيا تتابع بعناية عددًا من مشاريع البنية التحتية التي تتم في رومانيا وبلغاريا ومحاولات دول حلف شمال الأطلسي إنشاء مرافق دعم هناك وإدخال قوات إضافية[15]. إن كلمات نائب وزير الخارجية تشير إلى أن موسكو ليس لديها مصلحة في مراجعة مونترو أو في انتهاك أحكام تلك الاتفاقية من تلقاء نفسها، لكن مشكلتها تكمن في مدى خضوع القناة الجديدة لبنود هذه الاتفاقية من عدمه.

خامسًا: روسيا وقناة إسطنبول والمنطقة العربية

لا يُخفى على أحد أن لروسيا مصالح حيوية وارتباطات تاريخية وأمنية في منطقة الشرق الأوسط دفعتها إلى التدخل على نحوٍ ملموس على أرض الواقع في الأحداث التي عصفت في المنطقة بصورة جلية من خلال الوجود الفعلي والمباشر لقواتها العسكرية على الأراضي السورية في عام 2015 بعد أن مالت كفة القوة بيد القوات المعارضة للنظام السوري، الذي يعد واحدًا من أبرز الحلفاء السياسيين لروسيا الاتحادية في المنطقة، فعلى الرغم من دعمه السياسي في بداية الأزمة السورية التي بدأت في التفاقم منذ عام 2011 ولغاية اليوم، إلا أن روسيا وجدت أنه لا ضمان للحفاظ على حليفها الاستراتيجي من دون دعم حقيقي على أرض الواقع، وهو أمر لم تعتد روسيا القيام به خارج مناطق نفوذها التقليدية، وهو ما يمثل بصورة واضحة للعيان أهمية هذه المنطقة للمصالح الروسية. فما لا يخفى على أحد أن روسيا تمتلك مصالح في سورية، وأن ثمة اتفاقية للتعاون الاستراتيجي معقودة بين البلدين منذ أيام الحرب الباردة ولا يزال النظام السوري يعول على الدعم الروسي كثيرًا، ويصح الأمر نفسه إذا ما تحدثنا عن المصالح الروسية في الجزائر وليبيا التي نافست تركيا فيها جديًا عندما اشتبكت المسيرات التركية مع قوات فاغنر الروسية... ليس هذا فحسب بل إن تحركاتها المحسوبة بدقة للتدخل في الأزمة الليبية أو دعوتها إلى التوسط في الأزمة اليمنية دليل على هذا الأمر.

لا يمكن حصر الطموح الروسي بالعودة إلى الشرق الأوسط بالعامل الجيوسياسي المتمثل بقرب المنطقة من حدودها الجنوبية وعواقب أي اضطرابات فيها على الأمن القومي الروسي. إن المطالبة بدور رئيس في شؤون البحر المتوسط تنطلق من رؤية روسيا لنفسها بأنها قوة ذات شأن في منطقة البحر الأسود، وعليه يجب تأمين طريقها البحري نحو العالم من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ومنه إلى بقية أرجاء العالم؛ لهذا فهي تعمل بكل ثقلها للحؤول دون أن تقع هذه المنافذ تحت تأثير القوى المعادية لها. وهذه مسألة تضرب بجذورها عميقًا في الفكر والسياسة الاستراتيجية الروسية وليس أمر وليد الساعة أو رد فعل لمسألة انشاء قناة إسطنبول.

---

(15) «أمريكا ترسل سفينتين حربيتين إلى البحر الأسود وروسيا تعبر عن قلقها،» وكالة رويترز الإخبارية، 9 نيسان/أبريل 2021، <https://reut.rs/3IvvusD>.

وهذا ما يفسر لنا الموقف الروسي الحذر والمراقب لعملية إنشاء القناة والجهات الممولة لها والأهداف المعلنة أو حتى تلك الأهداف التي تحاول الجهات المستفيدة، من إنشاء القناة، مداراتها أو نكرانها.

لكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا من كل ما تقدم، أين نحن العرب من كل هذا؟ المشكلة أن المواقف العربية من فتح قناة إسطنبول متباينة تبعًا لتباين المصلحة والتأثير، والصراحة لم أرصد موقفًا واضحًا وجليًا من إنشاء قناة إسطنبول من جانب البلدان العربية. فهنالك بلدان عربية ترغب في الاستثمار في هذه القناة، وهنالك بلدان عربية لربما تتضرر من فتح هذه القناة، وهنالك بلدان عربية تحتاج إلى أن تعمل على حفظ استقرارها والتركيز على بُناها التحتية لتكون خط وصل بحري بري، في الوقت نفسه، على طريق الحرير الذي سيعتمد بصورة أو بأخر على قناة إسطنبول، وهنالك دول لم تهتم أصلًا بقضية إنشاء أو عدم إنشاء القناة.

لقد أشارت بعض الدراسات إلى احتمال تأثير إنشاء قناة إسطنبول في المنطقة العربية بصورة سلبية، وهنا نقصد الدول التي تعد مركزًا حيويًا للنقل البحري مثل الإمارات العربية المتحدة، ومصر، حيث إن الحديث يدور حول إمكان أن تؤثر القناة في عدد السفن التي ستستخدم قناة السويس، وهناك من أشار الى احتمالات تأثيرها في موانئ دبي أكثر كثيرًا من تأثيرها في قناة السويس كون الصين ستتوجه إلى استخدام طريق الحرير وقناة إسطنبول للدخول الى السوق الأوروبية من الجنوب الشرقي لأوروبا بدلًا من استخدام الطريق البحري التقليدي[16].

في الوقت نفسه هنالك من يتحدث عن وجود بوادر مشاريع استثمارية تقوم بها دولة قطر في قناة إسطنبول وذلك بحكم العلاقات الاستراتيجية والمصالح المتبادلة ما بين البلدين[17].

خاتمة

ركزت هذه الورقة على قضية إنشاء قناة إسطنبول ومدى تأثيرها في الوضع الاستراتيجي لروسيا الاتحادية بالدرجة الأساس. وبالأخص في الظروف التي تعيشها روسيا الاتحادية من خلال تدخلها العسكري في أوكرانيا التي دخلت شهرها الثالث من دون أن تتبدى معالم واضحة عن اتجاهات الحسم المتوقعة. لكن هذا الأمر لم يمنع من إشارتنا، البسيطة، إلى بعض الدول التي ستتأثر بشكل مباشر أو حتى غير مباشر من فتح هذه القناة؛ وذلك بغرض فتح آفاق جديدة للدارسين والباحثين من سبر أغوار هذا الموضوع.

تحاول تركيا بوسائل شتى أن تفرض وجودها لاعبًا إقليميًا مهمًا وخطيرًا ومؤثرًا في بيئتها الإقليمية، وقد شهدنا كيف أثبتت وجودها لطرفَي الصراع في أوكرانيا بأنها قيمة لا يمكن التفريط بها. ففي الوقت الذي تولت تركيا تسليح أوكرانيا بمسيّراتها المجرَّبة، وبالأخص في الساحة الليبية

(16) صالحة علام، «هل تشعل قناة إسطنبول الجديدة حربًا بين تركيا ودبي والقاهرة؟،» مقالات الجزيرة مباشر، 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، <https://bit.ly/3q3VKRV>.

(17) «بالأرقام.. حجم الاستثمارات القطرية في تركيا وأسباب نموّها المستمر،» وكالة ترك برس التركية، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، .<https://www.turkpress.co/node/75948>

حيث ألحقت مسيّرات البيرقدار التركية خسائر فادحة بقوات فاغنر الروسية، فإن روسيا قد قبلت الوساطة التركية التي أفضت إلى سلسلة محادثات حول مسألة إيقاف الحرب الجارية حاليًا.

لا يمكن إنكار حقيقة أن مشروع قناة إسطنبول يعَدّ مشروعًا ذا قيمة استراتيجية عالية، وذلك نسبة إلى موقع تركيا نفسه الذي يربط الصين ومنطقة حوض بحر قزوين والبحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى بأوروبا. وهو ما يفسر لنا أهمية القناة لتركيا من خلال إصرار الرئيس أردوغان على المضيّ قُدمًا في المشروع متجاهلًا جميع الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها بلده، سواء انهيار الليرة أو أزمة كورونا أو حتى علاقات تركيا المتوترة حاليًا مع محيطها الإقليمي والدولي على حد سواء. إن ما تسعى إليه تركيا هو أن يتحول حلم قناة إسطنبول إلى حقيقة تغير خريطة العالم وتعيد لتركيا بعضًا من إرادتها التي تم تقييدها ضمن الاتفاقية التي أُجبرت على توقيعها في حقبة من حقب انكسارها.

في الحقيقة، إن لمشروع قناة إسطنبول انعكاسات على مصالح دول متعددة أكثر كثيرًا مما نتصور وأوسع مما تسمح به سطور هذه الدراسة. فهنالك دول قد ترغب في إنشاء قناة إسطنبول لكنها في الوقت نفسه لا ترغب مثلًا في إنشاء طريق الحرير بسبب تأثيره في مصالحها وأمنها الاقتصادي والاستراتيجي، الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا التي قد ترى أن من مصلحتها ألا تكون قناة إسطنبول خاضعة لاتفاقية مونترو بما يسهل على سفنها البحرية الوصول إلى البحر الأسود وحماية حلفائها ومحاصرة روسيا في مجال نفوذها التقليدي. لكن في الوقت نفسه قد تجد أن طريق الحرير وتعزيز الروابط الاقتصادية بين تركيا والصين الذي سيساهم في توسيع مدى نفوذها سيؤثر في مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية سواء في الشرق الأقصى أو الشرق الأوسط.

أما ما يهم روسيا بالدرجة الأساس فهو الحفاظ على أمنها واستقرارها وإبعاد اعدائها المتمثلين بحلف شمال الأطلسي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، عن مناطق نفوذها. لهذا فهي تقف اليوم من فتح قناة إسطنبول ما بين موقف المؤيد والمعارض، وهي ليست وقفة المتفرج أو المحايد بقدر ما هي وقفة مغتنم الفرص في الوقت المناسب. فهي تسعى لإظهار أن فتح القناة ما هو إلا قرار تركي داخلي لكن في الوقت نفسه تعمل على ألا تؤثر هذه القناة الجديدة في الأمن القومي الروسي والمصالح الروسية في مد نفوذها إلى ما يعرف بمناطق الخارج القريب أو عرقلة وصول السفن الروسية إلى البحر الأبيض المتوسط. ليس هذا الأمر فحسب بل تعمل روسيا جاهدة على الحد من انتشار السفن العسكرية لحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود.

إن نجاح روسيا من عدمه في إقناع الجانب التركي بضرورة خضوع السفن التي ستمر بقناة إسطنبول لاتفاقية مونترو سيعتمد على مدى قوة الإرادة الروسية مقارنة بقوة الإرادة التركية وتفاعل الإرادتين مع إرادة القوى والأطراف الدولية الأخرى صاحبة المصلحة. إن الشك في النيات هو سيد الموقف لغاية هذه الساعة. فمن جهة تريد تركيا إعادة مجدها القديم واستقطاب القوى الدولية حولها من خلال ربط مصالحهم بالمصلحة التركية. فهي بهذا المشروع تستطيع المناورة على أكثر من جهة لحصد المكاسب، سواء من روسيا التي تخشى أن تتحول قناة إسطنبول إلى وسيلة مساعدة

لحلف شمال الأطلسي للانتشار في البحر الأسود؛ أو من الولايات المتحدة والغرب اللذين يخشيان أن تقوم روسيا بتمويل المشروع وبالتالي تحصل على حق الإشراف على السفن التي ستعبر القناة من جهة، وتعزز من وجودها في منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط وبالتالي تنافسهم في مناطق نفوذهم. أو أن تتغول الصين أكثر من خلال علاقاتها الاقتصادية والاستراتيجية مع تركيا.

أما البلدان العربية، فإلى حد هذه الساعة، لم يظهر موقف عربي رسمي موحد تجاه إنشاء قناة إسطنبول. بالتأكيد هنالك ترقب لما ستؤول إليه الأمور. نعم، هنالك عدد من الصحافيين والباحثين الذين أشاروا إلى احتمالية تأثر الموانئ العربية في دبي وقناة السويس إلا أنني لم ألحظ أي تصريح رسمي ذي شأن من جانب هذه الدول بخصوص تأثيرات هذه القناة. ومهما كان من أمر فإني أتصور أن المنافسة والتسهيلات المقدمة وتكاليف المرور ستكون هي سيدة الموقف، ويمكن للدول المتضررة من فتح قناة إسطنبول أن تتحالف بعضها مع بعض للتقليل من تأثيرات القناة على مصالحهم ومن الممكن اللجوء إلى اتفاقيات دولية متعددة الأطراف تحدد إطار العمل والمرور بين هذه الدول □

المقاربات الجيوستراتيجية للتعاون والهيمنة في مضيق جبل طارق

الحسين شكراني(*)

أستاذ القانون الدولي، ومدير الكتاب العربي للقانون الدولي.

محمد بن شقرون

باحث دكتوراه في القانون الدولي للبحار،
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش.

مقدمة

تروم حول البحر مفاهيم مُتشابكة ومُعقدة ومتداخلة بين الحقول المعرفية الاجتماعية والعلوم (الدقيقة) من قبيل السيادة الوطنية واقتصاد الموارد البحرية والمياه الإقليمية والميراث المشترك للإنسانية والقرصنة البحرية والكابلات البحرية وترسيم الحدود البحرية وخُطوط الأساس والدراسات الجيوفيزيائية... إلخ. وإذا كان الكون آلة مُعقدة (أمين معلوف)[1] فهل البحر آلة معقدة أيضًا؟ فقد مثّلت السيادة البحرية الهولندية قوة أساسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لذلك دعا الفقيه الهولندي هوغو غروسيوس (Hugo Grotius) إلى مُمارسة حرية البحار. من جهتها عُدّت الأساطيل الإنكليزية خلال القرن التاسع عشر قُوة لا تُقهر في البحر.

مثّل البحر عبر الزمن انعكاسًا ومسرحًا ورهانًا للصّراعات السياسية والتجارية بين الأمم والمجموعات البشرية. وبمعزل عن الشكل القانوني، فأيّ امتداد للسيادة الإقليمية للدولة على الموارد البحرية له دلالة سياسية ذات أولوية مُقارنة بالانشغالات الأخرى للدول الساحلية في شأن قضايا الأمن والاستقرار[2] وتجنّب تبعات عدم الأمن البحري.

(*) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine1@gmail.com

(1) Amin Maalouf, *Les Identités meurtrières* (Paris: Editions Grasset et Fasquelle, 1988), p.40.

(2) Sadok Belaid, «Les Etats Arabes et leur espace maritime,» dans: *Espaces et ressources maritimes* (Paris: Edition Economica, 1986), pp. 96-97.

فالسيادة البحرية هي جزء محوري من حماية الإقليم الوطني وتعزيز المصلحة العليا للدول كتفعيل برامج الطاقة ومختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وهو ما يستلزم مواجهة الصيد غير القانوني، ومواجهة تحرك الحركات الإرهابية وأنشطتها، والتصدي للقرصنة البحرية وحماية الأنظمة البحرية الإيكولوجية من الملوثات البحرية، وحماية الكَابْلات البحرية[3] لضمان تدفق المعلومات والخدمات والاستثمارات. ويمكن تعزيز السيادة البحرية بإقامة الشراكات الاستراتيجية وتقوية سُبل التعاون الثنائي وطرائق التعاون المتعدد الأطراف انطلاقًا من أن البحر يمثل فضاءً للتّعاون وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية والتّجارية والاستثمارية.

تتمتع الدول العربية بحكم وضعها الجغرافي [...] بموقع متميزٌ في ارتباطها بالبحر؛ فهي تضم واجهات بحرية تنفتح في الوقت نفسه على شرق المحيط الأطلسي، ووسط حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تمتد على كل شواطئ المتوسط الجنوبية وعلى جزء كبير من المنطقة الشرقية وعلى الجنوب نحو البحر الأحمر والمحيط الهندي.

تتمتع الدول العربية بحكم وضعها الجغرافي (وهي 22 دولة)، بموقع متميِّز في ارتباطها بالبحر؛ فهي تضم واجهات بحرية تنفتح في الوقت نفسه على شرق المحيط الأطلسي، ووسط حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تمتد على كل شواطئ المتوسط الجنوبية وعلى جزء كبير من المنطقة الشرقية وعلى الجنوب نحو البحر الأحمر والمحيط الهندي. وتمتد الواجهات البحرية للدول العربية على 20000 كيلومتر.

أمام زيادة الضغوط على البحر الأبيض المتوسط وتزايد حركية السلع والأشخاص والبضائع وتحرك الأساطيل والغواصات البحرية يمكن أن يمثِّل ذلك إكراهات إضافية على المضائق الدولية. ولطالما مثلت مناطق الاختناق (Choke Point)[4] ممرّ استراتيجية رئيسية؛ وقد استعملت كورقة ضغط في مجموعة من المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية بين الدول. ومن البديهي أن أي عملية تقليص تخص المسافات البحرية بين دول الميناء وكذا الدول الساحلية ستؤدي إلى انخفاض تكاليف الملاحة[5].

(3) مع العلم أن 97 في المئة من المعلومات التي تمر عبر صبيب الإنترنت مصدرها الكابلات البحرية. انظر: Laurent de Jerphanion, «La Dimension maritime est elle une condition de la puissance aujourd'hui?,» *La Revue internationale et stratégique*, no. 95 (2014), p. 96.

(4) نقاط الاختناق هي ممار استراتيجية وضيقة، تربط هذه النقاط بين منطقتين كبيرتين. فعندما يتعلق الأمر بالتجارة البحرية، غالبًا ما تكون هذه النقاط عبارة عن مضايق أو قنوات تتميز بحركة مرور كثيفة بسبب موقعها الأمثل. انظر: Carmen Ang, «Markets Mapping the World's Key Maritime Choke Points,» 30 March 2021, <https://www.visualcapitalist.com/mapping-the-worlds-key-maritime-choke-points/> (accessed 12 April 2022).

(5) Alba Iulia Catrinel Popescu, «Control of Key Maritime Straits' China's Global Strategic Objective,» *International Journal of Economics and Business Administration*, vol. 5 (2017), pp. 93-94.

وإذا كانت بعض ممارّ الاختناق من صنع الانسان كممر بنما وقناة السويس، فأخرى كان للعامل الطبيعي دور حصري في تكوّنها. ونستحضر في هذا الباب مضيقي هرمز وملقا وكذا مضيق جبل طارق (Gibraltar)[6]؛ وهذا الأخير يمثل موضوع دراستنا.

تُمثل الدول العربية منطقة ذات طابع استراتيجي بامتياز، إذ تربط هذه المنطقة بين ثلاث قارات، هي القارات الأفريقية والأوروبية والآسيوية، وهو ما يمنحها أفضلية (أو ميزة) جغرافية؛ في المُقابل تخضع البلدان العربية لضغوط شديدة وتنافس دولي وإقليمي حادّ من أجل السيطرة والهيمنة عليها.

كان مضيق جبل طارق، ولا يزال، يمثل نقطة استراتيجية في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ إذ يعَدّ ممرًا مهمًا للإمدادات الطاقية وصُنّف على هذا الأساس كأول منطقة متوسطية لتوريد السفن بالوقود (الفيول) ونفط الغاز (Gas-Oil) والنفط البحري[7]. لذلك «تُراقب وتتحكم» الدول في الممارّ التي أدّت دورًا مركزيًا في العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي: مضيق جبل طارق، وقناة سيسل (The Strait of Sicily) وخليج السويس وقناة السويس ومضيق غوبال وخليج العقبة ومضيق تيران وباب المندب ومضيق عمان (هرمز) وخليج عمان[8].

للعلم، تُمثل الدول العربية منطقة ذات طابع استراتيجي بامتياز، إذ تربط هذه المنطقة بين ثلاث قارات، هي القارات الأفريقية والأوروبية والآسيوية، وهو ما يمنحها أفضلية (أو ميزة) جغرافية؛ في المُقابل تخضع البلدان العربية لضغوط شديدة وتنافس دولي وإقليمي حادّ من أجل السيطرة والهيمنة عليها من جهة أولى، مع ضرورة ضمان تدفّق التجارة الدولية وبالتالي تحقيق المنافع الاقتصادية في عالم الاعتماد المتبادل المكثف من جهة أخرى.

ولتفكيك عناصر الدراسة، سنحاول النّظر في المقاربة الجيوستراتيجية لمضيق جبل طارق من أجل دعم إما أطروحة الحرية المطلقة للبحار وإما أن البحار هي مجال استئثاري سيادي بُغية مُمارسة السيادة والتّحكم في المجاري والمضايق البحرية. فإطار الدراسة هو مضيق جبل طارق في أبعاده الشّمولية، أي الاقتصادية والاستثمارية والبحرية في سياق هاتين الأطروحتين المتناقضتين.

تتعدد التّعاريف المهتمة بالمضايق (أو المضائق) الدولية، أي الممارّ البحرية الضيقة. عمومًا يركز الفقه المهتم بالقانون الدولي على أن «المضيق من الناحية الجغرافية ممر بحري محصور بين جزءين من الأرض مهما كانت طبيعة هذه الأرض ومهما كانت سعة هذا الممر المائي»[9].

---

(6) Ibid., pp. 93-94.

(7) John G. Oreilly, «The Regional Geopolitics of the Strait of Gibraltar,» (Durham Thesis, 1988), pp. 72-73.

(8) Belaid, «Les Etats Arabes et leur espace maritime,» p. 95.

(9) عبد المنعم محمد داود، **مشكلات الملاحة البحرية في المضايق العربية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1998)، ص 99.

فالممر لا يكون مضيقًا في القانون الدولي إذا توافرت الأوصاف الجغرافية للمضيق فحسب، بل يجب إلى جانب هذا أن يكون ممرًا للمواصلات الدولية غير المتجهة إلى موانئ على شواطئ ذلك المضيق. لذلك فإن تعريف المضيق – قانونًا ـ على خلاف تعريف الخليج، لا يعتمد على مفهوم جغرافي فحسب، وإنما يستند أيضًا إلى مفهوم غائي أو وظيفي (Functional) ومن ثم فإن مصلحة التجارة الدولية البحرية – بمعناها الواسع ـ هي العامل الحاسم في تحديد الوضع القانوني الدولي للمضيق[10].

الإشكالية: ستنظر هذه المقالة في سُبل تحقيق الانتقال من ديناميات التنافس إلى التعاون المُثمر في مضيق جبل طارق كنقطة «تماس» بين شمال وجنوب المتوسط؛ مع إمكان فحص مدى قُدرة تعزيز آليات التعاون في ردم هوة الخلافات بين البلدان المتوسطية والسماح للمضيق بأن يكون جسرًا للتفاعل والتّعاون بين الفرقاء.

أولًا: السياق التاريخي والأهمية الاستراتيجية لمضيق جبل طارق

1 ـ مراحل تطور مضيق جبل طارق

إن عرض مضيق جبل طارق هو 14600 م (أي 14 كم)، وهو يصل المحيط الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط، وتعارض مطالب ثلاث دول في شأنه (بريطانيا العظمى، وإسبانيا، ومراكش) يجعل نظامه حرًّا. وتنص المادة 7 صراحة من البيان الفرنسي ـ البريطاني الصادر بتاريخ 8 نيسان/أبريل 1904[11] على حرية المرور في هذا المضيق، كما تنص على حظر إنشاء تحصينات على ضفتيه، وهو نظام أيدته المادة 6 من الاتفاقية الفرنسية ـ الإسبانية المعقودة بشأن مراكش بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1912، كما أن عدّة دول تُسهم في نفقات صيانة منارة رأس سبارتيل (Spartel) القائمة في الجنوب الغربي من المضيق[12].

إن الصورة الراهنة لجبل طارق هي نتاج مجموعة من العوامل التاريخية تأرجحت بين مراحل الاستعمار وحقب التّحرير[13]. وضع مضيق جبل طارق[14] بصمته في تاريخ الحضارة الإسلامية،

---

(10) طلعت الغنيمي، **الوجيز في قانون السلام** (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1977)، ص 503.

(11) ساهمت الاتفاقات الثلاثة المبرمة في لندن بتاريخ 8 نيسان/أبريل 1904 بين بريطانيا وفرنسا في حل القضايا المعلقة بين الطرفين وتقديم التّنازلات المتبادلة بينهما؛ فقد احتجت فرنسا على احتلال بريطانيا لمصر، في المقابل سمحت بريطانيا لفرنسا توسيع سيطرتها على المغرب وبالتالي توسيع الهيمنة (على الدول المغاربية). انظر: François Crouzet, «L'entente cordiale: Réalités et mythes d'un Siècle de relations Franco-Britanniques,» *Etudes anglaises*, vol. 57, no. 3 (2004), p. 311, <https://www.cairn.info/revue-etudes-anglaises-2004-3-page-310.htm>. (accessed 28 February 2022).

(12) شارل روسو، **القانون الدولي العام**، ترجمة شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1987)، ص 264.

(13) Oreilly, «The Regional Geopolitics of the Strait of Gibraltar,» pp. 72-73.

(14) Matin Modarressi, «The Strait of Gibraltar as the «Meeting of the Two Seas» from the Quran: References in Medieval Spanish and North African,» *International Journal of Maritime History*, vol. 29, no. 2 (2017), < https://bit.ly/3RHg0pD> (accessed on 19 April 2022).

فبعد الحقبة الفينيقية (البونيكية (Punicus)) واليونانية والرومانية جاء العهد الأموي[15] بالارتباط الروحي لمضيق جبل طارق بالفكر الإسلامي، فلو استحضرنا قصة موسى والحوت يُرشح بعض العلماء من خلال قراءة استنباطية لمضامين القرآن أن تكون نقطة «تلاقي البحرين» تشير إلى موضع جبل طارق بسقوط غرناطة عام 1492 التي بدأت مرحلة من التوسع المهيمن في أوروبا. وأدت سياسة إنشاء المحطات/أو المراكز التجارية[16] التي كانت تتبناها القوات البرتغالية في آسيا خلال القرن الثامن عشر إلى استعمال ممارّ أكثر فاعلية تربط أوروبا بغرب الهند. فتم تسليط الضوء حينها على جبل طارق[17].

على الصعيد الدولي اكتسب مضيق جبل طارق وظائف جغرافية استراتيجية شملت مرحلتين: أولًا، خلق طريق مباشر يربط أمريكا الشمالية بالقارة الآسيوية عبر مضيق جبل طارق في عام 1985 يسمح بمرور سفن الحاويات. ثانيًا، مع إقامة تحالفات ضخمة بين مالكي السّفن ومستعمليها (على غرار ما هو متداول في ميدان النقل البحري). وفي خضم الثورة التي عرفتها صناعة السفن العملاقة؛ مثال ذلك سفن «بناماكس الجديدة»[18]؛ عجزت قناة بنما عن استيعاب الحجم الهائل لهذه السفن وسلطت الأضواء حينئذ على ممارّ أكثر فعالية.

فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، نجحت موانئ الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية (ولا سيَّما نيويورك) في إقناع مالكي السفن ومستعمليها باستغلال خطوط جديدة، وتوجهت الأنظار نحو مضيق جبل طارق[19]. هذا الوضع الجديد خلق انتعاشًا في هذا المعبر وهو ما أدى إلى تصحيح الخلل الذي كان موجودًا في ما يخص التوازن الاستراتيجي بين موانئ

---

(15) Yann Dejugnet, Françoise des Boscs et Arthur Haushalter, eds., *Le Détroit de Gibraltar (Antiquité - Moyen Âge). I: Représentations, perceptions, imaginaires* (Madrid: Casa de Velázquez, 2019), <https://www.orient-mediterranee.com/spip.php?article4296&lang=fr> (accessed on 19 April 2022).

(16) في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت المحطات التجارية (Trading Post) عبارة عن إقليم تجاري في دولة ما تحت تدبير وتسيير دولة أخرى. والمحطات التجارية هي محطات لتعزيز التجارة (الاستيراد والتصدير من طريق الوسطاء)، ولا تملك سلطة سياسية محلية ولا تؤثر في القرارات المتخذة محلياً. انظر (بتصرف): Audrey Ruchet-Bach . «L'Inde multi-ethnique: Le Premier comptoir portugais établi par Vasco de Gama,» *Le Petit Journal* (3 juin 2021), <https://bit.ly/3uUdsL6> (accessed on 28 April 2022).

وقد سبق للفينيقيين والقرطاجيين أن أقاموا هذه المحطات التجارية على السواحل الأفريقية من أجل الاستيراد والتصدير.

(17) «Le Détroit de Gibraltar dans la mondialisation des transports maritimes Capter Nora Mareï, les circulations marchandes pour créer du développement,» *EchoGéo*, vol. 19 (2012), p. 44.

(18) Suezmax أو Panamax أو Post-Panamax

يقصد بهذه السفن ذات الحاويات الكبيرة التي لا تستطيع الدخول إلى منفذ باناما أو قناة السويس مثلاً. وتوجد أيضًا السفن العملاقة التي تنقل البترول أو ناقلات الطائرات. انظر: Panamax-Définition et Explications, <https://www.techno-science.net/definition/14512.html>, (accessed 24 April 2022).

(19) Jean-Claude Lasserre, 'Le Pas-de-Calais et le détroit de Gibraltar: Quels enjeux géopolitiques?,» *Etudes Internationales*, vol. 34, no. 2 (February 2003), pp.200-201.

بحر الشمال وموانئ البحر الأبيض المتوسط. فاستقطب مضيق جبل طارق بذلك مستعملي سُفن الحاويات الذين لجأوا الى الخدمات اللوجستية المقدمة من طرف مجموعة من الموانئ نخص بالأساس ميناء الجزيرة الخضراء. لذا تبوأ المضيق موضع تلاق بين سفن الحاويات الكبرى والصغرى وسفن الإمداد[20]. فَعُدَّ مضيق جبل طارق على هذا الأساس منافسًا استراتيجيًا لمعبر باب كالي في ما يخص المبادلات البحرية بين أوروبا وأمريكا الشمالية[21].

2 ـ البعد الاستراتيجي لمضيق جبل طارق

مضيق جبل طارق هو أول من يستقبل البواخر القادمة من العالم «الجديد»: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، نحو البلدان الواقعة على البحر الأبيض المتوسط أو المتصلة بها. ويحتل مضيق جبل طارق أهمية اقتصادية وتجارية كممرّ دولي بالنسبة إلى الدول الساحلية المتوسطية والدول الأخرى[22]. تمر من خلال هذا المضيق سُدس التجارة العالمية ونحو 5 بالمئة من تجارة النفط العالمية[23]. ومن المُنتظر أن تزيد هذه النسب المئوية بشرط زيادة فرص التعاون الدولي بين الدول ذات المصلحة في مضيق جبل طارق ولا سيما المغرب وإسبانيا وبريطانيا.

يحتل مضيق جبل طارق أهمية اقتصادية وتجارية كممرّ دولي بالنسبة إلى الدول الساحلية المتوسطية والدول الأخرى. وتمر من خلال هذا المضيق سُدس التجارة العالمية ونحو 5 بالمئة من تجارة النفط العالمية.

يعَدّ بوغاز جبل طارق المدخل الرئيسي والمهم للبحر الأبيض المتوسط، ويقوم البوغاز بفصل شواطئ المغرب وإسبانيا عن بعضها، وأضيق نقطة به لا تتعدّى 14.300 م، وبعمق يصل 365 م. ويوجد في الغرب بحر البوران (Alboran) بين المغرب وإسبانيا وهو الممر الانتقالي، ويليه الحوض الممتد بين الجزائر ووسط فرنسا (البروفانس)، وهي منطقة شديدة العمق حيث تراوح أعماقها بين 2800 وَ3300 متر[24].

في مُفترق الطّرق البحرية العالمية، أصبح مضيق جبل طارق أول منطقة في حوض المتوسط لتوريد السفن بالفيول (Fuel) والديزل والنفط المستخرج من البحر. ومن المعلوم أن الكثير من الموانئ تقدم هذا النوع من الخدمات، لكن عمليات الحفر أو الحفر المُكثف يمكن أن يكون في مناطق محددة ذات مواقع جغرافية متميزة قريبة من الشحن الرئيسية من أجل تقديم التّسهيلات

(20) Ibid., pp. 200-201.

(21) Ibid., pp. 200-201.

(22) إدريس الضحاك، **قانون البحار وتطبيقاته في الدول العربية: دراسة كاملة للقوانين البحرية العربية وللاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف** (الرباط: [د. ن.]، 1987)، ص 429ـ431 (بتصرف).

(23) «مضيق جبل طارق،» الجزيرة نت، 5 نيسان/أبريل 2011، <https://bit.ly/3J3iPO9> (تصفح الموقع يوم 8 نيسان/أبريل 2022).

(24) الضحاك، المصدر نفسه، ص 410.

اللازمة لاستقبال السّفن ومن ثم تقديم الخدمات الإضافية كإصلاح السّفن في البحر، والتزود بالمياه والغذاء[25].

لقد تحوّل مضيق جبل طارق إلى واحة اقتصادية في سياق العولمة. فللدول المطلة على أطراف المضيق فرصة تاريخية سانحة لتعزيز سُبل التعاون. ويبقى ذلك مرتبطًا بوضع استراتيجيات فعّالة واستباقية لتجنُّب المخاطر، علاوة على ذلك، أن تكون هذه الاستراتيجيات تعاونية ومفتوحة ومتطورة مع تطور الاقتصاد العالمي ورهاناته[26]. ولا شك أن الاستراتيجيات تتوقف على رهانات التنافس والتعاون بين الأطراف المعنية.

ثانيًا: معادلة التنافس والتعاون على مضيق جبل طارق

1 ـ النزاع الاستراتيجي بين الدول

أ ـ النزاع البريطاني ـ الإسباني

مثّل وضع خليج الجزيرة الخضراء عقبة في ترسيم الحدود البحرية؛ فلو كان هذا الخليج تحده دولة فقط، كان في إمكانه الإفادة من خط أساس مستقيم بموجب المواد 7 و 8 و10 من اتفاقية مونتيغو باي لقانون البحار (1982)[27] وبالتالي إدماجه في المياه الإقليمية. إلا أن الوضع الجغرافي لجبل طارق يُعرقل عملية الترسيم بين الدول المعنية.

إن الوضع الخاص الذي يميِّز جبل طارق لم يمنع بريطانيا من الإفادة من مياه إقليمية من ناحية خليج الجزيرة الخضراء. هذا الترسيم البريطاني ما هو إلا تطبيق أحادي الجانب لمبدأ تساوي البُعد أو خط الوسط (Equidistance) في خليج عرضه 5 أميال بحرية[28]. هذا المعطى واجه اعتراضًا شديدًا من لدن السلطات الإسبانية التي أقرت بأن بريطانيا أخلّت بالتزاماتها الدولية وبخاصة أن معاهدة أوتريخت لعام 1713 في مادتها 10 لم تتحدث إلّا عن مياه الميناء[29]؛ فقد

(25) Mareï, «Le Détroit de Gibraltar dans la mondialisation des transports maritimes Capter les circulations marchandes pour créer du développement,» p. 5.

(26) L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), «Le Détroit de Gibraltar: enjeux, défis et approches des acteurs,» (Rabat, septembre 2018), < https://bit.ly/3Obz78s> (accessed 8 April 2022).

(27) United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS) (1982), <https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf>, (accessed 28 April 2022).

(28) Nora Mareï, «Le Détroit de Gibraltar, Porte du Monde, Frontière de l'Europe : Analyse et perspectives de territorialité d'un espace de transit,» (Géographie, Université de Nantes, 2012), p. 43.

(29) Tratado de Paz bilateral entre España e Inglaterra en ejecución de los acuerdos de Utrecht, 13 de julio de 1713, Artículo 10 :« El Rey Católico, por sí y por sus herederos y sucesores, cede por este Tratado a la Corona de la Gran Bretaña la plena y entera propiedad de la ciudad y castillo de Gibraltar, juntamente con su puerto, defensas y fortalezas que le pertenecen, dando la dicha propiedad absolutamente para que la tenga y goce con entero derecho y para siempre, sin excepción ni impedimento alguno».

استثنت هذه المادة أي ولاية قضائية لبريطانيا من الامتيازات التي منحت لها على سبيل المثال في جبل طارق والميناء المرتبط به[30]. وقد اتهمت إسبانيا دولة بريطانيا بتبنّي قراءة خاطئة لمضامين معاهدة أوتريخت عند استفادتها من المياه الإقليمية لخليج الجزيرة الخضراء. وهو ما أكده أورلي (Oreilly) في سنة 1990، وكذا غوتيريز كاستيو (Gutierrez Castillo) عام 2006. في المقابل تستشهد بريطانيا بمنظور في القانون الدولي يمنح للقلاع (الحُصُون) حق التّحكم في الفضاء الذي يغطي نطاق مدافعها.

إن هذا المعطى التاريخي الذي أخذ قسطًا كبيرًا في تشخيصنا للرهانات الجيوستراتيجية بين بريطانيا وإسبانيا تم إدماجه بوصفه ركيزة للمقاربة الأنغلوسكسونية الحالية التي خوّلت لبريطانيا في العهد الحديث نصف المنطقة المتاخمة بين البلدين. وفي هذا الصدد رأت إسبانيا أن المقاربة الكلاسيكية لبريطانيا أصبحت متجاوَزة كون الوضع الحالي لوسائل الدفاع العسكري في خضم المقاربة البريطانية قد يمنح لدولة الميناء جُلّ مساحة الجزيرة الخضراء. وقد تولّد عن هذا النزاع عراقيل تقنية من الناحية الميدانية.

إن عملية تزويد السفن بالوقود وكذا إصلاح الغواصات النووية في ميناء جبل طارق قد يؤثر في المنظومة الإيكولوجية للمياه الإقليمية الإسبانية وكذلك في السلامة الصحية لسكان سواحل منطقة جبل طارق؛ وبالتالي في المنظومة الإيكولوجية لحوض البحر الأبيض المتوسط ككل.

لذا يجب الإشارة في هذا الباب إلى أن الحكومة الاسبانية أثناء وضعها للخطوط الأساس المستقيمة وفقًا للمرسوم 2510/1977[31]، لم تُغلق خليج الجزيرة الخضراء، فكان هذا اعترافًا ضمنيًا بسيادة بريطانيا على مياه الخليج، إذ استثنت إسبانيا هذا الأخير من مياهها الإقليمية؛ ولا شك أن غياب نظام قانوني لمياه الخليج يؤطر للأنشطة البحرية بين الدول المعنية يطرح مجموعة من الأسئلة في ما يخص الصلاحيات الممنوحة للدولتين معًا، وبخاصة أن المنطقة (المتوسطية) مهددة بالحوادث نتيجة تصادمات بسبب التدفق الهائل للسفن في مضيق جبل طارق[32]. وقد نستحضر في هذا الباب حادثة تصادم ناقلة نيو فلايم (New Flame) وهي ناقلة للحاويات، بناقلة البترول الدنماركية طورم جيرترود (Torm Gertrud) بتاريخ 12 آب/أغسطس 2007[33]. وقد أخذت السلطات الإسبانية وقتًا طويلًا بُغية تفعيل عملية الانقاذ

(30) Mareï, «Le Détroit de Gibraltar, Porte du Monde, Frontière de l'Europe: Analyse et perspectives de territorialité d'un espace de transit,» p. 44.

(31) Real Decreto 2510/1977, de 5 de agosto, sobre trazado de líneas de base rectas en desarrollo de la Ley 20/1967, de 8 de abril, sobre extensión de las aguas jurisdiccionales españolas a 12 millas, a efectos de pesca.

(32) «مضيق جبل طارق،» الجزيرة نت، 5 نيسان/أبريل 2011، <https://bit.ly/3J3iPO9>

(33) Fortunes de mer <https://bit.ly/3ze9D6a>.

والتدخل كادت تُسفر عن عواقب بيئية وخيمة. ويرجع هذا التردد الإسباني لحدود فصل تَمّ إرساؤه وديًا على الميدان بين الطرفين.

في ظل الغُموض الذي شاب العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين، وغياب أي اعتراف صريح من إسبانيا على الخليج ولا على المضيق؛ يمكن تسليط الضوء على الجوانب البيئية في الجيوب البريطانية الموجودة في المياه الإقليمية لمملكة إسبانيا، إذ إن عملية تزويد السفن بالوقود (Bunkering of Ships) وكذا إصلاح الغواصات النووية في ميناء جبل طارق قد يؤثر في المنظومة الإيكولوجية للمياه الإقليمية الإسبانية وكذلك في السلامة الصحية لسكان[34] سواحل منطقة جبل طارق؛ وبالتالي في المنظومة الإيكولوجية لحوض البحر الأبيض المتوسط ككل.

ب ـ النزاع الإسباني ـ المغربي

(1) مشروعية السيادة على الجيوب كمعطى أساسي في النزاع المغربي ـ الإسباني:

طالما أدت الحصى والجزر، والجزر الصغيرة الحجم والجيوب في مضيق ما إلى عراقيل تقنية تَحُول دون ترسيم مشروع للحدود البحرية في القانون الدولي، إذ تُوضع الدولة الساحلية أمام محك رسم خط أساس مستقيم ومستمر. وكذا تحديد مياهها الإقليمية. ويُجسد مضيق جبل طارق مرتعًا لنزاعات جيوستراتيجية حول وضع الجُزر والجيوب بين الدول المتقابلة ونخص بالذكر المغرب وإسبانيا[35].

يتميز مضيق جبل طارق ببعض السمات الجيوستراتيجية، فمنذ العصور القديمة عُدّ هذا المضيق موقعًا مرغوبًا فيه. وتعد الجغرافية السياسية للمضيق من أكثر الجغرافيات السياسية تعقيدًا في العالم. فحالة المستعمرة الإسبانية (أي جبل طارق) ووضع الجيوب الإسبانية على الشاطئ المغربي لم يتم حلّها على الإطلاق.

يتميز مضيق جبل طارق ببعض السمات الجيوستراتيجية، فمنذ العصور القديمة عُدّ هذا المضيق موقعًا مرغوبًا فيه. وتعد الجغرافية السياسية للمضيق من أكثر الجغرافيات السياسية تعقيدًا في العالم. فحالة المستعمرة الإسبانية (أي جبل طارق) ووضع الجيوب الإسبانية على الشاطئ المغربي لم يتم حلّها على الإطلاق. بل يبدو أنها من المحرمات الجيوسياسية بين ضفاف المضيق.

على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط المغربي، تقمصت إسبانيا دورًا سياديًا على مجموعة من الجيوب نذكر على سبيل المثال جزيرة بيرجيل (Persil Islands) وسبتة (Cueta) وبيديون دي فيليزدي لاغوميرا (San Sebastián de La Gomera) وجزر الحسيمات وجزر مليلية وكذا جزر

(34) Mareï, «Le Détroit de Gibraltar, Porte du Monde, Frontière de l'Europe : Analyse et perspectives de territorialité d'un espace de transit,» p. 58.

(35) Kevin Danaher, «The Spanish Enclaves in Morocco: An Assessment of Potential Maritime Space,» Sovereign Limits, 29 October 2018, <https://bit.ly/3Ok6rdg> (accessed 17 April 2022).

إيشفارن المعروفة مجتمعة باسم بالاس دي سوبيرانيا (Plazas de Soberania). ثلاثة من هذه الجيوب تشترك في الحدود البحرية مع المغرب، في حين أن الجُيوب الأخرى تقع قُبالة الساحل المغربي.

فعلى الرغم من اعتراف إسبانيا بالمغرب كدولة مستقلة عن الحماية في سنة 1956 فقد تم الحفاظ على الجيوب كأراض إسبانية وتم إدارتها كما لو كانت جزءًا منها [36].

فمند عام 1977 استحوذت إسبانيا على 12 ميلًا بحريًا من مياهها الإقليمية، لكن الدولة لم تقدم أية مطالبة بحرية صريحة تتعلق بالجيوب التي تدخل ضمن نطاق سيادتها. إن القانون الإسباني لعام 1995 في ما يخص جيب سبتة يخول لهذه المدينة حكمًا ذاتيًا بوصفها جزءًا لا يتجزأ من الوطن الإسباني، وقد تم توظيف النص القانوني نفسه في ما يخص حالة جيب مليلية. هذه الأطروحة الإسبانية تتميز ببعض المغالطات التاريخية، إذ رأت أن احتلال سبتة ومليلية كان قبل تأسيس مفهوم الدولة الحديثة في المغرب الذي لم يعرف الوجود حتى القرن الثامن عشر؛ وفي هذا الصدد يبدو أن الأطروحة الإسبانية غَضّت الطّرف عن حقبة الدولة الإدريسية (التي حكمت المغرب في القرن الثامن الميلادي)[37] التي وسعت نُفوذها وسيطرتها لتشمل مدينة سبتة في عام 788 ميلادية.

وقد نستغرب في هذا الإطار الازدواجية التي تتبناها إسبانيا في سياستها الخارجية، إذ اعترفت ولو ضمنيًا بالحقائق التاريخية في ما يخص سيادة بريطانيا على جبل طارق، وأنكرت الطلب المشروع للدولة المغربية على سبتة ومليلية على الرغم من وجود مستندات تاريخية تؤرخ لسيادة المملكة المغربية عليها. وتفوق هذه المستندات في تفاصيلها، ما جاءت به معاهدة أوتريخت المبرمة بين بريطانيا وإسبانيا للعام 1713[38]. وبالنظر إلى وجهة نظر المغرب السلبية في شأن حيازة إسبانيا واحتلالها للجيوب المغربية، فإن أي مفاوضات بين الطرفين تستوجب استيعاب التداعيات الأمنية (كالهجرة) والاستراتيجية التي قد تحول دون التوصل إلى حلّ توافقي[39] بين الأطراف المتصارعة.

(2) الترابطات الميدانية بين الجيوب الإسبانية والهجرة غير النظامية: تتأثر الدول على نحوٍ مُتباين بالتّهديدات الأمنية البحرية تبعًا لموقعها الجغرافي، فعلى سبيل المثال، في حال الهجرة غير النظامية تتأثر إيطاليا بصورة مباشرة نظرًا إلى موقعها الجغرافي الحساس، إذ تعاني صقلية، وبخاصة جزيرة لامبيدوزا، ظاهرة الهجرة غير النظامية استنادًا إلى موقعها الجغرافي المتميز، على

---

(36) Ibid.

(37) Daniel Nordman, «À Propos d'une Histoire du Maroc: L'espace et Le Temps,» *Annales: Histoire, Sciences Sociales*, vol. 71, no. 4 (2016), p. 928.

(38) Fatiha Ben Labbah [et al.], «Les Relations Maroc-Espagne: Les Leviers d'une stratégie de coopération durable,» Programme d'études «Compétitivité globale et positionnement du Maroc dans le système mondialisé» (novembre 2012), p. 21, <https://bit.ly/3Pls7r1>.

(39) Danaher, «The Spanish Enclaves in Morocco: An Assessment of Potential Maritime Space».

خط يُعَدّ الأكثر اختصارًا للمسافة التي تبعد شمال أفريقيا عن دول الاتحاد الأوروبي. بعبارة أخرى حتى لو كانت بريطانيا أو ألمانيا أو فرنسا هي الأهداف النهائية للمهاجرين غير النظاميين، فإن إيطاليا وإسبانيا من طريق جبل طارق شكّلت نقطة تكتل بشري هائل بسبب معالم جغرافية يسهل اختراقها وتجسّد في هذا الإطار عملية فرانتاكس (Frontex) كآلية يستعملها الاتحاد الأوروبي في حماية حدوده، والحدّ من الهجرة؛ وقد أطلق الاتحاد الأوروبي هذه الآلية عام 2014 بطلب من إسبانيا لمدى وعي الدول بضرورة إيجاد حلّ للمعطى الجغرافي وتنظيم الأنشطة البشرية[40].

لقد جعلت أوروبا إسبانيا مسؤولة عن إغلاق جيوبها، إذ إن نقطة حدودية واحدة تربط جيب سبتة المحتلة بالأراضي الخاضعة للسيادة المغربية بتكلفة 30 مليون يورو، إذ أحيطت سبتة بالجدار الأمني منذ عام 1995؛ جُزء كبير من «جدار فيرجا» تم تمويله من ميزانية الاتحاد الأوروبي. ففي خضم تدفق للمهاجرين غير النظاميين افتتح مركز الاحتجاز المعروف بكالاموكارو في عام 1997 الذي يسمح بتنفيذ قوانين وإجراءات الترحيل. ولطالما اعتمدت إسبانيا طرقًا تجارية في رصدها للوضع الحقيقي للمخيمات، فتارة تبخس العدد الهائل الموجود في المخيمات لتبين للرأي العام فرض سيطرتها، وتارة أخرى تُبالغ في تقدير عدد المهاجرين بغية الاستفادة من دعم مالي إضافي من الاتحاد الأوروبي، فأصبح جيب سبتة «مختبرًا ميدانيًا» للسياسات الخارجية الأوروبية في ما يخص الهجرة غير النظامية[41].

أصبحت إسبانيا في وضع لا يُحسد عليه، إذ وكلت من طرف الاتحاد الأوروبي بصورة ضمنية كمراقب دائم لعمليات الهجرة غير المنظمة الآتية من غرب وشرق أفريقيا وجنوب الصحراء. فوضعت إسبانيا أمام محكّ تطهير الهجرة في جيوب سبتة ومليلية وكذا فتح الحدود للآلاف من المغاربة المنحدرين من إقليم تطوان، وذلك لاعتبارات اقتصادية وتجارية، فلا ننسى انضمام إسبانيا إلى اتفاق تطبيق معاهدة شينغن في عام 1990 حيث طالبت بإدراج بند خاص يسمح للمغاربة من الإقليم المُجاور من دخول سبتة بلا تأشيرة[42].

ولا شكّ أن اقتصاد سبتة سيظل رهينًا بالمعاملات التجارية مع المناطق ذات السيادة المغربية، شأنه في ذلك شأن جيب مليلية المحتلة. هذا الارتباط الاقتصادي العضوي أصبح يشكل عُقدة للاتحاد الأوروبي انطلاقًا من أن جيوب سبتة ومليلية ينفردان في العالم كـ «حُدود» برية تربط أوروبا بالقارة الأفريقية.

(3) معادلة ترسيم الحدود والاعتراف بالجيوب البحرية: من حيث المبدأ عندما تفصل دولتين بمسطح مائي (اتفاقية مونتيغو باي 1982) أقل من 24 ميلًا بحريًا يتم اللجوء إلى حلّ

---

(40) Basil Germond, «The Geopolitical Dimension of Maritime Security,» *Marine Policy*, vol. 54 (April 2015), p. 138 (بتصرف).

(41) Guillaume Le Boedec, «Le détroit de Gibraltar,» *EchoGéo*, vol. 2 (2007), <https://journals.openedition.org/echogeo/1488> (consulté le 31 juillet 2021).

(42) Acte final, déclaration III-I, de l'accord d'adhésion du Royaume d'Espagne à la Convention d'application de Schengen.

توافقي بُغية ترسيم الحدود بينها. لكن وجود جيبين إسبانيين: جبل طارق وسبتة المحتلة، يعيقان أي مسار تفاوضي ناجع بين المغرب وإسبانيا لترسيم الحدود.

وقد يكون من السهل استيعاب الأهمية الجيوسياسية التي حظيت بها جزيرة تورا (جزيرة ليلي) التي مثلت نقطة توتر بين الدولتين في عام 2002 وهي تبعد 200 متر من الشواطئ المغربية و8 كيلومترات من الجيوب التي احتلها إسبانيا. ونخص بالذكر منطقة سبتة[43]؛ وبقية الجزر المغربية المتوسطية المحتلة[44] من جانب إسبانيا.

تشهد منطقة البحر الأبيض المتوسط توتراً بين إسبانيا والمملكة المتحدة، فالسلطات الإسبانية لا تعترف بالمياه الإقليمية البريطانية في خليج الجزيرة الخضراء. لذا اعتمدت الدولتان من الناحية العملية ترسيمًا أُحادي الجانب لمساحتها البحرية.

فالمقاربة المغربية تأخذ جزيرة تورا كركيزة من أجل ترسيم خط الأساس دون الأخذ في الحسبان الجيوب التي تطالب بها دولة إسبانيا. إذ إن هذه الأخيرة ترى أن جزيرة تورا ترتبط بصورة وطيدة بالجيوب الإسبانية المحتلة وهو ما يتضارب مع الأحداث التاريخية للتاريخ المعاصر، إذ إن المغرب طالما كرّس قوته العسكرية البحرية لحماية جزيرة تورا منذ نهاية عهد الحماية الفرنسية 1956. وكان لسكان جبل موسى علاقة وطيدة بالجزيرة بوصفها مكانًا خصبًا لتربية الماعز. الغريب في الأمر أن مشروع الحكم الذاتي لسبتة المتبنى من جانب السلطات الإسبانية (1995) لم يُشر ولو بشكل ضمني إلى الوضعية السياسية لجزيرة تورا. هذه الأخيرة تعد من زاوية القانون الدولي جزيرة قارية تابعة للسواحل المغربية مثالها مثال جزيرة شافاريناز (Chaffarinas) المحتلة[45] التي انفصلت عن القارة الأفريقية في إثر آخر الحركات التكتونية في العهد الجيولوجي الحديث[46].

بموازاة ذلك، تشهد منطقة البحر الأبيض المتوسط توترًا بين إسبانيا والمملكة المتحدة، فالسلطات الإسبانية لا تعترف بالمياه الإقليمية البريطانية في خليج الجزيرة الخضراء. لذا اعتمدت الدولتان من الناحية العملية ترسيمًا أُحادي الجانب لمساحتها البحرية[47].

---

(43) Scott C. Truver, *The Strait of Gibraltar and the Mediterranean* (Alphen aan den Rijn, the Netherlands; Germantown, MD: Sijthoff and Noordhoff, 1980), pp. 5-8.

(44) سعيد الصديقي، «الموقف الإسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية،» تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 نيسان/أبريل 2022، ص 3، <https://bit.ly/3ziBp1u>.

(45) موقع الجزيرة نت. تاريخ تصفح 12 نيسان/أبريل 2022.

(46) Truver, Ibid., pp. 5-8.

(47) Note de synthèse no. 105, mai 2008. Enjeux maritimes et portuaires du détroit de Gibraltar.

ونظرًا إلى الطبيعة الاستراتيجية لبعض المضائق، فهي تخضع للقواعد الاتفاقية (اتفاقية كوبنهاغن لعام 1857 وللمضائق الدنماركية (مضيق السوند [Sund] ومضيق البلت [Belt])، واتفاقية 1912 لمضيق جبل طارق، واتفاقية مونترو (Montreux) لعام 1936 للمضائق التركية (وهي البوسفور والدردنيل)، واتفاق 1977 لمضيق ملقا (Malacca)[48] وهو الاتفاق الموقع بين إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة.

وفي ضوء القوانين الوطنية للمغرب (الفصل الثاني من ظهير 2 آذار/مارس 1973[49]) وإسبانيا (قانون 4 كانون الثاني/يناير 1977) فقد حدّدا المياه الإقليمية لكل منهما، وبالتالي أصبح مضيق جبل طارق مياهًا إقليمية للدولتين فقط ويخضع لمبدأ المرور البريء بعد دُخول اتفاقية 1982 حيّز التطبيق[50].

للعِلم فإن المادة 37 من اتفاقية 1982 تؤكد أن المرور العابر ينطبق على المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة. ولا شك في أن مضيق جبل طارق يستخدم للملاحة الدولية بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وكلاهما من أعالي البحار[51]. وبحسب الفقرة الأولى من المادة 38 من اتفاقية مونتيغو باي (1982): تتمتع جميع السّفن والطائرات في المضائق المشار إليها في المادة 37 بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يُعاق.

أما الحالة المتعلقة بتحديد الجرف القاري لمنطقة بوغاز جبل طارق، فإن المغرب يعدّها منطقة مشتركة مع إسبانيا ويجب أن تُحدد بناء على خط الوسط، وهو الأمر الذي تُقرّه إسبانيا مع ربطه بضرورة تطبيق هذا الخط في الجهات الأخرى[52].

2 ـ التعاون العابر للحدود الوطنية

يمكن التطرق في هذا الصدد إلى التعاون البريطاني ـ الإسباني (البند الأول) والتعاون المغربي ـ الإسباني (البند الثاني) والتعاون المغربي ـ البريطاني (البند الثالث).

ـ في ما يخص النزاع البريطاني ـ الإسباني، ارتأت إسبانيا تعزيز دور الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية قادرة على خلق نوع من الموازنة في ما يخص مصالح الدول الأوروبية في جبل طارق. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي بوصف السلطات المخولة له في إيجاد صيغة قانونية تنبني

---

(48) Maxime Lefebvre, *Le Jeu du droit et de la puissance: Précis de relations internationales* (Paris: Ed PUF, 1997), p. 200.

(49) **الجريدة الرسمية**، العدد 3149 (بتاريخ 7 آذار/مارس 1973)، إذ ينص الفصل الثاني من قانون رقم 1.73.211: «لا يمتد عرض المياه الإقليمية، ما عدا إذا نص على ذلك في اتفاقية خاصة، إلى ما وراء خط متوسط تكون جميع نقطه على بُعد واحد من أقرب نقط الخطوط الأساسية للسواحل المغربية وسواحل البلدان الأجنبية المواجهة للسواحل المغربية أو المجاورة لها».

(50) عبد المنعم محمد داود، **مشكلات الملاحة البحرية في المضايق العربية** (الإسكندرية: منشأة المعارف: 1998)، ص 153.

(51) المصدر نفسه، ص 154.

(52) الضحاك، **قانون البحار وتطبيقاته في الدول العربية: دراسة كاملة للقوانين البحرية العربية وللاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف**، ص 328ـ329.

على أهمية التعاون العابر للحدود المشار إليه في بروتوكول الانسحاب المتعلق بجبل طارق في شهر كانون الثاني/يناير 2020 الموقع بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا[53]. وفي إطار البحث عن ميكانزمات تفعيل التعاون الإقليمي بين الدولتين تمّ المزج بين «القوانين الصارمة» و«القوانين المرنة» لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي إلى جانب القيمة المضافة للمذكرات الإسبانية والبريطانية[54]. هذا اللجوء بين إسبانيا وبريطانيا إلى ما يسمى Modus Vevendi (أي تسوية مرضية بين الطرفين) قد يعَدّ مرجعية مثالية للعلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا. وقد أُبرم اتفاق مبدئي (Accord de principe) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 خَلُص إلى رفع سقف التعاون بين بريطانيا وإسبانيا والاتحاد الاوروبي وحسبان جبل طارق جزءًا لا يتجزأ من نظام شنغن[55].

أمام العُقد الجيوسياسية، تزداد أهمية الشراكة الفعالة للمغرب عندما نستحضر القوة المتزايدة «كدولة ميناء» دخلت في التصنيف العالمي، إذ أصبح المغرب فاعلاً في مضيق جبل طارق. فالطبيعة الجغرافية للمضائق وتداخل مصالح الدول السّاحلية فيها تضعها في نسيج التعاون والشراكة عوضًا من وضعها في مجال التنافس والنزاع.

ـ ويُعد التعاون العابر للحدود الوطنية بين الأندلس وشمال المغرب في مضيق جبل طارق ممولًا من طرف الاتحاد الأوروبي كنقطة تحول مهمة في العلاقات بين إسبانيا والمغرب، إذ تعددت مشاريع التعاون منذ التسعينيات من القرن الماضي. وكان أبرزها برنامج فرانتيكست (Frontex, 2004) الذي ساهم في تنفيذ 92 مشروعًا بين الدولتين من ناحية المضيق[56].

فالأثر الايجابي لأي تعاون مشترك يبقى حبيس النزاع المغربي ـ الإسباني في شأن جيوب سبتة ومليلية. فرغم الإعلان الصريح للدولة المغربية عن الحوار مع إسبانيا، ظلت هذه الأخيرة في تعنتها متبنية مقاربة تاريخية ذات أسس واهية[57].

أمام هذا التعنت الإسباني، على المغرب توظيف قنوات غير رسمية، منها حملات تكوينية أكانت في الجهات الأكاديمية أو في جمعيات المجتمع المدني، وذلك بإشراك باحثين إسبان متخصصين

(53) ينص بروتوكول جبل طارق على التعاون الوثيق بين إسبانيا وبريطانيا بشأن موضوع جبل طارق، ولا سيما ما يتعلق بتطبيق مقتضيات البروتوكول المتعلقة بحقوق المواطنين ويشمل التعاون الإداري بين السلطات المختصة في مجالات معينة. انظر: «Questions et réponses sur le retrait du Royaume-Uni de l'Union européenne le 31 janvier 2020,» <https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/qanda_20_104>, (accessed 28 April 2022).

(54) Alejandro del Valle Gálvez, «Consolidar a la UE en el área del Estrecho (2): Gibraltar, » ARI 66/2021 - 15 de julio de 2021 - Real Instituto Elcano, pp. 7-8, <https://bit.ly/3RK3u96>.

(55) Ibid., pp. 7-8

(56) «Détroit de Gibraltar Andalousie, Tanger-Tétouan-Al Hoceima,» European Straits Initiative <https://www.fr.europeanstraits.eu/Partenaires/Detroit-de-Gibraltar> (accessed 22 April 2022).

(57) Miloud Loukili, «Vers l'achèvement de la souveraineté maritime marocaine,» *Marine and Oceans*, 3ème semestre (2021), pp. 41-45.

ومعروفين بتمسكهم بأطروحة المغرب[58]. أما في خصوص إشكالية الهجرة غير النظامية فعلى الاتحاد الأوروبي أن يعي أن المعطيات الميدانية الحالية، لا من الناحية الاستراتيجية أو من الناحية الاقتصادية، قد غيّرت وضع المغرب من بلد «عبور» إلى موطن استقرار للمهاجرين الأفارقة[59]. إذ أصبحت جهة طنجة التي لا تبعد كثيرًا عن جيوب سبتة ومليلية أرضًا خصبة للمشاريع الضخمة (مصنع مجموعة رونو الفرنسية... إلخ) التي قد تستقطب على المديين المتوسط والبعيد عددًا هائلًا من اليد العاملة الأفريقية في سياق التعاون جنوب ـ جنوب[60].

أمام العُقد الجيوسياسية، تزداد أهمية الشراكة الفعالة للمغرب عندما نستحضر القوة المتزايدة كـ«دولة ميناء» دخلت في التصنيف العالمي[61]، إذ أصبح المغرب فاعلًا في مضيق جبل طارق. فالطبيعة الجغرافية للمضائق وتداخل مصالح الدول السّاحلية فيها تضعها في نسيج التعاون والشراكة عوضًا من وضعها في مجال التنافس والنزاع. ولطالما كانت الشراكات بين موانئ الدول الساحلية وأبعادها التجارية والاقتصادية كحل ناجع لامتصاص التوترات السياسية كإرث تاريخي لم يعد ضمن أجندة الدول الساحلية. فلو قُمنا بتشخيص سُبُل الشراكة ذات الطابع الاستراتيجي بين دولتي إسبانيا والمغرب في مضيق جبل طارق لن نستثني في عمليتنا هاته الدور الفعّال الذي يؤديه المغرب في المضيق ولن نغفل في هذا الإطار أيضًا، الدور الاستراتيجي لميناء طنجة المتوسط (Tanger-Med) الذي استطاع خلق نسيج متصل لأكثر من 180 ميناءً مصنفًا عالميًا. فبفضل ميناء طنجة المتوسط، أصبح المغرب يبعد من أوروبا بثلاثة أيام مقابل عشرة أيام من الولايات المتحدة الأمريكية وكذا 20 يومًا من الصين (نتحدث هنا عن البعد الزمني لتبادل السلع)[62]. فتموضع ميناء طنجة المتوسط في «المياه العميقة» يسمح له باستقبال أكبر سُفن حاويات العالم، إذ استقبل في عام 2020، 916 سفينة يتجاوز طولها 290 مترًا. وقد انفرد في حوض المتوسط برقم قياسي جديد إذ قام في نهاية عام 2020 بتسجيل ما يقرب من 555164 حاوية نمطية[63].

هذا التصاعد المتزايد للقوة الاستراتيجية لميناء طنجة المتوسط جعل السلطات الإسبانية تولي اهتمامها بنسج شراكات بين موانئ إسبانيا وموانىء المغرب. ونذكر في هذا الجانب التعاون بين ميناء طنجة المتوسط وميناء فيغو (Vigo) الذي كان موضوع اجتماعات بتاريخ 20 آذار/مارس

---

(58) Ben Labbah [et al.], «Les Relations Maroc-Espagne: Les Leviers d'une stratégie de coopération durable,» p. 77.

(59) إبراهيم المرشيد والحسين شكراني، «تحليل البعد الاقتصادي لظاهرة اللجوء: حالة المهاجرين الأفارقة العالقين في المغرب،» في: **الهجرة وحقوق الإنسان: تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الأمنية وتسييج الحدود**، إشراف وتنسيق الحسين شكراني وإبراهيم المرشيد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، ص 81ـ111.

(60) Ben Labbah [et al.], Ibid., p. 79.

(61) تم تصنيف ميناء طنجة المتوسطي كأكبر ثلاثة موانئ عالمية الأكثر كفاءة في استقبال الحاويات الكبرى. وبحسب دراسة أمريكية في هذا الصدد فإنه تتم دراسة ثلاثة معايير أساسية لقياس كفاءة 44 ميناءً كبيرًا في العالم للعام 2021. للتفاصيل انظر: «Tanger med dans le top 3 des ports les plus efficaces au monde (étude américaine),» 21 mars 2021, <https://bit.ly/3yTtFBh> (accessed 28 April 2022).

(62) Aymeric Chauprade, «Our Aim is to be Become One of the Top 20 Shipping Hubs in the World,» *Marine and Oceans*, 3ème semestre (2021), pp.66-88.

(63) Ibid., pp. 66-88.

2018 أجريت بين مسؤولي ميناء طنجة المتوسط ووفد إسباني بقيادة رئيسه سي لوبيز التي خلصت إلى ضرورة إيجاد سُبُل جديدة من التعاون بين الدولتين الساحليتين[64]. ومن الممكن إحراز تقدم في المجالات الاقتصادية-التجارية بعدما لاحظنا تبنّي إسبانيا الموقف المغربي في شأن مبادرة الحكم الذاتي التي طرحها المغرب على منظمة الأمم المتحدة في عام 2007 كحل أساسي وأكثر واقعية لفض ملف الصحراء الغربية.

ـ بكل تأكيد سيكون لعملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) تبعات إيجابية على تعزيز العلاقات المغربية ـ البريطانية. فالمغرب هو «جار»[65] لبريطانيا من خلال الرهانات الجيوسياسية والجيوستراتيجية المرتبطة بقربه من مضيق جبل طارق، وضمان الأمن البحري للمضيق. ويملك المغرب بعض الأوراق في التفاوض مع بريطانيا من أجل تزويد بريطانيا بكابل بحري للطاقة النظيفة من الصحراء إلى بريطانيا. فمن شأن هذا المشروع أن يعزز العلاقة بين البلدين لتدبير مرحلة ما بعد البريكست.

استنتاجات

توصلت هذه الدراسة إلى استنتاجات أساسية هي:

من المعلوم أن المغرب أصبح فاعلًا في مضيق جبل طارق. فالطبيعة الجغرافية للمضائق وتداخل مصالح الدول الساحلية فيها تضعها في خانة حتمية نسج أواصر التعاون والشراكة عوضًا من وضعها في مجالي التنافس والنزاع. لذا يجب الأخذ في الحسبان أن المغرب استطاع تدبير أزماته مع إسبانيا بحكمة من أجل توسيع مصالحه وامتصاص التوترات السياسية الإقليمية بالدفاع عن سيادته على كامل التراب الوطني.

فالسيادة البحرية للدول هي جزء محوري من حماية الإقليم الوطني البحري وتعزيز المصلحة العليا للدول وما يستتبع ذلك من مواجهة الصيد والأنشطة غير القانونية، لذا فالتصدي للقرصنة البحرية جزء من التعاون الفعّال بين الدول مع الانفتاح على أهمية حماية الأنظمة البحرية الإيكولوجية من المُلوثات البحرية؛ ويبدو أساسيًا رفع التأهب قصد الحدّ من اصطدام السفن، وكذا حماية الكَابْلات البحرية التي قد تتعرض للتخريب.

وعلى الرغم من نسج الرّوابط بفعل التدفقات الأفقية البحرية، فالمضائق البحرية كونها تمثل حدودًا ذات إكراهات كبيرة، رهينة بالتّصاعد المتزايد للهجرة غير النظامية وثقل الجيوب المحتلة على نجاعة ترسيم الحدود البحرية بين الدول.

أما في ما يتعلق بمشاكل ترسيم الحدود البحرية بين الدول المتقابلة، ولا سيَّما بين المغرب وإسبانيا، على هذه الأخيرة أن تعي التغييرات الحاصلة بأن الترسيم من ناحية مضيق جبل طارق يبقى رهينًا بتعزيز المفاوضات بين المغرب وإسبانيا □

---

(64) *Rapport Annuel Tanger Med* (2018), p. 100, <https://bit.ly/3IVF1th> (accessed 24 April 2022)

(65) Forum Annuel de l'Institut Marocain des Relations Internationales sur le thème de la «Géopolitique du Maroc dans un Nouvel Ordre Mondial en Crise» Casablanca, 21 - 22 juin 2019, présentation de Mohammed Belmahi, <https://bit.ly/3IS3IXI> (accessed 26 April 2022).

ترسيم الحدود البحرية في القانون الدولي وإشكالية تنازع الدول الساحلية المتقابلة: المغرب إسبانيا أنموذجًا

بوحفيظ عبد الكبير(*)

باحث في سلك الدكتوراه، مختبر القانون العام والعلوم السياسية،

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال جامعة محمد الخامس – الرباط.

مقدمة

تغطي البحار والمحيطات مساحة كبرى داخل الكرة الأرضية، وتمثل نحو 70 بالمئة من اليابسة، واستطاع الإنسان أن يتأقلم مع البحر عبر العصور والأزمنة، لكن التطور الحاصل على المستوى الصناعي والاقتصادي، الناجم عن تعاظم النمو الديمغرافي، أصبح عاملًا أساسيًا في تغير وجهة الإنسان للبحث عن الغذاء والاستفادة من الثروات التي تجود بها البحار والمحيطات، وبالتالي لم يعد البحر كوسيلة للمواصلات العالمية. ونتيجة لظهور عوامل جديدة كازدهار التجارة العالمية وما نجم عنها من اكتشاف للعالم الجديد، قد ساهم في تحوُّل مسار الطرق التجارية من البحر الأبيض المتوسط إلى الواجهة الأطلسية.

بناءً عليه طفى إلى السطح نظام قانوني جديد بزعامة تيار ينادي بالحد من حرية الملاحة معارضًا بذلك أصحاب مبدأ الانتفاع للكافة ولا سيادة لأحد، حيث إن أصحاب النظريتين المتعارضتين كانت لهما المصلحة في الدفاع عن وجهة نظرهم لارتباطها بالسيطرة على المجال البحري، وهو ما أسفر عن صراع فقهي بزعامة المفكر الهولندي كروسيوس، الذي دافع عن حرية الملاحة في كتابه **البحر الحر**، معتقدًا أن البحر غير قابل للحيازة أو التملك بدعوى أن الطبيعة لا تمنح حقًا، لكن يتضح أن هذا الفقيه يسعى لتبرير استفادة مواطنيه الهولنديين للقيام بالتجارة مع الهند عبر البحر الأبيض المتوسط والمرور عبره نحو المحيط الأطلسي، الذي كانت تسيطر عليه البرتغال والإسبان.

(*) البريد الإلكتروني: bouhfidabdelkebir@gmail.com

لكن بالرغم من توصل المجتمع الدولي إلى اتفاقية قانون البحار سنة 1958 في جنيف، فقد برزت عدة خلافات بين الدول، نتيجة الغموض الذي كان يلف بعض بنود هذه الاتفاقية، فاتضح عدم ملاءمتها مع مصالح الدول الحديثة العهد بالاستقلال، التي لم يشارك أغلبها في وضع قواعد مؤتمر جنيف، وهو ما سيعجّل بظهور الانقسامات فيما بينهم، وبالتالي سيفسح في المجال أمام التحام الدول من جديد كي تعتمد اتفاقية أخرى للقانون الدولي للبحار. وبعد عدة مفاوضات عسيرة دامت أكثر من إحدى عشرة سنة خرجت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 في مونتيغو باي إلى حيز الوجود، فرسمت حقوق وواجبات الدول الساحلية وغير الساحلية في تسوية المنازعات الدولية، بما فيها المضائق البحرية، ولا سيَّما ما يتعلق بمفهوم السيادة الدولية عليها.

تمثل البحار جوهر الحركة الاقتصادية للمجتمع الدولي، حيث يمر نحو 90 بالمئة من الرواج التجاري العالمي عبر البحر، وهذا ما جعله محطة نزاع بين كثير من دول العالم، ولا سيَّما تلك الدول الساحلية المتقابلة أو المضائقية كإسبانيا والمغرب

تعَدّ البحار نقطة التقاء جميع الدول لما لها من أهمية خاصة، حيث تعد مصدرًا أساسيًا لغذاء الشعوب، نظرًا إلى الثروات الطبيعية التي تزخر بها، وتعد كذلك طريقًا مسعفًا في الرواج الاقتصادي بين الدول، إذ إن جل البضائع التجارية العالمية تمر عبر البحر، لكن اختلاف الدول من حيث قدرتها على استغلال البحار والموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي قد يتيح لها منفذًا على البحر، يزيد من أهميتها داخل المنتظم الدولي.

تمثل البحار جوهر الحركة الاقتصادية للمجتمع الدولي، حيث يمر نحو 90 بالمئة من الرواج التجاري العالمي عبر البحر، وهذا ما جعله محطة نزاع بين كثير من دول العالم، ولا سيما تلك الدول الساحلية المتقابلة أو المضائقية كإسبانيا والمغرب، حيث اتسمت العلاقة بينهما بالصراع والتجاذب، في محاولة إسبانيا لفرض واقع القوة أمام منطق القانون، المتمثل بأهم مرتكزات القانون الدولي للبحار، والقرارات القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية الحاكمة لتسوية المنازعات الدولية البحرية، في ترسيم حدودها داخل البحر الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، والمضائق البحرية، فهل الصراع المغربي الإسباني حول ترسيم الحدود البحرية يعَدّ عاملًا أساسيًا في إعادة توازن القوى؟ أم سيمثل تهديدًا للاستقرار في منطقة مضيق جبل طارق؟ وما السبل الكفيلة لمعالجة هذا التجاذب الذي طبع علاقة إسبانيا بالمغرب على مر السنين؟

بعدما تطرقنا إلى الإشكالية والأسئلة المتفرعة منها، سنحاول تفكيكها من خلال الاستعانة بالمنهج التحليلي، الذي يعتمد تفكيك الكل إلى الجزء، وسيمكننا من تكوين صورة واضحة عن الظاهرة موضوع الدراسة، التي اتسمت في كثير من المحطات بالصراع، نظرًا إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الدولتان، وبالتالي التعرف إلى الأجزاء المكوِّنة لها، انطلاقًا من أن التحليل

يعَدّ آلية تفسيرية، تسمح للباحث بالنفاذ إلى صلب الموضوع لإثارة مجموعة من الأسئلة، بغية الكشف عن الغموض واستجلاء أهم مرتكزات القانون الدولي للبحار، وقرارات محكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات المرتبطة بترسيم الحدود البحرية.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن فرض واقع القوة أمام منطق القانون، هو الذي يطبع العلاقات الدولية ويرتبط بمصالحها، حيث يعَدّ عاملًا سلبيًا في تأجيج الصراع حول ترسيم الحدود البحرية للدول الساحلية المضائقية المتقابلة، وأن الموقع الاستراتيجي للمغرب وإسبانيا في مضيق جبل طارق أصبح يتجاوز مفهوم الدولة، كون الممر البحري يشكل مسارًا دوليًا تنظمه الاتفاقية الأممية لقانون البحار لعام 1982، وبالتالي يندرج ترسيم الحدود البحرية في هذه الحالة ضمن مقتضيات الاتفاقية المذكورة، والقرارات التي تصدرها محكمة العدل الدولية.

تندرج النزاعات البحرية في إطار المنازعات الدولية التي تخضع لقواعد القانون الدولي، بوصفها أشخاصًا للقانون الدولي العام، حيث تتيح اتفاقية القانون الدولي للبحار لسنة 1982 إمكان تسوية المنازعات سلميًا بين الدول المعنية بطبيعة النزاع.

لهذا سأتناول هذه الدراسة البحثية بناء على الآليات المعتمدة في القانون الدولي، ولا سيَّما تلك المتعلقة باتفاقية قانون البحار في منتيغو باي لعام 1982، التي عُدّت تتويجًا لسلسلة من اللقاءات دامت عشر سنوات، والمبادئ العامة للقانون الدولي، ثم قرارات المحاكم الدولية، حيث سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين، ويتعلق الأمر بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية البحرية بوجه عام وفي إطار مقتضيات اتفاقية القانون الدولي للبحار، وآليات التسوية القضائية لفضّ المنازعات البحرية للدول ذات السواحل المتقابلة في إطار قرارات المحاكم الدولية، عندما يتعلق الأمر بالمنطقة الاقتصادية والجرف القاري (**المحور الأول**). ثم سأخلص إلى تحديد الصراع التاريخي القائم بين إسبانيا والمغرب على مستوى مضيق جبل طارق، سواء تعلق الأمر بالمرور العابر أو البريء، بناءً على ما حددته اتفاقية قانون البحار لعام 1982 (**المحور الثاني**).

أولًا: تسوية المنازعات البحرية بين الدول الساحلية المتقابلة

تندرج النزاعات البحرية في إطار المنازعات الدولية التي تخضع لقواعد القانون الدولي، بوصفها أشخاصًا للقانون الدولي العام، حيث تتيح اتفاقية القانون الدولي للبحار لسنة 1982 إمكان تسوية المنازعات سلميًا بين الدول المعنية بطبيعة النزاع، مشيرة إلى اعتماد الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة لفضّ المنازعات البحرية قبل اللجوء إلى المواثيق الدولية، التي تحدد حسم النزاع القائم بين الدول المتنازعة على المجال البحري، لكن على ما يبدو أن جل المنازعات الدولية

بخصوص المجال البحري كانت تستنفد كل أوجه الاحتكام من تسوية من طريق المفاوضات، إلى مقتضيات اتفاقية القانون الدولي للبحار.

1 ـ الآليات السلمية في فض المنازعات الدولية البحرية

تعَدّ المنازعات المتعلقة بقضايا البحار منازعات قانونية، قد تنجم إما عن خلافات حول ترسيم الحدود البحرية، أو عن خلافات تتعلق بأحقية الاستفادة واستغلال الثروات البحرية، ولا سيَّما الدول الساحلية المتقابلة، التي تدعي كل أحقيتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، أو محاولة السيطرة على المضائق البحرية، وإبراز حضورها، وهو ما يقتضي الرجوع إلى القواعد القانونية الحاكمة لتنظيم المجال البحري بناء على ما جاء في اتفاقية قانون البحار.

تعَدّ القضايا البحرية المطروحة على المحاكم الدولية في الوقت الراهن من أهم المشاكل التي تشغل المنتظم الدولي، وأن المنازعات حول المجال البحري في إطار اتفاقية قانون البحار أعطت أسبقية الاعتماد على مجموعة من المبادئ الحاكمة للقانون الدولي، ومن بينها مبدأ المساواة بين الدول.

قبل الشروع في تحديد المواد القانونية الحاكمة لتسوية المنازعات الدولية حول مجالها البحري، لا بد أن نتوقف أمام ما تتيحه القوانين الدولية الأخرى خارج إطار اتفاقية قانون البحار، المتمثلة بالآليات السلمية التي أجازتها، ومن بينها مبدأ حسن النية، حيث أشارت إلى إمكان التسوية من طريق الوسائل المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، انطلاقًا من أن ديباجة هذا الميثاق تشير إلى التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد اتفقت على ترسيخ السلم والأمن بين شعوبها، وآية ذلك ما جاء في ديباجة الميثاق: «نحن شعوب العالم آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف...»، حيث تضمنت مجموعة من المبادئ التي تقتضي اللجوء إلى التسوية بالطرق السلمية، في حالة التنازع بينها بناء على مبدأ المساواة.

أ ـ مبدأ حسن النية في تسوية المنازعات البحرية

أثناء المنازعات الدولية البحرية تلجأ الدول في البداية إلى القواعد العامة لتسوية نزاعاتها، التي قررها القانون الدولي، حيث تشير المادة 279 من اتفاقية قانون البحار اعتماد المادة الثانية (فـ2) من ميثاق الأمم المتحدة لتسوية النزاعات بين الدول في إطار القضايا البحرية ابتداءً، التي تنص على ما يلي: «لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعًا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية

يقومون بحسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق»[1]. وهو ما يفسر أن المبدأ الأساس في المنازعات الدولية هو حسن النية، وعلى الرغم من ذلك أن بنود اتفاقية قانون البحار كانت حاسمة في حالة المنازعات الدولية حول أحقية الاستفادة من الحقوق والامتيازات البحرية للدول المتنازعة، سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية.

وبناء عليه نصت اتفاقية القانون الدولي للبحار في مادتها 157 الفقرة الرابعة على أن تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بالوفاء بحسن نية، بغية الاستفادة من حقوقها كاملة كأطراف، حيث يجب ان تتجه إرادة جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ مقتضيات مواد الاتفاقية عن حسن نية، من دون إكراه أو بصورة ودية في إطار العلاقات الدولية[2]. وحتى تلك التي تتميز بسواحل متقابلة، بوصفها دولًا ذات سيادة وتمثل أشخاص القانون الدولي العام.

ب ـ مبدأ المساواة في تسوية المنازعات البحرية

تعَدّ القضايا البحرية المطروحة على المحاكم الدولية في الوقت الراهن من أهم المشاكل التي تشغل المنتظم الدولي، وأن المنازعات حول المجال البحري في إطار اتفاقية قانون البحار أعطت أسبقية الاعتماد على مجموعة من المبادئ الحاكمة للقانون الدولي، ومن بينها مبدأ المساواة بين الدول، هذه المكنة التي أتاحتها الاتفاقية المذكورة سمحت باستعمال الدول الساحلية وغير الساحلية للمجالات البحرية بكل حرية في حدود ما تتيحه القوانين الدولية، انطلاقًا من أن الدول متساوية السيادة تبعًا لمقتضيات القانون الدولي، بمعزل عن قوة أو تقدم الدول، أو حتى من حيث المساحة أكانت صغيرة أم كبيرة، هذا المعيار غير مطروح عند الحديث عن المساواة في إطار السيادة بين الدول[3]، ويرتبط مبدأ المساواة في القانون الدولي بسيادة الدولة كما هو مضمن في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعدّ جميع أعضائها متساوين في السيادة، ثم المادة 18 من ذات الميثاق التي تنص على تساوي العضوية داخل الجمعية العامة، وأن كل دولة تضم صوتًا واحدًا مهما عظم شأنها[4]، وتعد الدول الساحلية المطلة على البحر من أكثر الدول عرضة للتنازع.

(1) تنازع الدول الساحلية المتقابلة حول المنطقة الاقتصادية الخالصة: تتمتع الدول الساحلية بحقوق سيادية من نوع خاص، حول استغلال واستكشاف الموارد والثروات الطبيعية

---

(1) مطلع الديباجة، والمادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة 1945، الذي وقع في26 حزيران/يونيو 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وأصبح نافذاً في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، يمكن الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات في شأن مجموعة متنوعة من القضايا بسبب طابعها الدولي الفريد والصلاحيات المخولة في ميثاقها، الذي يعَدّ معاهدة دولية. على هذا النحو، فإن ميثاق الأمم المتحدة هو أداة من أدوات القانون الدولي، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة به. يقنن ميثاق الأمم المتحدة المبادئ الرئيسية للعلاقات الدولية، من المساواة في السيادة بين الدول إلى حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

(2) الفقرة 4 المادة 157 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كانون الأول/ديسمبر 1982 نيويورك، 28 تموز/يوليو 1994.

(3) عبد الكريم علوان خضير، **الوسيط في القانون الدولي العام** (عمّان: مكتبة دار الثقافة، 1997)، ص 88.

(4) حسنة كجي، **العلاقات الدولية الأسس المفاهيمية والفكرية: الفاعلون والتفاعلات** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2019)، ص 79.

بالمنطقة الاقتصادية الخالصة، وتوجد دول متعددة عبر العالم ذات سواحل متقابلة، يترتب على ذلك منازعات فيما بينها حول استغلال قاع البحر، واستكشاف الموارد الطبيعية وأحقية الانتفاع بالثروات السمكية.

وفي هذا السياق، أكدت منظمة الأمم المتحدة تسوية المنازعات الدولية اعتمادًا على الوسائل السلمية، وذلك من خلال إعلان مانيلا سنة 1982[5]. والمنطقة الاقتصادية الخالصة هي كل المناطق البحرية الواقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له، يحكمها النظام القانوني للبحار، وبموجبه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية، وعرض هذه المنطقة لا يمتد إلى أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي.

(2) التنازع حول المنطقة الاقتصادية الخالصة: أوضحت اتفاقية القانون الدولي للبحار حقوق الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث أفردت لها حقوقًا سيادية لغرض استكشاف الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحية، واستغلالها للمياه التي تعلو قاع البحر وباطن الأرض وحفظ هذه الموارد، وكذلك ممارسة الأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة، وإقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات واستعمالها، إضافة إلى البحث العلمي البحري، ثم حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. ولها كذلك الحق في المطاردة الحثيثة عند انتهاك السفينة الأجنبية لقوانين الدولة الساحلية وأنظمتها، ثم أخذ التدابير الفعّالة لمنع ومعاقبة كل سفينة تقوم بتشويش يرتبط بالبث الإذاعي غير المصرح به في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتبعًا للمادة 73 لها الحق في تنفيذ قوانينها وأنظمتها المتعلقة بممارستها لحقوقها السيادية، ولا سيَّما في استكشاف واستغلال الموارد الحية وغير الحية والثروات الطبيعية التي توجد في قاع البحر أو تلك الموجودة في باطن قاع البحر[6].

تولي الدولة الساحلية في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها، بموجب هذه الاتفاقية في المنطقة الاقتصادية الخالصة المراعاة الواجبة لحقوق الدول الأخرى وواجباتها، وتتصرف على نحو يتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، وتمارس الحقوق المبينة في هذه المادة في ما يتعلق بقاع البحر وباطن أرضه، وفقًا للجزء السادس تبعًا لمقتضيات المادة 56 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982[7]، الذي يؤكد ضرورة الالتزام بعدم إعاقة الملاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وحفظ الثروات الطبيعية الحية، فضلًا عن حماية البيئة البحرية من التلوث والحفاظ عليها[8].

---

(5) الحسين شكراني، **بنية وديناميكية العلاقات الدولية** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2018)، ص 159.

(6) المادة 73 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كانون الأول/ديسمبر 1982 دخلت حيز التنفيذ في نيويورك، 28 تموز/يوليو 1994.

(7) المادة 56 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كانون الأول/ديسمبر1982 نيويورك، 28 تموز/ يوليو 1994.

(8) *Convention des nations unies sur le droit de la mer: Instrument de régulation des relations internationales par le droit*, collection International justice (Paris: L'Harmatan, 2011), p. 26.

2 ـ النزاع حول ترسيم الحدود البحرية بين إسبانيا والمغرب في المحيط الأطلسي

أصدر المغرب قانونين تحت عددَي (17.37 و38.17) لترسيم حدوده البحرية في **الجريدة الرسمية** بتاريخ 6 آذار/ مارس 2020، يتعلق بالبحر الإقليمي[9]، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري[10]، حيث يحددها وفقًا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في مونتيغو باي بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 1982، مع مراعاة جميع الظروف ذات الصلة، ولا سيما الجغرافية والجيومرفولوجية والظروف الخاصة أو هما معًا، ومصالح المملكة من أجل التوصل إلى نتيجة منصفة، وخصوصًا مع الدول ذات السواحل المقابلة لها.

للدولة الساحلية حق السيادة على الجرف القاري في حدود الاستغلال والاستكشاف لتحقيق مصالحها، في حين أن حقوق الدول الأخرى على الجرف القاري سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية، فإنها تخضع لقاعدة تقضي بالاتفاق مع الدولة الساحلية، وأن لجميع الدول حق وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة وصيانتها واستخدامها على الوجه الصحيح.

وتبعًا لذلك اضطر المغرب إلى تسريع وتيرة الإجراءات من أجل الاعتراض على ما طالبت به إسبانيا منذ سنة 2014، عندما وضعت طلبًا لدى لجنة الجرف القاري بالأمم المتحدة بغية مد جرفها القاري في اتجاه غرب جزر الكناري، وهو ما أثار انتباه المغرب الذي عارض طلب إسبانيا متحفظًا، ثم سجل طلبه كذلك سنة 2017، التي عُدّت آخر سنة لوضع الطلبات المتعلقة بتسجيل الجرف القاري، نظرًا إلى أن المغرب صادق على الاتفاقية سنة 2007، وفي القانون الدولي للبحار إذا لم تبادر الدولة الساحلية للمطالبة بجرفها القاري خلال مدة عشر سنوات من تصديقها على الاتفاقية لن يحق لها المطالبة به بعد انصرام هذه المدة، لهذا سيلجأ المغرب بالدفع للمطالبة بالجرف القاري[11]. هذا ما سنتطرق إليه بالتحليل من خلال ما يلي:

(9) المادة الثانية من قانون 17ـ37 المغربي الصادر في **الجريدة الرسمية**، العدد 6869، بتاريخ 5 شعبان 1441ه (30 آذار/مارس 2020).

(10) المادة الثانية والثالثة من قانون 17ـ38 المغربي الصادر في **الجريدة الرسمية**، العدد 6869 بتاريخ 5 شعبان 1441هـ (30 آذار/مارس 2020).

(11) La mission permanente du Royaume du Maroc après de l'organisation des nations unies présente ses compléments au secrétaire général des nations unies et, suite à ses notes verbales N/NV/187/09 du 16 mai 2009, et N/NV/194/09du 26 Mai2009, NV/ATL/N/114/2015 du 10 Mai 2015,à l'honneur de lui faire parvenir, ci-joint en annexe, le rapport d'informations sur le plateau continental atlantique du Royaume du Maroc au-delà de 200milles marins, ce rapport appelé également «informations préliminaires partielles», sur les limites extérieurs du plateau continental du Royaume du Maroc au large de ses côtes atlantiques est soumis en application de l'article 76 (paragraphe 8) de la convention des nations unies sur le droit de la mer et conformément à l'article 4 de l'annexe II de la dite convention». Rapport: NV/ATL/N°/325/2015, <https://www.un.org/depts/los/clcs_new/submissions_files/prt44_09/mar_re_prt2015.pdf> (le 20 mars 2022).

أ ـ التنازع حول الجرف القاري

للدولة الساحلية حق السيادة على الجرف القاري في حدود الاستغلال والاستكشاف لتحقيق مصالحها، في حين أن حقوق الدول الأخرى على الجرف القاري سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية، فإنها تخضع لقاعدة تقضي بالاتفاق مع الدولة الساحلية، وأن لجميع الدول حق وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة وصيانتها واستخدامها على الوجه الصحيح، حيث إن للدول الأخرى حق الحفر في الجرف القاري شريطة الاتفاق مع الدولة الساحلية، كما تقتضي مقتضيات اتفاقية قانون البحار لسنة 1982 في مادتها 79 [(12)]. إلى هنا فالأمر طبيعي بناء على مقتضيات اتفاقية قانون البحار لسنة 1982، لكن السؤال يثور عندما يتعلق الأمر بالدول الساحلية المتقابلة فينشأ بينها تنازع على استغلال واستكشاف الموار الطبيعية، الأمر يصبح مفوضًا للمحاكم الدولية لفض هذا النزاع، بناء على توافق الدول المعنية بالنزاع للالتجاء إلى محكمة العدل الدولية.

لهذا فإن المادة 279 في فقرتها الأولى، التي تحيل على المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة إلى ضرورة تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، حيث جاء فيها: «يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يلتمسوا حله ابتداءً عن طريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، وأن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها...»[(13)]، لكن التزام الدول الأطراف باتفاقية قانون البحار، ولا سيَّما في المادة 283 التي توضح أن في حالة نشوب نزاع بينها، يجب عليهم اللجوء إلى التسوية عن طريق التفاوض أو غيرها من الوسائل السلمية، كتبادل الآراء كما هو واضح في الاتفاقية المذكورة، وأن كل دولة طرف تدعو الدول الأخرى التي تنازعها بأن يخضع النزاع للتوفيق، بناء على مقتضيات الفرع الأول من المرفق الخامس من الاتفاقية السالفة الذكر، وإذا لم يتوصل أطراف النزاع إلى تسوية سلمية، فإن الأمر يحال على محكمة العدل الدولية ذات الاختصاص بناء على طلب أحد الأطراف تبعًا لما تضمنه الفرع الثاني من الجزء الخامس عشر.

وفي هذا السياق، ترى إسبانيا أنها على حق عندما طالبت بتطبيق القانون الدولي للبحار حيث تقدمت بعرض طلب جزئي في ما يتعلق بالمنطقة غرب جزر كناري في 26 آب/أغسطس 2015، لكن المغرب تقدم بمذكرتين شفويتين بتاريخ 10 آذار/مارس و29 تموز/يوليو 2015، أثار من خلالهما بعض التحفظات ولكنه لا يعترض على النظر في الطلب الإسباني، الذي صرح من خلاله عضو الوفد الإسباني مارتين إي بيريز نانكلاريس، والذي أشار إلى الرسالتين المذكورتين، فسلّط الضوء على تداخل محتمل مع الطلب الذي سيقدمه المغرب، في شأن الجرف القاري فيما وراء 200

(12) المادة 79 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كانون الأول/ديسمبر 1982 نيويورك، 28 تموز/يوليو 1994.

(13) المادة 279 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كانون الأول/ديسمبر 1982 نيويورك، 28 تموز/يوليو 1994.

ميل بحري من ساحل الصحراء الذي هو موضوع نزاع لم يتم الحسم فيه، وأن إسبانيا مستعدة مع أي كيان ستكون له السيادة على الساحل المشار إليه[14]، لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن المادة 46 من اتفاقية مونتيغو باي ربما لا تنطبق على حالة جزر الكناري، انطلاقًا من أن القانون والعرف الدوليين يميزان بين حقوق الدول القارية كالمغرب على مناطقه البحرية، وتلك المتعلقة بالجزر التابعة لدول أخرى تكون بعيدة منها، كما هي الحال بالنسبة إلى جزر الكناري، فضلًا عن الدراسات الجغرافية والجيولوجية التي أبانت على أن الجرف القاري المغربي يتجاوز مداه مسافة خط الوسط[15]. وبالتالي يمكن القول إن هناك مجالات بحرية متداخلة ستعقد من اختلافات وجهات النظر بين إسبانيا والمغرب[16].

في السياق إيَّاه، قد يثور السؤال حول أحقية إسبانيا التي لها السيادة على جزر كناري في سيادة استغلال واستكشاف الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، أو الجرف القاري، وهل يمكنها أن تطالب بها بناء على أن «جزر كناري» هي جزر، أم أنها دولة أرخبيلية وفق مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، في حين أن المغرب قد يدفع أو يدعي أن جزر كناري ككيان ليست دولة أرخبيلية بل هي إقليم إسباني ولا تدخل في أحكام المواد من 46 إلى 56 المتعلقة بالدول الأرخبيلية أي لا تنطبق عليها، وتبعًا لذلك فإن امتداد الجرف القاري من ساحل المغرب، والعوامل الديمغرافية والتاريخية سترسو لمصلحة المغرب في الترافع والدفاع عن حقوقه السيادية كافة المتعلقة بالجرف القاري أمام محكمة العدل الدولية.

إن لجوء الدول إلى المحكمة الدولية لقانون البحار لا يختلف عن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في النظر بالمنازعات الدولية، فهو لجوء اختياري يتم بموافقة الدول قبل نشوء النزاع أو بعده.

لكن ما نلاحظه اليوم كباحثين في القانون الدولي من صراع حول الصحراء، الذي يتضح أنه إذا ما تحقق الحكم الذاتي لقضية الصحراء ستزول العقبة التي كانت تعترض المغرب للمطالبة بالاحتكام إلى لجنة الجرف القاري، إضافة إلى العمق التاريخي للمغرب على صحرائه التي أصدرت في شأنه محكمة العدل الدولية سنة 1975 حكمها الاستشاري، والقاضي بأن هناك علاقة قانونية تستند إلى البيعة التي تربط القبائل الصحراوية بملوك المغرب عبر حقبة تاريخية طويلة.

---

(14) انظر وثيقة لجنة حدود الجرف القاري، CLCS/90، المدرجة بالدورة 38 للجنة حدود الجرف القاري بنيويورك في 4 أيلول/سبتمبر 2015، ص 19، شوهد على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2021/2/20. <https://www.daccess-ods.un.org>

(15) Mohammed Zakaria Abouddahab, Miloud Loukili et Helmut Reifeld, dirs., *Droit de la mer : enjeux et perspectives pour le Maroc, aperçu sur la délimitation du plateau continental marocain dans l'océan Atlantic* (Konrad: Adnauer-Stiftung E.V. Bureau du maroc, 2018), pp. 113-115.

(16) *Le Maroc et le droit des pêches maritimes*, bibliothèque de droit international (Paris: Libr. générale de droit et de jurisprudence, 1983), p. 310.

وبناء عليه فقد خلصت لجنة حدود الجرف القاري في الأمم المتحدة في جلسة خاصة بعد بحث النظر في الطلب، حيث أخذت في الحسبان موضوع الرسالتين الموجهتين من المغرب، وقررت معاودة النظر في الطلب الإسباني والرسالتين المذكورتين وفق أي تطورات مستقبلية متصلة بالموضوع[17].

وفي مقابل ذلك يكون لزامًا علينا إثارة مفهوم الدولة الأرخبيلية كما أوردته اتفاقية قانون البحار لسنة 1982 في مادتها 46: «الدولة الأرخبيلية هي التي تتكون كليًا من أرخبيل واحد أو أكثر وقد تضم جزرًا أخرى»[18]، وبالتالي فإن أي تسوية للمغرب مع إسبانيا بخصوص المجالات البحرية، ولا سيَّما الجرف القاري، يجب أن تراعى فيه الظروف التاريخية، وحتى الجغرافية والجيومرفولوجية، للوصول إلى حل عادل[19]. نظرًا إلى تميز الساحل المغربي بامتداده الطويل، والوظائف الاقتصادية والبيئية والتنموية التي سيسديها إن حاضرًا، أو في المستقبل المنظور[20].

ب ـ التسوية القضائية للمنازعات البحرية للدول الساحلية

ولا شك، أن المفاوضات بين الأطراف المتنازعة يجب أن تكون بشكل مرن، وذلك بتقديم تنازلات متبادلة، وبالتالي يتطلب ذلك مراعاة حقوق الطرفين موضوع النزاع[21]، والمفاوضات تؤدي دورًا جوهريًا في تسوية منازعات الحدود البحرية، حيث لا يجوز أن تقوم بتعيين الحدود البحرية بين الدول ذات السواحل المتقابلة، بل يجب أن يكون موضوع التعيين باتفاق الأطراف نتيجة مفاوضات أساسها حسن النية وصادقة في التوصل إلى نتيجة في مصلحة الطرفين. وآنذاك يلجآن إلى المحاكم الدولية المختصة لفض النزاع.

ج ـ المحكمة الدولية لقاع البحار

أُنشئت المحكمة الدولية لقانون البحار، بموجب نظام المحكمة الدولية لقانون البحار الملحق السادس المرفق باتفاقية قانون البحار عام 1982. إن لجوء الدول إلى المحكمة الدولية لقانون البحار لا يختلف عن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في النظر بالمنازعات الدولية، فهو لجوء

---

(17) انظر وثيقة لجنة حدود الجرف القاري، CLCS/90»»، المدرجة بالدورة 38 للجنة حدود الجرف القاري في نيويورك في 4 أيلول/سبتمبر 2015، ص 20، شوهد على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2021/2/20، <https://www. daccess-ods.un.org>

(18) المادة 46 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، «الدولة الأرخبيلية هي التي تتكون كليًا من أرخبيل واحد أو أكثر وقد تضم جزرًا أخرى»، هو مجموعة من الجزر بما في ذلك أجزاء من الجزر والمياه الواصلة بينها والمعالم الطبيعية الأخرى التي يكون الترابط فيما بينها وثيقًا الى الحد الذي تشكل معه هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية الأخرى كيانًا جغرافيًا واقتصاديًا وسياسيًا قائمًا بذاته أو التي اعتبرت كذلك تاريخيًا».

(19) Driss Dahak, *Les Etats arabes et le droit de la mer* (Casablanca: Edition maghrébines, 1986), tome 1, p. 235.

(20) Ahmed Lamrani, «Gestion et mise en valeur du littoral marocaine,» dans: Le Maroc et la mer réalités .et perspectives (Casablanca: Imprimerie Fedala, 1998), p. 125

(21) Victor Prescott and Clive Sheffield, *The Maritime Political Bouderies of the World* (Netherlands: Brill Academic Publishers, 2004), p. 325.

اختياري يتم بموافقة الدول قبل نشوء النزاع أو بعده. وهذا ما أخذت به اتفاقية قانون البحار عام 1982، عندما نصت في المادة 287 على قيام الدول عند توقيعها أو تصديقها على اتفاقية قانون البحار انضمامها، أو في أي وقت، فهي حرة في أن تختار بواسطة إعلان مكتوب واحد أو أكثر، من الوسائل القضائية التالية لتسوية المنازعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية أو تطبيقها:

وتتكون المحكمة الدولية لقاع البحار من 21 عضوًا مستقلًا ينتخبون من بين الأعضاء الذين لديهم سمعة علمية محترمة لدى دولهم حيث تراعى مسألة التمثيلية بناء على التقسيم الجغرافي في العالم، فتؤول مهمة الانتخاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم بإشعار الدول الأعضاء قبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخاب على أساس تسمية مرشحيها لعضوية المحكمة التي تدوم مدتها تسع سنوات حيث تتم عملية الانتخاب سرًّا[22].

وبناء عليه يحظر على أعضاء المحكمة المذكورة القيام بأعمال سياسية أو مالية أو المساهمة في شركات تجارية لها ارتباط بصيد الأسماك، ولا يحق لهم إصدار قرارات كانوا وكلاء فيها وممثلين في محاكم وطنية أو دولية، ولهذه المحكمة أيضًا اختصاصات، منها ما هو استشاري بطلب من الأطراف المتنازعة بخصوص تفسير مواد الاتفاقية المتعلقة بقانون البحار، وآخر قضائي يتعلق بتطبيق بنود الاتفاقية لتسوية النزاع من طريق رفع دعوى لبتها باتفاق أطراف النزاع قصد الاحتكام إلى المحكمة[23].

• **قرارات المحكمة الدولية لقاع البحار:** تُعد قرارات المحكمة قطعية يخضع لها الأطراف المتنازعة والامتثال لها، لكن هذه القرارات التي تطبقها المحكمة تستند إلى مقتضيات المادة 23 من نظام المحكمة التي تطبق نص المادة 293 من اتفاقية قانون البحار لمونتيغو باي لسنة 1982، التي حددتها ابتداءً، ثم قواعد القانون الدولي التي لا تتناقض مع اتفاقية القانون الدولي للبحار.

في هذا السياق، فإن الدول الأطراف قد تلجأ إلى الاحتكام في فض منازعاتها خارج مقتضيات اتفاقية القانون الدولي للبحار لعام 1982، التي تعَدّ مصدرًا أساسيًا للقانون الدولي، وتستند إلى العرف الذي يحتل المصدر الثاني للقانون الدولي، ويتكون من عنصرين أساسيين، **الأول** مادي يتمثل بتكرار مسألة محددة جرى التعامل بها في المجال البحري مدة طويلة وتستمر في الزمن وبشكل متكرر جعلها مقبولة للمجتمع الدولي وغير معترضين عليها، ثم الركن **الثاني** الذي يتأسس على العنصر النفسي ومن خلاله يتم الاعتقاد بصفته الإلزامية كسابقة دأبوا على التواتر لاستعمالها إضافة إلى المبادئ العامة للقانون الدولي بوصفها قواعد استدلالية (Règles de Raisonnement) تستند إليها الدول في تعاملها داخل إطار العلاقات الدولية[24].

---

(22) سهيل الحسين الفتلاوي، **القانون الدولي للبحار** (عمّان: دار الثقافة، 2009)، ص 286.

(23) المصدر نفسه، ص 287.

(24) يوسف البحيري، **القانون الدولي العام في محك التحولات الدولية الراهنة** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2015)، ص 17.

د ـ محكمة العدل الدولية

على الرغم من اتفاقية قانون البحار، التي أقرت محكمة خاصة لتسوية المنازعات الدولية البحرية، فهي أجازت الرجوع إلى محكمة العدل الدولية؛ فقد أوجبت الرجوع إلى الفقرة 1 من المادة 38 من الميثاق التي صراحة إلى التسوية القضائية التي تشمل محكمة العدل الدولية والمحاكم الإقليمية. وقد نصت المادة 287 من الاتفاقية على حق الأطراف المتنازعة بالرجوع إلى محكمة العدل الدولية، حيث أسهمت هذه المحكمة في تطور القانون الدولي للبحار بوصفها مختصة في جميع النزاعات الدولية، بمعزل عن مكان وقوعها، ويجوز لها النظر في المنازعات وإن كانت خاضعة لمحكمة أخرى، أو تحكيم دولي، ما دام الاتفاق بين الدول المتنازعة قد تم أخيرًا على إحالة النزاع عليها. وتتمتع المحكمة بالاختصاص المكاني الشامل لكونها أحد الأجهزة المهمة للأمم المتحدة، وهي منظمة عالمية تختص بالنظر في جميع المنازعات الدولية. وتمكَّنت المحكمة من تسوية الكثير من المنازعات البحرية الناشئة بين الدول[25].

وبناء على المادة 287 من اتفاقية قانون البحار، نستنبط منها أن اختيار المحاكم عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية هو غير ملزم، وفي حال اختيار المحكمة التي سيعرض عليها النزاع المتعلق بتحديد الحدود البحرية سيصبح ملزمًا للاحتكام إلى المحكمة المذكورة، وسقوط الولاية لا يكون نافذًا إلا بعد ثلاثة أشهر من إيداع الإلغاء لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وعند انقضائها يزول طابع الإلزام عن ولاية المحكمة أو المحاكم المختارة[26]. لهذا فإن حدود الجرف القاري المتعلق بالدول الساحلية المتقابلة يتحدد بالاتفاق بينها، وفي حال عدم التوصل إلى الاتفاق ولم يوجد مبرر آخر يرتبط بالظروف الخاصة، فإن خط الحدود الفيصل في عملية رسم الحدود هو خط الوسط، وهنا يمكن الوقوف على مفهوم الظروف الخاصة كمعيار يعتمد عليه في تحديد السيادة على الجرف القاري، ثم المعيار الآخر المتمثل بخط الوسط أو خط تساو البعد.

(1) معيار الظروف الخاصة أو ذات الصلة: أثارت محكمة العدل الدولية أثناء نظرها في قضية تعيين الحدود البحرية في المنطقة الواقعة بين (غرين لاند مايين)، بين الدنمارك والنرويج حيث أصدرت حكمها في 14 حزيران/ يونيو سنة 1993 بناء على معيار الظروف الخاصة بخصوص الجرف القاري (المادة 6)، حيث إن هذا المفهوم ظل مرتبطًا بمبدأ المسافة المتساوية من دون تحفظ[27]. أما القانون الدولي العام فاعتمد المعيار نفسه لكن بمعنى ومدلول آخرين، وهو الظروف ذات الصلة، أي أن كل واقعة تتعلق بتعيين الحدود يلزم الأخذ في الحسبان المدى الذي تؤثر فيه على حقوق الأطراف في المناطق البحرية المعينة[28]. وأضافت المحكمة أن معيارَي الظروف الخاصة كما جاء في اتفاقية جنيف لقانون البحار لسنة 1958، والظروف ذات الصلة

(25) الفتلاوي، المصدر نفسه، ص 281.

(26) إبراهيم محمد الدغمة، **أحكام القانون الدولي لقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1987)، ص 225.

(27) حسني موسى محمد رضوان، **القانون الدولي للبحار** (المنصورة: دار الفكر والقانون، 2013)، ص 96.

(28) المصدر نفسه، ص 96.

المستخدمة في القانون الدولي العرفي رغم الاختلاف الواضح بينهما، فإن المحكمة تهدف إلى محاولة التوصل إلى النتيجة المنصفة لأطراف النزاع .

(2) معيار قاعدة تساوي البعد: على هذا الأساس فإن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 في مونتيغو باي، تنص على أن تعيين الحدود البحرية للجرف القاري لا تخضع لقاعدة تساوي البعد أو خط الوسط وحيث لا يعد المرتكز الأساسي في تعيين الحدود البحرية بين الدول الساحلية المتقابلة تجاوزًا لما كان معمولًا به في اتفاقية جنيف لسنة 1958، التي كانت تؤسس مقتضياتها بخصوص هذه القضايا على الظروف ذات الصلة، والتي تعَدّ فضفاضة، وهو ما يجعلها قابلة لعدة تأويلات وتفسيرات من طرف الدول المعنية بالنزاع. وبناء عليه أكدت اتفاقية القانون الدولي للبحار في مادتها 73 بخصوص تعيين الحدود البحرية بين الدول الساحلية المتقابلة بناء على اتفاق بينهم، طبقًا لقواعد القانون الدولي العام للوصول إلى نتيجة منصفة، وكما هو مسطر في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[29]، التي تركز على الحل المنصف، كذلك بين الدول الساحلية المتقابلة أثناء ترسيمها لحدودها المتعلقة بالجرف القاري، وإذا ما تعذر التوصل إلى الاتفاق في زمن معقول يتم اللجوء إلى الإجراءات المنصوص عليها في الجزء الخامس عشر.

وبالرجوع إلى تاريخ فض النزاعات بين الدول ذات السواحل المتقابلة بعد المصادقة على اتفاقية قانون البحار سنة 1982 كما سلف الذكر، نلحظ أن الممارسة الدولية وبخاصة الدول الساحلية، سارت على درب فض منازعاتها بخصوص تعيين حدود الجرف القاري تارة بالاتفاق على أساس خط الوسط، كحالة النرويج والحكومة المحلية لجزيرة غرين لاند من جانب، وحكومة أيسلندا من جانب آخر، وتارة أخرى بالاتفاق على تعيين حدود الجرف القاري، ومناطق الصيد، كما بين جزيرة غرين لاند وأيسلندا الموقعة في هلسنكي عاصمة فنلندا بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، ومرات أخرى على أساس قواعد القانون الدولي كحالة الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك (الاتفاقية الثنائية الموقعة في واشنطن 9 أيار/مايو سنة 2000)[30].

وفي السياق نفسه تمت معاهدة ثنائية لتعيين المناطق البحرية وقاع البحر بين جزر ترينيداد وتوباكو وجمهورية فنزويلا موقعة في كاراكاس بتاريخ 18 نيسان/أبريل 1990، وهي تنص مادتها الأولى على أن يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بالاتفاق وبما يتوافق والقانون الدولي[31]. ثم اتفاقية تعيين الحدود البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص

---

(29) تنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن: «المحكمة تفض قضايا المنازعات التي ترفع إليها بناء على أحكام القانون الدولي والتي تطبق بهذا الخصوص ما يلي:

- الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترف بها صراحة من طرف الدول المعنية بالنزاع.
- العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.
- المبادئ العامة للقانون التي أقرتها الأمم المتمدنة.
- أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، ويعَدّ هذا أو ذاك مصدرًا احتياطيًا لقواعد القانون مع مراعاة أحكام المادة 59.

(30) رضوان، المصدر نفسه، ص 104.

(31)انظر الموقع الإلكتروني: [30] <http://www.un.org/depts/los/legislation>

الموقعة في القاهرة بتاريخ 17 شباط/ فبراير 2003، التي نصت في مادتها الأولى على أن يتم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين على أساس خط الوسط، الذي تكون كل نقطة عليه على بعد مساو من أقرب النقاط على خط الأساس بالنسبة إلى الطرفين[32]، حيث الدول المتنازعة حول ترسيم حدودها البحرية عندما تعرض قضاياها على محكمة العدل الدولية، فإن القرارات التي تصدرها تصبح ملزمة، ويجب تنفيذها من جانب الدول التي صدرت في حقها. فقد أوجب ميثاق الأمم المتحدة أن تتعهد الدول بتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية، وإذا امتنعت دولة عن تنفيذ القرار الصادر ضدها جاز للطرف الآخر مراجعة مجلس الأمن. وللمجلس أن يصدر ما يراه مناسبًا من توصيات أو قرارات بالتدابير التي يجب اتخاذها لإجبار الدولة التي صدر القرار ضدها بضرورة تنفيذه[33].

ثانيًا: الوضع القانوني لمضيق جبل طارق وصراع المصالح

في إطار تشنج العلاقة الثنائية بين إسبانيا والمغرب على مستوى ترسيم الحدود البحرية، لا يخلو التفاوت الحاصل على مستوى وجهات النظر فيما بينهما عندما يتعلق الأمر بالتوجهات الكبرى الاقتصادية والسياسية. ولقد عرفت العلاقة التاريخية بين الدولتين عدة تجاذبات، شملت بالطبع مضيق جبل طارق، فتارة تتشبث إسبانيا بالمرور العابر. أما المغرب فكان منذ البداية يعتقد أن المرور البريء عبر المضيق هو السبيل الوحيد لضمان الحقوق السيادية في إطار القانون الدولي للبحار، لكن سرعان ما تحول ذلك عندما توصل إلى آليات قانونية تضمن له الحقوق المذكورة، في آخر المطاف وفي سياق تاريخي معين اتفق الطرفان على فكرة المرور العابر، فما هي إذًا الضمانات القانونية للمرور العابر عبر مضيق جبل طارق؟ ثم أي حماية دولية للدولة الساحلية المضائقية التي تتشبث بفكرة المرور البريء؟ لكن قبل المضي قدمًا في تحليل هذا المحور لا بد أن نثير البعد المفاهيمي للمضائق ابتداءً.

المضائق: يعَدّ المضيق ممرًا بحريًا طبيعيًا يصل بين جزأين من البحار أو بين بحر أو مياه داخلية أو إقليمية، ويجب ألّا يتعدى عرضه 12 ميلًا بحريًا[34]. وتمثل المضائق البحرية مواقع التقاء بين الدول الساحلية، وغالبًا ما تثير النزاعات فيما بينها، لهذا أن المضائق التي تربط بين البحار.

أما بخصوص المضائق الدولية التي تقع في دولة أو ما بين دولتين كمضيق جبل طارق ما بين المغرب وإسبانيا، حيث مياه المضيق تعَدّ مياهًا إقليمية للدولتين، فلا بد للسفن من عبور المضيق عبر المياه الإقليمية لدولة ساحلية، وبالتالي تتمتع بحق السيادة على مياه المضيق الواقع في مياهها الداخلية، وتبقى السيادة نفسها التي تمارسها على بحرها الإقليمي، والذي تطبق من خلاله مجموعة من الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في اتفاقية قانون البحار.

---

(32) <http//web.server.mof.gov.og/iag/agrements.pdf/2003-115>.

(33) الفتلاوي، **القانون الدولي للبحار**، ص 283.

(34) جابر إبراهيم الراوي، **الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية ـ الإيرانية** (بغداد: دار السلام، 1975)، ص 95.

1 ـ المحددات القانونية للمرور عبر مضيق جبل طارق

طبقًا للمادة الثالثة من اتفاقية قانون البحار لعام 1982 فإن ما تقوم به الدولة الساحلية من تطبيق لبنود هذه المادة المتعلقة بالبحر الإقليمي ينطبق على بحرها الإقليمي الواقع في المضيق، حيث خول لها القانون من أن تصدر أنظمة لتنظيم المرور العابر في المضيق[35] واعتماد الأنظمة الخاصة كمعالجة التلوث، وتقديم المساعدات إلى السفن في حال طلبها والابتعاد من المخاطر المرتبطة بالمضيق[36]، حيث إن هذا المرور فيه ما يعَدّ مرورًا عابرًا ويستدعي ضمانات وإجراءات قانونية خاصة، وآخر يسمى المرور البريء ويتطلب تدابير وإجراءات قانونية مختلفة. فما المقصود من المرور العابر والبريء؟ وما الفرق بينهما؟ وأي ضمانات يخولها أي منهما للدول الساحلية المضائقية.

أ ـ المرور العابر

تبعًا للمادة 38 الفقرة 2، من اتفاقية قانون البحار لعام 1982، فإن المرور العابر هو أن تمارس وفقًا للجزء الثالث المتعلق بالمضائق المستخدمة للملاحة الدولية، حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، غير أن تطلب تواصل العبور وسرعته لا يمنع المرور خلال المضيق لغرض الدخول إلى دولة مشاطئة للمضيق أو مغادرتها أو العودة منها مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدولة.

إن الفرق بين المرور العابر والمرور البريء هو أن المرور العابر للملاحة البحرية والحيوية يشمل السفن والطائرات، في حين يقتصر المرور البريء على السفن البحرية، ثم إن مرور الغواصات في العبور العابر تكون مغمورة أو طافية على سطح البحر، في حين أثناء العبور البريء فإن الأمر يختلف فينبغي أن تكون طافية ومرفوعة العلم.

ب ـ المرور البريء

أما بخصوص المرور البريء كما حددته الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام 1982، فالمرور البريء يكون بريئًا ما دام لا يضر سلم الدولة الساحلية، أو بحسن نظامها أو بأمنها، ويتم هذا المرور طبقًا لهذه الاتفاقية ولقواعد القانون الدولي الأخرى، لهذا فإن السفينة المارة من البحر الإقليمي مدعوة إلى عدم التوقف إلا في حالات حصرها المشرع الدولي عندما يتعلق الأمر بتوقف أو رسو

(35) الفقرة 2 و4 من المادة 42 لاتفاقية قانون البحار لعام 1982.

(36) المادة 3 من الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام 1982: «لكل دولة الحق في أن تحدد عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز12 ميلًا بحريًا، مقيسة من خطوط الأساس المقررة وفقًا لهذه الاتفاقية».

تقتضيه مقتضيات الملاحة العادية، أو لقوة قاهرة أو حالة شدة، أو حين يكونان لغرض تقديم المساعدة إلى أشخاص أو سفن أو طائرات في حالة خطر أو شدة.

لهذا يتضح أن الفرق بين المرور العابر والمرور البريء هو أن المرور العابر للملاحة البحرية والحيوية يشمل السفن والطائرات، في حين يقتصر المرور البريء على السفن البحرية، ثم إن مرور الغواصات في العبور العابر تكون مغمورة أو طافية على سطح البحر، في حين أثناء العبور البريء فإن الأمر يختلف فينبغي أن تكون طافية ومرفوعة العلم[37].

2 ـ الضمانات القانونية للمرور عبر مضيق جبل طارق

يُعد مضيق جبل طارق من أهم المضائق الدولية، حيث يبلغ عرضه ما بين 8 و 11.5 كم، و53 كم في الطول، أما عمقه فيراوح ما بين 10 إلى 100 متر بحري والذي يوجد بين الساحل الشمالي للمغرب والساحل الجنوبي لإسبانيا، فيربط بذلك البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي[38]. ونظرًا إلى حركة المرور المتواصلة بمضيق جبل طارق، ارتأت الدول المضائقية الميل نحو ما يحقق مصالحها تبعًا لموقعها الاستراتيجي، فأي ضمانات قانونية منحتها اتفاقية قانون البحار للمغرب وإسبانيا كدولتين ساحليتين متقابلتين تطلان على مضيق جبل طارق؟

أ ـ الضمانات القانونية التي يطالب بها المغرب عبر مضيق جبل طارق

ظل المغرب منذ نيسان/أبريل 1978، يؤكد ضرورة توضيح الضمانات التي تمنح للدول الساحلية التي تطل على المضائق في شكل وثيقة تقدم بها المندوب المغربي تتعلق بالمرور العابر للسفن بالمضيق والرابط بين جزأين من البحار العالية، أو بالطائرة عندما يتعلق الأمر بهذا النوع من المضائق، وذلك بهدف ضمان الحماية للدولة المضائقية الساحلية، والحفاظ على حقوقها الاقتصادية والبيئية[39]. أما إسبانيا فقد عملت بصورة حثيثة وفي محاولات متعددة لإدخال بعض التعديلات على توصيات المؤتمر النهائي الذي من خلاله سيتم مشروع الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام 1982، كطلب تعديل عبارة «عادة» في المادة 39 وعبارة «المطبقة»، بعبارة «المقبولة عمومًا»، في المادة 42، لكن أسفرت نتيجة التصويت في غير صالح إسبانيا سواء في المحاولة الأولى أو الثانية[40].

والملاحظ أن مواقف المغرب وإسبانيا كانت موحدة في خصوص مضامين لجنة قاع البحار ولا سيَّما في الاجتماعات الأولى للمؤتمر الثالث، ثم في مرحلة ثانية قبل المغرب بفكرة المرور العابر، أما إسبانيا فكانت ترفضه، لكن أثناء توقيعها على الاتفاقية في كانون الأول/ ديسمبر عام

---

(37) محمد الحاج حمود، **القانون الدولي للبحار** (بغداد: شركة مطبعة الأديب، 1990)، ص 244.

(38) Ana G. López Martin, *International Straits: Concept, Classification and Rules of Passage* (London; New York: Springer Heidelberg Dordrecht, 2010), pp. 101-102.

(39) إدريس الضحاك، **قانون البحار وتطبيقاته في الدول العربية: دراسة كاملة للقوانين البحرية العربية، والاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف** (الرباط: المؤلف، 1987)، ص 498.

(40) المصدر نفسه، ص 447.

سنة 1984، في حين عاد المغرب ليتشبث بالمرور البريء، ليتضح فيما بعد أن البلدين كانا على خلاف دائم تعود أسبابه إلى محاولة إسبانيا فرض سيطرتها على المضيق. لكن على الرغم من الاختلاف الحاصل عاد من جديد إلى التوافق حول المرور العابر[41]. وهو ما سيشكل توحيد الرؤى نتيجة الصلاحيات التي منحتها اتفاقية قانون البحار للدول المضائقية، وخصوصًا ذات المواقع الاستراتيجية المفتوحة على أعالي البحار.

ب ـ الصلاحيات القانونية والضبطية للدول المضائقية

بناء عليه يمكن إرجاع هذا التوافق إلى الضمانات التي أوردتها الاتفاقية في المادة 30، لما وسَّعت من الصلاحيات القانونية والضبطية للدول الساحلية المضائقية، التي منحتها مكنة إصدار القوانين الضبطية الخاصة بها المرتبطة بالمضيق، وهذا ما دفع المغرب إلى التخلي عن فكرة المرور البريء، عندما اطمأن للضمانات العملية التي تقدمها الاتفاقية.

إن النزاع أو الصراع حول السيطرة على جبل طارق من طرف إسبانيا واستعراض القوة أمام المغرب اتضح جليًا من خلال تدخل السلطات الإسبانية في جزيرة ليلى «توري» التي تبعد من شاطئ المغرب 200 م، في حين أنها تبعد من أقرب شاطئ إسباني 14 كم، وهذا ما يفسر واقع القوة في العلاقات الدولية.

وبالرجوع إلى التجاذب والنقاش الحاصل على مستوى تأييد حق المرور البريء من عدمه، أو تفضيل المرور العابر فإنما يوضح حجم صراع المصالح بين الدول المضائقية ذات السواحل المتقابلة، وحالة المغرب التي ركزت ابتداء على التشبث بفكرة المرور البريء فتهدف بذلك إلى حماية الحقوق المكفولة لها كدولة ساحلية تطل على الجزء الجنوبي لضفة المضيق، في مقابل ذلك سعت إسبانيا إلى اعتماد فكرة حق المرور العابر على أساس أن إسبانيا كدول مضائقية غير ملزمة بإصدار قوانين كفيلة لحماية وسائل تسيير الملاحة، حيث توجب الاتفاقية على الدولة المستخدمة للمضيق أن تقوم بهذا العمل وذلك لاستبعاد كل مسؤولية قد تقع في المضيق، ولا يسع هذه الأخيرة إلا مَد يد المساعدة في حال طلبها طبقًا للفقرة 2 من المادة 43 لاتفاقية قانون البحار لعام 1982.

وفي السياق نفسه تذهب إسبانيا إلى درء كل مسؤولية قد تقع في المضيق على غرار ما وقع في قضية (Corfou)[42]، المشهورة والتي كانت ألبانيا مسؤولة عن عدم الإشعار بزرع الألغام بالمضيق المذكور والتي كان لها آنذاك أن تُشعر السفن بذلك.

(41) المصدر نفسه، ص 448.

(42) يقع مضيق كورفو (Corfou) بين جزيرة كورفو اليونانية وسواحل اليونان من جهة الغرب، وبين ألبانيا شرقًا، حيث يصل عرضه من 106 كم واحد إلى نحو 14 كم، ويتصل الجانب الغربي من المضيق بالبحر الإقليمي لليونان، أما الجزء الشرقي من المضيق فيدخل في البحر الإقليمي لألبانيا، وقد سبق أن بثت محكمة العدل الدولية في قرارها الصادر عام 1946، =

غني عن البيان أن النزاع أو الصراع حول السيطرة على جبل طارق من طرف إسبانيا واستعراض القوة أمام المغرب اتضح جليًا من خلال تدخل السلطات الإسبانية في جزيرة ليلى «توري» التي تبعد من شاطئ المغرب 200 م، في حين أنها تبعد من أقرب شاطئ إسباني 14 كم، وهذا ما يفسر واقع القوة في العلاقات الدولية، رغم ثبوتية الوقائع التاريخية، والمستندات القانونية التي توضح أن جزيرة ليلى جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، وبالتالي أن إسبانيا تسعى للتحكم في مضيق جبل طارق من الناحية الجنوبية كذلك.

إن المنازعات البحرية بين الدول الساحلية المتقابلة، التي تعرض على محكمة العدل الدولية، غالبًا ما كانت تتم بناء على مقتضيات القانون الدولي للبحار، أو الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها الأطراف المتنازعة مسبقًا لتسوية حدودها البحرية المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

وبناء عليه يمكن أن نستخلص أن المغرب ذهب أولًا في اتجاه التشبث بتأييد فكرة المرور البريء لأنه يعطيها حق تنفيذ الإجراءات التي يراها مناسبة للحدّ من الاضرار التي يخلفها عبور السفن، وله صلاحيات ترقى إلى حد منع المرور، أما بخصوص المرور العابر فقد ينجم عنه ضرر للدولة المضائقية والذي يقتضي إثباته كلما تعلق الأمر بتصرف سفينة أو طائرة تتمتع بالحصانة السيادية، على نحو يخالف هذه القوانين والأنظمة وغيرها في أحكام الجزء الثالث من اتفاقية قانون البحار مونتيغو باي لعام 1982. فدولة علم السفينة أو دولة تسجيل الطائرة تتحمل المسؤولية الدولية عن أية خسارة أو ضرر يلحق الدول المضائقية المتقابلة، كما هي حال المغرب وإسبانيا[43]. هذا الاختلاف الذي يطبع توجهات الدولتين المذكورتين يوضح مدى قوة الصراع حول محاولة إسبانيا فرض واقع القوة، لكن مع مرور الوقت يبرز موقع المغرب على الساحة الدولية، وأصبح يفاوض من موقع القوة بناء على عدة متغيرات.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة المتعلقة بمنازعات الدول الساحلية حول ترسيم حدودها البحرية ولا سيَّما ذات السواحل المضائقية المتقابلة، والمتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، وكذلك الصراع القائم بين إسبانيا والمغرب حول مضيق جبل طارق، والاختلاف بينهما حول تبني

= أن مرور سفن بريطانيا من مضيق كورفو كان مرورًا بريئًا، حيث التطمت مدمرتان بريطانيتان بألغام في المياه الإقليمية لألبانيا، فعرضت بريطانيا القضية على مجلس الأمن للأمم المتحدة، الذي أوصى بعرض القضية ابتداءً أمام محكمة العدل الدولية، وبعد النظر في القضية، أصدرت المحكمة قرارها عام 1948، والقاضي بتحميل المسؤولية لألبانيا، فترتب على ذلك تعويض للمملكة المتحدة. للمزيد من التفاصيل، انظر: سليم حداد، **التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994)، ص 11.

(43) الفقرة 5 من المادة 42، من اتفاقية قانون البحار لعام 1982.

المرور البريء من عدمه، يظهر لنا حجم التحول في توازن القوى وأوجه اللاعدالة في التعاطي مع معالجة القضايا الجيوستراتيجية الناتجة من الموقع الجغرافي لكلتا الدولتين، فما زالت هناك عدة عقبات تعترض الدول الساحلية المتقابلة لتسوية منازعاتها، حيث بعضها يلجأ إلى الاتفاق حول اعتماد خط الوسط، والبعض الآخر يحتكم إلى قواعد القانون الدولي للبحار، والاتفاقيات الثنائية من أجل الوصول إلى نتيجة ترضي طرفَي النزاع.

وقد أوضحت الدراسة أن المنازعات البحرية بين الدول الساحلية المتقابلة، التي تعرض على محكمة العدل الدولية، غالبًا ما كانت تتم بناء على مقتضيات القانون الدولي للبحار، أو الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها الأطراف المتنازعة مسبقًا لتسوية حدودها البحرية المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، ويمكن أن نستخلص في خصوص الصراع الخفي في الكثير من المرات، والمعلن في حالة توتر العلاقة بين المغرب وإسبانيا (جزر الكناري)، الذي سبقت الإشارة إليه، فلا مناص من الاحتكام إلى مقتضيات القانون الدولي للبحار، بناء على العوامل الديمغرافية والتاريخية ذات الصلة، بغية الوصول إلى حل منصف يرضي طرفَي النزاع □

دفاعًا عن السردية الإصلاحية ـ ما بعد النيوليبرالية من أجل منظومة دعم عادلة ومنصفة

عصام الدين الراجحي(*)

باحث وناشط مدني ـ تونس.

منذ سنوات، ومع إطلاق سيرورة الثورة التونسية، وُضع على جدول أعمال جل الفاعلين الاجتماعيين نقاش متواصل حول الخطوط العريضة لضبط الحد الأدنى من قاعدة المساواة والكرامة والإنصاف في السياسات العمومية.

هو اليوم أكثر من أي وقت مضى، يراوح مكانه وسط صدى الهتافات الصاخبة التي عبر عنها الشعب التونسي على نطاق أوسع في جميع الاحتجاجات والحراك الشعبي دفاعًا عن تحقيق العدالة الاجتماعية، في مقابل صمت مريب ورغبة جامحة من ماسكي السلطة لإحداث تغيير راديكالي للإنفاق وللسياسات الاجتماعية بحجة أن التحولات الحادة في السياسة والاقتصاد أدت إلى إجهاد البرامج الاجتماعية الحالية وتفاقم ضغوطها المالية في ظل العجز المتواصل.

لقد أدى الأمل المتجدِّد في دولة رفاه اجتماعية بُعيد كانون الثاني/يناير 2011 إلى المطالبة دوما بإصلاحات شاملة وفعالة للسياسة العمومية رغم التوجس من النتائج اليمينية للصندوق وخصوصًا أنه من المستحيل فصل السياسات الاجتماعية عن هوية المؤسسات السياسية ومن المناسب أن نسائل ونتساءل كيف تعاملت هذه المؤسسات مع قضايا عدم المساواة الاجتماعية منذ تركيز أول حكومة منتخبة وحتى بُعيد انقلاب 25 تموز/ يوليو؟

لن نبحث كثيرًا، فسيظهر أمامنا جليًا تفاقم الفوارق الجهوية وخصوصًا بعدما أخفقت جل السياسات التي طُبِّقت من الحكومات المتتالية في تحقيق العدالة الاجتماعية وكشفت عن وجود هوة ساحقة بين العمل الحكومي وقضايا الفئات الهشة والمحدودة الدخل والجهات الداخلية والأحياء الشعبية رغم الترويج الدائم أن المسألة الاجتماعية هي جوهر الانتقال الديمقراطي.

أما نظام الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير فمرسوم المالية لسنة 2022 يبيّن وبالملموس التضارب الفاضح والانفصال الحاد بين القول السياسي لسعيّد وفعله الاقتصادي

(*) البريد الإلكتروني: rajhiissam@gmail.com

والاجتماعي؛ فلا رمزياته ولا سردياته حُولت إلى قرارات عملية تقطع مع التوجهات النيوليبرالية بل كما عوّدنا دائمًا بقيت ثرثرة فراغ.

أولًا: ملف مستعجل: منظومة الدعم في تونس

يجزم الكثير من المتابعين أن أولى الملفات المطروحة للحسم النهائي ضمن خطط الإصلاح الهيكلي المفروض من صندوق النقد الدولي سيكون منظومة الدعم وخصوصًا أن الوصفة جاهزة وتسوّق في الإعلام والمؤسسات ذات الصلة، ففي الوقت الذي يشكو جل التونسيين تهرؤ قدرتهم الشرائية وغلاء المعيشة يدفع عرّابو السلطة نحو مراجعة الإنفاق الاجتماعي وتدور الكثير من السرديات حول التعويض والدعم من دون معرفة دقيقة بتفاصيله أو حتى تبيان هيكلته ونشأتها وأهدافه.

تأسس الصندوق العام للتعويض، الذي يتعرض رأسًا لعملية شيطنة من سياسيين في الداخل ومن هيئات مالية دولية، في أربعينيات القرن الماضي بموجب مرسوم صادر عن الباي في 28 حزيران/يونيو 1945 وتمت هيكلته كصندوق خاص للخزينة بداية من سنة 1967 ومن ثم إدماجه في ميزانية الدولة سنة 1971، بهدف إرساء مخطط لدعم القدرة الشرائية للمواطنين، ولا سيما ما يتعلق بالمواد الأساسية والتخفيف من وطأة تقلبات الأسعار العالمية وتشجيع الإنتاج الوطني وبخاصة من الحبوب والحليب.

وفي أوائل التسعينيات اقتصر دعم المواد الغذائية على المنتجات الأساسية التي تستهلكها الفئات ذات الدخل المنخفض، وهي التي يغطيها برنامج الدعم الحالي المحيَّن في كانون الأول/ديسمبر 2010 من الحبوب (القمح الصلب والقمح الكامل والشعير والذرة ومنتجاتها من العجين الغذائي والكسكسي والخبز والسميد) والحليب نصف دسم والسكر والطماطم المعلبة وزيت الطبخ النباتي (زيت الحاكم) يضاف إليها منتج آخر هو الورق المعد لطباعة الكرّاس والكتاب المدرسي.

ويتولى الصندوق مسؤولية التصرف وإدارة الدعم عبر متابعة بيع السلع المحلية أو المستوردة بأسعار محددة بأقل من تكاليف الإنتاج أو الاستيراد، لذلك فإن دعم هذه المواد الغذائية يمثل خفوضًا في الأسعار يستفيد منها المستهلكون مباشرة ويحوّل الفرق بين التكلفة الفعلية للإنتاج أو الاستيراد الى المصنّعين والمستوردين.

ولكن منظومة الدعم لا تقتصر على هذا الصندوق فهي تتوزع إلى ثلاثة أنظمة مختلفة ومستقلة بعضها عن بعض: الصندوق العام للتعويض السابق الذكر؛ دعم الطاقة؛ ودعم قطاع النقل العمومي.

وتقدّر نفقاتها في ميزانية السنة الجارية (2022) بـ 3771 مليون دينار مُخصصة لدعم المواد الأساسية وبمبلغ قيمته 600 مليون دينار لدعم النقل العمومي بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة، وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصيّة والأسلاك النشيطة. بينما خصصت 2891 مليون دينار لدعم المحروقات التي يبدو أن معظمها مواصلة لتقديم الإعانة للشركات العمومية الثلاث التي تركز أنشطتها على قطاع الطاقة STEG وETAP وSTIR.

ثانيًا: على أبواب تغيير جذري؟

تتحجج جل التقارير الصادرة عن الهيئات المالية الدولية أن الأسَر ذات الدخل الأعلى في تونس تستفيد على وجه الخصوص، من دعم المواد الغذائية بما يقرب من أربعة أضعاف ما تستفيده الأسَر ذات الدخل المنخفض. وبالمثل، تستفيد الأسَر ذات الدخل الأعلى من دعم منتجات الطاقة بما يقرب من 40 مرة أكثر من الأسَر ذات الدخل المنخفض.

وتقدّر أن وصفتها لتعويض نظام الدعم الحالي في تونس سيخفض التكاليف المالية ويحمي الفقراء بصورة أفضل عبر الإلغاء التدريجي لدعم الأسعار المعمم وإنشاء شبكات أمان اجتماعي وتركيز نظام التحويلات المباشرة لمصلحة الأسَر أو الأفراد الفقراء الذي من شأنه أن يوفر حماية أفضل للمحتاجين.

إضافة إلى ذلك، سيقلل من نفقات ميزانية الدولة ويحرر مواردها وهو الهدف الأصلي من الموضوع.

طرح ينفيه الباحث في الاقتصاد السياسي محمد ضياء الهمامي الذي استند في مقال في الغرض إلى دراسة حول توزيع الدعم في الصندوق العام للتعويض صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء (INS) ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية (CRES) والبنك الأفريقي للتنمية (BAD) تضمّنت المعدّلات السنويّة للدعم للفرد الواحد بحسب الفئة الاجتماعيّة للسكان بالدينار وأسقط السردية الملفقة من انتفاع الأسَر الميسورة أربعة أضعاف انتفاع الأسَر الأقلّ دخلًا بمنظومة الدعم فالفرق لا يتجاوز 21.9 دينار سنويًا، وهذا يعادل ربع الدعم الذي تستفيد منه الأسَر الميسورة خلال سنة كاملة، وهي التي تدفع بما أدناه 200 دينار سنويًا إلى الصندوق العام للتعويض كضريبة 1 بالمئة على الدخل والتي تشمل من تتجاوز مجموع مرتّباتهم السنويّة 20 ألف دينار وبذلك تغطّي الضريبة انتفاعهم بالدعم فهل لا يزال في وسعنا القول بأن هذه الأسَر تنتفع بالدعم؟ أو أن الطبقة المتوسطة كذلك معنية بالإسقاط من هذا الامتياز؟

الظاهر أن سياسة الدعم وآلياته تتجه نحو تغيير جذري عبر فرض النظام المستقبلي لتحويل مبالغ ثابتة بصفة سنوية مباشرة بعد تركيز برنامج المعرف الوحيد استعجالًا وستقتصر المنح حصرًا على العائلات المعوزة وبدرجة أقل ماليًا المحدودة الدخل في حين ستتضرر باقي الفئات من هذا التغيير لحاجة الحكومة خفض الإنفاق الاجتماعي.

ثالثًا: حجم الهشاشة الاجتماعية

تونس التي تعاني الهشاشة الاجتماعية الحادة مع تداعيات أزمة كورونا وتبعاته لتقلص النمو الاقتصادي وانهيار المنظومة الصحية تبدو السلطة القائمة فيها منذ سنوات غير معنيّة بالارتدادات العنيفة للوضع الاقتصادي الراهن على الطبقة الوسطى وعلى الفئات الاجتماعيّة الأكثر هشاشة، فالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية أكد في دراسة أعدها منذ مدّة أن نسبة الطبقة الوسطى

تراجعت في تونس من 70 بالمئة عام 2010 إلى 55 بالمئة عام 2015، لتصل عام 2018 إلى حدود 50 بالمئة والرقم في تزايد بخاصة بعد جائحة كورونا.

وتطلعنا دراسة نشرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعنوان «سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا: الخوف ـ الهشاشة – الانتظارات» أن حجم الهشاشة الاجتماعية في تونس في تزايد مطرد حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن الطبقة الضعيفة الدخل والمحدودة والعائلات المعوزة تتجاوز المليون عائلة بحسب الأرقام الرسمية بتاريخ كانون الأول/ ديسمبر 2021، حيث تقول تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية إن عدد العائلات المعوزة والمنتفعة بالعلاج مجاني والمنحة (200د) يقدر بـ 310 آلاف عائلة تنضاف إليهم العائلات ضعيفة الدخل المنتفعة فقط بعلاج التعريفة المنخفضة 630 ألف عائلة إضافة الى المنتفعين بجراية تقاعد لا تتجاوز 180د نحو 140 ألف عائلة في معدل لهذه العائلات يفوق 3 أفراد فما فوق، لنتحدث بالتالي عن حصيلة تراوح بين 3 ملايين ونيف إلى 4 ملايين فرد يعانون الهشاشة الاجتماعية ومقبلين على سنوات ضنك يمثّل فيه التضخم المطرد وغلاء الأسعار العنوان الأبرز للمرحلة والكابوس اليوميّ للمواطن.

هذه الأرقام لا تختلف كثيرًا عن نسبة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد التي توصّلت إليها دراسة رسمية ظلت مخفية في أروقة المعهد الوطني للإحصاء وعرضت في ندوة دولية حول موضوع الفقر المتعدد الأبعاد في مدينة «أكابولكو» بالمكسيك يومَي 8 و9 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وشارك فيها لطفي فرادي، رئيس هيئة التوازنات الكبرى والإحصاء بوزارة التنمية، ومحمد الهادي السعيدي مدير المعهد الوطني للإحصاء، قدرت نسبة فقر وطنية بـ28,97 بالمئة، يأخذ فيها هذا المؤشر في الحسبان أربع أبعاد تتمثل في الصحة والتعليم والشغل وظروف العيش.

ومع وجود أكثر من مليوني شخص يعملون خارج المسالك القانونية كمهن حرة ولا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية تتوسع قاعدة الهشاشة الاجتماعية لتنضاف إليها أرقام العاطلين من العمل التي تقارب 700 ألف أو العاملين في الحضائر الجهوية ممن يتقاضون منحة زهيدة تقارب 350 د شهريًا.

لا يمثل هذا الرقم استثناءً، فالأرقام المتوافرة حول متوسط الأجور في الدول العربية (مؤشر numbeo للأرقام) تشير إلى أن متوسط الأجر في تونس سنة 2018 يقدر بنحو 286 دولارًا وتأتي أسفل الترتيب إلى جانب كل من سورية التي تعيش حربًا ومصر التي يفوق عدد السكان بها 100 مليون ساكن بل حتى أجور الوظيفة العمومية في تونس تعَدّ من أضعف الأجور وأزهدها في المنطقة وفي البحر الأبيض المتوسط.

الأرقام الصادمة متتالية، فوفقًا لنتائج المشروع النموذجي «ميزانية الكرامة في تونس» الذي أُعدّ بالاشتراك بين إنترناشونال آلارت ومعهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بفرنسا ومؤسسة فريدريش إيبرت ـ مكتب تونس، كشف أن ما بين 40 و50 بالمئة من سكان تونس الكبرى يفتقرون إلى الموارد اللازمة لضمان ظروف معيشية كريمة وغير قادرين على الولوج إلى الحاجات الضرورية، فكيف الحال مع الهوامش والدواخل!. كما أظهرت نتائج المشروع الصادر أواخر سنة

2021، أن تكلفة السلةِ الدنيا لضمان عيش كريم لعائلة تتكون من 4 أفراد قدّر بدخل شهري يوازي 2466 دينارًا بناءً على الأسعارِ المتداولة ربيع 2019، وذلك لضمان الحصول على الحاجات الضرورية وهي التغذية والسكن والتعليم والصحة والخدمات وغيرها.

إذًا، بقدر ما تنمو ظواهر الفقر والتهميش من سياسات اقتصادية غير إنتاجية يقوم منها الاقتصاد الطفيلي والريعي مقام الأس، فهي تتغذى في الوقت عينه من سياسات غير عادلة في توزيع الثروة، فلا عجب أن مجتمعًا يلقى التهميش الاجتماعي فيه بكلكله على فئات واسعة من الشعب، وينخر الفقر والحرمان أكثر من نصف سكانه هو مجتمع مقصيّ، موضوعيًا، من دائرة الشأن العام، وبعيد من ميدان المشاركة والانتماء والمواطنة الإيجابية.

رابعًا: عيوب وهانات لا يمكن إنكارها

أصبح النقاش المتكرر اليوم حول التعويض أكثر حدة ويمثل معضلة يتعين حلها، من جهة بالنظر إلى نصيبها الكبير في ميزانية الدولة وضرورة معرفة أين تذهب أوجه صرفها الحقيقية وكذلك الدور الذي يؤديه في ضبط الأسعار والحفاظ على السلم الاجتماعي. فقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات المدعمة وموادها الأولية في الأسواق الدولية إلى ارتفاع تكلفة الشراءات والنقل البحري ومكوث الحاويات في الميناء والخزن وإلى حدوث انفجار في نفقات الدعم، وكذلك إلى تسارع الآثار الضارة المرتبطة بسوء إدارته من جانب وزارة التجارة على مدى سنوات (ضعف الحوكمة والرقابة، سطوة اللوبيات، مأزق التبذير والتبديد، تحويل الوجهة والتهريب)، فكان الرد السريع الضغط داخليًا وخارجيًا لإعادة النظر في تكاليف الإنتاج والتوزيع لمختلف المنتجات المدعومة والدفع نحو الترفيع التدريجي في الأسعار من دون أن تبذل الحكومة واجبها في تكثيف الجهود في مجال مراقبة تجارة المواد المدعمة بمختلف المسالك وبخاصة تجارة التوزيع والجملة وكذلك المطاحن ومصانع العجين الغذائي ومؤسّسات تعليب الزيت النباتي المدعم رغم وضوح المبادلات غير المنظمة والعمليات الاحتكارية بعنوان هذه المواد علاوة على تحويل وجهة كميات كبيرة من المنتجات المدعمة لمصلحة الصناعيين (إشباع حاجاتهم من المواد الأساسية: الدقيق والزيت والسكر) ومسديي الخدمات (أصحاب النزل والمطاعم) والمهربين نحو ليبيا والجزائر.

كما أن التبذير الغذائي وانعكاسه لا يمكن غض الطرف عنه فبقايا الطعام والمأكولات في سلة المهملات لا تقتصر فقط على شهر رمضان بل أصبحت ثقافة استهلاكية سيئة متأصلة تساهم في اختلال موازنات الصندوق جراء الاعتماد على استيراد المنتجات المدعمة (بين 75 بالمئة و100 بالمئة من الزيوت والحبوب والسكر وما إلى ذلك)، فالدولة تستورد 80 بالمئة من حاجاتها إلى القمح اللين، أي أن 4 باقات من 5 مستوردة. وتمثل واردات الحبوب لوحدها 51 بالمئة من وارداتنا الغذائية بحسب دراسة أعدها المعهد الوطني للاستهلاك توضح أن تونس تحتل المراتب الأولى عالميًا في استهلاك الحبوب لتنفق نحو 35 مليون دينار سنويًا على الخبز الذي تلقى منه بحسب بعض الأرقام 900 ألف رغيف يوميًا في سلة المهملات يعاد بيع جزء منها في أكياس لمربي المواشي المختصين في التسمين.

المفارقة أن المعهد الوطني للاستهلاك أشار منذ سنوات إلى أحد التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول الأمن الغذائي والتغذية في العالم (أيلول/سبتمبر 2017) وبحسب هذا التقرير فإن نحو 600 ألف تونسي لا يتغذون بالكيفية والكمية اللازمتين (sous-alimentés) وهو ما يمثل 4.9 بالمئة من السكان (إن لم يكن أكثر اليوم).

لقد بات من الضروري حوكمة منظومة الدعم، ولكن من ناحية أخرى، سيكون من الصعب جدًا تنفيذ إلغاء مفاجئ لجميع أشكال الدعم التقليدية لأنه من وجهة النظر الاجتماعية موضوع متفجر والحلول الجاهزة تقشفية، فحفاظًا على مصالح الرأسمال الغنائمي ولوبيات الفساد والتهرّب الضريبي والاقتصاد الموازي تحمّل الحكومات تكلفة الخيارات اللاعادلة واللاشعبية للشرائح والطبقات الاجتماعية المهمَّشة والمفقَّرة.

خامسًا: بدائل عادلة ومنصفة

ليست منظومة الدعم استثناء تونسيًا، ولا تقدر تكلفتها المرتفعة (إن أحسنت أوجه صرفها وحوكمتها) أمام حجم الهشاشة الضاربة في أعماق البلاد ودواخلها، بل تستخدمها معظم البلدان حتى الدول الليبرالية، فالتشكيك في أداة متجذرة في الواقع التونسي لا يبدو خيارًا صائبًا لأنه في الأساس إنجاز اجتماعي بنيَ بفكر وسواعد بناة الدولة الوطنية.

ومهما اختلفت تقييماتنا للدولة التونسية يبقى لديها دائمًا دور اجتماعي نبحث على تطويره ودعمه لا التخلي عنه، والدعم والتعويض هو أحد روافع السياسة الاجتماعية للدولة، والأمر يتعلق بالسياسات العامة التي تتطلب رؤية وشجاعة حقيقية للإصلاح، فالإصلاح ممكن تمامًا من خلال التوزيع العادل للتكلفة على قاعدة الإنصاف والإدماج لا التقشف.

إن دعم الدولة للمنتجات الأساسية هو أداة اقتصادية توضع تحت تصرف الطبقتين الضعيفة والوسطى (أغلبية الشعب) فهم من سيعانون أكثر من غيرهم ويمكن أن تقع فئات متعددة في براثن الفقر فالطبقة الوسطى في خضم تآكل واضح منذ سنوات.

من البيّن إذًا التأكيد أن إصلاح منظومة الدعم وحوكمتها يتكون من عنصرين مهمَّين: بلورة الرؤية والأهداف الوطنية ثم رسم الاستراتيجيات والجوانب الفنية للإصلاح المنصف وتدرجه.

فما يُتداول من إجراءات منذ مدة هي المطالب التي اقترحها صندوق النقد الدولي، لكن أين رؤيتنا؟ يجب أن يكون للبلد رؤيته الخاصة لدور الدولة بعيدًا من سطوة الكومبرادور والضغوط التي تفرض قهرًا لتنفيذ خطة تهدف أساسًا إلى إعادة النظر في مهام الدولة ووظائفها.

طبعًا هم لا يريدون للدولة أن تتخلى عن وظيفتها الأمنية والقمعية، التي تضع على ذمتها جميع الموارد مثلما توضحه الميزانية الأخيرة 2022 ولكن يريدون التفويت في الوظيفة الاقتصادية (المؤسسات العمومية) والوظيفة الاجتماعية (خدمات الصحة والتعليم والنقل ومنظومة الدعم خصوصًا).

فالاعتماد المتسرع لنظام التحويلات المباشرة سيتسبب، إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية، في تأثير تضخمي حتمي، وخصوصًا أن تم تعجيل القيام به بشكل سيئ وهو الأقرب إلى الظن، وهو ما سيؤدي إلى دوامة تضخمية قاصمة، فنتائج محاكاة رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية أبانت احتمالات ارتفاع معدلات الفقر على المدى القصير بـ3.6 بالمئة ومعدل الفقر المدقع بـ1.7 بالمئة.

لذا لا بديل من إقامة نقاش مجتمعي حقيقي حول منظومة الدعم في تونس لتحديد أسباب أوجه القصور، ومن الضروري إعطاء فكرة للمواطنين التونسيين وتوعيتهم حول حجم التكاليف السنوية الحالية للبرنامج وحدوده مع ضرورة تشريكهم في ضبط التدابير المستقبلية للإصلاح، بل يجب على مؤسسات الدولة إقناع المواطنين كشريك فعلي أن المدخرات ستستخدم بحكمة وحسن تصرّف من خلال تعزيز آليات الحوكمة والرقابة من أجل تقاسم المسؤولية واتخاذ الخيارات التصحيحية لتطوير آليات الدعم وتنويع السلة بما يقتضيه الاستهلاك والتغذية الصحية المتوازنة.

ولا يبدو الأمر صعبًا للمضي في خطوات رسم استراتيجية وطنية للتحكم في تبذير الخبز وترشيد استهلاك مادة السكر، فالتونسي يستهلك سنويًا 37 كلغ من هذه المادة، أي أكثر من ضعفي معدل الاستهلاك في العالم، وهو ما يستدعي زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الغذاء الصحي والحد من هدره للمحافظة على الأمن الغذائي.

كما حريٌّ بوزارة التجارة أن تتخلص من ضغوط اللوبيات وتتحمل أدوارها عبر ضرورة وضع نظام رقمي للتصرف في الدعم وتفعيل برنامج تأهيل مسالك التوزيع ومكافحة التهريب وتطوير آليات المراقبة الاقتصادية والمالية واعتماد سياسة تقفي الأثر لكل المنتجات المدعمة.

ولن يكون ذلك متاحًا إلا بتحمّل السلطة التنفيذية والتشريعية لمهماتها وتطوير التشريعات ومراجعة العقوبات وتشديدها والتشجيع على إدماج التجارة الموازية في الدورة الاقتصادية.

ويقع على عاتق مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني دور كبير في وضع وتنفيذ مجموعة متكاملة من المبادرات والبرامج والأنشطة التوعوية تستهدف جميع قطاعات المستهلكين لتسليط الضوء على أهمية ترشيد استهلاك الطاقة والمياه وتبنّي أسلوب واعٍ ومستدام والمراهنة على الطاقات المتجددة الممهدة لتركيز الاقتصاد الأخضر والنظيف في ظل ما تزخر به تونس من إمكانات مهمة لتركيز مشاريع كبرى حيث الجنوب التونسي الذي يتمتع بالإشعاع الشمسي على مدى السنة علاوة على وجود مواقع في شمال البلاد تخوِّل تركيز مشاريع الطاقة الهوائية لتوليد الكهرباء.

ويبقى الأكيد أن ما سبق ذو أهمية مطلقة، ولكن يحتاج إلى تعزيز عبر دعم قطاع الفلاحة (تطوير زراعات الحبوب وتشجيع منظومة اللفت السكري ودعم منتجي الحليب مباشرة أسوة بما يحدث في بلدان الاتحاد الأوروبي) وتطوير الصناعات الغذائية التحويلية، كأحد البدائل لنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي ولتقليل من فاتورة استيراد المواد الغذائية والكماليات التي توضع على رفوف وأجنحة الفضاءات التجارية الكبرى الحاملة للماركات الفرنسية التي انفردت بسوق التجزئة الداخلية التونسية وفرضت نمطًا استهلاكيًا فاقمَ أزمة الميزان التجاري وراكمت سطوة عرابي الريع.

في حين سيكون من أوكَدِ الإجراءات وضع ملف إعادة هندسة النظام التمويلي للصندوق العام للتعويض على طاولة الأولويات لتطوير مداخيله عبر فرض أداء عادل على الوافدين وأصحاب النزل والمطاعم والصناعيين وتوزيع العبء الاجتماعي من خلال ضريبة استحقاقية على الثروة مع الحرص على مراجعة النصوص القانونية والترتيبية وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة داخل الصندوق (لجان التدقيق ولجان الاستراتيجية ولجان المخاطر...) مع وضع آليات للمراقبة والتقييم أسوة بإصلاح وتطوير دور الديوان التونسي للتجارة.

نافل هو القول إن نجاح السياسات الاجتماعية يقدر بأهمية العقد الاجتماعي، الذي تتكامل فيه الديمقراطية السياسية مع المسؤولية الاجتماعية بهدف رسم السياسات العمومية المنصفة وصوغ البرامج الكفيلة بتفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة وتحقيق التوازن والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين المواطنين كافة.

المراجع

«تحليل أثر الدعم الغذائي وبرامج المساعدة الاجتماعية على الفقراء والضعفاء.» <http://www.cres.tn/uploads/tx_wdbiblio/rapport_impact_des_subvention_01.pdf>.

«الدولة تنفق حوالى 35 مليون دينار سنويًا على الخبز.» <https://cutt.ly/POd8w4P>.

«السياسات الاجتماعية المتكاملة الاسكوا التقرير الخامس. <https://www.unescwa.org/node>

«تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022.» موقع وزارة المالية التونسية، <http://www.finances.gov.tn/ar>

«تقرير دائرة المحاسبات حول منظومة الدعم 2012.» <http://www.courdescomptes.nat.tn/upload/rapport/rapport_19_fr.pdf>

«دراسة: سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا: الخوف – الهشاشة – الانتظارات،» <https://ftdes.net/ar/sociologie-des-marges>

«دعم المواد الأساسية وتنظيم السوق.» موقع وزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية، <https://bit.ly/3O4NBah>

«متوسّط الأجور بالدول العربية،» <https://bit.ly/3IoZciR>.

«ميزانية 2018 : حرب على الشعب وانحياز لِلُّوبيات والمصالح الاستعمارية.» موقع إنحياز، 1 كانون الثاني/يناير 2018، <https://www.inhiyez.com/archives/1163/2>

«نحو سياسيات اجتماعية متكاملة: إطار وتحليل مقارن.» <https://bit.ly/3gITrAA>

بدري، فاطمة. «تونس ورفع الدعم: التضحية بالفقراء لحلحلة الأزمة الاقتصادية!.» موقع دراج، 9 حزيران/يونيو 2021، <https://daraj.com/73638/>.

البدوي، عبد الجليل. «أزمة المالية العمومية 2020ـ2021.» موقع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قسم الدراسات الاقتصادية (FTDES).

بلقزيز، عبد الإله. **نقد السياسة في أمراض العمل السياسي**. الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2019.

خداج، هوازن. «السياسات الاجتماعية بين أيديولوجيا السلطة والمجتمع،» مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 22 حزيران/يونيو 2021، <https://cutt.ly/WOfwpFB>.

النابلي، ياسين. «احتساب نسب الفقر: تلاعب بالإحصائيات وطمس للتفاوت الجهوي.» موقع نواة، 13 كانون الثاني/يناير 2017، <https://bit.ly/3aoycDQ>

الهمامي، محمد ضياء. «أبجديات الصندوق العام للتعويض في تونس.» ترجمه من الفرنسية سميح الباجي عكاز، موقع نواة، 2 تموز/يوليو 2014، <https://bit.ly/3yrvkhk>.

«Inclusion sociale en Tunisie: Les Enjeux de l'emploi, de l'éducation et de la répartition des revenus.» mars 2017, <http://www.itceq.tn/files/politiques-sociales/inclusion-sociale.pdf>.

Dimassi, H. (2012). «Caisse de compensation: En sortir?.» Le Mag. Eco, 34-78

Kadria, Mohamed and Ghazi Boulila, «Le Système de compensation en Tunisie: Quelles réalités et quel avenir?.» 2012, <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/60719/>.

Le Budget de dignité pour la Tunisie, <https://mena.fes.de/fr/projets/politiques-economiques-pour-la-justice-sociale/le-budget-de-dignite-pour-la-tunisie>.

Makhlouf, M. Slaheddine. «La Caisse Générale de Compensation.» ITES mai 2017, <https://bit.ly/3Rk4IYc>.

Subvention de l'Energie et Compensation alimentaire en Tunisie, observatoire tunisien de l'économie.

محمد أركون في وجهه الأنثروبولوجي

المهدي مستقيم(*)

أستاذ وباحث من المغرب.

مُذ دشّن الراحل محمد أركون مشروع نقد العقل الإسلامي في سبعينيات القرن العشرين وهو يؤكد ويردد بأن الأمر يتعلق بمشروع كبير يحتاج إلى فتح عدة ورش من أجل مباشرة عمليات الحفر والتنقيب في تلك الطبقات المتراكمة عبر عصور طويلة من تاريخ العرب والمسلمين. ورغم إدراكه صعوبة المشروع فقد كان مقتنعًا بأنه سيأتي الوقت الذي سينهض المثقفون العرب والمسلمون للقيام بهذه المهمة، فذلك هو السبيل الوحيد للخروج من مرحلة الانسداد التاريخي التي تعيشه الشعوب العربية الإسلامية في العصور الحالية.

ولعل ترجمة أعمال محمد أركون إلى اللسان العربي تعدّ أحد المداخل الكبرى التي من شأنها أن تتيح لنا إمكانات مباشرة الطريق الذي شيّده الرجل وكرس له مسار تأليفه. ووعيًا منه بالمسألة أطل علينا هذا الموسم الثقافي الجديد عبد اللطيف فتح الدين رئيس شعبة الفلسفة في كلية بنمسيك- الدار البيضاء، المغرب، من خلال توقيعه ترجمة لمجموعة من النصوص المهمة لمحمد أركون جمعها في مصنف اختار له عنوان: **الإسلاميات التطبيقية وأسئلة العقل الإسلامي**[1].

وتعَدّ الإسلاميات التطبيقية نقطة الانطلاق في المشروع الفكري والنقدي عند محمد أركون، بل يمكن حسبانها هي المحور الرئيس الذي تدور حوله كل القضايا التي يمكن وضعها تحت مجهر النقد الأركوني للثقافة العربية الإسلامية. ويعدّها أركون بمنزلة البديل الذي يقيمه في مقابل الإسلاميات الكلاسيكية التي أنتجها العقل الاستشراقي الغربي وبخاصة في تعامله مع هذه الثقافة. في هذا الإطار يعلن صراحة بأن الإسلاميات التطبيقية جاءت لتصحيح هذا الوضع التي توجد عليه دراسات الموروث الثقافي العربي والإسلامي كما وضع أسسه المستشرقون الغربيون، مبينًا أن عملية التصحيح هذه ينبغي أن تأخذ في الحسبان الملاحظات التالية:

1 – التعامل مع الإسلام كدين وكتراث فكري له حضور قوي في الساحة العربية الإسلامية والدور الأيديولوجي والنفسي الذي يمارسه في هذه المجتمعات. من هذا المنطلق ينبغي دراسة

(*) البريد الإلكتروني: humain-trop-humain@hotmail.fr.

(1) محمد أركون، **الإسلاميات التطبيقية وأسئلة العقل الإسلامي**، ترجمة وتقديم عبد اللطيف فتح الدين (الرباط: منشورات مؤسسة مؤمنون بلاحدود 2020).

القرآن دراسة موضوعية كونه له وزنه داخل هذه الساحة ليس عند النخبة فقط بل عند جماهير الشعب كذلك.

2 – إن الفكر الإسلامي لا يزال يشتغل داخل الإطار المعرفي للقرون الوسطى، حيث الخلط بين الأسطوري والتاريخي، والتكريس الدوغمائي للقيم الأخلاقية والدينية والتأكيد التيولوجي على تفوق المؤمن على غير المؤمن والمسلم على غير المسلم، مع تقديس اللغة والمعنى النصي المنقول والمفسر من طرف الفقهاء. إضافة إلى تقديس العقل ووصفه شيئًا فوق التاريخ.

3 ـ لا يزال يُنظر إلى الظاهرة الدينية نظرة تقليدية سواء من طرف المسلمين أنفسهم أو من طرف علماء الاستشراق الغربيين، من منظورين متكاملين:

أ ـ النظر إلى الدين الإسلامي كفعالية علمية داخل الفكر الإسلامي مع مقارنته بالأديان الأخرى.

ب ـ النظر إليه بوصفه فعالية متضامنة مع الفكر المعاصر له، وذلك بإدخال المناهج الجديدة لدراسة النص المؤسس دراسة مقارنة تحليلية وتفكيكية، وهذا كفيل بتجديد النص المؤسس وبالتالي تجديد الفكر الديني بوجه عام.

4 ـ إن قضية المعنى المرتبط بالنص المقدس، ينبغي أن تدفع الباحث إلى التعامل مع الظاهرة القرآنية كمعطى لغوي وعامل تاريخي محسوس وليس كوحي نهائي مبطل أو مكمل للوحي السابق. كما ينبغي تطبيق ذلك على الأديان الثلاثة للتخلص من مسألة الرفض الثقافي للآخرين وهو ما كرسه الفكر التيولوجي عند أصحاب الديانات.

5 ـ ينبغي التنبيه إلى أن الباحث وفقًا للإسلاميات التطبيقية عليه أن يعلم بأنه ليس هناك خطاب أو منهج بريء ما دام يسعى إلى نقد الخطاب مع الانطلاق من تعدد المناهج حتى لا تسقط أبحاثه في اختزال المادة المدروسة.

الإسلاميات التطبيقية هي ممارسة علمية متعددة الاختصاصات. وهذا ناتج من اهتماماتها المعاصرة (فهي تريد أن تكون متضامنة مع نجاحات الفكر المعاصر ومخاطره) والمتطلبات الخاصة بموضوع دراستها. لقد ارتبطت ظاهرة الإسلام، منذ نشأتها، بكلام أصبح نصًا، وهذا يعني أنه ينبغي على عالم الإسلاميات أن يكون مختصًا بالألسنيات بصورة كاملة، وليس فقط متطفلًا على أحد أنواعها. في الوقت عينه، فإن الإسلام كظاهرة دينية، لا يمكننا أن نقلصه (نختزله) إلى مجرد نظام من الأفكار المجردة، المتمتعة بحياة خاصة، كالجواهر الجامدة. فالإسلام، كأي دين آخر، هو جسد مؤلف من عدة عوامل لا تنفصم: العامل النفساني والسيكولوجي (الفردي والجماعي) والعامل التاريخي (تطور المجتمعات الإسلاميات) والعامل السوسيولوجي (أي محل الإسلام ضمن «نظام العمل التاريخي» لكل مجتمع، وانعكاس مصير هذه المجتمعات على الإسلام كدين) والعامل الثقافي (فن ـ أدب ـ فكر). لا شك في أن تقسيم العمل يبقى أمرًا محتومًا لمن يريد أن يكتشف مجالًا واسعًا ومعقدًا كهذا المجال. لكن لا يمكننا أن ننسى أن الموقف الإسلامي الأكثر ثباتًا وديمومة كان (ولا يزال) يتلخص في ممارسة الإسلام وتقديمه كدين ودنيا) لا ينفصمان. هذا ما يفسر لنا لماذا تجاهلت الثقافة العربية الإسلامية الكلاسيكية حدودنا العلمية القاسية الراهنة ـ التي كرست تعسفيًا من قبل الإسلاميات الكلاسيكية.

1 ـ الحج في الفكر الإسلامي

يستمد هذا الكتاب قيمته من جهة أولى انطلاقًا من كون محمد أركون يعتمر فيه قبعة الباحث الأنثروبولوجي في التراث والواقع الإسلاميين من خلال تسليط الضوء على ثلة من الموضوعات الأنثروبولوجية مثل ظاهرة الحج. ومن جهة ثانية كونه يعمل على تبديد سوء الفهم الذي لحق مشروع نقد العقل الإسلامي.

ويُبرز محمد أركون أن قواعد الفهم تفرض ضرورة الكشف عن الجانبين النفسي والتاريخي لظاهرة الحج بوصفه فرضًا قائمًا على غايات روحية، بيد أن الحج بما هو شعيرة يفصح عن وعي وخبرة أنثروبولوجية تنبجس منها إشكالات فلسفية وكلامية شمر محمد أركون على استنطاق إواليـاتها ورهاناتها، وخصوصًا أن الحج بات الظاهرة الدينية الأكثر إثارة للانتباه في الحياة الإسلامية المعاصرة.

ويرفض محمد أركون تحليل ظاهرة الحج اعتمادًا على القراءة التقليدية للنص الديني، ويعوضها بالتحليل اللغوي المصحوب بالتحليل التاريخي، انطلاقًا من فحص البنى الأنثروبولوجية والنفسية والاجتماعية الثاوية خلف الدلالات اللغوية للنص القرآني، وخلف مختلف أنماط شرحه وتفسيره وتأويله من طرف أهل الخطابات المهيمنة.

ويسجل محمد أركون أن المسلمين يغفلون الظروف النفسية والسوسيولوجية حول الحج في الخطاب القرآني التي تم تهميشها وتغييبها في إثر رَكنها إلى جانب الأخبار المتناثرة التي تسرد أحوال مجتمع عربي «بدائي» يتخبط في «غياهب الجهل» في حين يركزون في الخطاب القرآني حول الحج على البعد العمودي الذي أقره وأسسه التنزيل والوحي، الأمر الذي دفع محمد أركون إلى بسط قول حول نشأة الحج في الإسلام من الزاوية النفسية والتاريخية عبر استنطاق جدلية الحج والوعي الإسلامي من دون أن يحيد «قيد أنملة عن الطريق الوعر الذي يسلكه أهل الورع، ذلك الضمير ذو الحس المرهف الحريص الذي يخشى تضييع جزء من الكلام الإلهي المحيي، أو التفريط في القواعد التي يوجبها الفهم»[2].

ويتخذ محمد أركون من ظاهرة الحج مثالًا للتدليل على الاستمرارية التي لازمت حقلًا تعبيريًا تعبديًا يتصل بتاريخ مجموعة عرقية ثقافية معينة ومع رهاناتها وتطلعاتها وحاجاتها أكثر من اتصاله بالدين الإسلامي، بيد أن «القوة التي طبعت هذه الانطلاقة كان من شأنها أن غيرت معالم الأشياء والأماكن والحركات والسلوكات المؤلفة لمسار الحج التعبدي، وحولتها إلى ركائز ومقومات رمزية تنهض عليها تجربة روحية غنية»[3]. ولعل هذا ما دفع أركون إلى العودة إلى آيات الحج في القرآن وتحليلها بنقلها إلى حقل جديد من حقول الفهم والتأويل، وقد خرج في إثر ذلك باستنتاج مفاده أن التغير الذي عرفه الحج من طابعه الوثني إلى طابعه الإسلامي هو «فعل ينم عن واقعية اجتماعية سياسية، وعن إبداع دلالي، فعل يمكن للدارس أن يتتبع أطواره، ويقتفي مراحله، ويلتقط

(2) المصدر نفسه، ص 31ـ32.

(3) المصدر نفسه، ص 35.

قرائنه وعلاماته اللغوية في القرآن الكريم»[4]، إذ يحيل الحج في القرآن على تجربة أنطولوجية ترفع الوعي العربي إلى مقام المفارق، «إن في طقوس الحج وشعائره من التعدد والاعتباطية ما يجعل المؤمن، الذي يؤديها حريصًا متذللًا، ينتهي، طال الزمن أو قصر، إلى تلك الحالة الصميمية من العشق الإلهي التي تغدي كبرى التجارب الدينية»[5].

ولا يخفي أركون شعوره بالأسى لما لحق الحج من إفراغ عقلي من جانب أهل الشرع حيث هيمن الحج الشرعي على الحج العقلي الذي يمثله التوحيدي والغزالي والقاضي سعيد، والإمام جعفر الصادق، يقول محمد أركون: «إن كلمة الفصل تبقى من نصيب القاعدة التي فصلها الشرع، علمًا أن بعض الأقطاب، الذين قادتهم جرأتهم إلى ترجيح كفة الحج العقلي على كفة الحج الشرعي، لاقوا الاستنكار والتنديد من قبل القيمين على أمور الحياة الدينية في الإسلام وهم الفقهاء، ومن حيث إن الغلبة كانت لنص القانون على روحه، يجدر بنا الحديث عن حدوث رجوع إلى المجال الوجودي المغلق بعد أن كان القرآن قد أحل محله عالمًا دلاليًا منفتحًا»[6].

صار من الصعوبة بمكان التمييز بين البعد الديني والمهمات الأخرى الدنيوية للحج بعد التغير الذي شهدته الشروط المادية للقيام بالحج ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر في إثر تقدم الملاحة البخارية وبناء السكك وتطور التدابير الصحية والأمنية وتعميم استعمال السيارات والنقل الجوي والتلقيح. كما يدل البعد السياسي للحج على الانتقال به من الديني إلى الدنيوي من المقدس إلى المدنس، حيث يعد الحج بالنسبة إلى كل دولة إسلامية مناسبة سنوية لتوطيد وتقوية تماسك الجماعة الإسلامية، يقول أركون: «بقدر ما كان الحج يعني فترة هدنة في مكة، بقدر ما تؤدي الاحتفالات إلى تناسي العداوات المحلية والتقريب من العائلات والطبقات الاجتماعية، وتمنح المجتمع برمّته لحظة تلاقي معنوي. في هذا العمق الشعبي يؤدي الإسلام دوره كاملًا بوصفه عامل توحيد أيديولوجي وقوة محركة للأعمال التاريخية الكبرى، كحروب التحرير أو المحاولات الحالية للبناء الوطني، وعلى نطاق أوسع تماسك الأمة، المجسد في التجمع الهائل في عرفات، يتحقق بفعالية بقدر ما يستثير قوة النماذج الثقافية التقليدية وقوى الماضي التي لا ينقطع مفعولها»[7].

أما على المستوى الاقتصادي فمعلوم أن الحج ينعش انتقال ثروات وأنشطة محلية ما يدفع بعض الدول إلى الحد من عدد الحجاج سنويًا من أجل تفادي النزيف الحاد الذي تشهده العملة. وعلى المستوى النفسي يظهر الحج كفرصة تمكن الأفراد من تلبية انتظاراتهم المتنوعة بدءًا بالآخرة وصولا إلى نجاح صفقاتهم المربحة، فـ«العديد من الناس يمتثلون لواجب شرعي، بينما آخرون يقررون الوفاء بنذر شخصي (ممارسة شائعة لنيل شفاعة الأولياء) امتثالًا لأمر تلقوه، خلال حلم،

(4) المصدر نفسه، ص 42.
(5) المصدر نفسه، ص 48ـ49.
(6) المصدر نفسه، ص 49.
(7) المصدر نفسه، ص 57.

من النبي، أو من ولي محلي، أو للظفر بمكانة اجتماعية مرموقة أو لإشباع فضول مؤجج منذ الطفولة بحكايات أولئك الذين سمعوا أو رأوا»[8].

تدل وظائف الحج المتعددة التي بسطها أركون على التداخل القائم بين الدين والتاريخ وبين المقدس والمدنَّس، والجماعي والفردي، بين التطلعات الروحية والمنجزات المادية. غالبًا ما يتم رفض إخضاع التجربة الدينية لمحك النقد السوسيولوجي والأنثروبولوجي والتاريخي والتحليل النفسي والسيميائي واللساني بدعوى أن هذه الحقول المعرفية تذيب الشأن الديني في غياهب النسبية، في حين أن هذه الحقول العلمية «تطهر الديانات من الشوائب المودعة فيها من قبل الكثيرين المتلاعبين بالمقدس، وهي بذلك تلتقي تمامًا مع انشغال دائم لدى المتصوفة، الذين شهدوا كلهم وناضلوا من أجل تجربة أنطولوجية غير قابلة للاختزال في المظاهر المعتادة للحياة الدينية»[9].

2 ـ مفهوم العقل الإسلامي

يشير أركون إلى أنه بدأ يكتب في نقد العقل الإسلامي في سنة 1976 تحت تأثير أجواء المناقشات العلمية في الساحة الثقافية الفرنسية وبخاصة في مجالات الألسنيات والسيميائيات، والنقد الأدبي وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ. فوجد الباحثون الشباب آنذاك والمهتمون بدراسة الفكر الإسلامي أنفسهم أمام هذه المستجدات، فبدأوا يشقون الطريق من أجل تجاوز الإطار الفكري القديم لتاريخ الأفكار، كما أن المستشرقين كانوا مستمرين في تطبيقه على دراسة الفكر الإسلامي. وأول دراسة حول نقد العقل الإسلامي نشرها سنة 1981 بمجلة **حوليات إفريقيا الشمالية**، ثم أعاد نشرها في كتاب: **نقد العقل الإسلامي** بالفرنسية سنة 1984، وفي سنة 1991 عاد أركون إلى بلورة هذا المفهوم من جديد في دراسة تحمل عنوان: «آفاق وحدود العقل الإسلامي».

إن التعريف الأساسي للعقل التي ينطلق منه أركون هو التالي: العقل الإسلامي مثله مثل العقل اليهودي والعقل المسيحي، رغم الاختلافات العقائدية والشعائرية، هو عقل ديني لاهوتي في مقابل العقل العلمي الفلسفي الحديث.

إذًا، فالعقل الإسلامي في نظره ليس أمرًا مطلقًا وأبديًا وإنما هو صيغة من صيغ العقل، معنى ذلك أنه عقل تاريخي له بداية ونهاية، مثله مثل أي عقل يتشكل في التاريخ.

كما حاول أركون في الكثير من الدراسات والبحوث أن يرد على الاعتراض التالي الذي بدا له أساسيًا وله أهميته والذي يرى أن العقل إذا كان واحدًا فلا ينبغي أن يكون إسلاميًا أو مسيحيًا، بل ينبغي التعامل معه على أنه عقل نقدي يسعى إلى المساءلة النقدية ويرفض الانغلاق داخل حدود

(8) المصدر نفسه، ص 57.

(9) المصدر نفسه، ص 59.

أي دين أو طائفة أو مذهب، لأن وظيفة العقل هي الكشف الحر عن الظواهر والمسائل والقضايا خارج نطاق هيمنة الأحكام المسبقة أو الأطر الطبقية عرقية كانت أم دينية، فالعقل البشري إذًا واحد صالح للجميع وينطبق على الجميع:

«لقد كانت الدعوة إلى عقل أزلي منسجم قبليًا مع تعاليم الوحي دائمًا حاضرة، ليس فقط في مختلف مدارس الفكر الإسلامي، بل أيضًا في اليهودية والمسيحية. فالإيمان بالمعطى الموحى به يعضد، وينير، ويرشد العقل البشري، الذي إن ترك لحاله، لا يملك إلا أن يهيم على وجهه. لقد تم في الإسلام تعميم الاعتقاد بأصل إلهي للعقل يضمن التأصيل الأنطولوجي لعملياته، بذلك الحديث الشهير المستوحى من نظرية الفيض: «إن أول ما خلق الله العقل، فقال له: أقبل فأقبل، ثم قال له أدبر فأدبر، فقال: وعزتي ما خلقت خلقا أكرم علي منك، فبك آخذ وبك الثواب وبك العقاب»[10].

3 ـ مكانة ابن رشد في تاريخ الفكر

أصبح الفكر في الفضاء الإسلامي فكرًا يرتكز على إواليات أيديولوجيا الكفاح والأصولية الدينية منذ سنة 1945، في حين كانت الذات العربية المسلمة خلال القرن الثاني عشر منارة ترخي بأشعتها المبهجة على منظومة القيم، ولعل ابن رشد أحد أعمدة هذه المنارة: «إن الشيء الأصيل، الذي أتى به فيلسوف قرطبة في إطار هذا الصراع، إنما يتمثل بكونه أقدم على تجريب الأرسطي، في إطار (LOGOS) الملاءمة الفلسفية التي للغوس عملية تأويل كلام الله المنزل باللسان العربي في ما يخص الدين الإسلامي»[11]. لم يقلل ابن رشد قط من شأن علم الكلام ومن موقفه تجاه ما هو معطى منزل، بقدر ما عمل على توضيح ثراء العقل الفلسفي الذي يستوعب كل المكونات والطرائق وأساليب الخطابة الفعالة من الزاوية الفكرية: «إن هذه اللمسة الفكرية، موضوعة في سياق القرن الثاني عشر اللاتيني والعربي واليهودي والإسلامي المسيحي، كانت لمسة خلاقة مبدعة ترتبط أكثر بالدفاع عن «أنوار» العقل البشري المعقلنة منها بالذود عن أرثوذوكسية كلامية محصورة في حدود عشيرة عقدية ما»[12].

4 ـ منزلة ابن طفيل في تاريخ الفكر

يدعو محمد أركون إلى ضرورة إخضاع حي بن يقضان لمحكّ القراءة النقدية المتفهمة، قراءة لا تتردد في استنطاق ما تحمله كل القراءات بما فيها قراءة أركون نفسه، من مشروعية إبستيمولوجية وملاءمة منهجية، وذلك بالنظر إلى قيمة هذا المصنف الذي ينم عن «قناعة فيها قوة وحمية، وعن شراسة في التعامل مع ما يحيط بالدين من تعبيرات شعبية»[13]، الأمر الذي جعل هذا المصنف

(10) المصدر نفسه، ص 85.
(11) المصدر نفسه، ص 158.
(12) المصدر نفسه، ص 158.
(13) المصدر نفسه، ص 203.

يحظى بقيمة عظيمة داخل الفكر الغربي المسيحي، فـ«في قارة أوروبية متشبعة بالعقلانية وبالمنهج التجربي، لن نستغرب إشادة ليبنز بكتاب الفيلسوف العصامي الذي نشره بوكوك انطلاقًا من اللسان العربي... كما سيسهل علينا فهم نصيحة اسبينوزا إلى أصدقائه لقراءة حكاية ابن طفيل. من المحقق أن مبادرات حي الأولى وجهوده من أجل السيطرة، بوساطة الفكر العقلي، على العناصر الطبيعية، تنسجم مع مسعى العلم الوضعي، لو تم تبنيها وتطويرها داخل أطر سوسيوثقافية ملائمة. والواقع أن هذه الأطر بالذات، هي التي تتقوى شوكتها في الغرب، بينما كانت ريحها قد ذهبت في الفضاء العربي الإسلامي»[14].

5 ـ المسألة الإيتيقية والقانونية في الفكر الإسلامي

يحضر منهج المفاضلة بشكل لافت للنظر لدى فقهائنا المنغلقين لاهوتيّاً، إذ لا تعبّر تحليلاتهم وقراءاتهم على أدنى حياد علمي، بل تنطلق من دوافع إيمانيَّة ومركزيَّة دينية يتضح فيها ما للمعتقد الشخصي من أثر في موضوعيتها، ويتجلى ذلك بخاصة مع ابن تيمية الذي ذهب إلى أن الدلائل الدالة على صدق محمد أعظم من الدلائل الدالة على صدق موسى وعيسى، ومعجزاته أعظم من معجزات غيره، والكتاب الذي أرسل به أشرف من الكتب التي بعث بها غيره، والشريعة التي جاء بها أكمل من شريعة موسى وعيسى.

من الواضح أنَّ الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تشرِّع القتل وتعلن عن كراهيتها للآخر الديني وغير الديني على نحوٍ صريح، وتصفه بالانحراف والفساد لا تتوافر على غرائز أخلاقية، بل ليس لديها أدنى قابلية للشعور أو ميل طبيعي للتعاطف مع الآخرين. ذلك الميل الطبيعي الذي نجده حاضرًا عند الحيوانات التي تمتنع عن قتل النوع نفسه.

إن الدعوة إلى مبدأ الاحترام الوضعي القانوني أصبحت ملحّة وشائعة في مجتمعاتنا التي تقبع تحت نير النزاعات العرقية والثقافية والطائفيَّة والسياسيَّة، صحيح أن الفكر الغربي لا ينأى عن ربط مبدأ التسامح الوضعي بنشأة فلسفة التنوير في القرن الثامن عشر وبتشييد الحداثة الماديَّة والفكريَّة، إذ يصبح من اليسير الإقرار بأن فكرة الحداثة قد انبثقت أول مرة في أوروبا الغربية من طريق ضرب فكرة التسامح كمثل لذلك. بل إن كل الحضارات العالية التي تمكنت من تحقيق الوعي بأنطولوجيَّتها البشرية لم يتأتّ لها ذلك سوى لأنها قررت تشييد مبدأ الاحترام وصوغه بلغة حقوقية، وجعلت من هذا المبدأ مركزاً لأنظمتها الحقوقية، إذ غدت اللغة الحقوقية في عصرنا هي الوحيدة التي تكفل التعبير عن المعايير الأخلاقية الشاملة.

كرّس محمد أركون حياته الفكرية والعلمية من أجل إنجاز ما وصفه بمهمة تاريخية تتجلى في البحث عن مخرج للثقافة العربية من الفضاء العقلي للقرون الوسطى والدخول في الفضاء العقلي للعصور الحديثة، ملاحظًا أن عنوان هذا المشروع هو القيام بعملية نقد جذري للتراث الثقافي العربي الإسلامي، مدركًا أن هذه المهمة ليست بسيطة وإنما تحتاج إلى معركة مفتوحة وشاملة وعلى عدة مستويات.

(14) المصدر نفسه، ص 206.

وفي الوقت نفسه حاول أن يقرأ الثقافة الغربية التي يستقي منها مادة مناهجه قراءة نقدية. من هنا يمكن القول بأن أركون يمارس ما سمَّاه الخطيبي النقد المزدوج، فمن جهة يقوم بتفكيك مكونات الثقافة العربية الإسلامية قصد الكشف عمّا أسماه اللامفكر فيه والمستحيل التفكير فيه، ومن جهة أخرى يمارس نقدًا للثقافة الغربية وبخاصة في تبنّيها لمفهوم المركزية الغربية وتعاملها مع ثقافات الشعوب الأخرى من هذا المنطلق. لكن هذه الاستراتيجية النقدية التي يعتمد عليها رغم تعددها وتنوعها فهي استراتيجية واعية بحدود تلك المناهج التي يستدعيها الباحث من أجل ممارسة فعل الحفر والقراءة.

6 ـ حين يستيقظ الإسلام

يضم كتاب محمد أركون: **حين يستيقظ الإسلام** الصادر عن منشورات ألبان ميشال الفرنسية (2018) عددًا من النصوص المهمة التي تسلط الضوء على قضايا وهموم معاصرة ليوم الناس هذا، وما يزيدها قيمة وأهمية يرتبط بلحظة وفاة مؤلفها، بيد أنها تمثل آخر مرحلة من مراحل إنضاجها بالنظر إلى المسار الجاد والمثابر الذي سلكه محمد أركون على امتداد عقود من الزمن في تشييد مشروعه الأصيل، ويعود الفضل في إصدار هذا الكتاب إضافة إلى الكتابين السابقين: **قراءات في القرآن والتشكيل البشري للإسلام؛** إلى زوجة محمد أركون ثريا اليعقوبي أركون التي قامت باستخراج نصوص محمد أركون من جهازه الإلكتروني وترتيبها ترتيبًا جيدًا.

يطبق محمد أركون في هذا الكتاب الذي تكفل بنقله إلى اللسان العربي هاشم صالح[15] على الإسلام العنوان نفسه الذي سبق أن طبقه آلان بيرفيت (Alain Peyrefitte) على الصين في مؤلَّفه الذي عرف رواجًا منقطع النظير **حين تستيقظ الصين ... سوف يهتز العالم**، وذلك بالنظر إلى شحنة الأمل الكبرى التي يتضمنها هذا الكتاب من جهة ثم بالنظر إلى انبهار المؤلف بالصين وإعجابه بخروج الشعب الصيني من الأيديولوجيا الماوية الديماغوجية العميقة ودخوله التاريخ الكبير للاقتصاد الليبرالي للسوق الحرة. إنه الأمل نفسه الذي طالما راود محمد أركون، الذي ما انفك ينادي بضرورة انتشال عالم الإسلام الكبير من سجن السياجات الدوغمائية المغلقة، الأمر الذي يعبر عنه في قوله: «ننتظر خروجه بفارغ الصبر، من تلك الانغلاقات اللاهوتية المتتالية حيث ما انفكت الحياة الفكرية، والروحية، والثقافية والاقتصادية والسياسية، تتراجع وتجمّد وتحنّط منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر. لقد جمّدت وتحنّطت في تعبيرات شعائرية وفي أخويات وطرق دينية وشهادات عقائدية تبسيطية»[16].

يعتمد محمد أركون مقاربة ذات منظور حديث للفكر النقدي الراديكالي المطبق على التراث وعلى جميع الموضوعات المرتبطة به، وذلك استنادًا إلى منهجية تاريخية حديثة ذات فضول معرفي واسع، تقابل المقاربة السلفية الإصلاحية داخل الفكر الإسلامي التي تستند إلى مواقف خيالية أسطورية مخلوطة بالمقاربة التاريخية للمشكلات المتعلقة بالرؤية الدينية. ويهدف مشروع أركون

(15) محمد أركون، **حين يستيقظ الإسلام**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 2019).
(16) المصدر نفسه، ص 62.

في دراسته للإسلام كدين وفضاء اجتماعي-تاريخي إلى التوصل إلى استراتيجية جديدة بغية إنجاز الدراسة المقارنة بين الثقافات البشرية المختلفة: «لقد حان الأوان لكي نضع حدًا لهذه المناطحة غير المناسبة بين موقفين دوغمائيين متحجّرين، أي موقف المسلمين وموقف المستشرقين. ونقصد بذلك الصراع بين المزاعم اللاهوتية للمؤمنين المتدينين، وبين المسلّمات الأيديولوجية للفلسفة العقلانوية الوضعية»[17].

ومن أجل ذلك يلح أركون على ضرورة التركيز على المنهجية التاريخية والاجتماعية والأنثروبولوجية لدراسة الدين بغية إغناء المقاربة اللاهوتية والفلسفية للدين، ونقصد بذلك منهجية التفكيك التي تعود إلى الشروط التاريخية والاجتماعية المحسوسة التي كان الإسلام قد عيش وفهم ومورس بها دائمًا؛ «طوال قرون كانت الأديان قد هيمنت على البشر وشكلت رؤيتهم للعالم وجبلتهم بها. أقصد شكلت رؤى مختلفة ومعقدة كانت كل الوقائع والأشياء قد تم تصورها بها. وكذلك تم إدراكها وتقييمها وتصنيفها وقبولها أو رفضها دون إمكانية النظر إلى الوراء لرؤية الصيرورة العقلية والتاريخية التي أدت إلى تشكل كل واحدة من رؤى العالم هذه. لهذا السبب، ينبغي تطبيق المنهجية التفكيكية على التراثات الدينية لمعرفة كيف حدثت الأمور بالضبط. لكن عملية التفكيك ليست ممكنة إلا بإبستمولوجيا نقدية حديثة»[18].

يقتضي وضع الإسلام على محك التعقل أو التفكير العميق بحسب محمد أركون الاستجابة لحاجتين ملحتين، إذ «ينبغي على المجتمعات الإسلامية أن تفكر، وللمرة الأولى، بمشكلاتها الحقيقية الخاصة التي كان انتصار الفكر الأرثوذوكسي السكولائي الاجتراري بدءًا من عصر الانحطاط قد جعلها عصية على التفكير أو مستحيلة التفكير. ومن جهة أخرى الفكر المعاصر عامة بحاجة إلى أن يفتح حقولًا أو ميادين جديدة وأن يستكشف آفاقًا جديدة من المعرفة. ويتم ذلك عبر مقاربة منتظمة وثقافية للمشكلات الأساسية للوجود البشري. كانت هذه المشكلات قد عالجتها الأديان التقليدية التي قدمت أجوبتها عنها طبقًا لمنهجيتها الخاصة»[19].

ومن يأخذ أركون على مؤرخي الإسلام إهمالهم لمسألة المخيال بما هي مادة خصبة للبحث التاريخي، وخصوصًا أنه يصعب علينا فهم الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية وربطها بأصولها ومسبباتها وبتأثيراتها وانعكاساتها من دون الرجوع إلى المخيال، بيد أنه «ينبغي العلم أن فهم التاريخ المدعو «الإسلامي» وكتابته ستتغير كليًا إذا ما قبلنا فتح حقل معرفي جديد خاص بالمخيال الاجتماعي وبالبنى الأنثروبولوجية لهذا المخيال كما يمكن وصفه مثلًا بكتاب **إحياء علوم الدين** للغزالي، أو بتفاسير القرآن، أو أيضًا من خطابات الحركات الأصولية المعاصرة، في كل هذه الأدبيات، يلعب الخيال أو المخيال الاجتماعي التجييشي الجبار دورًا مركزيًا. إنه يحرك الملايين ويسيطر على الوعي الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه»[20].

(17) المصدر نفسه، ص 14.

(18) المصدر نفسه، ص 15.

(19) المصدر نفسه، ص 37.

(20) المصدر نفسه، ص 54ـ55.

معلوم أن الشعوب القديمة كانت تولي المخيال مكانة رمزية مرموقة، كما كانت تحيطه بهالة من التقديس المبالغ فيه أحيانًا، ويتضح ذلك من خلال المنزلة الرفيعة التي احتلتها الأسطورة والشعر والأمثال لدى هذه الشعوب. على أن المخيال هو المدخل الرئيسي لكل معرفة، إذ يظهر على شكل رسومات تخطيطية لمجتمع ما، وهي رسومات تتطلب جهدًا معرفيًا وتأويليًا للكشف عن معانيها ودلالاتها المضمرة. فالمخيال كما يقول سعيد الغانمي ليس «جمعًا وتركيبًا للصور، بل هو شرط إمكان وجود الصور، على المستويين الفردي والاجتماعي، وبقدر ما يؤسس المجتمع نفسه بالمخيال فإن المجتمع يؤسس المخيال أيضًا»[21].

يعرف جيلبير دوران المخيال بأنه «المسار الذي يتشكل فيه ويتقولب تصور شيء ما من خلال الحاجات الغريزية للشخص، وتفسر فيه التصورات الشخصية المسبقة للشخص في محيط اجتماعي»[22]. هذا التعريف الذي توصل إليه دوران هو حاصل إيمانه بفكرة أساسية، تنطلق من أن دراسة الرموز الخيالية يجب أن تتخذ من الأنثروبولوجيا مدخلها الرئيسي، حتى يتسنى لها التحرر من روحانية علم النفس المغلقة من جهة، ولكي تنجو بنفسها من سطوة الأنطولوجيا الثقافية القسرية في علم الاجتماع من جهة أخرى، مع تشديده على ضرورة الالتزام بقدر من الحذر الإبستيمولوجي، لكي لا تقع الأنثروبولوجيا في فخ التمركز الذاتي، فالأمر يتعلق بأنثروبولوجيا تمارس البحث العلمي بكل الحواس، أي بانفتاحها على كل العلوم التي تدرس الجنس البشري، من دون السقوط في ذاتية علم النفس المفرطة ولا في موضوعية علم الاجتماع المبالغ فيها، إذ يصر دوران على فهم الأنثروبولوجيا بوصفها «مجموعة العلوم التي تدرس الجنس البشري من دون الاعتماد على أفكار مسبقة، ومن دون المراهنة على أنطولوجيا نفسية ليست في الواقع سوى روحانية مغلقة، أو على أنطولوجيا ثقافية ليست عمومًا سوى قناع لموقف ثقافي يربط الظواهر كلها بعلم الاجتماع»[23] هنا بالضبط يتموقع المخيال، في النقطة الوسط الفاصلة بين ذاتية علم النفس وموضوعية علم الاجتماع، وهي نقطة تضمن في الآن نفسه إمكانات الاتصال والتفاعل الرمزي بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي.

من دون المخيال لا يمكن لمجتمع ما أن يؤسس وجوده، وأن يضفي على نفسه الصفة الاجتماعية، ذلك أن المخيال هو الأرضية التي يستند إليها وجود المجتمع، كما أن المخيال لا يكشف عن خطوطه ورسومه إلا داخل المجتمع، على أنه ليس نتاج عقلية فرد أو مجموعة أفراد يقرؤونه بحسب المشيئة، بل هو الهوية غير المنظورة التي يكونها المجتمع لنفسه.

يهدف محمد أركون من خلال وقوفه على مفهوم المخيال إلى بيان دوره الحاسم في تشكيل تصورات الناس حول ذواتهم وحول الآخر، وقدرته على تكوين دلالات ومعان، إما أنها تنشط حركة التاريخ أو تعوقها وتعرقلها. وحتى نزيل أي غموض أو لبس يمكنه أن يعتري هذا المفهوم نستحضر

---

(21) سعيد الغانمي، **ملحمة الحدود القصوى: المخيال الصحراوي في أدب إبراهيم الكوني** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 24.

(22) نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 22.

(23) نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 22.

ما كتبه عنه محمد عابد الجابري: «إذا شئنا الاقتراب من المعنى أكثر وبصورة أوضح، فإنه من الضروري الشروع منذ الآن في تبيئته عندنا، ومن أجل هذا الغرض نقول: إن مخيالنا الاجتماعي العربي هو الصرح المليء برأسمالنا من المآثر والبطولات وأنواع المعاناة، الصرح الذي يسكنه عدد كبير من رموز الماضي مثل الشنفري وأمرئ القيس وعمرو بن كلثوم وحاتم الطائي وآل ياسر وعمر بن الخطاب وخالد بن الوليد والحسين وعمر بن عبد العزيز وهارون الرشيد وألف ليلة وليلة وصلاح الدين الأيوبي والأولياء الصالحين وأبي زيد الهلالي وجمال عبد الناصر... إضافة إلى رموز الحاضر و«المارد العربي» والغد المنشود... إلخ. وإلى جانب هذا المخيال العربي الإسلامي المشترك تقوم مخاييل متفرعة عنه كالمخيال الشيعي الذي يشكل الحسين بن علي الرمز المركزي فيه، والمخيال السني الذي يسكنه السلف الصالح خاصة، والمخيال العشائري والطائفي والحزبي... إلخ»[24].

عندما يستيقظ الإسلام من سباته الدوغمائي «سوف يعي لأول مرة حجم اللحظات التاريخية الفكرية والفرص الحقيقية التي أجهضها في تاريخه الداخلي نفسه. وسوف يعي حجم اللحظات الفكرية الكبرى الخارجية عليه، التي رفض التعرف إليها، وازدراها، وهي أهم بكثير من اللحظات والفرص الداخلية. ونقصد باللحظات الخارجية هنا لحظة التنوير الأوروبي منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم»[25] □

(24) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ 3، ط 12 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، ص 16.

(25) أركون، **حين يستيقظ الإسلام**، ص 92.

عبد اللطيف فتح الدين

فلسفة المعرفة عند كانط: نظرّية المكان والزمان – دراسة

(طنجة: منشورات سليكي، 2021). 116 ص.

سفيان البرّاق(*)

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الجديدة.

تقديم

يتبوأ الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1724ـ1804) مكانةً بارزة في تاريخ الفلسفة نظرًا إلى الإسهامات والإضافات التي قدّمها، ليس في مجال الفلسفة فحسب، بل في مجال المعرفة والعلوم. وترجع كذلك هذه المكانة التي يسعدُ بها إلى كونه المؤسس الرّسمي للفلسفة النقدية التي نمت خلال عصر التنوير واكتمل نضجها على يده من خلال مقالته العمدة التي وسمها بعنوان: **ما التنوير؟** ولا غرو إذا ادّعيتُ بأنّ كانط هو فيلسوف استثنائي بلا منازعة، ومردُّ ذلك إلى كونه حاول التوفيق بين اتجاهين متعارضين في الرؤى والمناهج. عنيتُ؛ الاتجاه التجريبي مع جون لوك ودايفيد هيوم الذي جعل التجربة هي المنطلق لإنتاج المعرفة، ونقيضه الاتجاه العقلاني الذي مجّد العقل لكونه المرجع الأساسي للوصول إلى المعرفة.

نظرًا إلى هذه المكانة التي يتمتع بها كانط؛ مفكر العقل والحرية باقتدار، في جسم الفلسفة، فقد خصّص له عبد اللطيف فتح الدين دراسة وسمها بعنوان: فلسفة المعرفة عند كانط: نظرية الزمان والمكان، التي صدرت عن دار سليكي أخوين في طبعتها الأولى سنة 2021، وتقع في 116 صفحة من القطع المتوسط. هذا الكتاب تناول فلسفة المعرفة عند كانط بالتحليل والنقد، محاولًا إبراز عُدَّتها المفاهيمية، وتفكيك مقوماتها الأساسية التي ترتكز عليها، وتبيان الجدّة التي جاء بها كانط خلال سبره في نظرية المعرفة وتبيان شروط تحققها، وكشف حدود العقل التي تعقّبها كانط.

(*) البريد الإلكتروني: soufianelbarrak.98@gmail.com

يبدأ عبد اللطيف فتح الدين هذا الكِتاب بمقدمةٍ مركّزة رصد فيها الإرهاصات الأولى التي ارتأت تمجيد العقل، والتي جاءت عبر عدّة تحوُّلات نوعية شهدتها أوروبا تمثلت بالاكتشافات العلمية ابتداءً من القرن السادس عشر، وعلى رأسها التحول الكبير الذي قاده كوبرنيك (1473ـ1543) عندما فنّد طرح بطليموس القائل بمركزية الأرض، ليؤكد كوبرنيك أنّ الشمس هي مركز الكون، ثم عصر التنوير؛ عصر النزعة النّقدية بامتياز خلال القرن الثّامن عشر الذي يعدُّ منعطفًا حاسمًا في تاريخ الفكر الإنساني، إذ شهد هذا العصر اندلاع الثورة الفرنسية سنة 1789 التي تعدّ التواءً حقيقيًا عرفته أوروبا، وقد ساهمت أفكار فلسفة التنوير، وروّادها الذين روّجوها، في اندلاعها، ونذكر من هذه الأفكار على سبيل التمثيل: «تحليل المعرفة الإنسانية، ونقد العقل وبيان حدوده وقيمته؛ ومن علائمها نقد الأساطير وازدراء الرؤية الدينية للعالم» (ص 8). كما اتّسم عصر التنوير بسمة أساسية تتجلى في تمجيد العقل ومنحه قيمة فوق كلّ شيء بوصفه المرجع الأساسي والحكم في تقييم كلّ شيء. وخير مثالٍ على هذا التمجيد المقالة التي ألّفها كانط ونشرها لأول مرّة سنة 1784، وأكّد فيها اقتران الحرية بالاستعمال العمومي للعقل، ونقرأ فيها: «الحرية هي الأكثر اتصافًا بالسلم من بين كل ما يمكنُ أن يحمل هذا الاسم، أي حرية استعمال الفرد استعمالًا عموميًا لعقله في جميع المجالات. (...) يجب أن يظلّ الاستخدام العمومي لعقلنا الخاص حرًّا فوحده بإمكانه جلب الأنوار بين النّاس»[1]. يُستشفُّ من هذا القول أنّ كانط يؤكد بصريح العبارة تلازم الحرية والعقل؛ بوصفها (الحرية) أحد أهم مقوّمات ومرتكزات فلسفة التنوير، وهي أحد أهم الشعارات التي نادت بها حناجر من شاركوا في الثورة الفرنسية، ودعوته الكبيرة أيضًا إلى محاربة التضييق الذي يُمارسُ من طرف جهات مختلفة على الاستعمال العمومي للعقل سواء أكانت سياسية، دينية، اجتماعية. وكل من يفعل ذلك فهو يعرقل تقدم درب الفكر الإنساني. لقد كان كانط متحمسًا للثورة الفرنسية ومنبهرًا بالنتائج التي حققتها، ومعجبًا بالمبادئ التي دفعت بها وحركت مشاعر من انخرطوا فيها كالحرية بشتى صنوفها: حرية التفكير، الاعتقاد، حرية النشر... إلخ، كما لم يخفِ كانط، كما ورد في الكتاب، انشداده الكبير لقيم المساواة والعدل والإخاء.

يحتل العقل في المتن الكانطي الصدارة، فهو قمّة بلا جدل في اعتقاده، ومردّ هذه المكانة التي يتبوّأها بوصفه الرّافعة الأساسية لتجاوز القصور والقطع مع التمثلات والأنماط التفكيرية الثيولوجية التي تحاصره، وإحداث تحولات نوعية وجدية تشملُ مختلف مناحي الحياة. لأنّه ببساطة «قوّة تنظيمية تستقيمُ بها أحوال المجتمع والدولة» (ص 13).

يؤكد صاحب الكِتاب أن فلسفة التنوير رغم المبادئ التي نادت بها والشّعارات الكبيرة التي رفعتها، وبالرغم من فشوّها، بيد أنّها لم تحقّق النتائج المرجوة والتطلعات التي تمنّاها من أشاعوا أفكارها في جميع الأقطار الأوروبية، ولقد قدّم مثالًا بارزًا من خلال مقارنةٍ بالغة الأهمية بين فرنسا وألمانيا؛ ونقرأ له في هذا المضمار: «في فرنسا كانت حركة التنوير أكثر التصاقًا وأكثر اقترانًا بالواقع الاجتماعي – السياسي بحيث كان للعقل دور أساسي في افتحاص الواقع وتشريح بُناه وتحليل ظواهره، وقد آل أمر التنوير في فرنسا إلى ثورة اجتماعية (...) أما في ألمانيا

(1) إيمانويل كانط، **ما الأنوار**؟، ترجمة محمد الهلالي (الرباط: مجلة الحرية، 2020)، ص 5.

فإن صيرورة التنوير لم تتغلغل في الحياة الاجتماعية» (ص 9).

قسم عبد اللطيف فتح الدين هذه الدراسة على النحو الآتي:

ـ **مقدمة عامّة** تمحورت حول الشروط التاريخية التي أسهمت في بروز فلسفة التنوير والتحولات التي أدّت إليها الثورة الفرنسية، وقدّم مقارنة في غاية الأهمية بين مدى تحقق التنوير في فرنسا وألمانيا مؤكدًا تفوق فرنسا على نظيرتها ألمانيا في هذا الجانب. وأكّد صاحب الكتاب في مقدّمته أنّ كانط هو من المؤسسين الفعليين للفلسفة النقدية التي طار صيتها وتقوّت على يده.

ومبحثين أساسيين:

ـ المبحث **الأول**: السياق النظري لميلاد الفلسفة النقدية؟

ـ المبحث **الثاني**: نظريّة الاستطيقا المُتعالية.

وفي الأخير أورد **خاتمة** مطوّلة أبرز فيها حصيلة الإفادات والخلاصات التي توصّل إليها من خلال هذه الدراسة التي راز فيها نظرية المعرفة وأُسسها وجهازها المفاهيمي في المتن الكانطي.

1 ـ المساق النظري لبروز الفلسفة النّقدية

قام بعض المؤرخين بالوصل بين ميلاد الفلسفة الكانطية والواقع الألماني المتأزم والمتأخر الذي كان على قيد أنملة من الأفول، معتقدين أنّ انحلال وتفكك الواقع الاجتماعي يزيد من الطلب على الفلسفة والفكر. وقد استشهد صاحب الكتاب بقولة هيغل، التي أجدها التعبير الأنسب لما ادعاه هؤلاء المؤرخين: «إنّ بومة منيرفا لا تبدأ في الطيران إلّا بعد أن يرخي الليل سدوله»[(2)]. يشيرُ هنا هيغل بهذه العبارة إلى أن بومة منيرفا ترمز إلى الفلسفة التي لا تبدأ مهمتها فعليًا إلا عندما يستقيم الواقع وينتظم.

لقد قدّم كانط الملامح الأولى لفلسفته النقديّة وعمل على تشييد صرحها في كتابيه: **نقد العقل الخالص** (1781)، **نقد العقل العملي** (1788)، ولم يبقَ حبيس الفلسفة، بل أدخلها إلى نظريته في المعرفة، وقد تغيّا من وراء ذلك القيام بثورةٍ تشبه الثورة التي قادها كوبرنيك باكتشافاته العلمية في مجال الفلك. هذه الثورة التي ارتأى كانط القيام بها كانت فكرتها هي «أن لا تقود التجربة العقل» (ص 23). لقد شدّد كانط على أنّ العقل هو المنطلق في عملية إنتاج المعرفة. ولأن سؤال المعرفة كان رحى كتاب كانط الذي سمّاه **نقد العقل الخالص** فإنه قد سعى إلى الإجابة عن سؤال محوري هو: ما هي شروط إمكان المعرفة؟ أو بصيغة أخرى: «ماذا يُمكنني أن أعرف؟». يتأسس هذا السؤال على ثلاثة استفهامات كُبرى؛ الاستفهام **الأول** تمحور حول شروط قيام العلم الرّياضي، والاستفهام **الثاني** تشكّل حول شرط إمكان العلم الطبيعي، والاستفهام **الثالث** والأخير فكان مدارهُ «شرائط إمكان قيام الميتافيزيقا علمًا مستقلًا» (ص 39). معلوم أن تاريخ البشرية هو تاريخ امتداد وكل تجربة فلسفية أو علمية لا يمكن أن تنشأ من دون أن تنهل من مشارب واتجاهات معينة. الأمر نفسه نراه عند كانط الذي نجد أن فلسفته هذه انبثقت على حواف تيارين كبيرين خلّفا الإرث الرفيع في تاريخ الفلسفة والعلوم: **الأول**

(2) فريدريش هيغل، **أصول فلسفة الحق**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ط 3 (بيروت: دار التنوير، [د. ت.])، ص 91.

هو التيار التجريبي ويطلق عليه أيضا اسم الاختباري وكان دايفيد هيوم (1711ـ1776) وجون لوك (1632ـ1704) زعيميه المبرزين، **والثاني** هو التيار العقلاني الذي كان ديكارت عميده ثم تبعه من تقفوا أثره كوكبة من الفلاسفة ذائعي الصيت: غوتفريد لايبنتس (1646ـ1716)، باروخ اسبينوزا (1632ـ1677)، ومالبرانش (1636ـ1715). لقد دعا الاتجاه التجريبي إلى التجربة كمورد للمعرفة، وناصروا الخبرة الحسية، معتقدين أن جميع المعارف التي نتلقاها مستمدة أساسًا من التجربة والحس «وأنه ليس ثمة في العقل إلّا ما تمدُّهُ به المُعطيات الحسية، لذلك فكل أفكارنا يمكن أن تنحل إلى مدركات بسيطة مستمدّة من التجربة» (ص 46).

بيد أنّ رواد الاتجاه العقلاني تبنوا أطروحة مركزها هو العقل بوصفه المورد الوحيد لمختلف المعارف التي يتلقاها الإنسان وهو الوحيد الذي يمكّن الإنسان من اكتساب المعرفة من العالم الخارجي، ونقرأ في هذا المضمار: «العقل في عرفهم لا يُضوي في أعطافه مبادئ المعرفة بل يضوي معارف جاهزة؛ ومثالها الأفكار الفطرية التي زعم ديكارت أنها راسخة في عقل كل إنسان» (ص 44). وجملة الكلام أن فلسفة المعرفة لدى كانط انبجست على حواف هذين الاتجاهين: الاتجاه العقلي والاتجاه التجريبي. وقد حسم كانط في الخلاف الذي حصل بين هذين التيارين إلى حد المغالاة، بتأكيده صواب كل منهما حين قاما بتوجيه النظر «إلى بُعدٍ مقوّم للسيرورة المعرفية» (ص 50)، وأخطآ، في نظره، كما أكّد ذلك عبد اللطيف فتح الدين، حين طغت عليهما نظرة إقصائية للآخر المختلف عنه، فأهل العقل غالوا في تقدير العقل والإعلاء به، والآخر قزّم العقل ووسع صلاحيات التجربة. لذلك فقد اعتقد كانط، اعتقادًا راسخًا، أن المعرفة التي نستمدها ونتلقاها هي نتاج للتفاعل الحاصل بين العقل والتجربة، وبالتالي لا ينبغي أن نقصي التجربة ولا العقل. وحاصل الكلام أنّ كانط سعى إلى التوفيق بين أهل العقل وأهل التجربة، حيث شيّد نظريته في المعرفة على مصدرين هما: العقل والتجربة، أي الجمع بين اتّجاهين يختلفان اختلافًا كلّيًا في المناهج والرؤى. وهنا تكمنُ قوّة كانط الفلسفية وبراعته النّقدية، لينفرد بنظرية فريدة زاوجت بين رؤيتين مختلفتين كانا لهما الأثر الأكبر في تاريخ الفلسفة والعلوم.

قدّم فتح الدين في هذا الكتاب حزمة من المفاهيم التي تؤثث المتن الكانطي، ونذكر منها على سبيل التمثيل: مفهوم القَبْلي الذي نجد مقابله في الفرنسية l’a priori . ويتأسس هذا المفهوم على الكلية والضرورة. يقصدُ بالقبلي بحسب كانط، كما جاء في الكِتاب: «ليس هو الأمر الفطري، فالأمر الفطري يقدم نفسه كمعرفة ناجزة وجاهزة تتوطن العقل ويصار إلى اكتشافها عن طريق التأمّل والتفكر، أما الأمر القبلي فإنه عنصر غير مُستمد من التجربة لكنه لا يستمدُّ قيمته ونجاعته إلا بالانطباق على التجربة» (ص 34). ونجد نقيض القبلي؛ عنيت: مفهوم البَعْدي (l’a posteriori) الذي يرمز إلى كل ما هو مستمد من فعل التجربة. ثم مفهوم المتعالي (le transcendantale) الذي أطلقه كانط «على كلّ معرفةٍ لا تهتمُّ بالموضوعات بقدر ما تهتمُّ بطريقة معرفتنا للموضوعات» (ص 35ـ36).

بيّن صاحب الدراسة أنّ مصادر المعرفة، من وجهة نظر كانط، هي ثلاثة مصادر أساسية: المصدر **الأول** يتمثّلُ في الحساسية بوصفها المنشأ الأول «للخبرة الحسية (...) ومن خلالها نتلقى الانطباعات الحسية داخل صورتين قبليتين هما الزمان والمكان» (ص 52). والمصدر **الثاني** هو الملكة الفاهمة وهي القوة العقلية العارفة وتحتل مكانة وسطى متصلة بالحساسية والعقل، والمصدر **الثالث** هو العقل بوصفه القوة التي تنفصلُ عن عالم التجربة والحس. وصفوة القول: إنّ مصادر المعرفة عند كانط هما الحساسية والفهم؛ «فالملكة الحاسّة تزوّدنا بالحدوس الحسيّة. غير أنّ هذه المُعطيات الحسيّة لا تكفي ولا تغني في بناء معرفة صحيحة موسومة بالكليّة والضرورة (...) إنّها تحتاجُ إلى تنظيم وتأليف وربط ووصل وهو ما يقتضي تدخل العقل العارف أي ملكة المفاهيم والمقولات أي الفهم» (ص 54).

ثانيًا: نظرية الاستطيقا المُتعالية

قام عبد اللطيف فتح الدين في هذا الجزء من كتابه بإماطة اللثام عن مفهوم الاستطيقا كونها تبدو للقارئ، منذ أول وهلة، وكأنها تندرجُ ضمن مبحث الجماليات، بيد أنّه أبرز معناها بوضوح مؤكدًا أنّها تدلُّ على «المبحث الذي يُعنى بالقُدرة الحسيّة بحسبانها منهلًا رئيسًا من مناهل المعرفة البشرية» (ص 60). هذه النظرية تثير إشكالين كبيرين يتمثلان بـ: الإشكال **الأول** يكمن في أنّها تعتني عنايةً فائقة بالعلم الرياضي والانهمام في الزمان والمكان، و**الثاني** يتجلى أساسًا في العلاقة بين الكلام بحسبانها إدراكًا حسيًا والكلام في الزمان والمكان. أكّد صاحب الكتاب أنّ السؤال المحوري الذي حكم هذه النظرية، التي قعَّد لها كانط في كتابه **نقد العقل الخالص**، هو: كيف تكون الرياضيات الخالصة علمًا ممكنًا؟

ميّز كانط في فلسفته النّقديّة بين الحدس الحسيّ والحدس القَبلي. الأول يعدّه كانط هو «السيرورة الإدراكية التي تحصلُ وتنشأ عقِبَ الاتّصال بين حواسنا (...) وموضوعات العالم الخارجي» (ص 66). إنّ مصدر هذا الحدس الحساسيّة، التي عدّها صاحب الكتاب نظرية الزمان والمكان عينها، لأنّ كانط يشدّد على دور التجربة الحسيّة في إنتاج المعرفة، وبذلك فهو ينخرطُ على نحوٍ غير مباشر ضمن الفريق المُشكِّل للاتجاه التجريبي؛ الذي أقرّ ضرورة التجربة كرافد أساسي لإنتاج المعرفة. والثاني؛ عنيت: الحدس القبلي: «هو من صميم قوّتنا الحاسة؛ أو قُل إنّه الصّورة الأوّليّة الرّاسخة في الحساسيّة» (ص 66).

ارتأى صاحب الكِتاب في القسم **الثاني**، وبالضبط في الجزء المخصّص لنظرية المكان والزمان أن يغوص في تصور كل من إسحاق نيوتن، أحد مؤسسي الميكانيكا الكلاسيكية، والفيلسوف الألماني لايبنتز قبل السبر في موقف كانط بوصفه رحى هذه الدراسة. تتأسسُ نظرية نيوتن حول المكان والزمان على التمييز بين مستويين اثنين: **أولًا** المُستوى النّسبي الذي يرمزُ إلى المكان النّسبي، والمُستوى **الثّاني** هو المستوى المطلق ويُطلق عليه أيضًا «المكان المطلق». وميز نيوتن كذلك، في إطار هذه النّظريّة، بين زمانٍ نسبيٍّ جزئي وبين زمان كلّي (مطلق). لقد كان مدار نظرية نيوتن هي «مطلقية ولانهائية الزمان والمكان» (ص 74). سيحاول لايبنتز، كما أكّد ذلك عبد اللطيف فتح الدين، السير في اتجاه مُغاير لما طرحه نيوتن، وسيعمل على تفنيد هذا الطرح

مدعيًا أنّه من المستحيل أن يكون هناك مكان مُطلق أو زمان أبدي بلا نهاية، ليؤكد في هذا المضمار أنّ المكان والزمان «عنصران نسبيان وإضافيان؛ بمعنى أنهما محض علائق ومجرّد علامات تقومُ على التجاور والتجانب والتباعد من جهة المكان، وعلى التتالي والتآني من جهة الزمان» (ص 75).

أكّد عبد اللطيف فتح الدين في هذا المضمار أنّ كانط قد تأثر في البداية بموقف لايبنتز الذي يعتقدُ فيه أنّ الزمان والمكان تحكمهما النّسبية، وتشبع به، قبل أن يميل إلى ما أقرّ به نيوتن ويتبنّى هذا الطرح تبنّيًا كليًا. لكن كانط خلُص في نهاية المطاف، في كتابه الذي أسلفنا ذكره هنا، إلى أنّ «الزمان والمكان صورتان قبليتان تتقوَّم بهما ملكة الإدراك الحسي؛ أي الحساسية؛ ذلك أنهما عنصران ذاتيان يدخلان في تركيب القوّة الحاس عند كل إنسان فهما كونيان وعامّان ولا غناء عنهما في أيّ إدراكٍ حسيّ (...) المكان والزمان ليس صنيعتين من صنائع مخيلتنا ولا هما من إبداع القوة الواهمة في الإنسان، بل هما مقوّمان أساسيان وإطاران ضروريان تنتظمُ ضمنهما الأشياء الخارجيّة والحوادث الداخلية» (ص 76ـ77).

عزّز إيمانويل كانط هذا الطرح القائل بالطبيعة القَبليّة للمكان والزمان وأنهما يرتبطان بالحساسية ولا يُمتحانِ من التجربة، بأربعة براهين: البُرهان **الأوّل** يتعلّقُ بالطبيعة القبلية للمكان، الذي يتمتّعُ بثلاث صفات: الضرورة والقبلية والشموليّة، والبُرهان **الثاني** نقرأ بخصوصه: «لا يُمكننا أن نُدرك الأشياء إلّا في علاقاتها المكانيّة وأنّ الموضوع اللامكاني لن يكون موضوع إدراكنا الحسي على الإطلاق (...) نفس الشيء بخصوص الزمان باعتباره هو الآخر شرطًا ضروريًا وأوليًا بدونه لا تُدرك الحوادث الباطنية» (ص 83 مع بعض التصرف). ما يُستنتج من هذين البرهانين الأولين أنّ كانط ركّز على المكان بوصفه صورةً للحدس الخارجي، أمّا في البُرهانين الثالث والرابع فقد خصصهما للمكان بوصفه حدسًا محضًا وليس مفهومًا. وحاصل الكلام أنّ مفهومي المكان والزمان في فلسفة كانط، كما جاء في الكِتاب، «ليسا مُستقلين عن الذات الإنسانية، وإنّما يصدران عنها، ومن ثمّة فهما ذاتيان لا موضوعيان» (ص 96). إنّ المكان والزمان يتّصفان بسمتين؛ **الأولى** هي الشّمول لأنهما «صورتان كليّتان شاملتان يجتازهما كلّ إنسان وتنتظمُ داخلهما كل إدراكاتنا الحسية. أما السمة **الثانية** فهي سمة الضرورة والوجوب. فوجود الزمان والمكان يعَدُّ شرطًا ضروريًا ووجوبيًا لوجود الأشياء ولإدراك الظواهر» (ص 97).

على سبيل الختم

في خاتمة هذا الكتاب أبرز عبد اللطيف فتح الدين جملةً من خلاصات توصّل إليها من خلال هذه الدراسة التي اعتنت بنظرية المعرفة عند كانط عناية فائقة؛ وذلك ما يظهر للقارئ بجلاء عندما يتمعّن في الجهد المضني الذي بذله صاحب الكتاب في الإحاطة بها، والتشابك مع المصادر الأصيلة التي تناولت هذه النّظرية بالتفصيل. وسأحاول عرض هذه الخلاصات التي خصص لها صاحب الكتاب خاتمة مطولة وفي غاية الدقّة. قام كانط بالرفع من دور الخبرة لتكوين المعرفة، ولم يرمِ المعرفة الحسية بعبارات قدحية أو روج صورةَ حالكة عنها كما دأب على ذلك أنصار العقل، أو حذا حذو من مجدوها بوصفها المصدر

الوحيد للمعرفة. وأكد ضرورة حضور ملكتي الحساسية والفهم لتصبح المعرفة ممكنة، لأنّ عالم المعرفة، في اعتقاد كانط، هو عالم الزمان والمكان. وقد قرَّرَ كانط في هذا السياق أن كل معرفة تستند إلى عنصرين: **أحدهما** قبلي سابق على التجربة، و**الثاني** مستقى من التجربة. ما يستفاد من كل هذا أن كانط رام من خلال هذه النظرية، وصاحب الكتاب يقرّ بالرأي نفسه، تقديم إجابة شافية لهذا السؤال الأكثر تأريقًا: لماذا نجح العلم ولماذا أخفقت الميتافيزيقا؟ والجواب عن هذا السؤال يمكن تقديمه كالآتي: «إنّ الميتافيزيقا كعلم لم تعُد مُمكنة لذا استقرّ رأيه (كانط) أن ينقل الحقائق التي تعانت بها إلى مملكة أخرى، هي مملكة العقل العملي الأخلاقي» (ص 112 مع بعض التصرف) □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ1ـ

ناصيف نصار. **كتاب عشتار في اللباس والجسد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 287 ص.

قالت عشتار: استمعتُ إليه، للمرّة الأولى، وهو يلقي محاضرةً عامّة حول «الفلسفة والحياة اليوميّة». فاهتزّت مشاعري اندهاشًا وابتهاجًا، وانفتحت عيناي على نمط جديد من التفكير في حياتي. ونهَضَت في أعماقي رغبةٌ بهيّةٌ عارمةٌ، آتية من بعيد، كأنها رسالة من السماء. واتصلت به في اليوم التالي لأعبر عن تأثري الشديد بدافعه التنويري عن دور الفلسفة في معالجة القضايا الحياتية اليومية، المادية منها وغير المادية، فشكرني بلطف وشجعني على استثمار ما أعجبني في مختلف المجالات التي أتحرك فيها، عائليًا ومهنيًا واجتماعيًا، لكنني اقترحت عليه أن نخوض تجربة حوار حول إحدى القضايا الحياتية المؤثرة في حياتنا اليومية، فلم يُبدِ تجاوبًا لأنه كان يعتزم الانصراف إلى بحث ميتافيزيقي؛ لكن بعد إصرار مني وأخذ ورد، اتفقنا على المشروع في خطوطه العريضة، أي على أن يتناول الحوار مسألة اللباس وجملة ما يتصل بها، أو تتصل به، بلا حدود مرسومة سلفًا، وبعيدًا عن اللغة التجريدية الصعبة، وبلا توسع في المذاهب والنظريات المألوفة وأهل الاختصاص.

هكذا بدأت قصة هذا الكتاب، وبالتالي الحوار الفلسفي (بين عشتار والحكيم) حول ظاهرة اللباس كظاهرة إنسانية كونية، بأبعادها الفلسفية المتعددة، مثل قضايا الذات والجسد والأنا والعري والجمال والثقافة والفن والمساواة بين الجنسين وغيرها، وذلك قبل أن تكون قضية اجتماعية، مثل إشكالية فردية الإنسان واجتماعيته، أو إشكالية حرية الإنسان الفرد وحدودها، أو قضية سياسية قابلة للاستغلال والتوظيف في هذا الاتجاه أو ذاك. ومثّل الحوار في الوقت عينه تصورًا إجماليًا لقيمة الدور الذي يمكن أن يؤديه النظر الفلسفي في قضايا الحياة اليومية قياسًا على قضية اللباس.

لماذا لسنا عراة؟ ما هي حقيقة اللباس في عالم الإنسان ووظائفه؟ ماذا يمكن القول عن مسائل الحشمة والمجال الاجتماعي؟ كيف يمكن أن نفهم خصوصية الجسد؟ وكيف يمكن أن نفكر بها؟ ماذا يمكن القول عن المساواة

بين الجنسين؟ ما موقف الفلسفة إزاء نظرة النظام الرأسمالي إلى اللباس كسلعة تجارية يتحكم بها من أنتجها؟ كيف يمكن التفكير في روح الرأسمالية ومسألة السعادة؟ ماذا يمكن القول عن مسألة العري ومعناها في وجودنا؟ هذه التساؤلات والموضوعات المتداخلة تجد أجوبتها في هذا النص الحواري الفلسفي المستجد في أعمال ناصيف نصار، وذلك في سياق السعي إلى إدخال العقلانية في صلبها بدءًا من التعامل مع ظاهرة اللباس وتظهير كل أشكال الاستغلال بواسطتها، وصولًا إلى ظاهرة العري من أجل استخراج ما يكمن فيها من معانٍ لا يجوز للإنسان إهمالها.

ـ 2 ـ

عبد الحسن عصفور الشمري. **أزمة التوزيع وأداء النظام السياسي العراقي بعد العام 2003**. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2022، 263 ص.

يتناول هذا الكتاب أداء النظام السياسي العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وفشله في معالجة مختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستندًا في تقييمه لأداء النظام إلى مقاربة عالم السياسة لوسيان باي لمفهوم التنمية السياسية بوجه عام، التي لا تتحقق إلا من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات، وهي: أزمة الهوية؛ أزمة الشرعية؛ أزمة المشاركة السياسية؛ أزمة التغلغل؛ أزمة التوزيع؛ وأزمة الاندماج والتكامل.

ترتبط معالجة أزمة الهوية بمعالجة المسائل المتعلقة بالوجود والذات والتراث الثقافي مثلما ترتبط بالتعدد والتنوع والاختلاف. ويعود السبب الرئيسي في أزمة الهوية إلى عدم معالجة التباين العرقي، وعدم ثقة شعوب الدول النامية بهوايتهم الوطنية بالمقارنة مع شعوب الدول المتقدمة نتيجة الفجوة الاقتصادية والحضارية بين الجانبين، والانقسام الطبقي الحاد بين فئات المجتمع الواحد، اقتصاديًا، واجتماعيًا وثقافيًا، الذي غالبًا ما ينعكس سلبًا على الهوية الوطنية.

أما أزمة الشرعية، فتتعلق أساسًا بعدم تقبل المواطنين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة بوصفها لا تتمتع بالشرعية، وذلك نتيجة القمع الذي تمارسه الأنظمة الحاكمة ضد السكان وغياب التداول السلمي للسلطة.

وفي ما يتعلق بأزمة المشاركة السياسية، فهي غالبًا ما تنجم عن عدم تمكن أفراد المجتمع أو المكوِّنات الاجتماعية من المساهمة في القرارات السياسية، وهو ما يؤدي إلى تهميشهم أو إقصائهم من الحياة العامة في بلادهم.

وفي ما تظهر أزمة التغلغل عندما تعجز السلطة عن التغلغل والنفاذ إلى كامل اتحاد إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه، تتمثل أزمة التوزيع بعجز النظام السياسي عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بصورة فعالة وعادلة تضمن أكبر قدر ممكن من المساواة بين المواطنين. وتُعنى أزمة الاندماج والتكامل بمشكلات ربط السياسات الشعبية بعمل الحكومات، لتسهم بذلك في معالجة كل من أزمتي التغلغل والمشاركة السياسية.

وإذ يأخذ المؤلف بكل عناصر أزمات التنمية السياسية في تقييم أداء النظام السياسي العراقي، يركز على أزمة التوزيع التي تحمل بذور التفرقة والتمييز وغياب المساواة ، بعدما رأى أن هذه الأزمة التي

رافقت بناء العملية السياسية في العراق بعد عام 2003، أثّرت إلى حدٍ كبيرٍ في طبيعة هذا النظام. ويوضح أنه على الرغم من إقرار الدستور العراقي في عام 2005 بهدف اعتماد نظام برلماني كأسلوب للحكم يحقق الانتقال الديمقراطي، فإن تطبيق مبدأ المحاصصة الطائفية، واستمرار الصراع بين القوى السياسية، وعدم عدالة التوزيع بينها، أفرز مؤسسات سياسية ضعيفة تركت العراق أمام تحديات أساسية، نتيجة عدم قدرة الحكم على وضع سياسات واستراتيجيات وخطط تنموية قابلة للتطبيق في ظل استمرار الاضطرابات وهشاشة الوضع العام. وأصبحت أزمة التوزيع تهديدًا للنظام السياسي برمّته وللأمن والسلم في العراق، في ظل ترابطها مع عوامل سياسية واقتصادية وأمنية وأيديولوجية متشابكة، ومتفاعلة مع عوامل داخلية وأخرى خارجية، دولية وإقليمية، تتأثر بالمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية وتؤثّر فيها. وما لا شك فيه، أن الاحتلال الأمريكي الذي وضع قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وحل الجيش والمؤسسات الأمنية وأهمل القضاء وأثار الفتن الطائفية وأشرف على صوغ دستور 2005 الفدرالي الذي يقطع أوصال العراق ويؤسس لتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق على أسس طائفية وإثنية، لم يكن معنيًا بتطوير النظام السياسي في العراق ونشر الديمقراطية، بل بتفتيت العراق والسيطرة على موارده النفطية خدمة لأهدافه الاستراتيجية.

ـ 3 ـ

سامي سويدان. **في الشعر العربي: سحر النصوص، المقاربات والمسرات والمضاعفات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 352 ص.

انطلاقًا من النقد الصحيح الهادف إلى التعامل مع النصوص الشعرية والأدبية وغيرها من العلوم اللغوية والإنسانية على أساس من الانخراط في عملية التغيير مع ما تحمله من صراعات ونضالات هي جزء لا يتجزأ من مسيرة الإنسانية في مساعيها من أجل التحرر والتمتع والإبداع، يطمح هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ إلى المساهمة في إرساء القواعد الصحيحة والمتينة لدراسة الأعمال الشعرية بصورة مجدية، وذلك عبر التزامه منهجًا نقديًا محدَّثًا قوامه مقاربةٌ ترصد التكوُّن الخاص الذي تتبدى به بنية هذه الأعمال، وبما يتيح تبيُّن مدى التوافق أو التكافؤ بين مكوناتها الأساسية.

وتتسم المقاربة في هذا الكتاب في مساعيها ومراميها بالتمييز بين ثلاثة أوجه: تفسيري تعييني مرتبط بالظاهر المباشر، وتعليلي تضميني يتصل بالمقصود غير المباشر، وتأويلي افتراضي خاص بالعمق اللاواعي المحتمل. وإذ تسعى هذه المقاربة إلى إدراك الغنى الدلالي والرقيّ الجمالي في موضوعاتها، فهي لا تعفي الباحث من تحمل مسؤولية ما ينجم عن تحليلاته واستنتاجاته من قيم وأحكام وطرائق فهم وتفكير.

يضم الكتاب ثلاثة فصول، يُعنى **الأول** بالصورة الشعرية وتحديد وضعها وموقعها ودورها، و**الثاني** ببناء القصيدة العربية «الجديدة»، وذلك في سياق متكامل تبرز الدور الذي يؤديه هذا البناء في تمثل الخصوصية التعبيرية للنص، وتعيين جماليته الإبداعية، بينما يقدم الفصل **الثالث** مقاربات نصية لأعمال الشعراء، شملت: الانحراف بين الخلل

والنسق في شعر أدونيس، شعرية القصيدة عند إلياس أبو شبكة، آفاق الإبداع في بعض تجارب الشعر العربي الحديث: سليم بركات في «قلق في الذهب»، مرثية الغبار لشوقي بزيع، نص لبشار بن برد، قراءة في شعر عبد الوهاب البياتي، قصائد أنسي الحاج في ديوانه «لن»، قلق التوق المحتدم في شعر خليل حاوي، جدائل اللغة وبحور الغرام لهناء الأمين خاتوم، مختارات من المتوالية العربية ليوسف الخطيب، «يطير الحمام» لمحمود درويش، بدر شاكر السياب (1926ـ1964) اليوم في ذكرى وفاته، «أميرال الطيور» لمحمد علي شمس الدين وكيمياء القصيدة عند محمد الغزي.

وفي نهاية المطاف تهدف الأبحاث والدراسات الواردة في الكتاب إلى التفكير في موضوعاتها، وتسعى إلى جلاء غناها وإبراز جمال صورها ومحاسنها والمتعة المتحصلة منها. وإذا كان النقد سعيًا إلى كشف أسرار المسرة، فإنه كذلك محاولة لنقل متعة هذا الشيء إلى المتلقي. إنه يضيف إلى متعة الموضوع، المدونة أو النصوص، متعة الدل والاستدلال. وإذ ترتبط المتعة بالمعرفة، فإنها تكون أوفر وأرقى، كلما كانت هذه المعرفة أدق وأعمق.

«إنّها جدلية المتعة والتّفكير النّقدي، حين تصبح المسرّة دافعًا إلى مزيد من المعرفة النّقدية التي تنظر إلى العالم بوصفه نصًّا للاكتناه والوعي النّقدي لتجاوز الظّاهر والسّطحي فيه، لبلوغ حقيقته التي وحدها تؤسّس لتغيير فعلي، يلبّي الحاجات الإنسانية الأصيلة والعميقة والجوهرية. علّ هذا الكتاب يتيح لقرّائه فرصةً للتّحقّق من ذلك. وهو أمر لن تبلغه قراءته ما لم تكن، قبل أيّ شيء آخر، تفكّرًا واعيًا ونقديًا».

ـ 4 ـ

عنود الحباشنة. **السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية: رؤية مستقبلية.** عمّان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022. 266 ص.

يسعى هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ إلى استكشاف الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية وتوضيح رؤية الصين السياسية والاقتصادية والأمنية للمنطقة العربية، إضافة إلى دراسة المشروع الصيني الكبير «الحزام والطريق» وموقع المنطقة العربية فيه، وكذلك دراسة موقف الدول التي وقعت وثائق التعاون لمبادرة «الحزام والطريق» والجدل السياسي حول المشروع، الذي ترى فيه بعض الدول الأوروبية، مثل بريطانيا، والآسيوية، مثل ماليزيا، «استعمارًا جديدًا» أو كما يطلق عليه البعض «دبلوماسية فخ الديون»، وذلك في سياق المخاوف العسكرية والاقتصادية التي تثيرها بعض الدول من المشروع بوجه عام وتداعيات ذلك مستقبلًا على المنطقة العربية سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا.

يضم الكتاب خمسة فصول، يتناول الفصل **الأول** السياسية الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية والعوامل المؤثرة فيها، بينما يتابع الفصل **الثاني** تطور العلاقات السياسية الصينية العربية قبل عام 2013، والفصل **الثالث** مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الصينية – العربية، والفصل **الرابع** مبادرة «الحزام والطريق» والعلاقات

الصينية – العربية، والفصل **الخامس** مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية حتى عام 2030.

وقد سعت المؤلفة إلى استشراف مستقبل العلاقات العربية ـ الصينية من خلال دراسة العوامل المؤثرة في هذه العلاقات، وأبرزها العوامل الاقتصادية، ولا سيَّما موضوع الطاقة، والمشروع الصيني «الحزام والطريق»، والعامل العسكري، إضافة إلى معطيات تشير إلى تمدد النفوذ الصيني في المنطقة العربية، واندلاع حروب ونزاعات دولية واسعة النطاق، وتوسع مجالات التنافس بين روسيا والصين.

تشير المؤلفة إلى أن العلاقات العربية ـ الصينية بدأت بالتطور في الحقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين نتيجة تصاعد حركات التحرر الصينية والعربية. وقد امتدت هذه المرحلة حتى الثورة الصينية عام 1949 التي أدت إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وهو ما أدى إلى مزيد من التفاعل السياسي بين الجانبين العربي والصيني حيث تبادلت بعض البلدان العربية العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية. ومثلت المصالح الاقتصادية للصين المحدد الرئيسي في سياسة الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية، وذلك في ضوء الطلب المتزايد لحاجات الصين المتنامية من الطاقة من المنطقة، ونمو حجم تجارتها مع المنطقة العربية، حيث من المتوقع أن يزيد حجم التجارة الثنائية بين الصين ودول المنطقة العربية على نحو كبير خلال الأعوام القليلة المقبلة، بمعدل 2.5 بالمئة حتى عام 2030. ولا يخفى أن الصين الصاعدة لتفرض ذاتها قوة فاعلة في النظام الدولي، سعت إلى تطوير علاقاتها على المستويين الدولي والإقليمي، ومن المتوقع أن تحظى منطقة الشرق الأوسط بمزيد من الاهتمام في سياستها الخارجية لتحقيق كل تقدم ممكن في مشروعها الكبير «الحزام والطريق».

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Mohammad Ali Kadivar

Popular Politics and the Path to Durable Democracy

Princeton, NJ: Princeton University Press, 2022. 192 p. (Princeton Studies in Global and Comparative Sociology)

عندما اجتاحت الاحتجاجات الشرق الأوسط في ذروة «الربيع العربي»، بدا العالم وكأنه على وشك موجة كبيرة من التحول الديمقراطي. لكن مع فشل الكثير من هذه الانتفاضات، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن الطريق إلى الديمقراطية مليء بالعقبات. من هنا يبحث هذا الكتاب في الظروف المؤدية إلى نجاح أو فشل التحول إلى الديمقراطية وكيفية إطالة أمد التعبئة الشعبية لوضع الأسس لبناء ديمقراطية دائمة. كما يلقي الضوء على كيفية تأثير التعبئة المؤيدة للديمقراطية في مصير الديمقراطيات الجديدة.

ويرى المؤلف أن أطول مراحل الاحتجاج المؤيدة للديمقراطية أدت إلى ظهور أكثر الديمقراطيات الجديدة ديمومة. وفي هذا السياق، قام بتحليل أكثر من مئة تحول ديمقراطي في ثمانين دولة بين عامي 1950 و2010، مبينًا كيف أن الديمقراطيات الأكثر قوة تنبثق من مراحل أطول من التعبئة غير المسلحة. كما تناول بالتحليل خمس دراسات حالة، هي: جنوب أفريقيا، وبولندا، وباكستان،

ومصر، وتونس، ووجد أن بناء الهياكل التنظيمية خلال سنوات النضال يطور القيادة اللازمة لإرساء الديمقراطية الدائمة ويقوي المجتمع المدني بعد الدكتاتورية. ويوضح أن الاحتجاجات الجماهيرية غير المسلحة وحدها لا تكفي لإحداث تغيير ديمقراطي. وبدلًا من ذلك، يجب أن تكون التعبئة الجماهيرية دائمة بمرور الوقت ـ وهي مهمة تتطلب تطوير منظمات مرنة تبني الهوية الجماعية والمعايير الديمقراطية والقيادة والسلطة المؤسسية. وهذه السياسة الشعبية تتناقض والنزعة الكامنة في السياسة الخارجية الأمريكية التي تدفع باتجاه مزيد من التدخلات العسكرية أو القسرية لتحقيق الانتقال الديمقراطي والتي ثبت فشلها في غير بلد من العالم.

ـ 2 ـ

Kathleen E. Powers

Nationalisms in International Politics

Princeton, NJ: Princeton University Press, 2022. 312 p.

مع تصاعد النزعة القومية في جميع أنحاء العالم، يشعر الكثيرون بالقلق من أن المواقف القومية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الصراعات المميتة. ولمكافحة هذا الاتجاه، حاولت اتحادات مثل الاتحاد الأوروبي بناء هويات إقليمية شاملة للتغلب على النزعات القومية للاستقرار وتشجيع التعاون الدولي. مع ذلك، لم يكن التعامل مع كل القوميات سهلًا كونها ليست كلها متشابهة، ولا بد من استكشاف متى تسبب الالتزامات القومية الصراع، ومتى تعزز التعاون.

من هنا سعت مؤلفة هذا الكتاب إلى التمييز بين القوميات المبنية على الوحدة وبين تلك المبنية على المساواة، وذلك بهدف استكشاف تداعيات كل منها على السياسات الخارجية للدول، مستندة إلى تجارب أمريكية وبيانات مسح أوروبية. وخلصت إلى أن الوحدة تشجع دعم الصراع الخارجي وتقوض الثقة والتعاون الإقليميين، في حين أن المساواة تخفف من النزعة العسكرية وتسهل دعم التعاون الأمني.

يركز الكتاب بطبيعة الحال على الجدل الدائر حول تأثير القوميات في السياسة الدولية، ويصبح النقاش أكثر تعقيدًا إذا ما حاولنا التعميم وتقديم نظرة نهائية ومقنعة عن كيفية تأثير أشكال القومية المختلفة في مواقف السياسات الخارجية للدول. لكن أهمية الكتاب تبقى كامنة في ما يثيره من أسئلة حول ما إذا كانت الهويات العابرة للحدود تزيد من دعم التعاون أو تقوضه.

ـ 3 ـ

Yascha Mounk

The Great Experiment: Why Diverse Democracies Fall Apart and How They Can Endure

London: Penguin Press, 2022. 368 p.

يستكشف هذا الكتاب العلاقة المعقدة بين الديمقراطية الليبرالية والتنوع العرقي، متناولًا الديمقراطيات المتجانسة في تركيبتها الديمغرافية وتلك المتنوعة التي تعاني التوترات العرقية والإثنية وكيفية معالجة الانقسامات المريرة داخلها بما يكفي لتبقى مستقرة وفاعلة. وفي هذا السياق، يرى مؤلف الكتاب أن التحدي الأبرز في العصر الذي نعيش يكمن في كيفية تسوية الانقسامات داخل الديمقراطيات المتنوعة ومدى قدرتنا على العمل لإبقائها قابلة للحياة.

ويوضح المؤلف أن بعض الديمقراطيات متجانسة جدًا، بحيث لم تشهد انقسامات خطيرة هددت مصيرها، بينما حافظت ديمقراطيات أخرى منذ مدة طويلة على تسلسل هرمي عرقي أو ديني بالقوة، وذلك بعدما تمكنت بعض الجماعات العرقية أو الدينية من السيطرة على مجموعات دينية وعرقية أخرى، واحتكار السلطة. وبذلك قلّما نجحت ديمقراطية في التاريخ في أن تكون متنوعة ومتساوية في الوقت نفسه، وأن تعامل أعضاء العديد من المجموعات العرقية أو الدينية المختلفة بإنصاف.

من هنا يرى المؤلف أن تحقيق هذا الانصاف بين المجموعات المتنوعة هو الهدف المنشود بوصفه أمرًا أساسيًا لتحقيق المشروع الديمقراطي في مختلف الديمقراطيات المتنوعة حول العالم، وهذه التجربة إذا ما تحققت تعد الأبرز في عصرنا.

ومن خلال الاعتماد على التاريخ وعلم النفس الاجتماعي والسياسة المقارنة، يتفحص المؤلف كيف عانت المجتمعات المتنوعة لمدة طويلة أمراض الهيمنة أو التجزئة أو الفوضى المنظمة. وقد يشعر معظم الناس الآن بالتشاؤم لعدم قدرة المجموعات المختلفة على الاندماج في وئام، وجعل اختلافاتهم ثانوية. لكن المؤلف يوضح أن الماضي يمكن أن يقدم رؤى مهمة حول كيفية القيام بعمل أفضل في المستقبل، وهناك أمل في ذلك، إذا ما تمكنت المجتمعات المتنوعة والمؤسسات التي تبنيها لتعزيز المواطنة من التخفيف من حدة هويات المجموعات العرقية ومعالجة الظلم الذي لا يزال يميز الكثير من الديمقراطيات المتنوعة مثل الولايات المتحدة والكثير من البلدان الأخرى حول العالم.

ـ 4 ـ

Michael Mandelbaum

The Four Ages of American Foreign Policy: Weak Power, Great Power, Superpower, Hyperpower

Oxford: Oxford University Press, 2022. 624 p.

يقدم هذا الكتاب إطارًا جديدًا لفهم تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي نشأت من بدايات متواضعة، منذ نحو 250 سنة، كشريط من المستعمرات الإنكليزية الزراعية وقليلة السكان ـ في أغلبيتها ـ على الحافة الشمالية الشرقية من العالم الجديد، بعيدًا من مراكز القوة في أوروبا لتحتل اليوم المكانة الأولى في العالم لامتلاكها أكبر اقتصاد وأقوى جيش.

وفي متابعته لفهم تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ارتأى مؤلف الكتاب تقسيم هذا التطور إلى أربع حقب، مع تحديد كل منها من خلال الزيادة المستمرة في القوة الأمريكية مقارنة بالدول الأخرى. كما أشرك في الحقب الأربع الأحداث الرئيسية والشخصيات المهمة في السياسة الخارجية لكل عصر. وسلط الضوء على الاستمرارية الأساسية في أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وفي الطريقة التي تم بها تبني هذه السياسة وتنفيذها.

يقدم المؤلف الولايات المتحدة، في صعودها، أولًا كقوة ضعيفة، خلال الحقبة من 1765 إلى 1865، ثم كقوة عظمى بين عامي 1865 و1945، وبعد ذلك كقوة عظمى في السنوات من 1945 إلى 1990، وأخيرًا بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، من عام 1990 إلى عام 2015. كما يقدم ثلاث سمات للسياسة الخارجية الأمريكية موجودة

في كل عصر: **أولاها**، نشر الأفكار السياسية التي اعتنقها الأمريكيون منذ البداية، و**ثانيتها**، استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للبلاد؛ و**ثالثتها**، صوغ السياسات وتنفيذ القرارات التي تحظى بتأثير شعبي كبير. وكانت السياسة الخارجية الأمريكية ـ كما يرى المؤلف ـ أيديولوجية واقتصادية وديمقراطية بصورة غير عادية.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Thomas Graham,
"NATO Countries Signal Resolve at Summit: What Does It Mean for Russia?,"
Council on Foreign Relations (30 June 2022).

يتناول الخبير في مجلس العلاقات الخارجية توماس غراهام قمة دول الناتو التي عقدت في مدريد أواخر حزيران/يونيو الحالي وما دار حولها من تساؤلات في شأن القرارات الصادرة عنها وما حملته من رسائل موجهة إلى روسيا، من أبرزها أن القمة مهدت الطريق لانضمام فنلندا والسويد وأكدت أن روسيا هي التهديد الأمني الرئيسي لحلف الناتو. وقد وضعت القمة الحلف على أخطر مكان مع روسيا منذ الحرب الباردة، لكن الجهود الدفاعية الجديدة للتحالف – برأي غراهام ـ من غير المرجح أن تغير استراتيجية بوتين في أوكرانيا.

يؤكد غراهام أن التوترات بين الناتو وروسيا لم تكن بهذا المستوى المرتفع على طول الحدود منذ ما قبل نهاية الحرب الباردة، إذ تقوم طائرات الناتو وروسيا برحلات استطلاعية عدوانية في المجال الجوي الضيق فوق بحر البلطيق، ومن المرجح أن يقوم الجانبان بتكثيف تلك الرحلات الآن بعدما أصبحت السويد وفنلندا في طريقهما للانضمام إلى الناتو. ويسلط الخلاف الحالي حول وصول روسيا إلى مخزنها المطل على بحر البلطيق، كالينينغراد، عبر ليتوانيا، الضوء على احتمال انتشار الصراع خارج أوكرانيا إلى مواجهة مباشرة بين الناتو وروسيا. كما أصبحت بيلاروسيا مصدر قلق أكبر لحلف الناتو حيث تستخدمه روسيا على نحو متزايد لشن هجمات على أوكرانيا.

وفي حين يركز الغرب على التحدي المتمثل بتصدير الحبوب من أوكرانيا للتعامل مع أزمة الغذاء العالمية التي تلوح في الأفق، كانت هناك دعوات لحلف شمال الأطلسي إلى كسر الحصار الروسي على ميناء أوديسا الأوكراني على البحر الأسود، وهو ما يشير إلى خطر استخدام روسيا أسلحة نووية تكتيكية. وعلى الرغم من تراجع قعقعة السيوف الروسية في الأسابيع الأخيرة، لكن من المرجح أن تعاود الظهور بإلحاح أكبر إذا انقلب الوضع في ساحة المعركة ضد موسكو. إن ندرة قنوات الاتصال النشطة بين روسيا وأعضاء الناتو تزيد المخاطر.

تعهد الناتو بالدفاع عن كل شبر من أراضي أعضائه ضد روسيا، ويتخذ خطوات رئيسية لردع الهجمات المحتملة، وسيواصل تعزيز قواته على طول الحدود بين الناتو وروسيا في أوروبا الشرقية (في القمة، أعلن الكثير من الحلفاء عن خطط لإرسال قوات إضافية إلى المنطقة). وبالمثل، يخطط الناتو لزيادة قوة الردع الخاصة به من أربعين ألفًا إلى ثلاثمئة ألف جندي. وكانت تلك القوة قد

أُنشئت قبل عشرين عامًا، وكانت قوة عالية الاستعداد قادرة على الانتشار بسرعة للتعامل مع مختلف الحالات الطارئة، وغالبًا ما تكون للإغاثة في حالات الكوارث، في حين تحول تركيزها بعد الهجوم الروسي على أوكرانيا إلى الدفاع عن الحلفاء المعرضين للخطر على طول الحدود مع روسيا.

وفي ظل المعطيات التي تشير إلى تدهور الموقف الاستراتيجي لروسيا في مقابل «حلف ناتو» موحد أكثر في معارضة روسيا مما كان عليه منذ سنوات، وتوجه فنلندا والسويد إلى الانضمام إلى الحلف، كان من المتوقع أن ترد روسيا بموقف متشدد، لكن رد فعلها كان معتدلًا، إذ صرح بوتين بأنه ليس لدى روسيا مشاكل مع فنلندا والسويد وأن انضمامهما إلى الناتو لا يمثل تهديدًا مباشرًا، طالما أن الناتو لا يبني وحدات عسكرية وبنية تحتية في هذين البلدين. وربما لا يُعرف ما يكمن وراء هذا الموقف، ولكن بالنظر إلى المعركة الصعبة في أوكرانيا، قد لا يرغب بوتين في مواجهة مشاكل إضافية.

في كل الأحوال، من غير المرجح أن يدفع الموقف الجديد لقوة الناتو ومفهومه الاستراتيجي بوتين إلى إعادة التفكير في استراتيجيته الخاصة بأوكرانيا. إنه يحرز تقدمًا بطيئًا ولكنه ثابت في ساحة المعركة في الشرق والجنوب. ولا شيء يوحي بأنه يعتقد أن توفير الغرب لأسلحة أكثر تطورًا سيحدث تغييرًا كبيرًا على الأرض. لكن الظروف الجديدة في أوروبا تمثل تحديًا استراتيجيًا طويل الأمد لروسيا. وبسبب عزلة بوتين المتزايدة في أوروبا، كان بالتأكيد سعيدًا بحضور القمم الأخيرة لمجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) ودول بحر قزوين للتأكيد أن لروسيا أصدقاء وحلفاء في أمكنة أخرى، بمعزل عمّا إذا كان بإمكانهم تعويض فقدان العلاقات الأوروبية.

لقد كشفت القمة عن إحساس جديد بوحدة الناتو، وأكدت استمراره في تقديم الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري لأوكرانيا. كما تعهد الناتو بتوسيع دعمه العسكري لحلفائه المعرّضين للخطر على طول الحدود الروسية. وعلى وجه الخصوص، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستنشئ مقرًا دائمًا للفيلق الخامس في بولندا. والأهم كان الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا مع فنلندا والسويد، الذي رفعت بموجبه أنقرة اعتراضاتها على انضمامهما إلى الناتو، وسمحت ببدء عملية الانضمام.

بالرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات متعددة تواجه الناتو، أبرزها قضية تقاسم الأعباء التي تعد قضية دائمة، إذ إنه حتى بعد هجوم روسيا على أوكرانيا، فإن أغلبية الأعضاء ربما لا تلتزم بإنفاق ما لا يقل عن 2 بالمئة من ناتجهم المحلي الإجمالي على الدفاع، رغم أن ألمانيا اتخذت خطوات مؤخرًا لتحقيق هذا الهدف. وفي الأسابيع المقبلة سيتم اختبار عزم الحلف، حيث تتصاعد التوترات في شأن ارتفاع التضخم والمخاوف في شأن إمدادات الطاقة والغذاء عبر منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي. وقد أعربت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا عن اهتمامها بإيجاد تسوية تفاوضية للنزاع، من المحتمل أن يتم بموجبها، ترك بعض الأراضي الأوكرانية التي تم الاستيلاء عليها في أيدي روسيا، بينما تعارض بولندا ودول البلطيق، من بين دول أخرى، هذا الموقف بشدة. وعلى الرغم من وضع هذه الاختلافات جانبًا خلال القمة، إلا أنها ما زالت قائمة.

ـ 2 ـ

Simon Henderson,
"The "Spin" Doesn't Tell the Full Story of Biden's Middle East Trip,"
Policy Analysis (Washington Institute for Near East Policy) (18 July 2022).
Also published in *The Hill*.

يرى الخبير في شؤون الطاقة سيمون هندرسون أنه إذا كانت هناك أخبار سارّة عن النفط عقب لقاءات الرئيس الأمريكي بايدن المسؤولين السعوديين، فإنها لا تعود إلى تصريحات الرياض المبهمة حول زيادة الطاقة الإنتاجية للمملكة. لكن التأويل السياسي يبقى لافتًا ومثيرًا للاهتمام، وبخاصة عندما تكون بعض إنجازات الرحلة الرئاسية الأمريكية قابلة للنقاش. فبنظر البعض، إن عدم حدوث مصافحة بين بايدن وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان من شأنه أن يوحي بأن قضية خاشقجي لا تزال تحول دون المصالحة بين الجانبين، لكن صحيفة **واشنطن بوست**، التي كان يكتب فيها خاشقجي عبرت عن غضبها، حيث نظرت إلى مصافحة «قبضة اليد» بينهما كبادرة مصالحة يجب إدانتها، على الرغم من أن آخرين رأوا أن مثل هذه التحية في حد ذاتها كانت إهانة.

في كل الأحوال، إن الرأي السائد حاليًا هو أن زيارة بايدن للسعودية، التي أعقبت لقاءاته المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، كانت ناجحة، على الرغم من التقارير الإضافية عن تضارب في وجهات النظر حول خاشقجي وحقوق الإنسان عندما جلس الرجلان لإجراء محادثات. ولكن ما هو تعريف النجاح؟ يبدو أنه لا يشمل المساعدة السعودية في مجال النفط، وهو عامل مساهم في التضخم في الولايات المتحدة الذي، إذا لم يتم التصدي له، يمكن أن يكون كارثيًا على الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي في الخريف المقبل. وعن إنجازات رحلة الرئيس الأمريكي، رأى مستشاره لشؤون أمن الطاقة آموس هوكستاين أن طبيعة الزيارة تاريخية، مشيرًا إلى أن طائرة الرئاسة الأمريكية قامت برحلة مباشرة من إسرائيل إلى السعودية، وقد فُتح المجال الجوي السعودي للجميع، بينما استمر وقف إطلاق النار في اليمن، لكنه تجنب الإقرار بالفشل بالنسبة إلى موضوع النفط، وذلك من خلال الإشارة إلى أن إنتاج النفط السعودي «ازداد بالفعل بنسبة 50 بالمئة» في الشهرين الماضيين. لقد كانت إشارته مبهمة حول زيادة الحصة بدلًا من رفع الإنتاج الفعلي بمقدار النصف، ولكنها ساعدته على التملص من الإجابة.

والواقع أن المعلومات من الجانب السعودي هي أن المملكة تهدف إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027. ويبلغ إنتاج النفط السعودي الحالي نحو 10.5 مليون برميل يوميًا، مع مليون آخر تساهم به سوائل الغاز الطبيعي، القريبة من النفط. علاوة على ذلك، يقدّر الخبراء المطلعون السعة الاحتياطية السعودية بنحو 1.5 مليون برميل يوميًا. بعبارة أخرى، تمتلك السعودية بالفعل 13 مليون برميل في اليوم، لكنها لا تستخدمه. كما أن الانتظار لخمس سنوات حتى حلول عام 2027 وقت طويل جدًا.

وجاء تذكير أو توضيح آخر لسياسة النفط السعودية من وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، عادل الجبير، الذي صرح بأن سياسة المملكة الطويلة الأمد تتمثل بالعمل على ضمان وجود إمدادات كافية من النفط

الخام في الأسواق. ويدور الجدل حول تعريف كلمة «كافية»؛ فالإشارات السعودية السابقة إلى النفط «بأسعار معقولة» لم تعُد تستخدم بعد الآن. وكما تفيد «مبادئ الاقتصاد» دائمًا فإن ما يضمن السعر هو التوازن بين العرض والطلب، كما أن السعر الذي يحسبه السعوديون مناسبًا يتخطى العتبة التي يراها الأمريكيون ملائمة.

وهكذا، إذا كانت هناك أخبار جيدة عن النفط، فهي ليست بسبب السياسة السعودية. لقد انخفض السعر أساسًا في الشهرين الماضيين من نحو 120 دولارًا للبرميل الواحد إلى نحو 100 دولار، كنتيجة للمخاوف من الركود الناجم عن التضخم على ما يبدو، ولا سيّما في الصين.

ويخلص هندرسون إلى أن رحلة بايدن إلى الشرق الأوسط تناولت مجموعة من التطورات الدبلوماسية المحتملة الأخرى غير النفطية. وسيتعين العمل على هذه الأمور في الأشهر المقبلة، لكن من دون تدخل رئاسي أمريكي □

يعود بنا هذا الكتاب إلى يوميات الحركة العربية وأحداثها منذ انبعاثها، كما عاشها ورواها نخبةٌ من روّاد تلك الحركة أو مقرّبون منهم. يقدم عجاج نويهض في هذا الكتاب، وهو أحد أبرز روّاد الحركة العربية تلك، شهادات تاريخية لعدد من روّاد الحركة العربية، بدأ نويهض في جمعها منهم إما عبر أحاديث شفهية مباشرة وإما بالمراسلة، وهي شهادات يقدمون فيها صفحات من سِيَرهم النضالية، تضيء لأول مرة على جوانب وتفاصيل مفصلية في تلك التجربة لم يُضَأ عليها من قبل، مضيفةً بذلك فصولًا جديدة إلى تاريخ تلك المرحلة. هذه المراسلات تركها عجاج نويهض في عهدة كريمته بيان، التي عملت عليها سنوات، توثيقًا وتدقيقًا وتقديمًا وشرحاً، لكي تصدر اليوم بين دفتَي هذا الكتاب الذي يلقي الضوء على أحداث ومواقف تنشر لأول مرة.

إعداد: بيان نويهض الحوت

عدد الصفحات: 688 الثمن: 24$

لمزيد من المعلومات: www.caus.org.lb

يستقطب الحديث في القضية الفلسطينية اهتمام معظم العرب لقناعتهم الأكيدة بأن الوجود الصهيوني هو أساس كل المشكلات التي تعصف بالمنطقة العربية وتهدد الاستقرار والسلم الدوليين، وأن رخاء الوطن العربي واستقراره يتوقفان على التخلص من هذا الوجود الصهيوني. كان هذا وما يزال أساس الموقف العربي التاريخي الصحيح والصادق في تعامله مع الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين. يقدِّم هذا الكتاب رؤية وأفكارًا جديدة لما يجب عمله ولسبل التعامل مع الواقع أو الخيارات المتوافرة، مع التشديد على الثوابت الوطنية وتبيان المثالب التي عصفت بالقضية الفلسطينية.

الكاتب: لبيب قمحاوي

عدد الصفحات: 128 الثمن: $12

لمزيد من المعلومات: www.caus.org.lb

لا شك في أن مناخًا من الحرية ساد الساحة الفكرية الإسلامية في القرون الأولى للهجرة، حين اختلف أئمة المذاهب على الاتجاه السنّي – كما اختلف الأصوليون المتقدمون من بعدهم – حول أهم العلوم الإسلامية، وهو علم أصول الفقه، أي المصادر الأساسية التي تستنبط منها أحكام الشريعة والقواعد التي تتحكم في استنباطها، وقد عُدّت اختلافاتهم تلك اجتهادًا معترفًا به من جانب جميع الأطراف ومنتشرًا على نطاق واسع. لكن كيف آلت الأمور إلى ما نحن عليه، وما هي الاختلافات والتعديلات والتحولات التي مر بها هذا العلم حتى وصل إلى حالة من الجمود والتشدد ما تزال المجتمعات الإسلامية، وبخاصة العربية، تعانيها حتى يومنا هذا، إلى الدرجة التي تتوجه فيها أصابع الاتهام بالخروج عن «المعلوم من الدين بالضرورة» إلى كل من يحاول الاجتهاد فيه؟

الكاتبة: د. سراب حافظ

عدد الصفحات: 255 الثمن: $14

لمزيد من المعلومات: www.caus.org.lb

Our books are now available to order on www.bookdepository.com
with free worldwide shipping

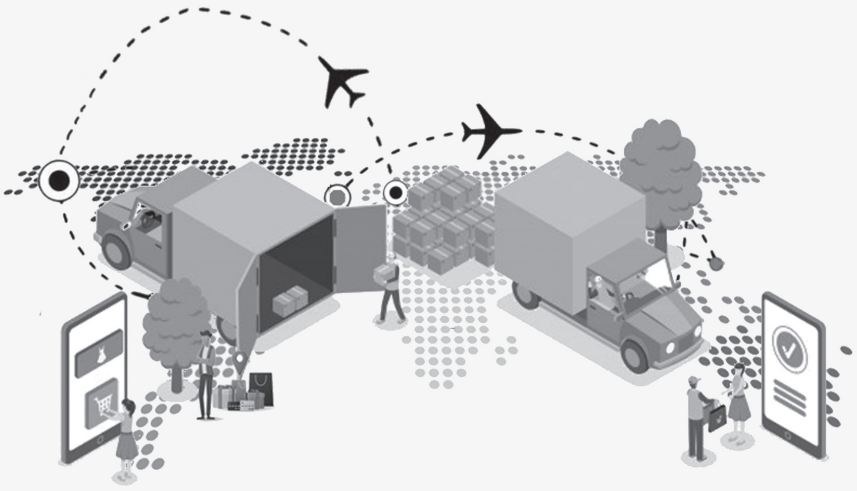

إصدارات المركز متوفرة
على موقع Book Depository

الشحن مجاني إلى
جميع أنحاء العالم

Book Depository
www.bookdepository.com

Centre for Arab Unity Studies
مركز دراسات الوحدة العربية
www.caus.org.lb